سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض

(١٧٦)

المغربية

في

شرح العقيدة القيروانية

(مقدمة الرسالة لابن أبي زيد القيرواني المغربي ت ٣٨٦ هـ)

وهو ما نقله القيرواني من قول مالك، والمعلوم من مذهبه وما عليه أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث

تأليف
عبد العزيز بن مرزوق الطريفي
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض

سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ١٧٦

المغربية

في

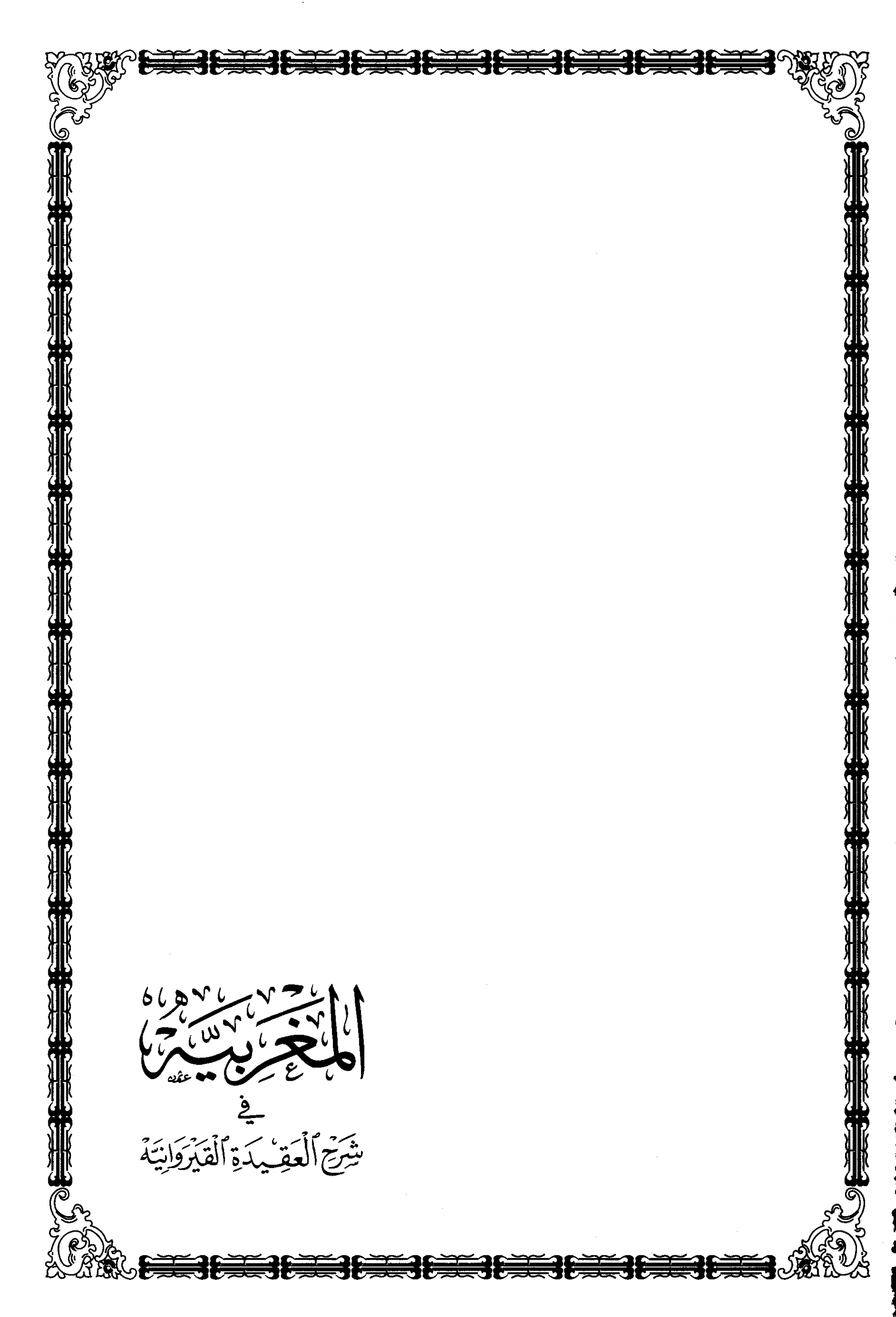
شرح العقيدة القيروانية

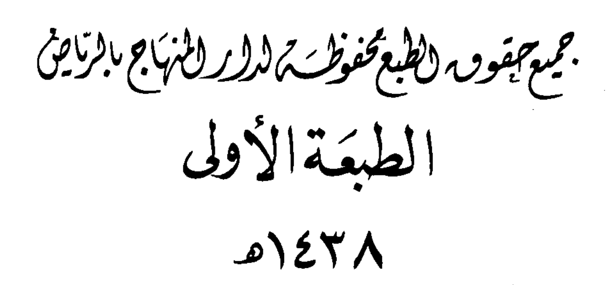
(مقدمة الرسالة لابن أبي زيد القيرواني المغربي ت ٣٨٦هـ)

وهو ما نقله القيرواني من قول مالك، والمعلوم من مذهبه وما عليه أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث

تأليف
عبد العزيز بن مرزوق الطريفي
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض


المغربية
في
شرح العقيدة القيروانية



الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية . الرياض

المركز الرئيسي - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ - جنوب أسواق المجد
ت: ٤٤٥٦٢٢٩ - فاكس: ٤٩٦٢٠١٤ - ص.ب: ٥١٩٢٩ - الرياض ١١٥٥٣
الفروع - طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقًا) ت: ٢٣٢٢٠٩٥
مكة المكرمة - الجميزة - الطريق النازل للحرم - ت ٢/٥٧٦١٣٧٧.
المدينة النبوية - أمام الجامعة الإسلامية من جهة الجنوب - ت: ٤/٨٤٦٧٩٩٩.
حساب الدار في موقع تويتر: @Alminhajj



المقدمة العقدية للرسالة الفقهية

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عبدُ اللهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (ت ٣٨٦هـ):

الحمدُ للهِ الَّذِي ابْتَدَأَ الْإِنْسَانَ بِنِعْمَتِهْ، وَصَوَّرَهُ فِي الْأَرْحَامِ بِحِكْمَتِهْ، وَأَبْرَزَهُ إِلَى رِفْقِهْ، وَمَا يَسَّرَهُ لَهُ مِنْ رِزْقِهْ، وَعَلَّمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَم، وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْهِ عَظِيمًا.

وَنَبَّهَهُ بِآثَارِ صَنْعَتِهْ، وَأَعْذَرَ إِلَيْهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُرْسَلِينَ الْخِيَرَةِ مِنْ خَلْقِهْ، فَهَدَى مَنْ وَفَّقَهُ بِفَضْلِهْ، وَأَضَلَّ مَنْ خَذَلَهُ بِعَدْلِهْ، وَيَسَّرَ الْمُؤْمِنِينَ لِلْيُسْرَى، وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِلذِّكْرَى، فَآمَنُوا بِاللهِ بِأَلْسِنَتِهِمْ نَاطِقِينْ، وَبِقُلُوبِهِمْ مُخْلِصِينْ، وَبِمَا أَتَتْهُمْ بِهِ رُسُلُهُ وَكُتُبُهُ عَامِلِينْ، وَتَعَلَّمُوا مَا عَلَّمَهُمْ، وَوَقَفُوا عِنْدَ مَا حَدَّ لَهُمْ، وَاسْتَغْنَوْا بِمَا أَحَلَّ لَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ.

أَمَّا بَعْدُ:

أَعَانَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ عَلَى رِعَايَةِ وَدَائِعِهْ، وَحِفْظِ مَا أَوْدَعَنَا مِنْ شَرَائِعِهْ.

فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَكْتُبَ لَكَ جُمْلَةً مُخْتَصَرَةً مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَهْ؛

مِمَّا تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَهْ، وَتَعْتَقِدُهُ الْقُلُوبْ، وَتَعْمَلُهُ الْجَوَارِحْ، وَمَا يَتَّصِلُ بِالْوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ مِنَ السُّنَنِ؛ مِنْ مُؤَكَّدِهَا وَنَوَافِلِهَا، وَرَغَائِبِهَا وَشَيْءٍ مِنَ الْآدَابِ مِنْهَا، وَجُمَلٍ مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ وَفُنُونِهْ؛ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَطَرِيقَتِهْ.

مَعَ مَا سَهَّلَ سَبِيلَ مَا أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ؛ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّاسِخِينْ، وَبَيَانِ الْمُتَفَقِّهِينْ؛ لِمَا رَغِبْتَ فِيهِ مِنْ تَعْلِيمِ ذَلِكَ لِلْوِلْدَانْ؛ كَمَا تُعَلِّمُهُمْ حُرُوفَ الْقُرْآنْ؛ لِيَسْبِقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ فَهْمِ دِينِ اللهِ وَشَرَائِعِهْ: مَا تُرْجَى لَهُمْ بَرَكَتُهْ، وَتُحْمَدُ لَهُمْ عَاقِبَتُهْ؛ فَأَجَبْتُكَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِمَا رَجَوْتُهُ لِنَفْسِي وَلَكَ مِنْ ثَوَابِ مَنْ عَلَّمَ دِينَ اللهِ أَوْ دَعَا إِلَيْهِ.

وَاعْلَمْ: أَنَّ خَيْرَ الْقُلُوبِ: أَوْعَاهَا لِلْخَيْرِ، وَأَرْجَى الْقُلُوبِ لِلْخَيْرِ: مَا لَمْ يَسْبِقِ الشَّرُّ إِلَيْهِ.

وَأَوْلَى مَا عُنِيَ بِهِ النَّاصِحُونْ، وَرَغِبَ فِي أَجْرِهِ الرَّاغِبُونْ: إِيصَالُ الْخَيْرِ إِلَى قُلُوبِ أَوْلَادِ الْمُؤْمِنِينْ، لِيَرْسَخَ فِيهَا، وَتَنْبِيهُهُمْ عَلَى مَعَالِمِ الدِّيَانَهْ، وَحُدُودِ الشَّرِيعَهْ؛ لِيُرَاضُوا عَلَيْهَا، وَمَا عَلَيْهِمْ أَنْ تَعْتَقِدَهُ مِنَ الدِّينِ قُلُوبُهُمْ، وَتَعْمَلَ بِهِ جَوَارِحُهُمْ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ تَعْلِيمَ الصِّغَارِ لِكِتَابِ اللهِ، يُطْفِئُ غَضَبَ اللهِ، وَأَنَّ تَعْلِيمَ الشَّيْءِ فِي الصِّغَرْ؛ كَالنَّقْشِ فِي الْحَجَرْ.

وَقَدْ مَثَّلْتُ لَكَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْتَفِعُونَ ـ إِنْ شَاءَ اللهُ ـ بِحِفْظِهْ، وَيَشْرُفُونَ بِعِلْمِهْ، وَيَسْعَدُونَ بِاعْتِقَادِهِ وَالْعَمَلِ بِهْ.

وَقَدْ جَاءَ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ، وَيُضْرَبُوا عَلَيْهَا لِعَشْرٍ، وَيُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ؛ فَكَذَلِكَ: يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمُوا مَا فَرَضَ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ قَبْلَ بُلُوغِهِمْ؛ لِيَأْتِيَ عَلَيْهِمُ الْبُلُوغُ، وَقَدْ تَمَكَّنَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَسَكَنَتْ إِلَيْهِ أَنْفُسُهُمْ، وَأَنِسَتْ بِمَا يَعْمَلُونَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ جَوَارِحُهُمْ.

وَقَدْ فَرَضَ اللهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْقَلْبِ عَمَلًا مِنَ الِاعْتِقَادَاتْ، وَعَلَى الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ عَمَلًا مِنَ الطَّاعَاتْ.

وَسَأُفَصِّلُ لَكَ مَا شَرَطْتُ لَكَ ذِكْرَهُ بَابًا بَابًا؛ لِيَقْرُبَ مِنْ فَهْمِ مُتَعَلِّمِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وَإِيَّاهُ نَسْتَخِيرْ، وَبِهِ نَسْتَعِينْ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمْ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا





بَابُ مَا تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَتَعْتَقِدُهُ الْأَفْئِدَةُ مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَاتِ

مِنْ ذَلِكَ: الْإِيمَانُ بِالْقَلْبِ، وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ: أَنَّ اللهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ غَيْرُهْ، وَلَا شَبِيهَ لَهْ، وَلَا نَظِيرَ لَهْ، وَلَا وَلَدَ لَهْ، وَلَا وَالِدَ لَهْ، وَلَا صَاحِبَةَ لَهْ، وَلَا شَرِيكَ لَهْ.

لَيْسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ ابْتِدَاءْ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ انْقِضَاءْ.

لَا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونْ، وَلَا يُحِيطُ بِأَمْرِهِ الْمُتَفَكِّرُونْ.

يَعْتَبِرُ الْمُتَفَكِّرُونَ بِآيَاتِهْ، وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي مَاهِيَّةِ ذَاتِهْ.

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الْعَالِمُ الْخَبِيرْ، الْمُدَبِّرُ الْقَدِيرْ، السَّمِيعُ الْبَصِيرْ، الْعَلِيُّ الْكَبِيرْ.

وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِذَاتِهْ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهْ.

خَلَقَ الْإِنْسَانَ، وَيَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، **﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾** [الأنعام: ٥٩].

عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَعَلَى الْمُلْكِ احْتَوَى.

وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَالصِّفَاتُ الْعُلَا، لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ؛ تَعَالَى أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مَخْلُوقَهْ، وَأَسْمَاؤُهُ مُحْدَثَهْ.

كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ ذَاتِهْ، لَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهْ.

وَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَصَارَ دَكًّا مِنْ جَلَالِهْ.

وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيدْ، وَلَا صِفَةٍ لِمَخْلُوقٍ فَيَنْفَدْ.

وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهْ، حُلْوِهِ وَمُرِّهْ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ قَدَّرَهُ اللهُ رَبُّنَا، وَمَقَادِيرُ الْأُمُورِ بِيَدِهْ، وَمَصْدَرُهَا عَنْ قَضَائِهْ.

عَلِمَ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهْ؛ فَجَرَى عَلَى قَدَرِهْ، لَا يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهْ، وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهْ؛ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيَخْذُلُهُ بِعَدْلِهْ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَيُوَفِّقُهُ بِفَضْلِهْ؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ بِتَيْسِيرِهْ، إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَقَدَرِهْ، مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ.

تَعَالَى أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدْ، أَوْ يَكُونَ لِأَحَدٍ عَنْهُ غِنًى، أَوْ يَكُونَ خَالِقٌ لِشَيْءٍ إِلَّا هُوَ، رَبُّ الْعِبَادِ وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ، وَالْمُقَدِّرُ لِحَرَكَاتِهِمْ وَآجَالِهِم.

الْبَاعِثُ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ؛ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَةَ وَالنِّذَارَةَ وَالنُّبُوَّةَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ ﷺ؛ فَجَعَلَهُ آخِرَ الْمُرْسَلِينَ، بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وَدَاعِيًا إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا.

وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْحَكِيمْ، وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمْ، وَهَدَى بِهِ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمْ.

وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ يَمُوتُ، كَمَا بَدَأَهُمْ يَعُودُونَ.

وَأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ضَاعَفَ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنَاتْ، وَصَفَحَ لَهُمْ بِالتَّوْبَةِ عَنْ كَبَائِرِ السَّيِّئَاتْ، وَغَفَرَ لَهُمُ الصَّغَائِرْ، بِاجْتِنَابِ الْكَبَائِرْ، وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الْكَبَائِرِ صَائِرًا إِلَى مَشِيئَتِهْ؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وَمَنْ عَاقَبَهُ اللهُ بِنَارِهْ، أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِإِيمَانِهْ، فَأَدْخَلَهُ بِهِ جَنَّتَهْ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧].

وَيُخرِجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، مَنْ شَفَعَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهْ.

وَأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ قَدْ خَلَقَ الْجَنَّةَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِأَوْلِيَائِهْ، وَأَكْرَمَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمْ، وَهِيَ الَّتِي أَهْبَطَ مِنْهَا آدَمَ نَبِيَّهُ وَخَلِيفَتَهُ إِلَى أَرْضِهْ، بِمَا سَبَقَ فِي سَابِقِ عِلْمِهْ.

وَخَلَقَ النَّارَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهْ، وَأَلْحَدَ فِي آيَاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهْ، وَجَعَلَهُمْ مَحْجُوبِينَ عَنْ رُؤْيَتِهْ.

وَأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ﴿وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]؛ لِعَرْضِ الْأُمَمِ وَحِسَابِهَا، وَعُقُوبَتِهَا وَثَوَابِهَا.

وَتُوضَعُ الْمَوَازِينُ لِوَزْنِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ؛ ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨].

وَيُؤْتَوْنَ صَحَائِفَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ؛ فَـ: ﴿مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ٨]، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَأُولَئِكَ يَصْلَوْنَ سَعِيرًا.

وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ، يَجُوزُهُ الْعِبَادُ بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ؛ فَنَاجُونَ مُتَفَاوِتُونَ فِي سُرْعَةِ النَّجَاةِ عَلَيْهِ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وَقَوْمٌ أَوْبَقَتْهُمْ فِيهَا أَعْمَالُهُمْ.

وَالْإِيمَانُ بِحَوْضِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، تَرِدُهُ أُمَّتُهُ؛ لَا يَظْمَأُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ، وَيُذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ.

وَأَنَّ الْإِيمَانَ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَإِخْلَاصٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ، وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا؛ فَيَكُونُ فِيهَا النَّقْصُ، وَبِهَا الزِّيَادَةُ.

وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ الْإِيمَانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ.

وَأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

وَأَنَّ الشُّهَدَاءَ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونْ، وَأَرْوَاحُ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونْ، وَأَرْوَاحُ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينْ.

وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُسْأَلُونَ؛ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

وَأَنَّ عَلَى الْعِبَادِ حَفَظَةً يَكْتُبُونَ أَعْمَالَهُمْ، وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ.

وَأَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ بِإِذْنِ رَبِّهِ.

وَأَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ: الْقَرْنُ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَآمَنُوا بِهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ.

وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ: الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونْ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ؛ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينْ.

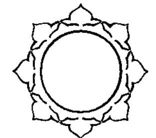
وَأَلَّا يُذْكَرَ أَحَدٌ مِنْ صَحَابَةِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَّا بِأَحْسَنِ ذِكْرٍ، وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَنَّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُمْ أَحْسَنُ الْمَخَارِجْ، وَيُظَنَّ بِهِمْ أَحْسَنُ الْمَذَاهِبْ.

وَالطَّاعَةُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ مِنْ وُلَاةِ أُمُورِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ.
وَاتِّبَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَاقْتِفَاءُ آثَارِهِمْ، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ.
وَتَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ فِي الدِّينْ، وَتَرْكُ مَا أَحْدَثَهُ الْمُحْدِثُونْ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا







المُقدِّمة

الحمدُ للهِ؛ له الحمدُ كلُّهْ، أوَّلُهُ وآخِرُهْ، ظاهِرُهُ وباطنُهْ، وله الشكرُ كلُّهُ على ما أفاضَ به وتكرَّمْ، وتفضَّلَ به على عبادِهِ وأنعَمْ.

ونَشهَدُ أنْ لا إلٰهَ إلا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُه.

وصلَّى اللهُ وسلَّم على النبيِّ الأَمِينْ، محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينْ.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ أعظَمَ الواجباتِ على الإنسانِ: مَعرِفةُ مُوجِدِهِ، وغايةِ وجودِهِ، وحَقِّ مُوجِدِهِ ـ وهو اللهُ ـ عليه؛ وذلك أنَّ هذا هو دعوةُ جميعِ الرسلِ؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وبيانُ الحقِّ يكونُ بأخذِهِ مِن أصولِهِ والتدليلِ عليه به، وبيانُهُ يكونُ بلا جدالٍ ولا مراء؛ فإنَّ الجدالَ والمراءَ الزائدَ عن البَيِّنة يُورِثُ العنادَ والمكابَرة، ويُحدِثُ في نفوسِ المخالِفِينَ العِزَّةَ بالإثمِ حتى وإنِ استبانوا الحقَّ.

فمِن الناسِ مَن يقولُ الخطأَ بِلا قَناعة، فإذا جادَلَه أحدٌ عانَدَ وكابَر؛ فيكونُ جِدَالُه تَثْبيتًا للخطأِ في نَفْسِه! ومِثلُ هذا يبيَّنُ له الصوابُ ويُترَكُ بلا جِدال.

وقد نهَجَ الأئمَّةُ مِن السلفِ بيانَ الحقِّ والبعدَ عن الجدالِ الزائد فيه، وقد قيل لمالك: الرجُلُ له عِلْمٌ بالسُّنَّةِ يجادِلُ عنها؟ قال: «لا، ولكنْ يُخبِرُ بالسُّنَّة؛ فإنْ قُبِلَ منه، وإلَّا سكَتَ»[1].

وإيضاحُ الحقِّ بلا جدالٍ ولا مراءٍ زائدٍ عن الحُجة، يُبقِي في قلبِ المخالِفِ قبَسًا منه وإنْ لم يُظهِرْ قَبُولَه، وربَّما حمَلَهُ ذلك على المراجَعةِ في السِّرِّ؛ تهيُّبًا من الرجوع في العَلَن؛ فللنَّفْسِ سُلْطانٌ وعِزَّةٌ لا يَغلِبُها بالحقِّ إلا النُّدْرةُ مِن أصفياءِ الناس.

والواجبُ على المتكلِّم: بيانُ الحقِّ بحُجَّتِهِ بما يَفهَمُهُ السامعُ والقارئُ بلا تكلُّف، مع الأخذِ في الحُسْبانِ: المعانِدُ، وضعيفُ الفَهْم، والتفريقُ بينهما؛ فإنَّ بعضَ مَن يَعجِزُ عن الفهم، يظُنُّ أنَّ القائلَ يَعجِزُ عن التعبير؛ وهذا يُمكِنُ تقريبُهُ بالرِّفْق، ويُمكِنُ أن يُبعَدَ فيَصنَعَ منه الإبعادُ معانِدًا بالشِّدَّة.

ولم يَزَلِ العلماءُ يعرِّفونَ الإنسان ويذكِّرونَهُ بذلك، ويعرِّفونَهُ بحقِّ ربِّه عليه، وذلك في كلِّ بلدٍ، وفي كلِّ زَمَن، ولم تَخْلُ بلدٌ مِن بلدانِ الإسلامِ مَشرِقًا ومَغرِبًا مِن مبلِّغٍ عن اللهِ مُقِيمٍ للحُجَّةِ على الخلق؛ وهذا مقتضى حفظِ اللهِ لدينِهِ أنْ سخَّر له حَفَظةً يَحفَظُونَهُ ويبلِّغونه.

وفي المغربِ أئمَّةٌ على آثارٍ مِن سلفٍ؛ فقد نَزَلَها صحابةٌ وتابعون، وأئمَّةٌ مهتدون، وأخَذَ عنهم أهلُها، ومنهم أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ أبي زيدٍ القَيْرَوَانيُّ، وله كتبٌ على آثارٍ مِن السلفِ في الأصولِ والفروع، ومنها كتابَاهُ: «الرِّسَالة»، و«الجامِع»، وقد أبان فيهما اعتقادَ السلفِ في

(١) «جامع بيان العلم» (١٧٨٤).

مَعرفةِ اللهِ وحقِّه على عبادِه، وقد تعدَّى نفعُ كتبِهِ أهلَ بلدِهِ؛ فانتفَعَ بها أهلُ المشرِقِ والمغرِب.

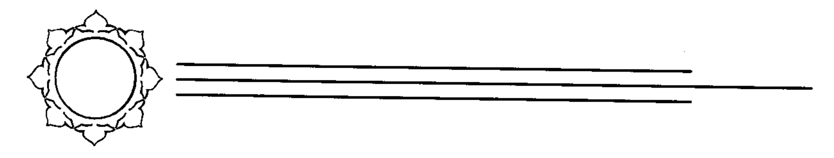
هذا؛ وقد زُرْتُ القيروانَ عامَ ثلاثةٍ وثلاثينَ وأربعِ مِئَةٍ وألفٍ، وكان في أهلِها حبٌّ للعلمِ وحرصٌ على تلَقِّيهِ فيما كان مِن مجالسَ في جامعِ القَيْرَوانِ: (عُقْبَةَ بنِ نافعٍ)، وغيرِه.

وقد رَغِبَ إليَّ بعضُ مَن لَقِيتُ: شرحَ معتقَدِ ابنِ أبي زيدٍ، وبيانَ ما عليه أسلافُهُ مِن الأئمَّةِ المهديِّينَ مِن الصحابةِ والتابعينَ، وما عليه الإمامُ مالكٌ وأصحابُهُ؛ خاصَّةً مِن أهلِ المغربِ الذين لا يَختلِفُونَ عن طَبَقَتِهم مِن الأئمَّةِ في شيءٍ مِن الأصولِ إلا باختلافِ الأَرْض، وتباعُدِ القُطْر.

وقد كان التعليقُ على مقدِّمة «الرِّسَالة»؛ مِن غيرِ إطالةٍ تُمِلّ، ولا اختصارٍ يُخِلّ، حتى يتحقَّقَ المقصود، ومِن اللهِ التوفيقُ والتسديد.

وصلَّى اللهُ وسلَّم على النبيِّ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين

عبد العزيز الطَّرِيفي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، مستوجِبِ كمالِ الشكرِ لتفرُّدِهِ بالنِّعَمْ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ ولَدِ آدمَ المبعوثِ لجميعِ الأُمَمْ:

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ توفيقَ الإنسانِ يكونُ بمقدارِ علمِهِ وصدقِهِ فيه؛ فلا ينالُ التوفيقَ إلَّا بالعلمِ بالحَقّ، وكمالُ التوفيقِ إصابةُ الحقِّ عن علمٍ به، وذلك أنه قد يُصِيبُ الإنسانُ الحقَّ وهو جاهلٌ؛ وذلك بالصُّدْفةِ والتقليد، ومَن أصاب الحقَّ بالصُّدْفةِ والتقليدِ لا يثبُتُ عليه، وإنما يتغيَّرُ بحسَبِ عواملِ الصُّدْفةِ وسَيْرِ المتبوعينَ وما يَلحَقُهُ مِن خوفٍ أو طمَعٍ في طريقِه.

وقد ينشأُ الإنسانُ في بلدٍ أو مجتمَعٍ ويكونُ على ما كان عليه مَنشَؤُه، وقد يُصيبُ الحقَّ وقد لا يُصيبه، وقد يُصيبُهُ عن علمٍ، وقد يُصيبُهُ عن جهلٍ، كما أنه قد يُخطِئُهُ عن علمٍ، وقد يُخطِئُهُ عن جهلٍ.

فضلُ العلم وأفضَلُه:

ولا يَختلِفُ الناسُ على فضلِ العلمِ، وأنَّ زيادةَ اليقينِ تكونُ ـ من بينِ ما تكون ـ بمقدارِ زيادةِ العلم، وأعظَمُ مراتبِ اليقينِ اليقينُ بالله، ففضلُ العلومِ بفضلِ المعلوم، **وأفضَلُ العلومِ نوعان:**

الأوَّل: العلمُ بالمعبودِ؛ وهو اللهُ تعالى.

الثاني: العلمُ بحقِّ المعبودِ، وحقُّه: أن يُعبَدَ وَحدَه بما شرَعَ؛

فالعبادةُ هي الصلةُ التي تكونُ بين العابِدِ ومعبودِه، والمخلوقِ وخالقِه.

وأدنى دَرَكاتِ الجَهْلِ: الجهلُ بالمعبودِ، ثُمَّ الجهلُ بعبادتِه؛ فمَن كان جاهلًا باللهِ، صرَفَ العبادةَ لغيرِ الله، ومَن كان عالِمًا باللهِ، وجاهلًا بالعبادةِ، عبَدَ اللهَ بغيرِ ما شَرَع، ومَن كان جاهلًا بالعبادةِ والمعبودِ، وقَعَ في الشركِ والبدعةِ كِلَيْهما.

وقد أوجَدَ اللهُ الإنسانَ في الأرضِ، وجعَلَ له عقلًا لِيُبْصِرَ به دنياه، وأنزَلَ إليه النقلَ (الوَحْيَ) ليُبْصِرَ به دِينَه؛ فمَن عطَّل العقلَ، فسَدَتْ دنياه؛ كما تفسُدُ دنيا المجنون، ومَن عطَّل النقلَ، فسَدَ دِينُهُ؛ كما يفسُدُ دِينُ المحرِّفينَ وأهلِ الأهواء، ومَن أبصَرَ فسادَ دنيا فاقدِ العقلِ، عرَفَ كيف يكونُ فسادُ دِينِ فاقِدِ النقل.

حفظُ العقلِ والنقلِ:

وقد فطَرَ اللهُ الإنسانَ على الاحترازِ ممَّا يُفسِدُ عقلَهُ مِن الأمراضِ والعِلَلِ؛ حتى لا تؤثِّرَ على دنياه، وبمثلِ ذلك جاءت حِيَاطةُ النقلِ مِن الأهواءِ والبِدَعِ؛ حتى لا تؤثِّرَ على الدِّين، ولكنْ لما كانت لَذَّةُ الدنيا عاجِلةً، ومتعةُ الآخرةِ آجِلةً، غلَبَ على الناسِ حمايةُ الدنيا أكثَرَ مِن حمايةِ الدين.

وقد وصَفَ اللهُ مَيْلَ الإنسانِ وحبَّه للذةِ العاجلةِ في مواضع؛ قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة: ٢٠]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ [الإنسان: ٢٧]، وقال: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ﴾ [الإسراء: ١٨].

فالنفسُ ميَّالةٌ للمتعةِ العاجلةِ؛ فإنَّ المتعةَ العاجِلةَ تسلُبُ الحواسَّ وتَجذِبُها إليها؛ ولهذا أمَرَ اللهُ بعدمِ مدِّ البصَرِ إليها حتى لا تَجذِبَهُ وتَحرِفَهُ، وقد قال اللهُ لنبيِّه المعصومِ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ

﴿أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طـه: ١٣١]، والتوسُّعُ بالمتعةِ العاجلةِ يُنسِي النعيمَ الآجلَ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨].

وسَيْرُ الإنسانِ لتحقيقِ المتعةِ الدنيويَّةِ والاكتفاءُ بذلك، قَدْرٌ يُشارِكُهُ فيه الحيوانُ؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [محمد: ١٢]، بل إنَّ الحيوانَ أكمَلُ في تحقيقِ كمالِ متعتِهِ مِن الإنسان، ولكنَّ اللهَ اختصَّ الإنسانَ بالعبوديَّة له؛ وهي التي يُفارِقُ الإنسانُ بها الحيوان؛ ولهذا فإنَّ اللهَ إذا ذكَرَ الإنسانَ في القرآنِ ذكَرَهُ مذمومًا، وإذا وصفَهُ بالإيمانِ مدَحَهُ.

وقد أنزَلَ اللهُ الوحيَ ليحفظَ العقولَ مِن سطوةِ النفوسِ واستبدادِها على الإنسان.

فضلُ قُرْبِ الزمانِ والمكانِ الأوَّلِ:

وأصحُّ الناسِ اعتقادًا وأسلَمُهم فهمًا: أصحابُ القرونِ الثلاثةِ الأُولى؛ لقولِهِ ﷺ: (**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**)، وقد أنزَلَ اللهُ الوحيَ على نبيِّه ﷺ بلسانٍ عَرَبيٍّ مُبِين، وكان وضعُهُ على وضعِ قُرَيْشٍ ولسانِهم، **وأقرَبُ الناسِ إلى الحَقِّ وفهمِهِ: مَن تحقَّق فيه القُرْبانِ مِن الوحيِ:**

القـربُ الأوَّلُ: قربُ الزمان.

والقربُ الثاني: قربُ المكان.

وقد كان طُلَّابُ الحقِّ في القرونِ الأُولى يعظِّمونَ أهلَ الفقهِ في الحجازِ، ويقدِّمونَ فَهْمَهم:

فكلَّما كان الواحدُ منهم أسبَقَ زمنًا وأقرَبَ مكانًا، كان أقرَبَ إلى الصوابِ مِن غيرِه؛ لأنَّ الوحيَ نزَلَ بين أظهُرِهم وبلسانِهِم أو لسانِ مَن حَوْلَهم.

وكلَّما تقادَمَ الزمانُ، وتباعَدَ المكان، ضَعُفَ اللسان.

وقد يُوجَدُ صحيحُ الاعتقادِ بعيدَ المَنزِلِ، وقريبُ المَنزِلِ فاسدَ الاعتقاد.

المَغرِبُ في زمَنِ الصحابةِ والتابعين:

دخَلَ الإسلامُ المَغرِبَ في خلافةِ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ، ثُمَّ توسَّع في خلافةِ مَن بعدَهُ؛ كعُثْمانَ، ثُمَّ في إمارةِ مُعاوِيةَ، ويَزِيدَ، وعبدِ المَلِكِ بن مَرْوانَ:

فإنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قد بعَثَ عَمْرَو بنَ العاصِ، وعُثْمانُ بعَثَ عبدَ اللهِ بنَ أبي السَّرْح، ومعاويةُ بعَثَ رُوَيفِعَ بنَ ثابتٍ، ومعاويةَ بنَ حُدَيْجٍ، وعبدَ اللهِ بنَ الزُّبَيْرِ، وعُقْبَةَ بنَ نافعٍ، وجاء يزيدُ وأتَمَّ أمرَ عُقْبَةَ بنِ نافعٍ.

وكلُّ أولئكَ المبعوثينَ صحابةٌ؛ إلا عُقْبَةَ، فمولودٌ زمَنَ النبيِّ ﷺ؛ وبه دخَلَ الإسلامَ عامَّةُ المَغرِبِ الأدنى والأوسَطِ، حتى بلَغَ محيطَهُ الأَطْلَسِيَّ، ومما اشتَهَر عنه قولُهُ: «اللَّهُمَّ، اشْهَدْ أَنِّي قَدْ بَلَغْتُ المَجْهُودَ، وَلَوْلَا هَذَا البَحْرُ، لَمَضَيْتُ فِي البِلَادِ أُقَاتِلُ مَنْ كَفَرَ بِكَ؛ حَتَّى لَا يُعْبَدَ أَحَدٌ دُونَكَ»[1].

ثم اتسَعَ الإسلامُ بعدُ بيَدِ زُهَيرِ بنِ قيسٍ، وموسى بنِ نُصَيْرٍ، وطارقِ بنِ زيادٍ؛ حتى جاوَزَتِ الأَنْدَلُسَ إلى جنوبِ فَرَنْسا.

---

(١) «رياض النفوس» (١/ ٣٩).

وكلُّ هذا قبلَ تمامِ المئةِ مِن الهِجْرة.

وقد دخَلَ بلدانَ المغربِ جماعةٌ مِن الصحابةِ فاتحين، وقد سمَّى أهلُ السِّيَرِ خلقًا منهم متفرِّقين؛ يقرُبُونَ أو يزيدون على خمسين نَفْسًا، وقد أخرَجَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ عن سُلَيْمانَ بنِ يَسَارٍ؛ قال: «غَزَوْنَا إفريقيَّةَ معَ معاويةَ بنِ حُدَيْجٍ، ومعنا بَشَرٌ كثيرٌ مِن أصحابِ رسولِ اللهِ مِن المهاجِرِينَ والأنصارِ»[1].

وأمَّا التابعونَ: فخلقٌ كثيرٌ لا يُحصَوْنَ، وقد ارتحَلَ إلى المَغرِبِ جماعةٌ مِن فقهاءِ التابِعينَ ممَّن سَمِعَ أو أدرَكَ جماعةً مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ - كابنِ عبَّاس، وابنِ عُمَر، وعبدِ اللهِ بنِ عمرو، وطبقتِهم - لنشرِ العلمِ في المغرِبِ؛ كحَيِّ بنِ مَوْهَبٍ المَعَافِرِيِّ، وحِبَّانَ بنِ أبي جَبَلَةَ القُرَشيِّ، وإسماعيلَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ القُرَشيِّ، وبكرِ بنِ سَوَادةَ الجُذَاميِّ، وعبدِ الرحمٰنِ بنِ رافعٍ التَّنُوخِيِّ، وعبدِ اللهِ بنِ يزيدَ المَعَافِرِيِّ، وإسماعيلَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أبي المُهاجِر، وجُعْثُلِ بنِ عاهانَ الرُّعَيْنِيِّ، وسعدِ بنِ مسعودٍ التُّجِيبِيِّ، وطَلْقِ بنِ جَعْبانَ الفارسيِّ.

وهؤلاءِ أرسَلَهم عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ لتعليمِ أهلِ المغرِب.

وكذلك في المغرِبِ مِن التابعينَ: عبدُ اللهِ بنُ أبي بُرْدةَ القُرَشيُّ، وعُلَيُّ بنُ رَبَاحٍ اللَّخْميُّ.

وعامَّةُ هؤلاءِ سكَنَ القَيْرَوانَ بلدَ ابنِ أبي زيدٍ، وأكثَرُهم تُوُفِّيَ فيها، وخَلَفَهم في ذلك تلامذتُهم، وكان السلفُ يسمُّونَ القيروانَ بإفريقيَّةَ، وقد قال مالك: «تُوُفِّيَتْ حَفْصةُ عامَ فُتِحَتْ إفريقيَّةُ»[2]؛ **يريدُ**: القيروانَ،

---

(١) «فتوح مصر» (ص٢٢٠).

(٢) «تاريخ أبي زرعة» (٤٨٩ و١٢٨٢).

وهكذا في «المدوَّنة» إذا أُطلِقَ إفريقيَّةُ، **فالمراد بها**: القَيْرَوانُ؛ لأنها أظهَرُ مَعَالِمِها وعَوَامِرِها[١].

السُّنَّةُ والأثَرُ وعلمُ الكلامِ في المَغرِب:

وكان الناسُ في إفريقيَّةَ والمَغرِبِ على السُّنَّةِ والأثر، ولم تَظهَرْ فيهم البِدَعُ متمكِّنةً، ولا علمُ الكلامِ والفلسفةُ، وقد كان الفيلسوفُ أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الطُّفَيْلِ القَيْسيُّ في القرنِ السادسِ يصفُ نُدْرةَ الفلسفةِ في المغرِبِ بأنها أعدَمُ مِن الكِبْريتِ الأحمَر[٢]، وكانتِ المغربُ آخِرَ بلدانِ الإسلامِ يَنتظِمُ فيها علمُ الكلام، **وقد كانت بلدانُ الإسلامِ على جهاتٍ ثلاثٍ**:

الأُولى: بلادُ المَشرِقِ؛ وهي: مِن عِرَاقِ العجَمِ إلى خُرَاسانَ وما وراءَها، وهي موضعُ الفلاسفةِ في الإسلامِ، وفيها ظهَرَ علمُ الكلامِ، ودخَلَ في تقريرِ مسائلِ الدِّين؛ كأقوالِ الجَهْمِ بنِ صَفْوانَ، والجَعدِ بنِ دِرْهَمٍ، وهي مَوطِنُ الفارابيِّ، وابنِ سِينَا، وابنِ مِسْكَوَيْهِ، وهي موطنُ الأئمَّةِ المتكلِّمينَ؛ كابنِ فُورَكَ، وأبي إسحاقَ الإِسْفَرايِينيِّ، وأبي القاسمِ القُشَيْرِيِّ، والجُوَيْنِيِّ، والغَزَاليِّ.

الثانية: بلادُ المَغرِبِ؛ وهي: المغرِبُ الأدنى؛ وتُسمَّى إفريقيَّةَ، وهي القيروانُ وما حولَها، والمغرِبُ الأقصى؛ وهي الأَندَلُسُ وما وراءَها.

الثالثةُ: ما بينَهما؛ وهي: جزيرةُ العرَبِ وما اتصَلَ بها مما بين

---

(١) «حاشية العدوي بهامش شرح مختصر خليل» (٣/ ١٨٦).
(٢) «حي بن يقظان» (ص٢٠).

المشرِقِ والمغرِبِ، وما يَربِطُ بهما مِن عراقِ العرَبِ والشامِ، وإنْ كان العراقُ يَعُدُّهُ أهلُ الحجازِ شرقًا، والشامُ يَعُدُّونَهُ غربًا.

أَثَرُ المَشرِقِ على المَغرِب:

والمذاهبُ الإسلاميَّةُ في المَغرِبِ في الأصولِ والفروعِ، إنما أُخِذَتْ مِن المشرقِ؛ حتى مذهبُ أهلِ الظاهِرِ لم ينشأْ في المغرِبِ؛ وإنما نَشِطَ فيه، ونشأَتُهُ مشرقيَّة.

ومَن نظَرَ في عامَّةِ متكلِّمي الأشاعِرةِ في المَشرِق، وجَدَ أنهم لا يكادونَ يذكُرُونَ متكلِّميهم في المَغرِب؛ بخلافِ المغارِبةِ مع متكلِّميهم في المَشرِق، حتى القرنِ التاسع.

فلسفة اليُونان وأثَرُها على المتكلِّمين:

وبعضُ العلومِ كالفلسفةِ أصلُها في الغربِ؛ فقد كان رؤوسُ الفلاسفةِ يونانيِّين، ولكنْ لم تُؤَسْلَمْ فلسفتُهم إلا في المشرقِ أوَّلَ الأمر، ثم أخَذَها المغاربةُ بعد أَسْلَمَتِها من الشرقِ، ولم يُؤَسْلِمُوها بأنفسِهم.

وقد ذكَرَ الفيلسوفُ اليهوديُّ ابنُ مَيْمونٍ القُرْطُبيُّ[1]: أنَّ كلَّ ما قالَتْهُ المعتزِلةُ والأشاعِرةُ في علمِ الكلامِ مبنيٌّ على مقدِّماتٍ مأخوذةٍ كلِّها مِن كتبِ اليونانيِّينَ والسُّرْيانيِّينَ، الذين رامُوا مخالَفةَ آراءِ الفلاسِفةِ الذين يَطْعُنُونَ في دِينِهِمُ النَّصْرانيِّ، ودعَمَهُمْ ملوكٌ يريدونَ منهم حمايةَ دِينِهم مِن تلك الآراءِ الفلسفيَّةِ التي تَهُدُّ قواعدَ شَرِيعَتِهم؛ فنشَأَ فيهم علمُ الكلامِ، وعنهم أخَذَ المعتزِلةُ، ثم الأشاعِرة، وطبَّقوه بزَعْمِهم حمايةً للدِّينِ مِن تلك الآراءِ، واختارُوا مِن آراءِ الفلاسِفةِ ما رأَوْهُ مستقيمًا على طَرِيقَتِهم؛

(١) «دلالة الحائرين» (١/ ١٨٠).

حتى قال ابنُ مَيْمونٍ: «إنَّه نظَرَ في كتبِ المتكلِّمِينَ والفلاسِفةِ كلِّهم حسَبَ طاقتِهِ ـ مِن اليهودِ والنصارى والمسلِمِينَ ـ فوجَدَ أنَّ طريقَ المتكلِّمينَ كلِّهم طريقٌ واحدٌ بالنوع، وإنِ اختلَفَتْ أصنافُه، وأنَّهم في مواضعَ كثيرةٍ يَتَّبِعُونَ الخَيَال، ويسمُّونه عقلًا»[1].

اعتقاد أهلِ المغرب:

ولم يكنِ الناسُ في المغرِبِ أهلَ جَدَلٍ، بل أهلَ سُنَّةٍ وأثَر، حتى في المغربِ الأقصى الأَندَلُسِ، وكما قال الباجيُّ: «كانوا عن سَنَنِ المُجادِلةِ عادِلِين»[2]، وقِلَّةُ الجدَلِ في متقدِّمي أهلِ المغرِبِ لا تعني عدَمَهُ فيهم؛ فلابنِ سُحْنُونٍ كتابٌ في «أدَبِ المتناظِرين»، وكانوا على معتقَدِ السلَفِ، فنُقِلَ إليهم اعتقادُ مالكٍ، كما نُقِلَ إليهم فِقْهُه، ونُقِلَ إليهم اعتقادُ أحمدَ بنِ حنبلٍ؛ فقد أدخَلَهُ المغرِبَ الأقصى والأدنى: أَسْلَمُ بنُ عبدِ العزيزِ قاضي قضاةِ الأَنْدَلُسِ، وقد ارتحَلَ ولَقِيَ أصحابَ أحمَدَ، وأصحابَ الشافعيِّ؛ كالمُزَنيِّ، والرَّبيعِ، ويونسَ بنِ عبدِ الأعلى، وغيرِهم، كما أسنَدَ عقيدةَ أحمدَ بنِ حنبلٍ بروايةِ أسلَمَ وسنَدِهِ: محمَّدُ بنُ الحارثِ الخُشَنيُّ القَيْرَوانيُّ في كتابِهِ: «أخبارِ الفُقَهاءِ والمحدِّثينَ بالأَندَلُس»، وفيها عقيدتُهُ بصفاتِ اللهِ؛ كالاستواءِ، وكلامِ اللهِ، وعلوِّهِ، ومَعِيَّتِهِ، ومسائلِ الإيمانِ والبعثِ، وابنُ الحارثِ ناقلُ عقيدةِ ابنِ حنبلٍ تلك، هو شيخُ ابنِ أبي زَيْدٍ القَيْرَوانيِّ.

والاعتزالُ لم يكنْ منتشِرًا في المغرِبِ في القرنِ الثاني والثالثِ والرابعِ لدى العلماءِ؛ يَعقِدُونَ له المجالسَ، ويصنِّفُونَ فيه الكتبَ؛ فلم

---

(١) «دلالة الحائرين» (ص١٨٢).

(٢) «المنهاج» (ص٧).

يَتَبَنَّهُ عالمٌ معتبَرٌ، ولا رأسٌ في الشريعة؛ وهذا في المغربِ عامَّةً الأقصى والأدنى، وخاصَّةً مِن المالكيَّةِ أتباعِ مالكٍ، حتى قيلَ: «إنَّه لا يُوجَدُ مالكيٌّ معتزليٌّ إلا أبا إسحاقَ إبراهيمَ الغافقيَّ»؛ كما قاله أبو العبَّاسِ أحمَدُ المَقَّرِيُّ في «النَّفْح»[1].

وقد قال ابنُ حَزْمٍ في «رسائلِهِ»[2]: «وأمَّا علمُ الكلامِ: فإنَّ بلادَنا وإنْ كانت لم تَتجاذَبْ فيها الخصوم، ولا اختَلَفَتْ فيها النِّحَل، فقَلَّ لذلك تصرُّفُهم في هذا البابِ؛ فهي على كلِّ حالٍ غيرُ عريَّةٍ عنه، وقد كان فيهم قومٌ يَذهَبُونَ إلى الاعتزال».

وبنحوِهِ قال ابنُ جُبَيْرٍ صاحبُ «الرِّحْلة»[3]: أنَّ المغرِبَ على جادَّةٍ واضحة، لا بُنيَّاتِ لها، وليس فيه ما في الجهاتِ الشرقيَّةِ مِن أهواءٍ وبِدَعْ، وفرقٍ ضالَّةٍ وشِيَعْ.

وجودُ الاعتزالِ في المغرِبِ، وموقفُ العلماءِ منه:

والاعتزالُ في المغرِبِ موجود، ووجودُهُ لا يعني أنَّ له شَوْكةً ورأسًا في علمٍ؛ كما قال ابنُ عبدِ البَرِّ فيهم: «لا يُعَدُّونَ عند الجميعِ في جميعِ الأمصارِ في طبقاتِ العلماء»؛ كما في كتابِه «الجامع»[4]، وقد كان العلماءُ لا يَرُدُّونَ عليهم بالتصنيفِ ردًّا ظاهِرًا؛ لأنهم لا يَعُدُّونَ خلافَهُمْ خلافًا؛ كما قاله ابن عبد البَرِّ في «الاستذكار»[5].

ووجودُهُمْ في تلك القرونِ في طبقتَيْن:

الطبقة الأُولى: حَمَلةٌ مِن العامَّةِ وأواسِطِ المتعلِّمينَ، لا يُنسَبُونَ إلى

---

(١) «نفح الطيب» (٢/ ٦٠٤ ـ ٦٠٥).
(٢) «رسائل ابن حزم» (٢/ ١٨٦).
(٣) «رحلة ابن جبير» (ص٥٥ ـ ٥٦).
(٤) «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٤٢).
(٥) «الاستذكار» (٢٤/ ٥٢).

العلمِ بالشريعةِ والفهمِ فيها؛ وهذا وُجِدَ في أوَّلِ ظهورِ الاعتزالِ في المشرِقِ؛ فقد ارتحَلَ بعضُ أصحابِ واصلِ بنِ عَطَاءٍ إلى المغرِبِ؛ كعبدِ اللهِ بنِ الحارِث، وتأثَّر بهم بعضُ عَوَامِّ المَغرِبِ وجُهَّالِهم؛ خاصَّةً مِن البَرْبَرِ في تَاهَرْتَ في المغربِ الأوسَطِ الجزائرِ اليومَ.

الطبقة الثانية: بعضُ أمراءِ المغرِبِ؛ ككثيرٍ مِن الأَغَالِبةِ؛ فقد كانوا على الاعتزالِ؛ اقتداءً ببعضِ أمراءِ المشرِقِ مِن بني العبَّاسِ؛ كالمأمونِ، والمعتصِمِ، والواثِقِ، وبعضِ قُضَاتِهم؛ وذلك لِمَا جعَلَهُ اللهُ مِن تأثُّرِ النفوسِ بالعِلْيَةِ والكُبَراءِ؛ فيَقتدِي الأدنى بالأعلى فيُحاكِيهِ، فحاكى بعضُ أمراءِ المغرِبِ أمراءَ المشرِقِ، وحاكى بعضُ قضاةِ المغرِبِ قضاةَ المشرِقِ؛ فحمَلَ بعضُ أُمَراءِ الأَغَالِبةِ ـ وهم أولادُ الأَغْلَبِ بنِ سالِمٍ التميميِّ، قائدِ بني العبَّاسِ في غزوِ المغربِ ـ الناسَ على الاعتزالِ؛ كمحمَّدٍ وأحمدَ ابنَي الأغلب، ومِن القضاةِ والمنسوبينَ إلى العلمِ المغاربةِ: ابنُ أبي الجَوَّادِ، ومحمَّدُ بنُ الأسوَدِ الصَّدِّينِيُّ، وسُلَيْمانُ بنُ عُمَرَ العِرَاقيُّ القَيْرَوانيُّ، ومِن أشهَرِهم: سُلَيْمانُ بنُ أبي عصفورٍ الحنفيُّ شيخُ الاعتزالِ بالقيروانِ، ويُعرَفُ بالفَرَّاءِ؛ فقد كتَبَ في خَلقِ القرآنِ، وكان مقامُهُ قريبًا مِن مقامِ بِشْرٍ المَرِيسِيِّ عندَ المشارِقةِ؛ فهو مِن أصحابِ بِشْرٍ، وأبي الهُذَيْلِ، ومِن الراحِلِينَ إليهم.

وقد امتُحِنَ في المغربِ العلماءُ والعامَّةُ؛ كسُحْنُونِ بنِ سعيدٍ، وموسى بنِ معاويةَ، وكان سُحْنُونُ بنُ سعيدٍ عصريًّا لأحمدَ بنِ حنبلٍ، وقام وثبَتَ في فتنةِ خلقِ القرآنِ في المغرِبِ؛ كما قام ابنُ حنبلٍ وثبَتَ في المشرِق.

وكان العلماءُ والعامَّةُ يهجُرُونَ أهلَ الكلامِ ومَن يقولُ بقولِهم؛ فقد

كان بُهْلُولُ بنُ راشدٍ، وسُحْنُونُ بنُ سعيدٍ، وعليُّ بنُ زيادٍ: لا يسلِّمون عليهم، وكان سُحْنُونُ بنُ سعيدٍ لا يصلِّي خَلْفَهم، بل كان عبدُ اللهِ بنُ فَرُّوخٍ، وابنُ غانمٍ، وبُهْلُولُ بنُ راشدٍ، لا يصلُّون على جَنائِزِهم، وقد حكى بعضُ علماءِ المغربِ اتفاقَ علماءِ السُّنَّةِ المغاربةِ على أنه لا تجوزُ الصلاةُ على مَن يَدِينُ بالاعتزالِ.

﴿ بدايةُ رَدِّ المغاربةِ على المشارِقةِ في الفروعِ لا في الأصول:

والمذاهِبُ الفقهيَّة ـ ومنها: المذاهِبُ الأربعةُ المشهورة ـ مذاهِبُ فقهيَّة، وليست طُرُقًا عَقَدِيَّة؛ فليس كلُّ مَن انتسَبَ إلى إمامٍ في الفروعِ، فهو على طريقتِهِ في الاعتقاد، ولا يُنسَبُ للإمامِ اعتقادٌ قرَّره بعضُ أتباعِهِ في الفروع.

ومَن نظَرَ في كثيرٍ مِن رؤوسِ الاعتزالِ، وجَدَهم حنفيَّةً في الفروعِ، وأبو حنيفةَ بريءٌ مِنِ اعتزالهم، وهكذا في بعضِ مَن ينتسِبُ لمالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ؛ فتؤخَذُ مذاهبُ الفروعِ بمأخَذٍ غيرِ طرائقِ العقائد.

ولم تَظهَرِ الأهواءُ في المغربِ منتظِمةً مبكِّرةً؛ كما ظهَرَتْ في المشرِقِ والعراقِ والشامِ، وقد كانت غايةُ البدعِ الكلاميَّةِ يَحمِلُها أفرادٌ، وربَّما يتهيَّبون من الدعوةِ إليها والكتابةِ بها، وكان عامَّةُ ردودِ المغاربةِ ومناظراتُهم في القرنِ الثالثِ والرابعِ ـ خاصَّةً المالكيَّةَ ـ في الفروعِ، ودفاعًا عن مالكٍ ومذهبِهِ مِن ردودِ بعضِ المشارِقةِ وغيرِهم عليه؛ خاصَّةً مِن أبي حنيفةَ والشافعيِّ وأصحابِهما، وخاصَّةً في كتابِ محمَّد بن الحسَن «الحُجَّةِ على أهلِ المدينة»، وكتابِ الشافعيِّ «اختلافِ مالك»، وغيرِهما.

وقد رَدَّ جماعةٌ مِن المغارِبةِ على الشافعيِّ، منهم: محمَّدُ بنُ سُحْنُونٍ في كتابِهِ «الجوابَات»، ويحيى بنُ عُمَرَ الكِنَانيُّ الأندلسيُّ

القَيْرَوانيُّ في كتابِهِ «الحُجَّةِ في الردِّ على الشافعيِّ»، ورَدَّ على الشافعيِّ: يُوسُفُ المُغَامِيُّ الأندلسيُّ، وأبو عثمانَ سعيدٌ الحدَّاد، ورَدَّ محمَّدُ بنُ سُحْنُونٍ على أبي حنيفةَ وأصحابِهِ في كتابِهِ «الردِّ على أهلِ العراق».

وهذه الردودُ كلُّها في القرنِ الثالث.

وقد كانوا يَرُدُّونَ الاحتجاجَ بكتبِ داوُدَ الظاهِريِّ وأقوالِهِ قبلَ دخولِ بعض رجالِ المغربِ في مذهبِهِ، وقبلَ ولادةِ ابنِ حزمٍ، وأوَّلُ مَن أدخَلَ كتبَ داودَ الأَندَلُسَ تلامذتُهُ: عبدُ اللهِ بنُ قاسمِ بنِ هِلَالٍ القرطبيُّ، ومُنْذِرُ بنُ سَعيدٍ البَلُّوطيُّ، ثم أدخَلَ كتبَ داودَ مَغرِبَ إفريقيَّة: محمَّدُ بنُ خَيْرُونَ القيروانيُّ في «رحلتِهِ إلى العراق»، التي لَقِيَ فيها أصحابَ أحمَدَ، وابنِ مَعِينٍ، وابنِ المَدِينيِّ؛ وهو أوَّلُ مَن أدخَلَها القَيْرَوانَ؛ وهذا قبلَ ولادةِ ابنِ حَزْمٍ بنحوِ قَرْنٍ.

وقد تكلَّم أبو عُثْمانَ سعيدُ بنُ الحدَّادِ في مسألةٍ، فقيل له: إنَّ داودَ قال فيها كذا وكذا، فقال: «لو كان نَوْمِي كيَقَظَةِ داودَ، ما تكلَّمْتُ في العِلْم»[1].

وابنُ الحدَّاد شيخُ شيوخِ ابنِ أبي زَيْد.

ورَدَّ ابنُ أبي زَيْدٍ نفسُهُ على الظاهريَّةِ وخلافِهم لمالكٍ في كتابِهِ «الذَّبِّ عن مذهبِ مالك»، وكان كتابُهُ ردًّا على كتابٍ لأحدِ الظاهريَّةِ سمَّاه: «التنبيهَ والبيانَ، عن مسائلَ اختلَفَ فيها مالكٌ والشافعيُّ»؛ حيثُ ذكَرَ صاحبُ «التنبيهِ» مخالَفةَ مالكٍ للسُّنَّةِ في بعضِ أصولِ فقهِهِ، وسبعًا وثلاثينَ مسألةً مِن فروعِه، وكان المَغارِبةُ يسمُّونَ داودَ بالقِيَاسيِّ؛ لأنه ينفي القياسَ.

---

(١) «معالم الإيمان» (٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

وإنَّما قَوِيَتْ شوكةُ أهلِ الظاهِرِ في المَغرِبِ الأقصى بعدَ ابنِ حزمٍ، وانتشَرَ مذهبُهُمْ حتى القرنِ السابعِ؛ فضَعُفُوا حتى كأنْ لم يكنْ لهم فيها أثرٌ.

وكتبُ الأئمَّةِ المشارِقةِ السابِقِينَ في العقائدِ معروفةٌ، ولم يكنْ أهلُ المغربِ يَرُدُّونَ على شيءٍ منها، ومِن ذلك: كتبُ أبي جعفرٍ الطَّحَاويِّ الحَنَفيِّ؛ فقد كتَبَ رسالتَهُ في «معتَقَدِهِ ومعتَقَدِ أئمَّةِ مذهبِهِ أبي حنيفةَ وأصحابِه»، وكتَبَ في فروعِهم وأدلَّتِها: «مُشكِلَ الآثار»، و«معانيَ الآثار»، وغيرَهما.

ولم يَرُدَّ عليه المالكيُّونَ إلا في الفروعِ؛ كما رَدَّ عليه شيخُ ابنِ أبي زيدٍ القَيْروانيِّ: أبو الفضلِ العبَّاسُ المُمْسِيُّ في تحريمِ المُسكِرِ.

وكثرةُ ردودِهم في الفروعِ في تلك الطَّبَقةِ دليلُ اتفاقِهم في الأصولِ؛ فإنَّهم لم يكونوا يَختَلِفونَ مع الشافعيِّ ولا أصحابِهِ في عقائِدِهم، ولا لهم في القرنِ الثالثِ كبيرُ شيءٍ مِن كتبٍ في أصولِ الدِّينِ؛ لاستقرارِ الأمرِ على السُّنَّة، وجَرَيانِهِ على الفِطْرة.

أسبابُ تأخُّرِ ذيوعِ علمِ الكلامِ في المَغرِب:

وقد كان ما بين المَشرِقِ والمَغرِبِ مِن البلدانِ ـ كجزيرةِ العرَبِ وما علاها مِن علماءِ العراقِ والشامِ ـ حائلًا عن وصولِ علمِ الفلسفةِ والكلامِ إلى المغربِ؛ فشَغَلُوا فلاسفةَ المشرقِ الأقصى ومتكلِّميهم بالردِّ والنقضِ والتحذيرِ، ونازَعُوهم بالحُجَّةِ والبرهانِ؛ فحُبِسَتْ تلك البدعةُ في العراقِ والشامِ، ولم تَنتقِلْ إلى المغربِ إلا بعدَ نحوِ مِئَتَيْ سَنَةٍ مِن ظهورِها في المشرقِ؛ على يَدِ الجَعْدِ بنِ دِرْهَم، فالجهمِ بنِ صَفْوانَ، فبِشْرٍ المَرِيسِيِّ، فأحمدَ بنِ أبي دُؤَادٍ، وطَبَقَتِهم وأصحابِهم مِن المعتزِلة، **وكذلك:** مَن

أخَذَ بعلمِ الكلامِ ممَّن لم يَجْرِ مجرى المعتزِلةِ، وإنَّما رَدَّ عليهم؛ كأبي الحسَنِ الأشعريِّ، فضلًا عن الفلاسفةِ المشَّائِينَ وأشباهِهم مِن المَشارِقةِ؛ كيعقوبَ بنِ إسحاقَ الكِندِيِّ.

وإنْ كان في المغرِبِ فلاسفةٌ؛ كابنِ مَسَرَّةَ الجبليِّ بقُرْطُبةَ مِن أتباعِ أَنْبَاذوقْلِيسَ أحدِ حُكَماءِ اليونانِ السَّبْعةِ، وكان يزعُمُ الانتسابَ إلى مذهبِ مالكٍ، واختصَرَ «المدوَّنة»، وكان يَحفَظُ مسائِلَها ويسرُدُها، وهو مِن فلاسفةِ المتصوِّفةِ، وتَبِعَهُ تلامذةٌ نُدْرةٌ على مذهَبِهِ؛ كمحمَّدٍ الخَوْلانيِّ ابنِ الإمامِ، وعبدِ العزيزِ بنِ حَكَمٍ، وكان الخليفةُ يَتتبَّعُ أتباعَهُ بالحَبْسِ والنفي.

وقد رَدَّ ابنُ أبي زَيْدٍ القَيْرَوانيُّ على ابنِ مَسَرَّةَ في كتابِه «الرَّدُّ على ابنِ مَسَرَّةَ المارقِ»، وبَقِيَ مذهبُ ابنِ مَسَرَّةَ في المغربِ، وهو الذي آلَ إليه ابنُ عَرَبيٍّ في القرنِ السادسِ بالأَندَلُس.

وكذلك: فإنَّ فيهم معتزِلةً قليلِينَ؛ كخليلِ بنِ عبدِ الملكِ بنِ كُلَيْبٍ القرطبيِّ، المعروفِ بخليلِ الغَفْلةِ، وقد شدَّد عليه جماعةٌ؛ كبَقِيِّ بنِ مَخْلَدٍ، وابنِ وضَّاح.

ومِن المعتزِلةِ: أبو طالبٍ شيخُ المعتزِلةِ ولسانُهم، وفيهم أهلُ خُرَافةٍ في الكَرَاماتِ؛ كأبي القاسمِ البَكْريِّ الصِّقِلِّيِّ القيروانيِّ، وقد رَدَّ عليه ابنُ أبي زَيْدٍ بكتابِهِ: «الرَّدُّ على البَكْريَّة».

وليس لهؤلاءِ المبتدِعةِ كُتُبٌ، وإنما هي أقوالٌ تفوَّهوا بها.

وقد كتَبَ ابنُ أبي زيدٍ القَيْرَوانيُّ إلى الباقلَّانيِّ - مع كونِ ابنِ أبي زيدٍ أَسَنَّ منه - يسألُهُ عن الكَرَاماتِ لِعِلْمِهِ بأقوالِ المعتزِلةِ، وردِّه عليهم؛ حيث نُسِبَ ابنُ أبي زَيْدٍ في «ردِّه على البَكْريِّ» بمشابَهةِ قولِ المعتزِلةِ

بنفيِ الكَرامَات؛ فانتصَرَ الباقِلَّانيُّ لابنِ أبي زيدٍ، وبيَّن قولَهُ[١]؛ وقد قال في ابنِ أبي زيدٍ: «شَيْخُنا»[٢].

أسبابُ انتشارِ علمِ الكلامِ في المَغرِب:

وقد كانت غالبُ البِدَعِ الكلاميَّةِ في المغربِ يَحمِلُها أفرادٌ، وربَّما يَتهيَّبونَ الدعوةَ إليها، والكتابةَ بها، حتى إذا كان القرنُ الرابعُ والخامسُ، حمَلَها بعضُ المَغارِبةِ إلى بُلْدانِهم مِن بعضِ شيوخِ المَشرِق، **وبدَأَ الخوضُ في الكلامِ والفلسفةِ، وبدَأَتْ رياحُ المشرِقِ الكلاميَّةُ تصلُ وتؤثِّرُ في المغرِبِ، بأسبابٍ ثلاثةٍ:**

أوَّلُها: ارتحالُ المَغارِبةِ إلى المشرقِ الأدنى والأقصى، والأخذُ والسماعُ مِن عُلَمائِها؛ فسَمِعُوا منهم القرآنَ والسُّنَّةَ والأثَرَ، والفقهَ والكلامَ، ورحَلَ فرَجُ بنُ سَلَّامٍ القرطبيُّ، ولَقِيَ الجاحظَ، وأخَذَ كُتُبَهُ، ورحَلَ عبدُ اللهِ بنُ مَسَرَّةَ بنِ نَجِيحٍ، وأبو بكرٍ يحيى بنُ السَّمِينةِ، وإبراهيمُ القَلَانِسِيُّ، ودَرَّاسُ بنُ إسماعيلَ؛ القيروانيُّونَ، وغيرُهم.

ولم يأخُذْ ـ فيما أعلَمُ ـ أحدٌ مِن أعيانِ المَغارِبةِ المعتَبَرِينَ مِن أبي الحسَنِ الأشعريِّ عِلْمَ الكلامِ مباشَرةً، وإنما كان هناك مَن التَقَى ببعضِ أصحابِهِ؛ كابنِ مجاهِدٍ الطائيِّ؛ فقد ارتحَلَ إلى العراقِ: أبو بكرٍ إسماعيلُ بنُ إسحاقَ بنِ عُذْرةَ، ومحمَّدُ بنُ خَلْدُونَ؛ وكلاهما مِن تلامذةِ ابنِ أبي زيدٍ القَيْرَوانيِّ، والتقيا ابنَ مجاهدٍ مِن جملةِ مَن التقياهُ بالعراق، وقد استجاز ابنُ مجاهِدٍ كتابَ «المختَصَر» لابنِ أبي زَيْدٍ القَيْرَوانيِّ، وأرسَلَ إليه مع تلاميذِهِ بذلك، ورحَلَ إلى المشرقِ: أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ مَوْهَبٍ، وهو جَدُّ أبي الوليدِ الباجيِّ، وحَكَمُ بنُ مُنذِرٍ البَلُّوطِيُّ.

---

(١) «البيان» (ص٥).

(٢) في نفس الموضع السابق.

وأكثَرُ المتكلِّمينَ أثرًا في المغرِبِ: أبو بكرٍ الباقِلَّانِيُّ، وصاحبُهُ أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ، ثُمَّ الجُوَيْنِيُّ:

فالأوَّلُ: أخَذَ عنه المَغارِبةُ في العراق، وبلَغَت بعضُ كُتبِه المغرِبَ، كـ«التمهيد»؛ فقد شرَحَه أبو القاسِم عبدُ الجَلِيل الرَّبعيُّ القيروانيُّ، وسَمَّى شَرْحَه: «التَّسْدِيد، في شرحِ التَّمْهِيد»، وكان منتَصَفَ القَرنِ الخامس.

والثاني: أخَذُوا عنه في مَكَّةَ؛ لأنَّه جاوَرَ فيها، وأسمَعَ البخاريَّ والفقهَ والكلامَ أزيَدَ مِن ثلاثينَ عامًا، وكان يَمِيلُ إلى مذهبِ مالك، وكان يُعجَبُ مِن مذهبِهِ، وهو هَرَوِيٌّ، وكان يُسأَلُ: مِن أينَ تَمَذْهَبْتَ بمذهبِ مالكٍ ورأيِ الأشعريِّ، معَ أنَّك هَرَوِيٌّ؟!

وأمَّا الثالثُ: فقد انتشَرَتْ كتبُهُ وتلاميذُهُ في المغرِبِ وغيرِه.

وقد سَمِعَ مِن الباقلَّانيِّ جماعةٌ مِن أهلِ المغربِ وساكنيها؛ كأبي عِمْرانَ الفاسيِّ، وأبي طاهِرِ البغداديِّ، والحُسَيْنِ بنِ حاتمِ الأَذْرِيِّ نزيلِ القَيْرَوانِ، وأبي عَمْرٍو الدانيِّ.

وسَمِعَ مِنْ تلامذةِ الباقِلَّانيِّ جماعةٌ مِن المغارِبة؛ كعبدِ الجَلِيل الرَّبعيِّ القيروانيِّ.

وسَمِعَ مِن أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ ـ وقد سكَنَ مكَّةَ عقودًا ـ وأخَذَ عنه جماعةٌ كثيرةٌ مِن أهلِ المغربِ، وكان يُقصَدُ لروايتِهِ للبخاريِّ، وصحةِ ضبطِهِ له، وكان أكثَرَ مَن أدخَلَ أهلَ الحديثِ المغاربةَ في علمِ الكلام؛ فقد أخَذَ عنه أبو عِمْرانَ الفاسيُّ، وأبو الوليدِ الباجيُّ، ومَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ، وجماعةٌ.

وسَمِعَ مِن الجوينيِّ جماعةٌ مِن المغاربةِ؛ كابنِ أبي حَمْزةَ الأندلسيِّ، ومحمَّدٍ المَيُّورَقِيِّ، وأبي القاسمِ المَعَافِرِيِّ، ورحَلَ بعضُ أصحابِهِ المشارِقةِ إلى المغربِ معلِّمِينَ؛ كأبي نَصْرٍ سهلِ بنِ عثمانَ النَّيسابُوريِّ، ثُمَّ

لَقِيَ أبو بكرِ بنُ العَرَبيِّ أصحابَ الجُوَيْنيِّ في المشرقِ؛ كالغَزَاليِّ، ولكنَّه لم يَلْقَ الجوينيَّ نَفْسَهُ؛ فأَخَذَ علمَهُ ونشَرَهُ في المغربِ واتسَعَ.

ولم يكنْ مذهبُ المتكلِّمينَ - التأويلُ والتفويضُ التامُّ - منتظِمًا في المغربِ الأقصى والأدنى، ولا رَوَاجَ له مستمِرٌّ، وإنما في أفرادٍ وزوايا، حتى آخِرِ القرنِ الخامسِ؛ كما قال ابنُ حَزْم: «إنَّ الأشعريَّةَ قامَتْ لهم سُوقٌ بصِقِلِّيَّةَ والقَيْرَوانِ، ثم رَقَّ أمرُهم»[(١)].

وكان أوَّلُ أمرِهم وإدخالِهم علمَ الكلامِ في الاعتقادِ يستنكِرُهُ علماءُ المغربِ، وربَّما بالَغُوا في ذلك، وقد كان الأندلسيُّ أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ القَحْطانيُّ يَصِفُهم في «قصيدتِهِ» بـ «الزنادقةِ»، وكان ذلك في منتصَفِ القرنِ الرابع[(٢)]، ومِن بعدِهِ فعَلَ ابنُ حزمٍ، وسمَّى مَقَالَتَهم بـ «الملعونةِ»[(٣)]، حتى ذكَرَ المَرَّاكُشِيُّ في «المُعجِب»: أنَّ أهلَ المغرِبِ أوَّلَ الأمرِ كفَّروا كلَّ مَن دخَلَ في علمِ الكلامِ[(٤)]، وكان بعضُ الأئمَّةِ يُسأَلُ عن حكم لعنِ مَن استعمَلَ علمَ الكلامِ وسبِّهم؛ كما سُئِلَ ابنُ أبي زيدٍ، وابنُ رشدٍ[(٥)].

والإشاراتُ في تفويضِ الحقيقةِ في كلامِ بعضِ أئمَّةِ المغارِبةِ، لا تعني: أنهم يؤصِّلون لذلك، وإنما هي تقريراتٌ عارِضةٌ يقرِّرونَ في نظائِرِها خلافَها؛ مما يدُلُّ على أنَّهم لم يكونوا على أصولِ الكلامِ في التأويلِ والتفويضِ التامِّ، وإشاراتُ التفويضِ عند بعضِ المغارِبةِ المتقدِّمينَ نظيرُ إشاراتِ التشبيهِ في كلامِ بعضِ المشارِقةِ التي ليست أصلًا لَدَيْهِم؛ يقرِّرونَ خلافَها في مواضعَ أُخرى مِن النظائر.

وقد كان المتقدِّمونَ مِن المالكيَّةِ على إثباتِ حقيقةِ الصفاتِ وإمرارِ

---

(١) «الفصل» (٤/ ١٥٥).
(٢) «النونية» (١٨٧).
(٣) «الفصل» (٤/ ٣٤).
(٤) «المعجب» (ص١٣١).
(٥) «مسائل ابن رشد» (١٥٣ و٢١٥).

نصوصِها؛ **بلا تكييفٍ ولا تفسيرٍ ولا تشبيهٍ**؛ حتى كانوا يُسمَّوْنَ مِن خُصُومِهم بـ: «الحَشَويَّةِ»؛ كما قال أبو القاسمِ بنُ حَوْقَلٍ في أهلِ السُّوسِ: «والمالكيَّةُ مِن فُظَّاظِ الحَشَويَّة»(١).

وكلما تقدَّم الزمَنُ في المغرِبِ، اتسَعَ القولُ بالكلامِ مع الأعوامِ، حتى تقرَّر وثبَتَ ورسَخَتْ أصولُهُ في مجالسِ العلمِ والكتبِ بأيدي المغاربةِ أنفسِهم، بعدما كان بأيدي غيرِهم.

وثانيها: انتقالُ كتبِ المشارِقةِ إلى المغرِبِ مع الرُّسُلِ والنُّسَّاخ، وقد كان بعضُ المعتزِلةِ ممَّن يزعُمُ اتباعَ مذهبِ مالكٍ في العراقِ، يُكاتِبُ أصحابَ مالكٍ بالمغربِ بالاعتزالِ ويدعوهم إليه؛ فقد كتَبَ عليُّ بنُ أحمَدَ البغداديُّ رسالةً إلى أهلِ المغربِ بالقَيْرَوانِ يدعوهم إلى الاعتزالِ، ونَفْيِ القَدَرِ، وخَلْقِ القرآنِ، ويزعُمُ أنَّ هذا مذهبُ مالكِ بنِ أنَسٍ؛ لأنه يَعلَمُ إجلالَهم لمالكٍ وقولِه، وقد رَدَّ عليه جماعةٌ مِن المغارِبةِ، ومنهم ابنُ أبي زَيْدٍ في رسالتِهِ «الرَّدِّ على القدريَّة»(٢).

وكانت بعضُ كتبِ ابنِ مجاهِدٍ صاحبِ أبي الحسَنِ قد أُدخِلَتِ المغرِبَ؛ ككتابِهِ: «عُقُودِ أهلِ السُّنَّةِ»، ورسالتِهِ فيما التمَسَهُ أهلُ الثَّغرِ مِن شرحِ أصولِ مذاهبِ المتعبِّدين.

وثالثُها: انتقالُ بعضِ المشارِقةِ إلى المغربِ ممَّن له نظَرٌ في الفلسفةِ والكلامِ، وهذا قليلٌ؛ كالحُسَيْنِ بنِ حاتِمٍ الأَذَريِّ نزيلِ القيروانِ، صاحبِ أبي بكرٍ الباقلَّانيِّ(٣)، ولكِنِ الأَذَريُّ موصوفٌ بالضَّعْفِ في علمِ الكلامِ، وكان أبو محمَّدِ بنُ عَطِيَّةَ الأندَلُسيُّ في فِهرِسِه يَصِفُه ببَلادةِ الذِّهْنِ في علمِ

---

(١) «صورة الأرض» (١/ ١٩١).

(٢) **انظر**: «ترتيب المدارك» (٦/ ٢١٨)، و«شجرة النّوْر» (ص٩٦).

(٣) «تاريخ دمشق» (٤١/ ٤٧١).

الأُصول، وكان نحويًّا يأذَنُ له شيخُه الباقلانيُّ أن يصحِّحَ كُتُبَه مِن جهةِ النَّحْو، ويَنْهاهُ عمَّا عدا ذلك[١].

❁ أثَرُ الاعتزالِ في قَبُولِ علمِ الكلامِ على طريقةِ الأشاعِرةِ:

وقد بلَغَتِ المعتزِلةُ المغرِبَ بالكلامِ والنَّظَر، وعامَّةُ أهلِ المغرِبِ أهلُ حديثٍ وأثَر، وكان دخولُ علمِ الكلام على طريقةِ الأشاعِرةِ مؤثِّرًا في تلقِّي المغارِبةِ له؛ لأنه الحُجَّةُ التي يَرُدُّونَ بها على المعتزِلةِ؛ فيَرُدُّونَ عليهم بلُغَتِهم، ولو دخَلَ علمُ الكلامِ المغرِبَ على طريقةِ الأشاعِرةِ أوَّلَ الأمرِ، لم يكنْ له قَبُولٌ ولا نظَرٌ ولا تمكُّن، ولكنْ سبَقَهُ شرُّ الاعتزالِ وفتنتُهُ؛ فرقَّق علمُ الكلامِ بعضُهُ بعضًا.

وقد ذكَرَ الفيلسوفُ ابنُ مَيْمونٍ القُرْطُبيُّ في القرنِ السادسِ[٢]: أنَّ علمَ الكلامِ على طريقةِ المعتزِلةِ نشَأَ في مُسلِمِي المَغرِبِ قبلَ دخولِهِ على طريقةِ الأشاعِرةِ فيهم، حتى أخَذَ يهودُ الأندَلُسِ علمَ الكلامِ مِن المعتزِلة.

❁ مراتبُ المخالفينَ تقتضي مدحَ الأقرَبِ واللِّينَ معه:

ومِن هذا البابِ: مدحُ جماعةٍ مِن الأئمَّةِ بعضَ المنظِّرينَ مِن المتكلِّمينَ على طريقةِ الأشاعِرةِ؛ لأنَّ غالبَهُ كان مقترِنًا بزمَنِ شِدَّةِ النزاعِ بين المعتزِلةِ والأشاعِرةِ، وكان لهم فضلٌ في صَدِّ عاديةِ المعتزِلةِ، وكان ابنُ أبي زَيْدٍ يُثنِي على الأشعريِّ، مع كونِهِ ليس مِن أهلِ الكلامِ ولا النَّظَرِ فيه، بل كان محذِّرًا منه.

وثناؤُهُ على الأشعريِّ وأصحابِهِ إنما كان لأَثَرِهم على أهل البِدَع، وردِّهم على المعتزِلةِ والجهميَّة، وقد قال في أبي الحسَنِ الأشعريِّ لمَّا وقَعَ فيه المعتزِلةُ: «هو رجُلٌ مشهورٌ؛ أنَّه يَرُدُّ على أهل البِدَعِ وعلى

---

(١) «فِهرِس ابنِ عَطِيَّة» (ص٥٥).
(٢) «دلالة الحائرين» (١/ ١٨٠ ـ ١٨١).

القَدَريَّةِ والجهميَّة، متمسِّكٌ بالسُّنَن»[١].

ومثلَ هذا قالَهُ في الذبِّ عن ابنِ كُلَّابٍ[٢].

وهذا مِن فقهِ ابنِ أبي زَيْدٍ ودرايَتِه؛ أنَّ مَن انبَرَى مِن المخالِفِينَ لصَدِّ عاديةِ الزنادِقةِ ومَن هم أشدُّ منهم مخالَفةً، ليس مِن الفقهِ دفعُهُ بذاتِه؛ لأنه بابٌ لو كُسِرَ، لَفُتِحَ على السُّنَّةِ بعده شرٌّ أعظَمُ لا يقومُ به غيرُه، وبعضُ المتمسِّكينَ بالسُّنَّةِ والأثَرِ يعامِلُ كلَّ مخالِفٍ بالنظَرِ إلى مخالَفَتِه، ولا ينظُرُ إلى ما وراءه مِن شرورٍ مدفوعةٍ به، وكان يَسَعُهُ بيانُ السُّنَّةِ مِن البِدْعة، وعدمُ كسرِ بابِ بِدْعةٍ يدخُلُ على الإسلامِ منه بدعةٌ أكبَرُ منها.

وهذه طريقةُ الأئمَّةِ في التعامُلِ مع المخالِفِينَ؛ يَحفَظُونَ السُّنَّةَ مِن البِدْعة، **ومِن حِفْظِها**: تقديرُ مراتبِ المخالِفِينَ وأحوالِهم؛ ففرقٌ بين مخالِفٍ وجهُهُ إلى بدعةٍ أشدَّ مِن بدعتِهِ يُحارِبُها، وبين مخالِفٍ وجهُهُ إلى سُنَّةٍ يُحارِبُها، ولو كانت مخالَفةُ الثاني أخفَّ، فربَّما شدَّدوا على الثاني، وخفَّفوا في الأوَّل.

وقد كان أبو عُثْمانَ الصابُونيُّ يُثْنِي على أبي منصورٍ البَغْداديِّ، ويعظِّمُهُ؛ لمقامِهِ في الردِّ على المعتزِلةِ، مع كونِهِ مِن أهلِ الكلام[٣].

وقد كان ابنُ أبي زيدٍ على هذا النَّهْج، ومعتقَدُهُ يبيِّنُهُ ما كتَبَهُ وقالَهُ، ولا يُؤخَذُ مِن مَضامِينِ الثناءِ والمدحِ للأعلام.

وقد كان ابنُ أبي زيدٍ على طريقةِ مالِكٍ وأحمَدَ، وكان معظِّمًا لأحمدَ، وكان يقولُ: «أحمَدُ بنُ محمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ به يُقتدَى، وقد أنكَرَ هذا، وما أنكَرَ أبو عبدِ اللهِ أنكَرْناه»[٤].

---

(١) «تبيين كذب المفتري» (ص١٢٣).

(٢) «تبيين كذب المفتري» (ص٤٠٥).

(٣) «تبيين كذب المفتري» (ص٢٥٣).

(٤) «تبيين كذب المفتري» (ص٤٠٨).

ونسبةُ ابنِ أبي زيدٍ في المغرِبِ لطريقةِ الأشعريِّ قديمةٌ؛ بسببِ ما تقدَّم ذكرُهُ مِن نُصْرَةِ الأشعريِّ وأصحابِهِ في سياقِ صدِّ المعتزِلةِ والجهميَّة.

وقد بيَّن أبو نَصْرٍ عُبَيْدُ اللهِ السِّجْزيُّ وهو في أوائل القرن الخامس ـ في رسالتِهِ «الردُّ على مَن أنكَرَ الحرفَ والصوتَ» ـ خطأَ ظنِّ بعضِ المغارِبةِ أشعريَّةَ ابنِ أبي زَيْدٍ، وأبي الحسَنِ القابِسِيِّ؛ فرسالتُهُ على طريقةِ السلفِ؛ كما في «رسالتِهِ»، و«جامِعِهِ»، وبقيَّةِ كتبه، ومثلُهُ القابِسِيُّ كما في كتابِهِ في «الاعتقاد».

وابنُ أبي زَيْدٍ يُثبِتُ الصفاتِ للهِ على ظاهِرٍ يليقُ بالخالقِ، لا بالمخلوقِ، بلا تكييفٍ؛ وهذا ظاهِرٌ في إثباتِهِ لصفةِ اليدَيْنِ، والرِّضَا والسَّخَطِ والغَضَب، والنزولِ والمجيءِ، والضَّحِكِ وغيرِها.

كتابةُ أهلِ المَغرِبِ في العقائد:

وبهذا بدَأَ علمُ الكلامِ يَظهَرُ في المغرِبِ ويَفشُو في تقريرِ بعضِ علمائِها؛ على سبيلِ الاستطراد، لا على سبيلِ التأصيل؛ فيكونُ منثورًا في ثنايا بعضِ كلامِهم وفتاويهم، وربَّما جرى في كلامِ بعضِ أئمَّتهم في أواخِرِ القرنِ الرابعِ والخامسِ ممَّن هو على طريقةِ السلَفِ، ويحذِّرُ مِن علمِ الكلامِ؛ فأدرَكَهُ بعضُهُ في فروعِ تقريراتِه، لا في تأصيلاتِه.

ولهذا بدَأَ المغارِبةُ بالكتابةِ في العقائِدِ وأصولِ الدِّينِ وبيانِ الحَقِّ فيما اعتُقِدَ خلافُهُ مِن الباطلِ، مِن غيرِ تخصيصِ القائلِ بتلك البِدْعة، **وهذه عادةُ العلماءِ عند بدءِ ظهورِ البِدَعِ مِن المغمورِ: تقريرُ السُّنَّةِ وإبطالُ البِدْعةِ، مِن غيرِ ذكرِ صاحبِها؛ حتى لا يُدَلَّ عليه:**

فمنهم: مَن كتَبَ بأعيانِ البدعِ؛ كمحمَّدِ بنِ سُحنون في كتابه «الحُجة على القَدَرية»، وكيحيى بنِ عُمر الكِنْديِّ السُّوسيِّ في كُتُبِه: «الرَّدِّ

على المُرجِئة»، و«الرُّؤية»، و«المِيزَان»، وكأبي عُثْمانَ الحدَّادِ في كتابِهِ: «الاستواء»، وأبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ مَحْبوبِ الزناتي، وابنِ أبي زَيْدٍ لهما كُتُبٌ في: الرد على القَدَريَّة.

ومنهم: مَن أجمَلَ بيانَ معتقَدِ السلفِ، وكان مِن أوائلِ المَغارِبةِ الذين كتَبُوا في تقريرِ أصولِ العقائدِ عامَّةً: أبو القاسِمِ مَسْلَمةُ بنُ القاسمِ القرطبيُّ في كتابِهِ: «تبيينِ أصولِ السُّنَّةِ، وحفظِ ما لا بُدَّ للعمَلِ منه بشاهِدِ القرآنِ والحديث»[1]، وقد تُوفِّيَ منتصَفَ القرنِ الرابعِ قبلَ ابنِ أبي زيدٍ بثلاثةٍ وثلاثينَ عامًا، وضمَّن كتابَهُ ردًّا على أهلِ الأهواء، واشتكى مِن فُشُوِّ البِدْعةِ، وبيَّن قولَ السلفِ في كلامِ اللهِ، والنظَرِ إليه، وعلوِّهِ واستوائِهِ على عرشِهِ، ونزولِهِ إلى السماءِ الدنيا، وإثباتِ صفاتِهِ سبحانه، وفضلِ الصحابةِ وتفاضُلِهم، وغيرِ ذلك مِن مسائلِ الاعتقاد.

أصولُ مالِكٍ وفروعُهُ، وأحوالُ أصحابِهِ في المَغرِب:

وقد كانت عامَّةُ أهلِ المَغرِبِ في القرنِ الثالثِ والرابعِ على مذهبِ مالِكٍ في الأصولِ والفروعِ، في الاعتقادِ والفقهِ، وقد شاع مذهَبُ مالكٍ في المَغرِبِ في حياتِه، وكان أقرَبُ الناسِ إلى مذهبِهِ وأصولِهِ أقرَبَهم منه زمانًا ومكانًا، وأقرَبُ أهلِ المغرِبِ إلى أصولِهِ وفروعِهِ أقرَبَهم إليه زمانًا، **وقد كان أصحابُ مالِكٍ مِن المَغارِبةِ على طائفتَيْن**:

* **الطائفةُ الأولى**: المتقدِّمونَ ممن سَمِعَ مالكًا وأخَذَ عنه، ومَن انتهَجَ نَهْجَهم؛ كعبدِ اللهِ بنِ فَرُّوخٍ الفارسيِّ القَيْرَوانيِّ، وقد كان مالكٌ يُجِلُّهُ ويعظِّمه، وقيل: «إنه كان يسمِّيهِ فقيهَ أهلِ المَغرِب»[2].

---

(١) مطبوع بتحقيق: رضوان بن صالح الحصري.

(٢) «رياض النفوس» (١/ ١٧٧).

وكبُهْلُولِ بنِ راشدٍ القَيْرَوانيِّ، وأبي الحسَنِ عليِّ بنِ زيادٍ التُّونُسِيِّ، وقد قال أبو سعيدِ بنُ يُونُسَ: «إنه أوَّلُ مَن أدخَلَ «الموطَّأ»، و«جامِعَ سُفْيانَ» المغرِبَ»[1]، وفسَّر لهم قولَ مالكٍ، ولم يكونوا يَعرِفُونَهُ، وكان قد دخَلَ الحجازَ والعراقَ في طلَبِ العلم، وهو معلِّمُ سُحْنُونِ الفقهَ.

وكان سحنونٌ لا يقدِّمُ عليه أحدًا مِن أهلِ إفريقيَّة، ويقولُ: «وما أنجَبَتْ إفريقيَّةُ مثلَ عليِّ بن زيادٍ»[2]، وقد فضَّله على المصريِّين.

ومِن هذه الطَّبَقةِ: عبدُ اللهِ بنُ غانِمٍ الإفريقيُّ القَيْرَوانيُّ، وكان مالكٌ يُحِبُّهُ ويُجِلُّهُ، وإذا التقاه، اشتغَلَ به عن أصحابِه؛ حتى قيل: «إنَّه عرَضَ عليه ابنَتَهُ، ويقيمُ عندَهُ»، فأبى[3]، وكان أصحابُ مالكٍ إذا رأَوْهُ، قالوا: «شغَلَهُ المَغرِبيُّ عنا»[4]، ولمَّا وَلِيَ قضاءَ المغربِ، أعلَمَ مالكٌ بذلك أصحابَهُ، وسُرَّ به، وكان مالكٌ يكاتِبُهُ وهو في القَيْرَوانِ؛ كما جاء في «المدوَّنة»[5].

ومنهم: أبو محمَّدٍ الغازي بنُ قيسٍ الأُمَويُّ القرطبيُّ، وصِقْلابُ بنُ زيادٍ الهَمْدانيُّ القَيْرَوانيُّ، وأبو جعفرٍ موسى بنُ معاوِيةَ الصُّمَادِحِيُّ، وأسَدُ بنُ الفُرَاتِ الحَرَّانيُّ القَيْرَوانيُّ قاضي القيروانِ، وعيسى بنُ دِينَارٍ القرطبيُّ، وعبَّاسُ بنُ أبي الوليدِ الفارسيُّ التونسيُّ، وأبو مسعودِ بنُ أَشْرَسَ التونسيُّ، وأبو خارجةَ عَنْبَسةُ بنُ خارجةَ الغافقيُّ، وأحمدُ بنُ أبي مُحرِزٍ، وعبدُ اللهِ بنُ أبي حسَّانَ اليَحْصَبيُّ، ويحيى بنُ يحيى اللَّيْثيُّ الأَندَلُسيُّ، وأبو عبدِ اللهِ زيادُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ القرطبيُّ، وأبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ سعيدِ بنِ بَشِيرِ بنِ شَرَاحِيلَ.

---

(١) «رياض النفوس» (١/ ٢٣٤).

(٢) «رياض النفوس» (١/ ٢٣٥).

(٣) «رياض النفوس» (١/ ٢١٧).

(٤) «ترتيب المدارك» (٣/ ٦٦).

(٥) «المدونة» (٢/ ٥٩٥).

وهؤلاءِ كلُّهم سَمِعُوا مِن مالكِ بنِ أنسٍ، ونقَلُوا قولَهُ إلى المغرِب، يَرْوُونَ عن مالكٍ السُّنَّةَ والأثَرَ والفقه، وكانوا يَكرَهُونَ الكلامَ ومعارَضةَ السُّنَّةِ بالرأيِ، وأصولُهم أصولُ مالك، وفروعُهم فروعُه، وكانوا في العقائدِ يَجرُونَ على أصلٍ وفرعٍ واحدٍ، ولم يكنْ بينهم فيه نزاعٌ، وإنما اختلافُهم في الفروع، ويَدُلُّ على ذلك: أنَّهم لا يكتُبُونَ في العقائدِ إلا تبَعًا؛ لاستقرارِ الأمرِ على الأمرِ الأوَّل.

ولمَّا بلَغَ أسدَ بنَ الفُرَاتِ قاضيَ القَيْرَوانِ: أنَّ بِشْرًا المَرِيسِيَّ كتَبَ كتابَهُ «التوحيد»، قال: «أَوَجَهِلَ الناسُ التوحيدَ حتى يضعَ لهم بِشْرٌ فيه كتابًا؛ هذه نُبُوَّةٌ ادَّعاها»[1].

وكانوا يَعرِفُونَ مصدرَ البِدَعِ الشرقيَّةِ وأصولَها، وقد كان ابنُ أبي حَسَّانَ صاحبُ مالكٍ قال فيمن يفاضِلُ بين أبي بكرٍ وعُمَرَ: «ليس هذا دِينَ قريشٍ، ولا دِينَ العرَبِ؛ هذا دِينُ أَهْلِ قُمّ»[2].

الحديثُ والكلام، وأثرهما في الخلاف:

وأهلُ الكلامِ أكثَرُ نِزَاعًا مِن أهلِ الحديثِ والأثَر؛ فأهلُ الحديثِ نِزَاعُهم في الفروعِ، وأهلُ الكلامِ نزاعُهم في الأصولِ والفروع، وإذا تنازَعُوا في أصلٍ، تنازَعُوا في فروعِه، والناظِرُ في مذهبِ الأشاعِرةِ: يرى تشديدَهُمْ في الخلافِ في العقليَّات، وأنهم يَرَوْنَ المخالِفَ يتردَّدُ بين الكُفْرِ والابتداعِ والإثْم، وبين أئمَّتِهم خلافٌ في أصولِهم؛ فقد خالَفَ رؤوسٌ منهم في أصولِهم؛ كأبي المَعَالِي الجُوَيْنِيِّ، والفَخْرِ الرازيِّ، وجَلَالِ الدِّينِ الدَّوَّانيِّ:

---

(١) «رياض النفوس» (١/ ٢٦٤).

(٢) «رياض النفوس» (١/ ٢٨٧).

فالجُوَيْنِيُّ: يَرَى أنَّ القدرةَ الحادِثَةَ تؤثِّرُ في مقدورِها، واستحَلَّ إطلاقَ القولِ بأنَّ العبدَ خالِقُ أعمالِه، وأنَّ فعلَ العبدِ واقِعٌ بقدرتِهِ قَطْعًا، وقدرتَهُ منفرِدةٌ بالتأثيرِ فيه(١).

وكذلك قولُ الرازيِّ في «الأَربَعِين»، و«المَطَالِبِ العَالِيَة»: إنَّ الصفاتِ إنَّما هي نِسَبٌ وإضافاتٌ تحصُلُ بين ذاتِهِ تعالى، وبين المعلومِ والمقدورِ والمرادِ(٢).

وكذلك الجَلَالُ الدَّوَّانِيُّ: فإنَّه يقولُ بعَيْنِيَّةِ الصفاتِ، وأنَّ الصفاتِ عَيْنُ الذاتِ، وأنَّ الحوادِثَ لا أَوَّلَ لها؛ كما في «شرحِ العقائِدِ العَضُدِيَّة»(٣)، إلى غيرِ ذلك مِن أنواعِ النِّزَاع.

ثباتُ أهلِ المغربِ، وامتحانُهم بعلمِ الكلام:

ولم يكن أحدٌ مِن أصحابِ مالِكٍ يخوضُ في الكلامِ، ولا يقرِّرُهُ في أصولِ الدِّين، ولما امتُحِنَ الناسُ بخلقِ القرآنِ في العراقِ، اقتَدَى كثيرٌ مِن السلاطينِ بذلك في المغرِبِ، وامتَحَنُوا علماءَهم؛ فامتُحِنَ بعضُ أصحابِ مالِكٍ؛ كموسى بنِ معاويةَ الصُّمَادِحِيِّ، وأحمدَ بنِ يزيدَ، وسُحْنُونِ بنِ سعيدٍ، وخلقٍ، وتولَّى المحنةَ قضاةٌ؛ كقاضي القَيْرَوانِ ابنِ أبي الجَوَّادِ، وكان مقامُهُ في القَيْرَوانِ قريبًا مِن مقامِ أحمدَ بنِ أبي دُؤَادٍ في العراقِ في هذه الفِتْنة، وكان يسمِّيهِ سُحْنُونٌ: «فِرْعَوْنَ هذه الأُمَّةِ وجَبَّارَها»(٤).

---

(١) «النظامية» (ص٤٢).

(٢) «الأربعين في أصول الدين» (ص١١٧ وما بعدها)، و«المطالب العالية» (٢/١٠٦ - ١٠٨)، **وانظر**: تفسيره «مفاتيح الغيب» (٧/٣٠٩).

(٣) (١/٢٧٧ وما بعدها)، **وانظر**: رسالته «إثبات الواجب» (ص٩).

(٤) «البيان المغرب» (١/١٠٩).

وتَبِعَ هؤلاءِ طبقةُ تلامذتِهم ممَّن جرى مَجْرَاهم، وسلَكَ سبيلَهم؛ كزيدِ بنِ بشرٍ الأزديِّ القَيْرَوانيِّ؛ حيثُ سكَنَ القيروانَ لمَّا هرَبَ مِن مِصْرَ بعدما امتُحِنَ في خلقِ القرآن، وزَيْدِ بنِ سِنَانٍ الأسديِّ القيروانيِّ، ومحمَّدِ بنِ نصرِ بنِ حضرمٍ القَيْرَوانيِّ، ومحمَّدِ بنِ سحنونٍ، وبكرِ بنِ حمَّادٍ الزَّنَاتِيِّ التاهرتيِّ، وأبي العبَّاسِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ طالبٍ، ومحمَّدِ بنِ وضَّاحٍ القرطبيِّ، ويحيى بنِ عُمَرَ الكِنَانيِّ، وأبي عُثْمانَ سعيدِ الحَدَّادِ القيروانيِّ، وأحمدَ بنِ نصرِ بنِ زيادٍ الهَوَّارِيِّ، ولُقْمانَ بنِ يوسُفَ الغَسَّاني.

وقد استمسَكَ هؤلاءِ الأئمَّةُ بالسُّنَّةِ والأثَرِ، وما عَلِمُوهُ مِن السلفِ في مسألةِ خلقِ القرآنِ، وعُلُوِّ الله، وكانوا على معتَقَدِ مَن سبَقَهم، ولا يَرَوْنَ الخوضَ في الكلامِ عمَّا زاد عن الواردِ في النصوصِ؛ لا بتأويلٍ ولا تشبيه، وقد كان سُحْنُونٌ يقولُ: «مِنَ العِلْمِ باللهِ: الجهلُ بما لم يُخْبِرِ اللهُ به عن نَفْسِه»[١].

وهذا نظيرُ ما يقرِّرُه الشافعيُّ في علمِ الكلامِ؛ أنَّ: «الفِقْهَ في الكلامِ الجَهْلُ به»[٢]؛ لأنَّ علمَ الكلامِ يؤدِّي إلى القولِ على اللهِ بلا علمٍ نفيًا وإثباتًا، ومنتهى الفقهِ في ذلك: الكلامُ عند ورودِ النَّصِّ، والوقوفُ عند عدَمِ ورودِه.

وبَقِيَتْ شواهدُ القبورِ بالقَيْرَوانِ شاهِدةً على ذلك إلى اليومِ؛ حيث كُتِبَ عليها بعد الشهادتَيْن: «وأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، وليس بمخلوقٍ»، والشواهدُ مؤرَّخةٌ بصَفَرٍ عامَ اثنَيْنِ وتسعينَ ومِئَتَيْنِ، ومِن شواهدِ القبورِ: شواهدُ مكتوبٌ عليها اليومَ بعد الشهادتَيْنِ: «وأنَّ اللهَ ﷻ يُرَى يومَ القيامةِ»، ومؤرَّخٌ ذلك في شَعْبانَ عامَ اثنَيْنِ وتسعينَ وثلاث مئةٍ.

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (١٤٦/٧). (٢) «صون المنطق» (ص١٥٠).

وقد يَرتفِعُ الشرُّ، ويَقوَى الباطلُ، حتى إذا ظَنَّ بعضُ الناسِ أنْ لا قائمةَ للحَقِّ، أدار اللهُ الدائرةَ للحَقِّ وأهلِه؛ **فالمعتزِلةُ بدَّلوا الدِّينَ، وتسلَّطوا بالسلطانِ على المسلِمِينَ شرقًا وغربًا:**

- **ففي المَشرِق:** حُرِّفَ القرآنُ على كِسْوةِ الكَعْبة؛ فكُتِبَ عليها: «ليس كمِثْلِهِ شيءٌ وهو اللطيفُ الخَبِير»؛ أزالوا: «السَّمِيع البَصِير»؛ يقولُ حَنبَلٌ: حجَجْتُ فرأيتُ ذلك، فلمَّا قَدِمْتُ، أخبَرْتُ أحمدَ، فقال: قاتَلَهُ اللهُ! الخبيثُ ـ **يعني:** ابنَ أبي دؤادٍ ـ عمَدَ إلى كتابِ اللهِ، فغَيَّرَهُ»[١].

- **وفي المَغرِب:** أوصى العلماءُ أنْ يُكتَبَ الحقُّ على شواهِدِ القبورِ، لمَّا عجَزُوا عنه على المَنابِر؛ فواجبُ العلماء أن يبيِّنُوا الحقَّ حسبَ المقدور، واللهُ كفيلٌ بإظهاره.

وبدَأَ الأئمَّةُ يصنِّفونَ ويكتُبُونَ في بيانِ المعتَقَدِ الحقِّ في ذلك إجمالًا وتفصيلًا؛ ككتابِ محمَّدِ بنِ وَضَّاحٍ: «رسالةٌ في رؤيةِ الله»، وكتَبَ محمَّدُ بنُ سُحْنُونٍ كتابَ «الحُجَّةِ على القدريَّةِ»، وسعيدُ بنُ الحَدَّادِ كتابَ «الاستواء»، وله أيضًا مناظَراتٌ مع المعتزِلةِ بالقَيْرَوان.

وقد دخَلَ سُحْنُونٌ على ابنِ القَصَّارِ وهو مَرِيضٌ، فقال: «ما هذا القَلَقُ؟ قال له: الموتُ والقدومُ على الله، قال له سُحْنُونٌ: أَلَسْتَ مصدِّقًا بالرُّسُلِ والبعثِ، والحسابِ والجَنَّةِ والنار، وأنَّ أفضَلَ هذه الأمَّةِ أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، والقرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، وأنَّ اللهَ يُرَى يومَ القيامةِ، وأنَّه على العرشِ استَوَى، ولا تَخرُجُ على الأئمَّةِ بالسَّيْفِ، وإنْ جاروا؟ قال: إي واللهِ، فقال: مُتْ إذا شئتَ، مُتْ إذا شئتَ»[٢].

---

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٨٦).
(٢) «رياض النفوس» (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

وكان أبو العبَّاسِ عبدُ اللهِ بنُ طالبٍ يقولُ في خطبتِهِ على منبرِ جامعِ القَيْرَوانِ، والعلماءُ والعامَّةُ شهودٌ: «الحمدُ للهِ الذي يُشكَرُ على ما به أنعَمْ، والحمدُ للهِ الذي عذَّب على ما لو شاءَ منه عصَمْ، والحمدُ للهِ الذي على عرشِهِ استوَى، وعلى مُلْكِهِ احتوَى، وهو في الآخِرةِ يُرَى»[1].

وتَبِعَ هؤلاءِ أئمَّةٌ في المغربِ؛ كابنِ أبي زيدٍ القَيْرَوانيِّ صاحبِ «الرسالة»، وفي المغربِ الأقصى مِن الأندلس: أبو القاسمِ مَسْلَمةُ بنُ القاسمِ، وابنُ أبي زَمَنِينَ، وأبو عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ، وابنُ عبدِ البَرِّ، ولم يَجْرُوا في أصولِهم مَجْرَى أهلِ الكلامِ والفلسفة.

وقد مَرَّ المَغرِبُ بمِحَنٍ شديدة، ومِن أشدِّ ما مَرَّ به أصحابُ مالكٍ في المَغرِبِ مِن محنٍ في تلك القرونِ: **حُكْمُ الأغالِبَة، وحكمُ الفاطميِّين، وحكمُ الموحِّدين؛ الأوَّل**: حَنَفِي ـ معتزليٌّ وغيرُ معتزليّ ـ، **والثاني**: باطني، **والثالثُ**: أشعريٌّ غالٍ.

التأويلُ والتفويضُ في كلامِ بعضِ أهلِ السُّنَّة:

وقد يُوجَدُ في تقريراتِ بعضِ هذه الطَّبَقةِ تفريعاتٌ كلاميَّة، لا تأصيلاتٌ، أو ما يشابِهُ فروعَ أهلِ الكلام ولم يخرَّجْ على أصولِهم، وتأتي في سياقِ كلامِهم وثنايا استطرادِهم، ولا يذكُرُونَ تلك الفروعَ تقريرًا، وربَّما ظَنَّ مَن يقرأُ بعضَ استطراداتِهم وتفريعاتِهم: أنَّ أصولَهُمْ كلاميَّةٌ، وليس كذلك:

• فابنُ عبدِ البَرِّ قرَّر عقيدةَ السلفِ وأهلِ السُّنَّةِ في الصفاتِ في قولِه: «أهلُ السُّنَّةِ مُجمِعونَ على الإقرارِ بالصفاتِ الواردةِ كلِّها في القرآنِ

(١) «ترتيب المدارك» (٤/ ٢١٤).

والسُّنَّةِ، والإيمانِ بها، وحملِها على الحقيقةِ، لا على المَجَاز»[١]، وأَثْبَتَ علوَّ الذاتِ، واستواءَ اللهِ على عَرْشِه، وأبطَلَ قولَ المتكلِّمينَ بتفسيرِ الاستواءِ بأنه الاستيلاءُ[٢]، ولكنَّه في النزولِ حُكِيَ عنه في أحد المواضع أنه نزولُ الأمرِ والرحمةِ، وهذا ليس موافَقةً للمتكلمينَ في أصلِهم في الصِّفات الاختيارية؛ فإنه يَنقُضُ أصلَهم في ذلك في مواضع، وفي مواضعَ أخرى يُثبِتُ نزولَ الله تعالى على الحقيقةِ على ما يليقُ به سبحانَه ويُنكِرُ غيرَه.

ويُوجَدُ مِن هذه الطبقةِ بعضُ الأئمَّةِ الذين ربَّما وافَقُوا المتكلِّمينَ في بعضِ الأصولِ لا كلِّها؛ كأبي عمرٍو الدانيِّ، فهو مِن تلامِذةِ الباقِلَّانيِّ، وله مَيْلٌ إلى بعضِ كلامِهِ في «الرسالةِ الوافية»، وفي «الأُرْجُوزة»، ورسالتُهُ «الوافيةُ» أخَذَ مَعانِيَها مِن كتابِ «الإنصاف» للباقِلَّانيِّ، وقد وافَقَ فيها الباقلانيَّ في الصفات.

وربَّما كان فيهم مَن خالَفَ في الإثباتِ؛ كما في قولِ أبي عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيِّ في إثباتِ الجَنْبِ للهِ[٣]؛ لقوله: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]؛ وذلك أنه نظَرَ لمجرَّدِ الإضافةِ للهِ، ومجرَّدُ الإضافةِ لا تُفِيدُ إثباتَ الصفةِ؛ فللسياقِ معنًى يجبُ الأخذُ به؛ كما هو معروفٌ في لسانِ العرَبِ عند نزولِ الوحيِ، ولا يُنظَرُ لمجرَّدِ اللفظِ، فقد يُضِيفُ اللهُ إليه شيئًا، وليس منه، بل هو مخلوقٌ مِن مخلوقاتِه؛ كقولِهِ تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وقولِهِ: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقولِهِ ﷺ في خالدِ بنِ الوَلِيدِ: (**سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ**)[٤].

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٤٥).
(٢) «التمهيد» (٧/ ١٣٠ ـ ١٣١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٦٩).
(٤) البخاري (٣٧٥٧ و٤٢٦٢) من حديث أنس.

والمرادُ مِن جنبِ اللهِ: هو القُرْبُ؛ فمَن فرَّط فيما يقرِّبُهُ مِن أحدٍ، فقد فرَّط في جَنْبِه.

* **الطائفةُ الثانية**: طائفةٌ كَثُرَ فيها تقريرُ العقائدِ على طريقةِ أهلِ الكلامِ، وكان ذلك في كثيرٍ مِن أصولِهِم، ولم يكنْ ذلك في فرعٍ منها ولا في أصلٍ واحدٍ، وإنما كان ذلك كثيرًا أو غالبًا؛ وذلك كأبي الوليدِ الباجيِّ، وأبي بكرِ بنِ العَرَبيِّ، وتلميذِهِ القاضي عِيَاضٍ، ومِن هؤلاءِ مَن يَرُدُّ على المتقدِّمِينَ ويُخطِّئُهم كابنِ العَرَبيِّ في رَدِّهِ على ابنِ أبي زيدٍ في قولِهِ في استواءِ الذات، وعلى ابنِ عبدِ البَرِّ وغيرِه؛ كما في كتابِهِ «العارِضة»، و«العواصم».

وهذا يَدُلُّ على البَوْنِ بين الطائفتَيْن، وسَيْرِ الأوَّلِينَ على طريقةِ السلف.

* **وبين الطائفتَيْنِ**: مَن له أصولٌ يُوافِقُ في بعضِها أهلَ الكلام، وله أُخرى أكثَرُ: خلافُ ذلك؛ كأبي الحسَنِ القابِسيِّ في جعلِ الإيمانِ هو التصديقَ فقطْ، ويَنُصُّ على إخراجِ العمَلِ منه، وله كتابُ «المُنقِذِ في شُبَهِ التأويل»، ولم أَرَه، وله كتابٌ في الاعتقادِ، ذكَرَ فيه: «أنَّ الاعتمادَ على السمعِ، وأنَّ الجدَلَ وعلمَ الكلام مذمومٌ، وأنَّ للهِ يَدَيْنِ؛ كما يقولُ أهلُ الحديثِ والأثر»[1]؛ ولهذا عدَّهُ أبو نَصرٍ السِّجزيُّ ممن سلَكَ طريقَ السلف في الاعتقاد.

ومنهم: مَن يقرِّرُ على أصولِ بعضِ أهلِ الكلامِ في موضعٍ، وفي مواضعَ على أصولِ السلَفِ وأهلِ الأثَرِ؛ كمَكِّيِّ بنِ أبي طالبٍ؛ فإنَّ له شيئًا مِن التأويلِ في كتابِهِ: «الهِدَايَهْ، إلى بلوغِ النِّهَايَهْ»، وكان مِن تلاميذِ

(١) «رسالة السجزي» (ص٣٥١).

أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ، وابنِ أبي زَيْد، وقد تأوَّل الاستواءَ وصفةَ اليدِ؛ فجعلَهُما بمعنى القُدْرةِ في موضع[١]، والأكثَرُ تصريحُهُ بالإثبات، وقد قال: «وأحسَنُ الأقوالِ في هذه: «عَلَا»، والذي يعتقِدُهُ أهلُ السُّنَّةِ ويقولونَهُ في هذا: أنَّ اللهَ جلَّ ذكرُهُ: فوقَ سمواتِهِ على عرشِهِ دونَ أرضِهِ، وأنَّه في كلِّ مكانٍ بعلمِهِ، وله ـ تعالى ذِكرُه ـ كُرْسيٌّ وَسِعَ السمٰواتِ والأرضَ؛ كما قال جلَّ ذكرُه؛ وكذلك ذكَرَ شيخُنا أبو محمَّدِ بنُ أبي زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ»[٢].

ومِن الأئمَّةِ: مَن يفسِّرُ الخبَرَ بما يَظهَرُ منه التأويلُ، وهو أرادَ معنًى مِن معانيهِ، لا حقيقتَهُ؛ فإنَّ مِن معاني العُلُوِّ: القُدْرةَ؛ فلا يعلو إلا قادِرٌ قاهِرٌ؛ كما أنَّ مِن معاني القُدْرةِ والقهرِ: العلوَّ؛ فلا يَقْهَرُ ويَقْدِرُ إلا عالٍ؛ فيُظَنُّ أنه يَتأوَّلُ، ولو نُظِرَ إلى قولِهِ في موضعٍ آخَرَ، لبان معتقَدُهُ، وإنْ قصُرَ قولُهُ في موضعٍ آخَر.

والكلامُ في المتأخِّرينَ مِن المالكيَّةِ أكثَرُ مِن المتقدِّمينَ، حتى كان مِن هذه الطَّبَقةِ: مَن يُنكِرُ على مَن لم يَجْرِ على طريقةِ أهلِ الكلامِ؛ كما حطَّ ابنُ العَرَبيِّ على ابنِ خُوَيْزْ مِنْدَادَ، وابنِ أبي زَيْد.

وإنما ظهَرَ بعضُ كلامِ الأشعريِّ في قليلٍ من كلامِ أبي الحسَنِ بنِ القابِسِيِّ، وبعضِ تلامذتِهِ؛ كأبي عِمْرانَ الفاسيِّ على ما تقدَّم، وتوسَّع في بعضِ تلامذةِ أبي عِمْرانَ؛ كأبي محمَّدٍ عبدِ الحميدِ بنِ الصائغِ القَيرَوانيِّ، وفي بعضِ تلامذةِ الصائغِ؛ كمحمَّدِ بنِ عليٍّ المازَرِيِّ شارحِ «مسلِمٍ» بكتابِهِ «المُعلِم».

ومِن طَبَقةِ الصائغِ في المغرِبِ: أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحسَنِ المُرَادِيُّ الحَضْرَميُّ القَيْرَوانيُّ، صاحبُ «التجريدِ، في علمِ الكلام»، وتلاميذُهُ؛

---

(١) «الهداية» (١/ ٢٠٩ و٥/ ٣٦٦٤). (٢) «الهداية» (٧/ ٤٦١٠).

كأبي الحَجَّاجِ يُوسُفَ بنِ موسى الكَلْبيِّ، وأبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ خلَفٍ الإِلْبِيرِيِّ صاحبِ «الأصولْ، إلى معرفةِ اللهِ والرسولْ»، و«الرَّدِّ على أبي الوليدِ بنِ رُشْدٍ، في مسألةِ الاستواء»، وكان الإلبيريُّ معظِّمًا للجُوَيْنِيِّ.

وقد أخَذَ علمَ الكلامِ عن هذه الطَّبَقةِ: القاضي عِيَاضٌ؛ فقد أخَذَ عن أبي الحجَّاجِ يُوسُفَ بنِ موسى الضَّرِير، وقد كان نَظَمَ «الإرشاد» للجُوَيْنِيِّ وتأثَّرَ به.

وقد أذاعَهُ ابنُ تُومَرْتَ في منتصَفِ المئةِ السادسةِ بسلطانِه، وأبو بكرِ بنُ العَرَبيِّ بمنقولِه؛ وكلاهما أخَذَ عن الغَزَاليِّ في المشرِق.

وليس في عامَّةِ المغرِبِ الأدنى والأقصى حتى المئةِ الخامسةِ أشعريٌّ خالصُ الأشعريَّةِ على طريقةِ المتأخِّرين، وإنْ قيل، فهي ظنونٌ لا بُرْهانَ عليها؛ فليس الثناءُ ولا التَّلْمذَةُ يُدخِلُ أحدًا في مذهَبِ أحد، ولا المُوافَقةُ في قولٍ يُدخِلُ أحدًا مع أحدٍ في الموافَقةِ على الأصول.

وإنْ كان بعضُ المتكلِّمينَ على طريقةِ الأشعريِّ مِن المتأخِّرينَ ينسُبُ بعضَ المتقدِّمينَ لطريقتِهم، فلأنَّه وافَقَهم في موضعٍ أو مَواضِع، وليس لهم كتبٌ ولا أصولٌ منقولةٌ تدُلُّ على تلك النِّسْبةِ التامَّة.

ومِن ذلك: ما يُنسَبُ إلى إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ الزُّبَيْريِّ القَلَانِسيِّ، ودَرَّاسِ بنِ إسماعيلَ؛ القَيْرَوانيَّيْنِ، وكانا قبلَ ابنِ أبي زَيْد، وليس لهما كتبٌ في العقائدِ بين أيدي الناسِ اليومَ، ووجودُ بعضِ المسائلِ المنقولةِ عنهم المشابِهةِ لما عليه الأشاعِرةُ شبيهٌ بما عليه بعضُ الأئمَّةِ قبلَ الأشعريِّ بما يُشابِهُهُ في بعضِ أصولِه؛ فالموافَقةُ في مسائلَ لا تعني الموافَقةَ في المَدرَسة والأصول.

ولَمَّا تمكَّن محمَّدُ بنُ تُومَرْتَ في القرنِ السادسِ مِن المغرِبِ، نشَرَ

الأشعريَّةَ المتأخِّرةَ المفوِّضةَ بالجملةِ والمتأوِّلةَ، وأطَرَ الناسَ عليها، وفتَنَ المخالِفِينَ وشَرَّدَهم، وسمَّى أتباعَ مذهبِهِ: «الموحِّدينَ»؛ لَمْزًا للمخالِفِينَ، وكان يسمِّي مَن سبَقَهُ مِن أهلِ المغرِبِ بـ: «المجسِّمةِ»؛ **يُريدُ**: المثبِتةَ التي لا تَتأوَّلُ، مِن المُرابِطِينَ وغيرِهم.

وفي زَمَنِ ابنِ تُومَرْتَ وما بعدَه: قَوِيَ علمُ الكلامِ في المَغرِبِ، وأُطِرَ الناسُ على الظاهِرِيَّةِ في الفروع، وعلى الأشعريَّةِ في الأصول، وشُنِّعَ على المخالِفِين، وأُحرِقَتْ كُتُبُ المالكيَّة، وكُفِّرَ أهلُ السُّنَّةِ بحُجَّةِ أنَّهم مجسِّمةٌ، وذكَرَ أبو بكرٍ البَيْذَقُ: أنَّه سُبِيَتْ نساؤُهُم لأجل ذلك، وانتشَرَتْ كتبُ ابنِ تُومَرْتَ «المُرشِدَةُ»، و«أَعَزُّ ما يُطلَب»، وشاع تدريسُ كتابِ «الإرشاد» للجُوَيْنِيِّ.

ثم جاء أبو عَمْرٍو السلالجيُّ في القرنِ السادس، وتصدَّى لتعليمِ عقيدةِ ابنِ تُومَرْتَ، وألَّف «العقيدةَ البُرْهانِيَّة»[1]، وبَقِيَتْ عمدةَ المغاربةِ في علمِ أصولِ الدِّينِ إلى اليومِ، ولا يزاحِمُها إلا كتبُ المتأخِّرِينَ؛ كالسُّنُوسيِّ في القرنِ التاسعِ في رسالتِهِ «أُمِّ البَرَاهِينِ»، و«العقيدةِ الصُّغْرى»، وقد كانت في المغرِبِ دولةُ المُرابِطِين، وكان أوَّلُها خيرًا مِن آخِرِها، ثم تَبِعَتْها دولةُ الموحِّدِين، وكان آخِرُها خيرًا مِن أوَّلِها.

وكان في المغرب قبل الموحِّدينَ مَن يصنِّفُ في الاعتقادِ على طريقةِ المتكلِّمين؛ كأبي بكرٍ المُرَاديِّ الحضرميِّ، وكان يَعُدُّهُ عياضٌ مَن أدخَلَ علمَ العقائدِ بهذه الطريقةِ إلى المغرِب.

وقد أخَذَ ابنُ تُومَرْتَ مذهَبَهُ مِن رحلتِهِ إلى المَشارِقةِ المتكلِّمين؛

---

(١) وهو مطبوع بتحقيق: نزار حمادي.

كما ذكَرَ ذلك: أبو الحَجَّاجِ بنُ طمْلُوسٍ[١]، والناصِريُّ[٢]، وابنُ خَلْدونَ[٣]، وابنُ تيميَّة[٤].

ولم يكنِ ابنُ تُومَرْتَ يدَّعي الاعتزالَ، وقد نَسَبَهُ إلى الأشعريَّةِ جماعة؛ كالسُّبْكيِّ[٥] وغيرِه، وربَّما نَسَبَهُ إلى الاعتزالِ بعضُ مَن يَستبشِعُ أفعالَهُ وظُلْمَهُ وبغيَهُ مِن الأشاعرة، وعلمُ الكلامِ سبَقَ إليه المعتزِلةُ، ومنهم أخَذَهُ الأشاعرة، والاعتزالُ فكرٌ انتشَرَ في طوائفَ، وليست جماعةً منتظِمةً لها أصولُها وفروعُها؛ لأنَّ الاعتزالَ علمٌ كلاميٌّ، وقد تغلغَلَ في الرافضةِ والزيديةِ والإباضية، والأشاعِرةِ وغيرِهم.

والمذهبُ الأشعريُّ تدرَّج حتى آلَ إلى ما آلَ إليه، ولم يكنْ أئمَّتُهُ في المُبتدَى كأئمَّتِهِ في المُنتهَى، ومذهبُ المتأخِّرينَ غيرُ مذهبِ المتقدِّمين.

وعلمُ العقائدِ علمٌ ثابتٌ لا يَتوسَّعُ كعلمِ الفقهِ، وإنما اتسَعَ لدى المتكلِّمينَ وتدرَّجوا في تطويرِهِ؛ لأنَّهم أَجرَوْا فيه علمَ الكلامِ، كما أجرى الفقهاءُ في الفقهِ علمَ الرأي.

فالمتقدِّمونَ الأشعريُّ وأصحابُهُ؛ كأبي الحسَنِ الطَّبَريِّ، وابنِ مجاهِدٍ، وتلامذتِهما؛ كالقاضي الباقِلَّانِيِّ: يُثبِتُونَ الصفاتِ الخَبَريَّةَ، ولا يتأوَّلونها؛ كالوجهِ واليدِ، والعلوِّ والاستواءِ، وأمَّا الطَّبَقةُ التي تليهم؛ كالجُوَيْنِيِّ، والغَزَاليِّ، فينفُونَها.

والأشاعِرةُ منهَجٌ قبلَ أبي الحسَنِ الأشعريِّ، وإنْ سُمِّيَ به، وهو

---

(١) «المدخل لصناعة المنطق» (ص١٠). (٢) «الاستقصا» (١/ ١٩٦).
(٣) «تاريخ ابن خلدون» (٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٢). (٤) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٧٦).
(٥) «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/ ١٠٩ و٨/ ١٣٨).

مسلكٌ جرَى عليه بعضُ أهلِ العربيَّةِ؛ كأبي زكريًّا يحيى بنِ زيادٍ الفَرَّاءِ، وأبي العبَّاسِ محمَّدٍ المبرِّدِ، وغيرِهم، ثم بدَأَ يَلتئِمُ شَعَثُهُ ويَجتمِعُ شتاتُهُ بعد ذلك.

❁ علمُ الكلامِ والإمامُ مالكُ بنُ أَنَس:

وقد كان مالكٌ مِن المعظِّمينَ للأثَرِ، المحذِّرينَ مِن علمِ الكلامِ؛ وذلك أنَّ الأثَرَ يقيِّدُ العقلَ للوقوفِ عمَّا لا يُحسِنُهُ، وعلمُ الكلامِ يُطلِقُهُ ويجسِّرُهُ باسترسالٍ على ما لا بُرْهانَ له به؛ **حتى يكونَ منتهاهُ على حالَيْنِ**:

- **إمَّا أن يقرِّرَ ما لا بُرْهانَ له به مِن مشابَهةِ الخالِقِ للمخلوقِ**، ويُحدِثَ مِن لوازمِ الصفاتِ صفاتٍ وتفسيراتٍ، حتَّى لو كان في صفةٍ ثابتةٍ بالدليل، لم يُجزْ له ذلك الأخذَ بتلك اللوازم بإطلاق.
- **وإمَّا أن يَستحضِرَ باسترسالِهِ معانيَ باطلةً**؛ فيَرجِعَ على أصولِهِ بالنفيِ والنقضِ، ويَتحايَلَ على الحقائقِ بالتأويلِ والتفويضِ التامِّ.

والوقوفُ على الحديثِ والأثَرِ براءةٌ مِن الخَوْضِ فيما لا عِلْمَ للإنسانِ به، وأسلَمُ لِدِينه، وأجمَعُ للمسلِمينَ، مِن التفرُّقِ في معرِفةِ ربِّهم وصفاتِه.

ومعلومٌ أن الرؤوسَ الذين نشَأَتْ فيهم الفلسفةُ والكلامُ يَقِلُّ فيهم علمُ الأثَرِ؛ لأنَّ الأثَرَ يَحُدُّ العقلَ مِن الخوضِ فيما لا يَعلَمُ، والكلامُ يُرسِلُه، ثُمَّ إنَّه لا حدَّ لخيالِ العقلِ في الغيبيَّاتِ ولا منتهَى له، وكثيرٌ مِن فرعيَّات المتكلِّمين في الأسماء والصفاتِ والغيبيَّات، لا رأيَ لأهلِ السُّنَّة فيه، ويظنُّون أنَّ هذا علمٌ يَعجِزُونَ عنه، وإنما يُمسِكُ أهلُ السُّنَّة عنه؛ تعظيمًا لله، وأن يقولُوا على الله ما لا يَعلَمُونَ: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، والمتكلِّمون لا ينتهون إلى فرع.

ولهذا فما مِن فِرْقةٍ كلاميَّةٍ إلا كان أئمَّتُها الأوَّلُونَ أخفَّ مِن المتأخِّرين؛ لأنَّهم يَتوسَّعُونَ جِيلًا بعدَ جِيل، وقد قال مالكٌ: «مَن طلَبَ الدِّينَ بالكلامِ، تَزَنْدَقَ»[1]؛ يعني: منتهاهُ إلى ذلك، وأمَّا الآثارُ: فإنَّها تَحْكُمُهم، وقد قال مالكُ بنُ أنسٍ: «ما قَلَّتِ الآثارُ في قومٍ إلا ظهَرَتْ فيهم الأهواءُ، ولا قلَّت العلماءُ إلا ظهَرَ في الناسِ الجَفَاءُ»[2].

وقد كان مالكٌ يحذِّرُ أصحابَهُ مِن علمِ الكلامِ لأجلِ ذلك؛ ومِن قولِهِ: «إيَّاكُمْ والبِدَعَ، قيل: يا أبا عبدِ اللهِ، وما البِدَعُ؟ قال: أهلُ البِدَعِ الذين يَتكلَّمُونَ في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ، وكلامِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ، ولا يسكُتُونَ عمَّا سكَتَ عنه الصحابةُ والتابِعونَ لهم بإحسان»[3].

وقد كان أهلُ المدينةِ يَنْهَوْنَ عن الخوضِ في علمِ الكلام، وهم أعلَمُ الناسِ بأثَرِهِ على الحديث، وقد قال مالكٌ ومُصعَبٌ الزُّبَيْريُّ: «رأيتُ أهلَ بَلَدِنا - يعني: أهلَ المدينةِ - يَنْهَوْنَ عن الكلامِ في الدِّين»[4].

الرأيُ وعِلْمُ الكلام:

والسلفُ يُطلِقُونَ «الرَّأْيَ»، و«عِلْمَ الكلامِ»، **والأصلُ في كلامِهِم: أنَّهم يَقصِدُونَ بعلمِ الكلامِ**: ما يُستدَلُّ به مِن المعقولِ في الأصولِ مِن العقائد، **ويَقصِدُونَ بالرأيِ**: ما يُستدَلُّ به مِن المعقولِ في الفروعِ مِن الفقه، وكانوا يَنهَوْنَ عن الرأيِ، وهو بابٌ للخوضِ في فروعٍ أمرُها أيسَرُ

(١) «ذم الكلام» للهروي (٨٥٩).
(٢) «الفقيه والمتفقه» (٣٩٠)، و«ذم الكلام» للهروي (٨٦٩).
(٣) «ذم الكلام» للهروي (٨٥٨).
(٤) «شرح أصول الاعتقاد» (٣٠٨ و٣٠٩).

مِن الأصول؛ وذلك تعظيمًا للوحيِ قرآنًا وسُنَّة، وانتهاءً إلى ما بلَّغَهُ الله لنبيِّه، وكلُّ مَن شدَّد في الرأيِ مِن السلفِ، فهو في علمِ الكلامِ أشَدّ، ولا يوجدُ إمامٌ منهم نَهَى عن الرأيِ، ثم أَذِنَ بالكلام، حتى كان مِن أصحابِ مالكٍ ـ وخاصَّةً المغارِبةَ ـ مَن دخَلَ العراق، ولم يَسمَعْ مِن أهلِ الرأيِ، ولم يأخُذْ عنهم الفقهَ، بل كانت تلك الطَّبَقةُ مِن أهلِ الرأيِ يَنْهَوْنَ عن علمِ الكلامِ؛ كما قال أبو يُوسُفَ: «مَن طلَبَ الدِّينَ بالكلامِ، تَزَنْدَق»[1]، وهؤلاءِ كانوا مَحَلَّ إنكارِ كثيرٍ مِن السلفِ، مع أنَّهم أدخَلُوا الرأيَ في الفروعِ، لا في الأصول.

نهيُ مالكٍ عن علمِ الكلامِ، ومرادُه:

وقد كان مالكٌ ينهى عن علمِ الكلامِ كلِّه، ولا يَستثنِي منه شيئًا؛ فهو ـ وإنْ لم يَظهَرْ في زمنِهِ وفي بلدِهِ علمُ الكلامِ تامًّا، كما هو عليه بعدَهُ بقرون ـ إلَّا أنَّ مالكًا نهى عن الكلامِ، ولم يَستثْنِ، وربَطَ نهيَهُ عنه بعِلَلٍ هي متحقِّقةٌ في كلِّ علومِ الكلامِ؛ سواءٌ ما كان عليه الجهميَّةُ أو المعتزِلةُ أو المتكلِّمونَ مِن الأشاعِرةِ.

وبهذا فسَّره جماعةٌ مِن أتباعِ مالكٍ المتقدِّمينَ؛ كابنِ خُوَيْزْ مِنْدَادَ، وأبي عُمَرَ بنِ عبدِ البَرِّ، وقد كان ابنُ خُوَيْزْ ينهى عن قَبُولِ شهادةِ أهلِ الكلامِ كافَّةً، وكان ابنُ عبدِ البَرِّ ينقُلُ كلامَهُ معتمِدًا عليه؛ فقد نقَلَ عنه قولَهُ في تأويلِ قولِ مالكٍ: «لا تجوزُ شهادةُ أهلِ البِدَعِ وأهلِ الأهواءِ»؛ قال: «أهلُ الأهواءِ عندَ مالكٍ وسائرِ أصحابِنا هم أهلُ الكلامِ؛ فكلُّ متكلِّمٍ، فهو مِن أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ؛ أشعريًّا كان أو غيرَ أشعريٍّ،

(١) «الإبانة» لابن بطة (٦٧١/كتاب الإيمان).

ولا تُقبَلُ له شهادةٌ في الإسلامِ أبدًا، ويُهجَرُ ويُؤدَّبُ على بدعتِهِ؛ فإنْ تَمادَى عليها، استُتِيبَ منها»[١].

ولابنِ عبدِ البَرِّ كلامٌ في غيرِ موضعٍ مِن كتبِهِ، لا يَرَى تقريرَ ما يتعلَّقُ بالغيبيَّاتِ ومسائلِ الصفاتِ بالنظَرِ، ولا يَرَى المناظَرةَ فيها، ومِن ذلك قولُهُ: «ليس في الاعتقادِ كلِّهِ في صفاتِ اللهِ وأسمائِهِ إلا ما جاء منصوصًا في كتابِ اللهِ، أو صَحَّ عن رسولِ اللهِ، أو أجمَعَتْ عليه الأمَّة، وما جاء مِن أخبارِ الآحادِ في ذلك كلِّه أو نحوِهِ: يُسلَّمُ له، ولا يُناظَرُ فيه»[٢].

ولمَّا كان التوسُّعُ في البِدَعِ الكلاميَّةِ لم يكنْ في زمَنِ مالك، ولم يدخُلْ فيه أهلُ السُّنَّةِ والأثَرِ إلا ما ندَرَ، ولم يَستعمِلْه كبيرُ أحدٍ في الردِّ على أهلِ الأهواءِ والكلامِ في عصرِهِ ـ: جعَلَ بعضُهم كلامَ مالكٍ لا يُرِيدُ به طوائفَ مِن المتكلِّمينَ الذين استعمَلُوا علمَ الكلامِ للردِّ على المعتزِلةِ والفلاسِفة؛ لأنَّهم رأَوْا أثَرَ هؤلاءِ المتكلِّمِينَ في الردِّ على الفلاسِفةِ والمعتزِلة.

فقد كان البيهقيُّ يَحمِلُ كلامَ مالكٍ على أنه يُرِيدُ كلامَ الغُلَاةِ، لا الكلامَ الذي سلَكَهُ بعضُ أهلِ السُّنَّةِ مِن بعدِهِ؛ قال: «إنَّما يريدُ ـ واللهُ أعلم ـ بالكلامِ: كلامَ أهلِ البِدَعِ؛ فإنَّ في عَصْرِهما[٣] إنَّما كان يُعرَفُ بالكلامِ أهلُ البدعِ، فأمَّا أهلُ السُّنَّةِ، فقلَّما كانوا يَخوضُونَ في الكلامِ، حتى اضطُرُّوا إليه بعدُ»[٤].

وهذا صحيحٌ في أنَّ مالكًا قصَدَ البِدَعَ الكلاميَّةَ التي أظهَرَها الزنادِقةُ

---

(١) «جامع بيان العلم» (١٨٠٠).
(٢) الموضع السابق.
(٣) يعني: عصرَ أبي يوسُفَ ومالكٍ.
(٤) «تبيين كذب المفتري» (ص٣٣٤).

والمعتزِلةُ والجهميَّة؛ لأنها هي التي ظهَرَتْ في زَمَنِه، ولكنَّ قولَ مالكٍ ونهيَهُ عن علمِ الكلامِ لا يُحصَرُ فيها؛ لأنَّ دخولَ بعضِ أهلِ السُّنَّةِ في علمِ الكلامِ ـ مع نُدْرَتِهِ ـ كان في طَبَقةِ شيوخِ مالكٍ وتلامذَتِهم، وكان مالكٌ يَعلَمُ أنه في بعضِ شيوخِهِ وبعضِ تلاميذِهِ، وكان يَحمَدُ ردَّهم على أهلِ البِدَعِ به، وسلامةَ معتقَدِهِم منه، ويحذِّرُهم مِن الخوضِ فيه بلا علم مِن الأثرِ، ولا تمكُّنٍ منه؛ حيث يُفحَمُونَ لِجَهْلِهم به، فيَغتَرُّ المُبطِلُ بباطِلِه لِجَهْلِهم؛ كما حذَّر مالكٌ تلميذَهُ ابنَ فَرُّوخٍ مِن ذلك[1].

وقد اتخذَتْهُ تلك الطَّبَقةُ لإبطالِ باطلِ المُبطِلين، لا لإحقاقِ حَقِّ المؤمنين، وظهورُهُ على هذا النحوِ في شيوخِ مالكٍ في ابنِ هُرْمُزٍ عبدِ اللهِ بنِ يزيدَ المَدَنيِّ، وقد قال مالكٌ: «كان ابنُ هُرْمُزٍ رجلًا كنتُ أُحِبُّ أن أَقتدِيَ به، وكان قليلَ الكلامِ، قليلَ الفتيا، شديدَ التحفُّظِ، وكان كثيرًا ما يُفتِي الرجلَ، ثُمَّ يَبعَثُ في أثَرِهِ، فيَرُدُّهُ إليه حتى يُخبِرَهُ بغيرِ ما أفتاه؛ قال: وكان بصيرًا بالكلامِ، وكان يَرُدُّ على أهلِ الأهواءِ؛ قال: وكان مِن أعلَمِ الناسِ بما اختَلَفَ الناسُ فيه مِن هذه الأهواءِ!»[2].

وظهورُهُ في تلامذةِ مالكٍ على هذا النحوِ أيضًا: في عبدِ اللهِ بنِ فَرُّوخٍ القيروانيِّ، وقد كتَبَ إلى مالكٍ مِن المغربِ يُخبِرُهُ أنَّ بلدَهُ كثيرُ البدعِ، وأنه ألَّفَ لهم كتبًا في الرَّدِّ عليهم؛ فكتَبَ إليه مالكٌ يقولُ: «إنْ ظَنَنْتَ ذلك بنَفْسِك، خِفْتُ أنْ تَزِلَّ فتَهْلِكَ؛ لا يَرُدُّ عليهم إلا مَن كان ضابِطًا عارِفًا بما يقولُ لهم، لا يَقدِرُونَ أنْ يُعرِّجُوا عليه؛ فهذا لا بأسَ به، وأمَّا غيرُ ذلك، فإنِّي أخافُ أنْ يُكلِّمَهم فيُخطِئَ؛ فيَمْضُوا على خَطَئِه، أو يَظفَرُوا منه بشيءٍ؛ فيَطْغَوْا ويزدادوا تماديًا على ذلك»؛ كما نقَلَهُ أبو العرَبِ في «طَبَقاته».

---

(١) «رياض النفوس» (١/ ١٧٧).

(٢) «تبيين كذب المفتري» (ص٣٥٢).

وكلامُ مالكٍ ونهيُهُ هو لجميعِ علمِ الكلامِ في الغيبيَّاتِ؛ كالأسماءِ والصفاتِ والقَدَرِ؛ قليلِهِ وكثيرِهِ؛ سواءٌ ما كان عند الفلاسِفةِ وغُلَاةِ المتكلِّمينَ؛ كالمعتزِلةِ، أو كالذي يَتخِذُهُ الأشاعِرةُ والماتُرِيديَّةُ، يَرُدُّونَ به على غلاةِ المتكلِّمينَ والزنادقةِ، ثم يقرِّرونَ به الحَقَّ لأهلِ الحَقّ؛ فهو ينهى عن ذلك كلِّه، وقد قال مالك: «أهلُ البدعِ الذين يتكلَّمونَ في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ، وكلامِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ، ولا يسكُتُونَ عمَّا سكَتَ عنه الصحابةُ والتابِعونَ لهم بإحسانٍ».

فهو يَرَى أنَّ كلَّ قَدْرٍ زائدٍ يؤدِّيه الكلامُ عمَّا كان عليه الصَّدْرُ الأوَّلُ؛ صحابةً وتابعينَ ـ: فهو بِدْعة، مع علمِهِ بما اتخَذَهُ بعضُ شيوخِهِ وتلامذتِهِ لردِّ الباطِلِ، لا لتقريرِ الحق، وهذا الذي يَتفِقُ عليه مَن بعدَهُ؛ كالشافعيِّ، وأحمَدَ.

وقد فَهِمَ مِن نهي مالك عن علمِ الكلامِ العمومَ بلا استثناءٍ: جماعةٌ؛ كالغزاليِّ في «الإحياء»[1]، بل جعَلَه قولَ مالكٍ والشافعيِّ وأحمد.

وقد كان أبو حنيفةَ مِن أهلِ الرأيِ في الفقهِ، وينهى عن الكلامِ في الغيبيَّاتِ، ويشدِّدُ فيه، ويقولُ: «لعَنَ اللهُ عَمْرَو بنَ عُبَيْدٍ؛ فإنَّه فتَحَ للناسِ الطريقَ إلى الكلامِ فيما لا يَعْنِيهِمْ مِن الكلامِ»[2]، وقد كان ينهى أصحابَهُ عنه؛ كما قال محمَّد بن الحسَنِ: «كان أبو حَنِيفَةَ يَحُثُّنَا على الفقهِ، وينهانا عن الكلامِ»[3].

وكان الأئمَّةُ ممَّن سبَقَ مالكًا ومَن في طبقتِهِ ومَن جاء بعدَهُم:

---

(١) «الإحياء» (١/ ٩٤ ـ ٩٥).

(٢) «ذم الكلام» (١٠٢٠).

(٣) الموضع السابق.

يَعلَمُونَ أنَّ علمَ الكلامِ دَرَجاتٌ وخُطُوات، وأنَّ له مُبتدًى، وله مُنتهًى، وقد يُدرِكُ بعضُ الداخِلِينَ فيه آخِرَه، وبعضُهم يُدرِكُ مِن أوَّلِهِ شيئًا، ويَمنَعُهُ مِن الاسترسالِ فيه بشاعةُ ما يَؤُولُ إليه مِن نفيٍ وتعطيل؛ ولذا يقولُ ابنُ مَهْدِيٍّ: «مَن طلَبَ الكَلَامَ، فآخِرُ أمرِهِ زَنْدَقةٌ»[1].

وكثيرٌ ممَّن وصَلَ إلى نهايتِه، نَدِمَ مِن بدايتِه؛ لأنَّ أصلَ علمِ الكلامِ يُبنَى على القياسِ، واللهُ تعالى لا مَثِيلَ له يُشابِهُه.

الاسترسالُ في علمِ الكلامِ وأثرُه:

والحقُّ: أنْ تُؤخَذَ مسائلُ الصفاتِ والغيبيَّاتِ على ظاهِرِها الذي يليقُ باللهِ وحدَهُ، ويُترَكَ ما سواه، وكثيرٌ مِن الأئمَّةِ خاض وسبَحَ ذهنُهُ في بحورِ الخيالِ، وانتهى إلى التسليمِ بالفِطْرةِ، وأخذِ النصِّ على ظاهرِهِ اللائقِ بالخالقِ لا بالمخلوقِ، والإمساكِ عن غيرِه؛ وهذا لا يَحتاجُ إلى كبيرِ عقلٍ؛ فالدِّينُ لم يُنزِلْهُ اللهُ للأذكياءِ، بل أنزلَهُ اللهُ للأَسْوِيَاءِ؛ فكلُّ مكلَّفٍ قادرٌ على تكميلِ معتقَدِهِ بما يَرِدُ عليه مِن النصوص.

وقد قال هذا وأقَرَّ به أئمَّةُ أهلِ الكلامِ في نهايةِ طَوَافِهم في المعقولاتِ الكلاميَّة؛ كما قال المتكلِّمُ الوليدُ بنُ أَبَانَ الكَرَابيسيُّ لما حضَرَتْهُ الوفاةُ لبنيه: «هل تَعلَمُونَ أحدًا أعلَمَ بالكلامِ منِّي؟ قالوا: لا، قال: فتَتَّهِمُوني؟ قالوا: لا، قال: فإنِّي أُوصِيكُم بما عليه أصحابُ الحديثِ؛ فإنِّي رأيتُ الحقَّ معهم»[2]، وقال أبو المَعَالِي الجُوَيْنيُّ: «أموتُ على ما يموتُ عليه عجائزُ نَيْسَابُور»[3]، ويقولُ أبو الوفاءِ بنُ

---

(١) «أحاديث في ذم الكلام» (ص٩٧ ـ ٩٨).
(٢) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).
(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٥/ ١٩١).

عَقِيلٍ: «عُدتُّ القَهْقَرَى إلى مذهَبِ المَكْتَبِ»[١]، ويقول الشَّهْرَسْتانيُّ: «عليكم بِدِينِ العَجَائِز»[٢]، ويقولُ الفخرُ الرازيُّ: «لقد اختَبَرْتُ الطُّرُقَ الكلاميَّة، والمناهجَ الفلسفيَّة، والعلومَ المختلِفةَ؛ فما رأيتُ فيها فائدةً تساوي الفائدةَ التي وَجَدتُّها في القرآنِ العظيمِ؛ لأنه يَسعَى إلى تسليمِ العَظَمةِ والجَلَالِ بالكليَّةِ للهِ تعالى، ويَمنَعُ مِن التعمُّنِ في إيرادِ المعارَضاتِ والمناقَضات»[٣].

وقد روى الشاطبيُّ في كتابه «الإفادات والإنشادات»[٤] بإسنادِهِ إلى الرازيِّ، أبياتًا بيَّن فيها حَسْرَتَهُ ووَحْشَتَهُ مِن مباحِثِهِ العقليَّة.

التعرُّف على الله بعلم الكلام يورِثُ الوحشة:

والمتكلِّمونُ يُحاوِلُونَ التعرُّفَ على اللهِ مِن غيرِ طريقِ اللهِ، وما دلَّل اللهُ على نفسِهِ به، ومِن أظهَرِ فسادِ تلك العلوم الكلاميَّةِ: أنَّ العلمَ الصحيحَ يُورِثُ خشيةً لله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، ولا يكادُ داخلٌ في علمِ الكلامِ لِيتعرَّفَ على الله به، إلا ضَعُفَتْ خشيةُ اللهِ في قَلْبِه، ورَقَّ دِينُه؛ لأنه بعلمِ الكلامِ عرَفَ شيئًا غيرَ الله، فلو عرَفَ الله، لازداد له خَشْيةً لا وحشة.

والفلاسفةُ كلَّما تعمَّقوا في الفلسفة، ازدادوا حزنًا وحَيْرة، لا طمأنينةً ويقينًا؛ يَبدَأُ الداخلُ في الفلسفةِ وعلمِ الكلامِ بِنَشْوة، ثم ينتهي بحَيْرة؛ كما كان يقول أرسطوطاليس: «لماذا كلَّما تجاوَزْنا المستوى المتوسِّطَ في الفلسفةِ، تملَّكَتْنا الأحزان، ولازَمَتْنا الأمراض».

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٣٧). (٢) «نهاية الإقدام» (ص٧).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٩١).

(٤) «الإفادات والإنشادات» (ص٨٤ ـ ٨٥).

اعتقادُ السلفِ في الصفاتِ:

ولمَّا كان السلفُ يُمِرُّونَ آياتِ الصفاتِ وأحاديثَها، ولا يزيدون على قراءتِها، ولمَّا ظهَرَتِ البدعُ الكلاميَّة، وظهَرَ التأويلُ والتشبيهُ والتعطيلُ ـ: توهَّم بعضُ الناسِ: أنَّ السلفَ يريدونَ نفيَ الحقيقةِ كلِّها، وأنَّ كتابَتَهم للنصوصِ مِن غيرِ كلامٍ؛ يعني الإيمانَ بالحروفِ فقطْ، لا مجرَّدَ أنهم يَنفُونَ كيفيَّةَ الصفةِ وبيانَ كُنْهِها، والسلفُ إنما يُثبِتُونَ الحقيقةَ للصفةِ اللائقةَ باللهِ، لا اللائقةَ بالعبد، وإثباتُهم للحقيقةِ تلك لا يعني تشبيهًا؛ كما أنَّ نَفْيَهم للتكييفِ لا يعني تعطيلًا؛ فلا هم مشبِّهةٌ، ولا معطِّلةٌ، ولا مكيِّفة؛ لأنَّ التأويلَ للحقيقةِ زيادةٌ على النصِّ، كما أنَّ التشبيهَ زيادةٌ على النصِّ.

والعدلُ: أنْ يَقِفَ الإنسانُ بينهما؛ فلا يَحمِلُهُ خوفُ التشبيهِ على نفيِ الحقيقةِ، ولا يَحمِلُهُ خوفُ التأويلِ على إثبات التشبيه، ويُمسِكُ عمَّا عدا ذلك؛ لأنَّ هذا غايةُ العلمِ، وما سواه جَهْلٌ؛ كما قال سُحْنُونٌ: «مِنَ العلمِ باللهِ: الجهلُ بما لم يُخبِرْ به اللهُ عن نَفْسِه».

وبنحوِهِ قال ابنُ أبي زَمَنِين[1].

ويجبُ إمساكُ الذِّهْنِ عَنِ الاسترسالِ بالتفكُّرِ في كيفية ذاتِ اللهِ وصفاتِهِ؛ لأنَّ العقلَ يشبِّهُ ويمثِّلُ ويكيِّفُ؛ فكلُّ عقلٍ يصوِّرُ الغائبَ عنه على ما يَرَى، حتى تَختلِفَ الصُّوَرُ في العقولِ للذاتِ الواحدةِ؛ لاختلافِ المُشاهَدِ في كلِّ عقل؛ ولهذا نهى السلفُ عن الجِدَالِ في اللهِ وصفاتِهِ وأسمائِه؛ وقد قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «نُهِينَا عن التفكُّرِ في الله، وأُمِرْنا

---

(١) «أصول السُّنَّة» (ص٦٠).

بالتفكُّرِ في خَلقِه الدالِّ عليه»(١)؛ لأنَّ التفكُّرَ في الأسماءِ يؤدِّي لمعرِفةِ معناها وآثارِها، والعمَلِ بمقتضاها، وهو الإحصاءُ المقصودُ بقولِهِ ﷺ: (**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا؛ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**)(٢).

اللغةُ وعلمُ الكلامِ، وأسبابُ انتشارِ البِدْعة:

كان اللسانُ العَرَبيُّ الأوَّلُ حاميًا مِن الخروجِ عن وضعِ الشريعةِ، ومرادِ اللهِ سبحانه، ولمَّا انتشَرَتِ العُجْمةُ في الناسِ، ظنَّ أولادُ العرَبِ أنَّهم كآبائِهم يَرِثُونَ اللسانَ، كما يَرِثُونَ النسَبَ؛ ففسَدَتْ أفهامُ بعضِهم للنصوصِ لفسادِ اللسان؛ وقد صحَّ عن الحسَنِ البصريِّ قولُه: «أهلَكَتْهُمُ العُجْمةُ؛ يتأوَّلون القرآنَ على غيرِ تأويلِه»(٣).

وكان مالكٌ يحذِّرُ مِن تفسيرِ القرآنِ وتأويلِهِ مِن غيرِ معرِفةٍ بلسانِ العرَبِ ولغاتِها، ويدعو إلى تأديبِ فاعلِهِ؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى حملِ كلامِ اللهِ على غيرِ مرادِه؛ قال: «لا أُوتَى برَجُلٍ يفسِّرُ كتابَ اللهِ غيرَ عالِمٍ بلغاتِ العرَبِ، إلا جعَلْتُهُ نَكَالًا»(٤).

ويكفي في رَدِّ البدعِ الكلاميَّةِ معرِفةُ مَنْشَئِها اللسانيِّ، وبُعْدِها المكانيِّ والزمانيِّ؛ ولهذا لم يكنِ العرَبُ الذين سَمِعُوا القرآنَ يَستشكِلُونَ مِن الصفاتِ ما استشكَلَهُ المتكلِّمونَ حتى كفَّارُ قريش، ولم يكنِ الصحابةُ يَسألُونَ النبيَّ ﷺ عن أنواعِ الصفاتِ الذاتيَّةِ والفعليَّة؛ لأنَّ لسانَهم وبيانَهم لا يحتاجُ لِمِثْلِ هذا التقسيم.

---

(١) «جامع بيان العلم» (١٧٦٩).

(٢) البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة. وسيأتي بيانُ أنواعِ ظاهرِ الصفاتِ عند السلَفِ في شرحِ كلامِ ابنِ أبي زَيْد؛ بإذنِ الله.

(٣) «تفسير القرآن» لابن وهب (٨٥/ الجامع).

(٤) «شعب الإيمان» (٢٠٩٠)، و«ذم الكلام» (٨٨٢).

وقد بيَّن ابنُ أبي زيدِ القَيْرَوانيُّ: أنَّ البِدَعَ في الدِّينِ كانت بسبَبِ تصديرِ بني العبَّاسِ للعجَمِ مِن الفُرْسِ وغيرِهم، ولم يكنْ ذلك في بني أُميَّة[1].

ولما تمكَّن علمُ الكلامِ مِن بعضِ الناسِ، التمَسُوا مِن علمِ العربيَّةِ وأشعارِ العرَبِ ما يؤيِّدُ قولَهم، ولو كان مخالِفًا للوضعِ العرَبيِّ الأوَّل، ولسانِ قريش؛ فهم اعتقَدُوا بدليلِ علمِ الكلامِ، ثم استأنسُوا بالعربيَّة، حتى أصبَحَ هناك مَن يَقصِدُ تعلُّمَ العربيَّةِ، لتقريرِ علمِ العقائدِ على طريقةِ أهلِ الكلام.

وأهلُ السُّنَّةِ يُرجِعُونَ فهمَ مسائلِ الدِّينِ إلى ما تواضَعَ عليه أهلُ الصدرِ الأوَّلِ، واشتهَرَ الأخذُ به مِن زمنِ النبيِّ ﷺ والصحابةِ والتابِعِينَ خاصَّةً الحجازيِّين، ولا يَعتمِدُونَ على كلِّ لغةٍ واستعمال، ويتثبَّتون في النقلِ، ولا يَستدِلُّونَ بكلِّ شيءٍ مِن شواهدِ العرَبِ وأشعارِهم، بل بما تَفهَمُهُ عامَّةُ العرَبِ عند الإطلاق.

وقد نبَّه على هذا جمعٌ مِن الأئمَّةِ؛ كالشافعيِّ في «الرسالة»[2]، وعبدِ العزيزِ الكِنَانيِّ في «الحَيْدة»[3]؛ وهو الذي يَجرِي عليه في استعمالِهِ ونهجِهِ أئمَّةُ العربيَّةِ؛ كأبي عمرِو بنِ العَلَاءِ، وحمَّادِ بنِ سَلَمةَ، والخليلِ بنِ أحمدَ، وسِيبَوَيْهِ، والكِسَائِيِّ، والأصمَعيِّ، وأبي عُبَيدٍ القاسمِ بنِ سلَّامٍ، وابنِ قُتَيْبةَ، وثَعْلَبٍ، وأبي منصورٍ الأَزْهَريِّ، وغيرِهم.

---

(١) انظر: «صَوْن المنطق» (ص٧٥٦).
(٢) «الرسالة» (ص٤٠ ـ ٥٣).
(٣) «الحيدة» (ص٥٤ ـ ٥٨).

خطأ المتكلِّمينَ في استعمال اللغة:

وأمَّا المتكلِّمونَ: فيقدِّمون مِن اللغةِ ما يوافِقُ أصولَهم الكلاميَّة، ويقدِّمون الاستعمالَ الأغرَبَ على الأغلَب، ولا يَعتبِرُونَ بالسياقِ ولا القرائنِ ولا أحوالِ المتكلِّمِ والمخاطَب؛ فقد يتشابَهُ الفعلُ مع غيرِهِ، ولكنْ يَختلِفُ في سياقِهِ، ويتغيَّرُ معناه:

كالإتيانِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، فإنَّه يَختلِفُ عن الإتيانِ في قولِهِ تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، مع أنَّ الإتيانَيْنِ مضافانِ جميعًا إلى الله، ولكنَّ الأوَّلَ مقرونٌ بإسقاطِ السقفِ وخرورِهِ؛ فكان مكرًا بهم، والثاني صفةٌ للهِ تعالى.

ومِن ذلك: قولُهُ ﷺ: (**الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ**)(١)، وقولُهُ: (**إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ اليَمَنِ**)(٢)، وقولُهُ تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وقولُهُ ﷺ عن خالدِ بنِ الوليدِ: (**سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ؛ سَلَّهُ اللهُ**)(٣)؛ فهذه تَعرِفُها العرَبُ بسياقِها: أنَّ الإضافةَ فيها لله، لا يعني كونَها صفةً؛ وهذا السياقُ يُعرَفُ بالوضعِ العَرَبيِّ الأوَّلِ، وليس مجرَّدُ التركيبِ اللفظيِّ كافيًا في الفهمِ.

ومثلُ هذا كان سببًا في خطأِ المتكلِّمينَ مِن المعتزِلةِ والأشاعِرةِ حينما ألزَمُوا المُثبِتةَ على منهجِ السلفِ بأمثالِ هذه الأحاديثِ: أن تكونَ

---

(١) «العلل المتناهية» (٩٤٤) من حديث جابر.

(٢) أحمد (٢/ ٥٤١ رقم ١٠٩٧٨) من حديث أبي هريرة.

(٣) سبق تخريجه.

صفاتُ اللهِ كغيرِها، أو يَتِمَّ تأويلُ الجميعِ كتأويلِها، وقد فَهِمُوا الألفاظ، وجَهِلُوا السياق.

ومجرَّدُ العلمِ باللغةِ العربيَّةِ لا يُجيزُ تقديمَ الوضعِ فيها على الوضعِ الشرعي؛ فالاصطلاحُ والوضعُ الشرعيُّ مقدَّمٌ على الوضعِ اللغوي، وما خالَفَ ما أجمَعَ عليه السلَفُ من المعاني، فهو فاسِدٌ، وإنِ احتمَلَتْهُ اللغة؛ ولذا يقولُ أبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلَّام: «لأهلِ العربيَّةِ لُغَةٌ، ولأهلِ الحديثِ لُغَةٌ، ولغةُ أهلِ العربيَّةِ أقيسُ، ولَا نَجِدُ بُدًّا مِن اتِّبَاعِ لغةِ أهلِ الحديثِ مِن أجلِ السماعِ»[1]، ويقولُ ثَعْلَبٌ: «السُّنَّةُ تَقضِي على اللُّغَة، واللُّغَةُ لا تَقضِي على السُّنَّة»[2]؛ فالصلاةُ والزكاةُ والحجُّ والصومُ جاء الاستعمالُ الشرعيُّ فيها على معنًى مخصوصٍ يُخالِفُ الإطلاقَ اللغويَّ، ومَن حمَلَ معنى الصلاةِ والزكاةِ والصومِ والحجِّ على أحَدِ معانيها اللغويَّةِ، كان حملُهُ صحيحًا لغةً، باطلًا شرعًا.

وكثيرٌ مِن الأئمَّةِ المغاربةِ يُدرِكُونَ هذا المعنى؛ كابنِ أبي زَيْدٍ، وابنِ عبدِ البَرِّ، وأبي عَمْرٍو الدانيِّ؛ يقولُ أبو عمرٍو الدانيُّ: «وأئمَّةُ القُرَّاءِ لا تَعمَلُ في شيءٍ مِن حروفِ القرآنِ على الأَفشَى في اللغةِ، والأقيَسِ في العربيَّةِ، بل على الأثبَتِ في الأثَرِ، والأصحِّ في النقلِ والروايةِ؛ إذا ثبَتَتْ عنهم، لم يَرُدَّها قياسُ عربيَّةٍ، ولا فُشُوُّ لغةٍ؛ لأنَّ القرآنَ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ يَلزَمُ قَبُولُها والمصيرُ إليها»[3].

ولمَّا استَقَرَّتْ عقائدُ المتكلِّمينَ على التأويلِ أو التفويضِ المطلَقِ، التمَسُوا مِن اللسانِ العربيِّ شواهدَ لتؤيِّدَ قولَهم؛ فاستَدَلُّوا بها، واستَنَدُوا

---

(١) «الكفاية» للخطيب (٥٥٤). (٢) «مجالس ثعلب» (١/ ١٧٩).
(٣) «جامع البيان في القراءات السبع» (٢/ ٨٦٠).

إليها؛ كتفسيرِهم الاستواءَ بالاستيلاءِ؛ حيثُ استَدَلَّ القاضي عبدُ الجَبَّارِ بشواهدِ اللغةِ على ما استَقَرَّ عنده قبلَ استدلالِه؛ كما في «مُتشابِه القرآن»[(١)]، وكذلك تأويلُ اليَدِ بالنِّعْمة[(٢)]، والكلامُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ حيثُ فسَّروه بالكَلْمِ، وهو الجَرْحُ؛ يعني: ابتلاهُ وجَرَحَهُ بالمِحَنِ والشدائدِ[(٣)].

وقد تعدَّى ذلك الاستدلالُ على الألفاظِ بغيرِ المعروفِ، إلى التوسُّعِ في تقديرِ المحذوفاتِ؛ للوصولِ إلى الغايةِ؛ وهي التأويلُ، حتى عطَّلوا جميعَ الصفاتِ الفعليَّةِ عن حقيقتِها؛ ومِن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، جعَلُوا ثَمَّ تقديرًا محذوفًا، وهو تَجَلِّي أمرِهِ وقدرتِهِ[(٤)]، ونحوُهُ قولُهُ تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، قدَّروا المحذوفَ: إتيانَ أمرِهِ وإرادتِه[(٥)].

وهذا بابٌ لا حَدَّ له؛ أدخَلُوا منه أكثَرَ تأويلاتِهم؛ حتى قال القاضي عبدُ الجَبَّار: «هكذا طريقتُنا في سائِرِ المتشابِهِ: أنَّه لا بُدَّ مِن أن يكونَ له تأويلٌ صحيحٌ، يُخرَّجُ على مذهَبِ العرَبِ مِن غيرِ تكلُّفٍ ولا تعسُّف»[(٦)].

وتوسَّعوا في إدخالِ كثيرٍ مِن تأويلاتِهم للصفاتِ مِن بابِ الكنايةِ والمبالَغةِ، والاستعارةِ والتشبيهِ وغيرِها.

وأدخَلُوا مِن بابِ المَجَازِ كثيرًا مِن الحقائقِ للخروجِ مِن الإثباتِ؛

---

(١) «متشابه القرآن» (ص١٤٢).
(٢) «متشابه القرآن» (ص٢٩٩ ـ ٣٠١).
(٣) «الكشاف» (١/ ٥٩١).
(٤) «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٣٦)، و«الكشاف» (٢/ ١٥٥).
(٥) «معاني القرآن» للأخفش (١/ ١٨٣)، و«الكشاف» (١/ ٢٥٣).
(٦) «المغني في أبواب التوحيد والعدل» (١٦/ ٣٨٠).

حتى جُعِلَ المجازُ مصطَلَحًا في العربيَّةِ يُضاهِي الحقيقةَ، وقد يفوقُها؛ كما يَظهَرُ في تقريراتِ أوائلِ مَن عبَّر عن هذا الاصطلاحِ؛ كالأخفشِ في «معاني القرآن»[1]، والجاحظِ في «البَيَان»، و«الحَيَوان»[2]؛ حتى زعَمَ ابنُ جِنِّيْ في «الخصائص»[3]: أنَّ أكثَرَ اللغةِ مجازٌ، لا حقيقةٌ.

والعجَبُ: أنَّهم يَقبَلُونَ التأويلَ بعقولِهم، ويَرُدُّونَ تفسيرَ السلفِ لأنَّه مِن عقولهم؛ وعقولُ السلفِ أَصَحّ، وألسنَتُهُمْ أفصَح.

ولما اتسَعَ الأخذُ بعلمِ الكلامِ، طُوِّعَتِ العربيَّةُ له، ولم يُطوَّعْ لها، وكَثُرَتِ البِدَعُ مِن أهلِ العربيَّةِ؛ حتى قال إبراهيمُ الحَرْبيُّ: «كان أهلُ البَصْرةِ أهلَ العربيَّةِ، منهم أصحابُ الأهواءِ، إلا أربعةً؛ فإنَّهم كانوا أصحابَ سُنَّةٍ: أبو عَمْرِو بنُ العَلَاءِ، والخليلُ بنُ أحمَدَ، ويُونُسُ بنُ حَبِيبٍ، والأَصمَعيّ»[4].

وقد ظهَرَ الاعتزالُ في كثيرٍ مِن أهلِ العربيَّةِ مع إمامَتِهم فيها؛ كهارونَ الأعوَرِ، وأبي محمَّدٍ اليَزِيدِيِّ، وقُطْرُبٍ، وسعيدٍ الأخفَشِ، وأبي عثمانَ المازنيِّ، والجاحِظِ، وقد كتَبَ الجاحظُ كتبًا لنصرةِ القولِ بخلقِ القرآنِ، وتعطيلِ الصفاتِ؛ ككتابِ «خَلْق القرآن»، و«الرَّدِّ على المشبِّهة»؛ كتَبَها لأبي الوليدِ محمَّد بن أحمدَ بنِ أبي دُؤَادٍ قاضي المتوكِّلِ، ولم يَبْقَ لهذه الكتبِ ذِكْر، وهُجِرَتْ حتى فُقِدَت.

❁ ❁ ❁

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ٦١ و٨٤) و(٢/ ٥٢٩).
(٢) «الحيوان» (١/ ٢١٢ و٣٤١) و(٤/ ٣٩٤ وما بعدها) (٥/ ٢٣ ـ ٣٤).
(٣) «الخصائص» (٢/ ٤٤٩).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٦٦ ـ ١٦٧).



الشَّـرْح

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾:

يُشرَعُ البَدَاءةُ بذكرِ اللهِ قبلَ الشروعِ في المقاماتِ المهمَّة، والمواقفِ الجليلة، وقد استفاضت السُّنَّةُ العمليَّةُ بذلك، وقد دلَّت السُّنَّةُ على أنواعٍ مِن الذكرِ يُشرَعُ البداءةُ به باختلافِ أنواعِ المقامِ المشروعِ فيه؛ فجاءت نصوصٌ بالبدءِ بالبسملةِ، ونصوصٌ بالبدءِ بالحَمْدلةِ والشهادةِ والصلاةِ على النبي ﷺ:

أمَّا البداءةُ بالحَمْدلةِ: ففي الخُطَبِ وما في حُكْمِها مِن طويلِ الكتبِ والمَقَالات، وقد استفاضتِ الأحاديثُ عند حكايةِ قيامِ النبيِّ ﷺ لخُطْبةٍ يقولونَ: (**فحَمِدَ اللهَ، وأَثْنَى عَلَيْهِ**)؛ كما في «الصحيحَيْنِ» مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ[1]، وأبي هُرَيْرةَ[2]، وابنِ عُمَرَ[3]، وأبي حُمَيْدٍ الساعديِّ[4]، وأنسٍ[5]، وجَرِيرٍ[6]، وعائشةَ[7]، وأسماءَ[8]، وهكذا الخلفاءُ الراشدون، وليس في فِعْلِهم التسميةُ في الخُطَب.

وأما اقترانُ الحَمْدلةِ بالتشهُّدِ: فهو مشروعٌ في صدرِ الخُطَبِ

---

(١) البخاري (٤٦٧).
(٢) البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥).
(٣) البخاري (٤٤٠٢)، ومسلم (١٦٩).
(٤) البخاري (٩٢٥)، ومسلم (١٨٣٢).
(٥) البخاري (٣٧٩٩)، ومسلم (١٤٠١) في قصة أخرى.
(٦) مسلم (١٠١٧).
(٧) البخاري (١٠٤٤)، ومسلم (٩٠١).
(٨) البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥).

والكلامِ الجليلِ بلا خلافٍ، وقد جاءت به السُّنَّةُ العَمَلِيَّةُ:

كما في حديثِ عائشةَ في «الصحيحَيْنِ»؛ لَمَّا ائتمَّ الناسُ بصلاتِهِ بالليلِ، ولم يخرُجْ لهم في الثالثةِ، فخطَبَهم في الفجرِ، فقال: **(إِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ)**[١].

وتشهَّد عندما حدَّث عائشةَ بالإفكِ؛ فقال كما في «الصحيحَيْنِ»: **(يَا عَائِشَةُ، إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكِ كَذَا وَكَذَا؛ فَإِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً، فَسَيُبَرِّئُكِ اللهُ)**[٢].

وجاء بالتشهُّدِ السُّنَّةُ القوليَّةُ؛ كما في حديثِ أبي هُرَيْرةَ مرفوعًا؛ قال: **(كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ، فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ)**[٣].

وصحَّ عن أبي بكرٍ وعليِّ بنِ أبي طالِبٍ تشهُّدُهم في خُطْبةِ غيرِ الجُمَعِ؛ كما في «الصحيحَيْن» عن عائشةَ، في بَيْعةِ أبي بكرٍ[٤].

وتَشَهَّدَ عُمَرُ في خطبتِهِ لما مات النبيُّ ﷺ[٥]، وتشهَّدَ عثمانُ في كلامِهِ لمَّا أقام الحَدَّ على الوليدِ بنِ عُقْبة؛ وكلاهما في «الصحيح»[٦].

وكان بعضُ الصحابةِ يتشهَّدُ فيما يَهُمُّ، حتى في غيرِ صعودِ المِنْبَرِ، ولغيرِ الناسِ عامَّةً:

كما جمَعَ ابنُ عُمَرَ بَنِيهِ وأهلَهُ في إثباتِ بيعتِهِ يَزِيدَ لمَّا خلَعَهُ الناسُ؛ حيث رأى أنَّ الخَلْعَ نَكْثٌ وغَدْر؛ كما عند أحمدَ[٧]، والأصلُ المرفوعُ في «مسلم»[٨].

---

(١) البخاري (٩٢٤ و٢٠١٢)، ومسلم (٧٦١).
(٢) البخاري (٢٦٦١ و٤١٤١ و٤٧٥٠)، ومسلم (٢٧٧٠).
(٣) أبو داود (٤٨٤١)، والترمذي (١١٠٦).
(٤) البخاري (٤٢٤٠ و٤٢٤١)، ومسلم (١٧٥٩).
(٥) البخاري (٧٢١٩).
(٦) البخاري (٣٨٧٢).
(٧) أحمد (٢/ ٤٨ رقم ٥٠٨٨).
(٨) البخاري (٣١٨٨)، ومسلم (١٧٣٥).

وجاء عن ابنِ مسعودٍ: التشهُّدُ في كلِّ حاجةٍ يخطُبُ لها.

وجاء عن عطاءٍ، عن أبي البَخْتَرِيِّ؛ قال: «كلُّ حاجةٍ ليس فيها تشهُّدٌ، فهي بَتْراءُ»[١].

وأمَّا البداءةُ بالبَسْملةِ: ففي المكاتَباتِ والرسائلِ سُنَّةُ النبيِّ ﷺ والأنبياءِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، وكلَّما كان الأمرُ الذي يَشرَعُ فيه الكاتِبُ والمتكلِّمُ أعظَمَ، كان التأكيدُ بالبداءةِ بذكرِ اللهِ فيه أشدَّ.

وظاهِرُ السُّنَّةِ: التفريقُ بين الخُطَبِ والمكاتَبات؛ فالخُطَبُ يُبدَأُ فيها بالحمدَلةِ، والمكاتَباتُ يُبدَأُ فيها بالبَسْملة؛ كما في كُتُبِ النبيِّ ﷺ إلى الملوكِ ورؤوسِ الناسِ؛ ككتابِهِ إلى هِرَقْلَ عظيمِ الرُّوم، وكِسْرَى عظيمِ فارس، والمُقَوْقِسِ عظيمِ القِبْط، والنَّجاشيِّ مَلِكِ الحَبَشة، والمُنْذِرِ بنِ سَاوَى التميميِّ حاكمِ البَحْرَيْن، والحارثِ الغَسَّانيِّ مَلِكِ الحِيرَة، وأوَّلُ رسائلِهِ ﷺ في «الصحيحَيْن» مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ[٢]، وبقيَّتُها في السِّيَر.

وأكثَرُ السلفِ في القرنَيْنِ الأوَّلَيْنِ يَبدَؤُونَ كُتُبَهُمْ بالبسملةِ، ثُمَّ يَشرَعُونَ في المقصودِ؛ كمالكٍ في «الموطَّأ»[٣]، وغيرِه، ثُمَّ غلَبَ على الكتبِ البداءةُ بالبسملةِ والحمدلةِ جميعًا.

والأحاديثُ الواردةُ في الأمرِ بالبداءةِ بالبَسْملةِ والحَمْدلةِ: معلولةٌ، والسُّنَّةُ العمليَّةُ أصحُّ وأشهَر.

❁ ❁ ❁

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٧٢١٧).
(٢) البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣).
(٣) (١/٣).

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿الَّذِي ابْتَدَأَ الإِنْسَانَ بِنِعْمَتِهْ، وَصَوَّرَهُ فِي الأَرْحَامِ بِحِكْمَتِهْ﴾:

التذكيرُ بنعمةِ اللهِ على عَبْدِهِ مُوجِبٌ لظهورِ حَقِّ اللهِ على عبدِهِ؛ فحَقُّ اللهِ سابِقٌ ولاحِق، ونِعَمُهُ لا تُحصَى، وإنما يُؤتَى الإنسانُ بغَفْلَتِهِ عن هذا؛ **وضلالُهُ يكونُ مِن جهتَيْنِ**:

الأُولى: أن يَنسُبَ فضلَ اللهِ ونعمتَهُ عليه إلى غيرِ الله؛ فيعبُدَهُ مِن دُونِ الله.

الثانية: أنْ يَنسَى فضلَ اللهِ عليه، ويغفُلَ عنه؛ فيغفُلَ عن عبادةِ اللهِ وحقِّه عليه بمقدارِ غَفْلَتِه.

ولهذا تأتي أسبابُ التذكيرِ بفضلِ اللهِ على عبدِهِ: إمَّا بالابتلاءِ ليرجِعَ، وإمَّا بالتوفيقِ والمراجَعةِ للحقِّ بالتذكُّرِ والعِلْمِ والفَهْم.

❃ ❃ ❃

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَبْرَزَهُ إِلَى رِفْقِهْ، وَمَا يَسَّرَهُ لَهُ مِنْ رِزْقِهْ، وَعَلَّمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ، وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْهِ عَظِيمًا، وَنَبَّهَهُ بِآثَارِ صَنْعَتِهْ، وَأَعْذَرَ إِلَيْهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُرْسَلِينَ الْخِيَرَةِ مِنْ خَلْقِهْ؛ فَهَدَى مَنْ وَفَّقَهُ بِفَضْلِهْ، وَأَضَلَّ مَنْ خَذَلَهُ بِعَدْلِهْ، وَيَسَّرَ الْمُؤْمِنِينَ لِلْيُسْرَى، وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِلذِّكْرَى، فَآمَنُوا بِاللهِ بِأَلْسِنَتِهِمْ نَاطِقِينْ، وَبِقُلُوبِهِمْ مُخْلِصِينْ، وَبِمَا أَتَتْهُمْ بِهِ رُسُلُهُ وكُتُبُهُ عَامِلِينْ، وَتَعَلَّمُوا مَا عَلَّمَهُمْ، وَوَقَفُوا عِنْدَ مَا حَدَّ لَهُمْ، وَاسْتَغْنَوْا بِمَا أَحَلَّ لَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ﴾:

ذكَرَ المؤلِّفُ نِعْمةَ اللهِ على عبدِهِ مِن إيجادِهِ وكَفَالَتِهِ وتعليمِه، وذكَرَ دليلَ الخلقِ **بقولِهِ**: «**وَنَبَّهَهُ بِآثَارِ صَنْعَتِهْ**»؛ وهذا كثيرٌ في القرآنِ؛ يأمُرُ عبادَهُ بالنظَرِ والتفكُّرِ والسَّيْرِ في الأرضِ؛ لتدبُّرِ آياتِ اللهِ والتأمُّلِ فيها؛

فإنَّ للهِ آياتٍ - كالكواكبِ والأبراج، والنجومِ والسماءِ والأرض، وأنواعِ الموجوداتِ الحيَّةِ والجامدةِ - تَدُلُّ على عظيمِ مُوجِدِها؛ قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقال: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠ - ٢١]، وقال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٠].

ثُمَّ ذكَرَ المصنِّفُ ما أجراهُ اللهُ على عبادِهِ مِن تسييرِهم على مرادِهِ بفضلٍ وعَدْل، ولا يَظلِمُ اللهُ أحدًا، وتقديرُ اللهِ على عبادِهِ أعمالَهم لا يعني ظُلْمَهم، ولا قطعَ حُجَّتِهِ عليهم، ويأتي الكلامُ على شيءٍ مِن هذا في بابِ القَدَرِ والمشيئةِ مِن هذا الكتابِ.

وفي قولِهِ: «**فَآمَنُوا باللهِ بِأَلْسِنَتِهِمْ نَاطِقِينْ، وَبِقُلُوبِهِمْ مُخْلِصِينْ، وَبِمَا أَتَتْهُمْ بِهِ رُسُلُهُ وكُتُبُهُ عَامِلِينْ**»، ذِكْرٌ للإيمان، وأنَّه قولٌ وعَمَلٌ واعتقاد، ولا يَتِمُّ إيمانُ عبدٍ إلا بذلك، ويأتي بيانُ هذا مِن هذا الكتاب.

سَعَةُ الحلال، وضِيقُ الحرام:

وفي قولِهِ: «**وَتَعَلَّمُوا مَا عَلَّمَهُمْ، وَوَقَفُوا عِنْدَ مَا حَدَّ لَهُمْ، وَاسْتَغْنَوْا بِمَا أَحَلَّ لَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ**»:

تنبيهٌ إلى أنَّ الغايةَ مِن العلمِ: العمَلُ بالمأمور، وتركُ المحظور، وأنَّ اللهَ جعَلَ في الحلالِ غُنْيَةً عن الحَرَامِ وكفاية، وكثيرًا ما يَنهَى اللهُ عن شيءٍ، ثُمَّ يُبيِّنُ سَعَةَ الحَلَالِ؛ حتى لا يشعُرَ الإنسانُ بالحرَجِ والضِّيقِ، وتتوهَّمَهُ نَفْسُه؛ فإنَّ الشيطانَ يُكثِرُ مِن عرضِ المحرَّماتِ على الإنسانِ؛ حتى يشعُرَ بسَعَتِها، ويُنسِيَهُ الحلالَ حتى يشعُرَ بضِيقِهِ وقِلَّتِه:

ومِن ذلك: قولُهُ تعالى قبلَ تحريمِ المَيْتةِ والدَّمِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]، ثُمَّ قال: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ...﴾ الآيةَ [البقرة: ١٧٣].

واللهُ تعالى يذكُرُ الحلالَ ويوسِّعُه، ويذكُرُ الحرامَ ويضيِّقُه؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، فلمَّا ذكَرَ الحلالَ أطلَقَه، ولمَّا ذكَرَ الحرامَ وصَفَهُ بالخُطُوات، ولا يتجرَّأُ أحدٌ على حرامٍ إلا وقد ضاق الحلالُ عليه: إمَّا توهُّمًا في نَفْسِه، أو حقيقةً في الواقع، **والتضييقُ ليس من التشريع.**

بيانُ المؤلِّفِ لمُوجِبِ التأليف:

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: «أَمَّا بَعْدُ؛ أَعَانَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ عَلَى رِعَايَةِ وَدَائِعِهْ، وَحِفْظِ مَا أَوْدَعَنَا مِنْ شَرَائِعِهْ؛ فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَكْتُبَ لَكَ جُمْلَةً مُخْتَصَرَةً مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَهْ»:

شرَعَ ابنُ أبي زَيْدٍ في بيانِ مقصودِهِ مِن «رسالتِهِ»، ومُوجِبِ كتابَتِها.

واستعمالُ: «أمَّا بعدُ» سُنَّةٌ لفصلِ الخطاب، كان يفعلُهُ النبيُّ ﷺ في خُطَبِهِ ومكاتَباتِه.

وبيانُ مُوجِبِ الكتابةِ يبيِّنُ المقصودَ منها، ويُخرِجُها عن الفضولِ وقصدِ الكتابةِ للكتابة، وبيانُ مُوجِبِ القولِ يزيدُ مِن التوضيحِ؛ وهو كثيرٌ في القرآنِ؛ فيذكُرُ اللهُ الحكمَ والجوابَ بعد ذكرِ الاستشكالِ والسؤالِ مِن الناس؛ كقولِهِ تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، و﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

❁ ❁ ❁

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿مِمَّا تَنْطِقُ بِهِ الأَلْسِنَهْ، وَتَعْتَقِدُهُ القُلُوبْ، وَتَعْمَلُهُ الجَوَارِحْ، وَمَا يَتَّصِلُ بِالوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ مِنَ السُّنَنِ؛ مِنْ مُؤَكَّدِهَا وَنَوَافِلِهَا، وَرَغَائِبِهَا وَشَيْءٍ مِنَ الآدَابِ مِنْهَا، وَجُمَلٍ مِنْ أُصُولِ الفِقْهِ وَفُنُونِهْ؛ عَلَى مَذْهَبِ الإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَطَرِيقَتِهْ﴾:

والمقصودُ بشرحِنا هنا: هو لمعتَقَدِ المؤلِّفِ في صدرِ رسالتِه، فإنه قد أَتبَعَ معتقَدَهُ أحكامَ الفقهِ وتفاصيلَه، ومحَلُّ الكلامِ عليها غيرُ هذا الكتاب.

* * *

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿مَعَ مَا سَهَّلَ سَبِيلَ مَا أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ؛ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّاسِخِينْ، وَبَيَانِ المُتَفَقِّهِينْ؛ لِمَا رَغِبْتَ فِيهِ مِنْ تَعْلِيمِ ذَلِكَ الوِلْدَانْ، كَمَا تُعَلِّمُهُمْ حُرُوفَ القُرْآنْ؛ لِيَسْبِقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ فَهْمِ دِينِ اللهِ وَشَرَائِعِهْ: مَا تُرْجَى لَهُمْ بَرَكَتُهْ، وَتُحْمَدُ لَهُمْ عَاقِبَتُهْ؛ فَأَجَبْتُكَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِمَا رَجَوْتُهُ لِنَفْسِي وَلَكَ مِنْ ثَوَابِ مَنْ عَلَّمَ دِينَ اللهِ أَوْ دَعَا إِلَيْهِ﴾:

لقد يسَّر اللهُ كلامَهُ لمن يريدُ فهمَهُ مِن العرَبِ وممَّن عرَفَ لسانَهُمْ غيرَهم؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، وجعَلَهُ سهلًا بيِّنًا، لا يحولُ بينه وبين فهمِهِ إلا إعراضُ قلبِهِ وانصرافُهُ عن الحقّ، ومِثْلُ هذا لو سَمِعَ الحقَّ، لم يَنتفِعْ به، ويكونُ سماعُهُ كسماعِ الأَصَمِّ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣].

وربَّما نظَرَ مَن في قلبِهِ مرَضٌ في القرآنِ، وتتبَّعَ المتشابِهَ، فزاد زَيْغُهُ؛ لأنَّه طلَبَ الزيغَ بنفسِهِ، واللهُ لا يبتدِئُ أحدًا بإزاغةٍ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

ولا يَصرِفُ أحدًا عن الحقِّ وهو يريدُهُ: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧]، ولا يَقذِفُ في قلبِ أحدٍ مرضًا أو رِجْسًا إلا وهو يطلُبُ المرَضَ والرِّجْسَ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، ومَن كان في قلبِهِ قصدُ الخَيْرِ وطلبُهُ، فإنَّ اللهَ يَهدِيه: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وإذا كان الإنسانُ كلَّما قرَأَ الأدلَّةَ، ازداد غيًّا وانحرافًا، فالعيبُ في قصدِهِ ومرَضِ قلبِهِ، لا في الأدلَّة.

ومَن جَهِلَ شيئًا مِن الوحيِ المتعيِّنِ عليه، وجَبَ عليه سؤالُ أهلِ العلمِ العارِفينَ بذلك؛ فإنَّ مجرَّدَ الجهلِ مع إمكانِ رفعِهِ، لا يُعذَرُ صاحبُهُ به؛ وإلَّا لكان الجهلُ خيرًا مِن العلم، وتجهيلُ الناسِ أفضَلَ مِن تعليمِهِم؛ لأنَّ تعليمَهُمْ تكليفٌ وحساب، وتجهيلَهُمْ إعذارٌ وعَفْو.

ويَنشَأُ الصغيرُ على الفِطْرةِ، وتقبُّلِ الحقِّ والاتجاهِ إليه، واستنكارِ الباطلِ والنُّفْرةِ منه، ولكنَّه قد يتوطَّنُ على الشرِّ؛ إذا تدرَّج فيه؛ كما قال ﷺ: (**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا وَيُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ؛ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ...**)[1].

وتعليمُ الوِلْدانِ الحقَّ والخيرَ واجبٌ، وهو حقٌّ لهم على وليِّهم، ويَتأكَّدُ ذلك في الأزمِنةِ التي يكثُرُ فيها الشرُّ؛ فيجبُ أن يُسبَقَ بالخيرِ إلى قلوبِهم قبلَ أن يَسبِقَ إليهم الشرُّ؛ فيتقبَّلُونَهُ ويتشرَّبونه.

❁ ❁ ❁

---

(١) البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة.

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَاعْلَمْ: أَنَّ خَيْرَ القُلُوبِ: أَوْعَاهَا لِلْخَيْرِ، وَأَرْجَى القُلُوبِ لِلْخَيْرِ: مَا لَمْ يَسْبِقِ الشَّرُّ إِلَيْهِ، وَأَوْلَى مَا عُنِيَ بِهِ النَّاصِحُونْ، وَرَغِبَ فِي أَجْرِهِ الرَّاغِبُونْ: إِيصَالُ الخَيْرِ إِلَى قُلُوبِ أَوْلَادِ المُؤْمِنِينْ؛ لِيَرْسَخَ فِيهَا، وَتَنْبِيهُهُمْ عَلَى مَعَالِمِ الدِّيَانَهْ، وَحُدُودِ الشَّرِيعَهْ؛ لِيُرَاضُوا عَلَيْهَا، وَمَا عَلَيْهِمْ أَن تَعْتَقِدَهُ مِنَ الدِّينِ قُلُوبُهُمْ، وَتَعْمَلَ بِهِ جَوَارِحُهُمْ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ تَعْلِيمَ الصِّغَارِ لِكِتَابِ اللهِ، يُطْفِئُ غَضَبَ اللهِ، وَأَنَّ تَعْلِيمَ شَيْءٍ فِي الصِّغَرْ؛ كَالنَّقْشِ فِي الحَجَرْ.

وَقَدْ مَثَّلْتُ لَكَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْتَفِعُونَ - إِنْ شَاءَ اللهُ - بِحِفْظِهْ، وَيَشْرُفُونَ بِعِلْمِهْ، وَيَسْعَدُونَ بِاعْتِقَادِهِ وَالعَمَلِ بِهْ﴾:

أنقى القلوبِ: القلبُ الذي يكونُ على الفِطْرة، ولم يَرِدْ إليه واردٌ مِن الشَّرّ؛ لأنَّ القلبَ إذا تمكَّنَ منه الشَّرُّ، تصلَّبَ وقسا، وشَقَّ عليه الرجوعُ؛ كما قال تعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]؛ لأنَّ للقلبِ مَنافِذَ يدخُلُ منها الخيرُ، وإذا كَثُرَ الباطلُ والشَّرُّ على القلبِ، كَثُرَ إغلاقُ مَنافِذِ الخيرِ إليه؛ حتى يكونَ كالحجارةِ أو أشَدَّ قَسْوةً في قَبُولِ الحَقّ.

وقد جاءتِ الأدلَّةُ في تعليمِ الصغارِ دِينَ الله، وخاصَّةً ما يتعلَّقُ بهم وما يَشُقُّ عليهم الثباتُ عليه بعدَ تكليفِهم؛ كالصلاةِ وأحكامِ العَوْرة؛ كما قال ﷺ: (**مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي المَضَاجِعِ**)[1]، وكما في ظاهر آية العَوْراتِ مِن سورةِ النُّور.

---

(١) أحمد (٢/ ١٨٠ و١٨٧ رقم ٦٦٨٩ و٦٧٥٦)، وأبو داود (٤٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو.

وتعليمُ الصغيرِ أثبَتُ في قلبِهِ مِن تعليمِ الكبيرِ؛ لخلوِّ قلبِهِ ولِينِهِ وطَرَاوَتِه.

والأُمَمُ والشعوبُ التي تَنشَأُ على الفِطْرة، ولم تتبدَّلْ، فإنها أسرَعُ لقَبُولِ الحقِّ والتسليمِ به؛ كما هو اليومَ في كثيرٍ من بُلْدانِ إفريقيَّةَ وبعضِ بلدانِ جنوبِ شرقِ آسيا، وأمَّا التي تبدَّلَتْ فِطْرَتُها، وطال الأمَدُ على انحرافِها، فإنَّ قَبُولها للحقِّ شاق؛ لأنَّ قلوبَهم منحرِفة؛ كالإناءِ المائلِ أو المنكوسِ، فبمقدارِ مَيَلانِهِ يقلُّ نصيبُهُ مِن تقبُّلِ وضعِ الماءِ فيه، وإذا كان منكوسًا، لا يَقبَلُ شيئًا حتى يعدَّلَ على الفطرةِ الصحيحة، ثُمَّ يُصَبُّ الماءُ فيه، والجهدُ في هؤلاءِ شاقٌّ؛ لأنهم يحتاجون إلى جهادَيْن: جهادِ تعديلِ الفِطْرة، وجهادِ عَرْضِ الشِّرْعة؛ وهذا كالفَرْقِ بين أهلِ مَكَّةَ وأهلِ المدينة في أوَّلِ الإسلام؛ فأهلُ مكَّةَ أشدُّ تبديلًا للفِطْرة، فعانَدُوا وكابَرُوا، ولكنْ مَن آمَنَ منهم، ثبَتَ وكان إيمانُهُ أقوى مِن غيره؛ لأنه جرَّب أقصى الضلالة، فرجَعَ، فليس بعدها شيء؛ ولهذا كان مؤمنو مَكَّةَ المهاجِرُونَ أفضَلَ من مؤمني المدينةِ الأنصار.

ومَن أراد دعوةَ أحَدٍ إلى الحقِّ، فلينظُرْ إلى فِطْرَتِهِ ومقدارِ انحرافِها قبل دَعْوَته، حتى يقوِّمَ الإناءَ قبل الصبِّ فيه، ومَن يدعو أصحابَ فِطَرٍ مبدَّلةٍ، أعظَمُ أجرًا ممَّن يدعو أصحابَ الفطرِ الصحيحة، ولو كان أقلَّ أتباعًا؛ فكلُّ أولي العَزْمِ مِن الرسُلِ أُرسِلُوا إلى أُمَمٍ مبدَّلةٍ للفِطْرة.

وإذا نَشَأَ الإنسانُ في بيئةِ شرٍّ وعَرَف الحقَّ، فهو أَثبَتُ وخيرٌ ممَّن عَرَف الحقَّ في بيئةِ خير، ومِن هذا قولُ أحمدَ: إذا أَصَبتَ الكوفيَّ صاحبَ سُنَّةٍ، فهو يَفُوقُ الناس[1]؛ وذلك لأنَّه غَلَبتْ على الكوفةِ بِدْعةُ التشيُّعِ والرَّفْض.

❁ ❁ ❁

(١) الخلال (١/ ٣٠٨)، و«أخبار الشيوخ» للمروذي (٢٦٣).

۞ قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَقَدْ جَاءَ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ، وَيُضْرَبُوا عَلَيْهَا لِعَشْرٍ، وَيُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ فِي المَضَاجِعِ؛ فَكَذَلِكَ: يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمُوا مَا فَرَضَ اللهُ عَلَى العِبَادِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ قَبْلَ بُلُوغِهِمْ؛ لِيَأْتِيَ عَلَيْهِمُ البُلُوغُ، وَقَدْ تَمَكَّنَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَسَكَنَتْ إِلَيْهِ أَنْفُسُهُمْ، وَأَنِسَتْ بِمَا يَعْمَلُونَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ جَوَارِحُهُمْ.

۞ وَقَدْ فَرَضَ اللهُ سُبْحَانَهُ عَلَى القَلْبِ عَمَلًا مِنَ الاعْتِقَادَاتِ، وَعَلَى الجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ عَمَلًا مِنَ الطَّاعَاتِ.

۞ وَسَأُفَصِّلُ لَكَ مَا شَرَطْتُ لَكَ ذِكْرَهُ بَابًا بَابًا؛ لِيَقْرُبَ مِنْ فَهْمِ مُتَعَلِّمِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ، وَإِيَّاهُ نَسْتَخِيرُ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ﴾:

أَمْرُ الصبيِّ بالصلاةِ في صِغَرِهِ متوجِّهٌ في الشرعِ لوليِّهِ؛ كما في الحديثِ: (**مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ...**)[1]؛ لأنَّ الصبيَّ غيرُ مكلَّفٍ؛ فلا يتوجَّهُ إليه الخِطَاب، والتقصيرُ والإثمُ في ذلك يقَعُ على وليِّه لا عليه، وإذا بلَغَ، وقَعَ عليه لا على وليِّه.

ﷺ وإنما خُصَّتِ الصلاةُ بالتأكيدِ على الصغيرِ في أَوَّلِ تمييزِهِ؛ لأسبابٍ منها:

الأوَّل: كونُها أعظَمَ الأركانِ العَمَليَّةِ وآكَدَها؛ والاهتمامُ في الشريعةِ يكونُ للأهَمِّ والأعظَم.

---

(١) سبق تخريجه.

الثاني: أنَّ الصلاةَ ثقيلةٌ، وتحتاجُ إلى توطُّنٍ، والنفسُ غَضَّةٌ طَرِيَّةٌ؛ حتى إذا كَبِرَتْ، لا تَستثقِلُ الصلاةَ، وقد اعتادَتْ قبلَ ذلك عليها، ومَن لم يؤدِّها وهو صغيرٌ بأيِّ حالٍ، شَقَّ عليه القيامُ بها عند أوَّلِ بلوغِه؛ ولهذا جاء أمرُ الوليِّ بأنْ يأمُرَ الصبيَّ وهو ابنُ سبعِ سِنِينَ؛ حتى يبلُغَ العاشِرَةَ، وهي ثلاثُ سنينَ، يُؤمَرُ فيها عند كلِّ صلاةٍ، ثُمَّ يُضرَبُ عليها بعدَ العاشِرةِ إلى بلوغِهِ، ضربًا غيرَ مبرِّح؛ ولكنْ مَن انتظَمَ على الأُولى، لم يَحتَجْ إلى الثانيةِ؛ أي: مَن انتظَمَ بأمرِ الصبيِّ بعد السابعةِ ثلاثَ سنينَ، لم يبلُغِ العاشرةَ إلا وهو مُداوِمٌ عليها، ولم يَحتَجْ إلى ضَرْبِه.

الثالثُ: أنَّ الصلاةَ ثقيلةٌ بلا خشوعٍ، والخشوعُ ثقيلٌ في ذاتِهِ على مَن لم يتوطَّنْ عليه، والصغيرُ أوَّلَ مَا يؤدِّيها لا يَعرِفُ الخشوعَ؛ فيرادُ توطينُهُ على الأمرَيْنِ ليسهُلَا عليه: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَـٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، والخشوعُ ثقيلٌ على ضعيفِ اليقينِ بربِّه؛ كما وصَفَ اللهُ الخاشعينَ في نفسِ الآية: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَـٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَـٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٥ ـ ٤٦].

فالثلاثةُ متلازِمةٌ: أداءُ الصلاةِ، وخشوعُها، واليقينُ باللهِ؛ ولمَّا كان الصغيرُ يحتاجُ إلى جَمْعِها في نفسِهِ، احتاجَ إلى التبكيرِ بها أوَّلَ تمييزِه.

الرابعُ: أنَّ الصلاةَ بابٌ لحفظِ بقيَّةِ الدِّينِ؛ فهي تَنهَى عن الفحشاءِ والمُنكَر، ويحتاجُ الصغيرُ إليها؛ لتَرْدَعَهُ عند بلوغِهِ، وتَحُثَّهُ على العمَلِ الصالحِ ومكارمِ الأخلاق.

وأمَّا ما يتعلَّقُ بأمرِ الباطِنِ، فيأتي الكلامُ عليه في مَوضِعِهِ مِن هذا الكتابِ بإذنِ الله.

* * *

❁ قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا﴾:

تُشرَعُ الصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ في الخُطَب، والصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ مِن تعظيمِ اللهِ؛ لأنَّ تعظيمَ الرسولِ مِن تعظيمِ المُرسِلِ والرِّسَالة، وتعظيمُ النبيِّ مِن تعظيمِ النبوَّةِ والمُنبِئ؛ وبهذا يَعمَلُ الخلفاءُ الراشِدونَ؛ ففي «المسنَد» عن أبي جُحَيْفَةَ؛ قال: «صَعِدَ عَلِيٌّ المِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللهَ تَعَالَى، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وقَالَ: خَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، وَالثَّانِي عُمَرُ رضي الله عنه، وقَالَ: يَجعَلُ اللهُ تَعَالَى الخَيْرَ حَيْثُ أَحَبَّ»[1].

❁ فضلُ الصلاةِ على النبيِّ ﷺ، ومَواضِعُه:

وللصلاةِ على النبيِّ ﷺ بَرَكةٌ على قائِلِها، وهي مؤثِّرةٌ في قَبُولِ العمَلِ والدعاء؛ ففي «السُّنَن» مِن حديثِ فَضَالةَ بنِ عُبَيْدٍ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لمن صلَّى ودَعَا، ولم يُمَجِّدْ ولم يُصَلِّ عليه: **(عَجِلْتَ أَيُّهَا المُصَلِّي)**، وقال لمن صلَّى فمجَّد اللهَ وحَمِدَهُ، وصلَّى على النبيِّ ﷺ: **(ادْعُ تُجَبْ، وَسَلْ تُعْطَ)**[2].

وقد تواتَرَتِ الأحاديثُ والآثارُ في فضلِ الصلاةِ على النبيِّ ﷺ عامَّةً، وصحَّت في مواضعَ خاصَّةٍ:

فتُشرَعُ كسائرِ الذِّكرِ لغيرِ سبَبٍ؛ لِمَا في «صحيح مسلم» مِن حديثِ

---

(١) «زيادات المسند» (١/١٠٦ رقم ٨٣٧).

(٢) أبو داود (١٤٨١)، والترمذي (٣٤٧٦ و٣٤٧٧)، والنسائي (١٢٨٤).

أبي هُرَيْرَةَ؛ قال ﷺ: **(مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا)**[1].

وهي مِن أعظَمِ أسبابِ مكفِّراتِ الذنوبِ وجِلَاءِ الهمومِ؛ ففي «المسنَد» مِن حديثِ أبي طلحةَ رضي الله عنه؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **(مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْرَ صَلَوَاتٍ، وَحَطَّ عَنْهُ عَشْرَ خَطِيئَاتٍ، وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ)**[2].

وتُشرَعُ عند أسبابٍ، وآكَدُها: في الصلاةِ عند التشهُّد[3]، وعند ذكرِ النبيِّ ﷺ[4]، وبعدَ الأذانِ[5]، وفي صلاةِ الجَنَازةِ[6]، وعند الهَمِّ والحاجات[7]، وفي مَجَالِسِ الذِّكْرِ عامَّةً[8]، وعند الدعاءِ[9]، وكان بعضُ الصحابةِ يَختِمُ قُنُوتَهُ بالصلاةِ على النبيِّ ﷺ[10]، ورُوِيَ فيه مرفوعاتٌ يومَ الجمعةِ ولَيْلَتِها[11].

---

(١) مسلم (٤٠٨).

(٢) «المسند» (٤/ ٢٩ رقم ١٦٣٥٢)، وهو في «شعب الإيمان» (١٤٥٥) من حديثِ أَنَس.

(٣) البخاري (٣٣٦٩)، ومسلم (٤٠٧) من حديث أبي حُمَيْدٍ الساعدي. والبخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كَعبِ بن عُجْرة. وورد عن عددٍ من الصحابة في الصحيحينِ وغيرهما.

(٤) الترمذي (٣٥٤٥) من حديث أبي هريرة، و(٣٥٤٦) من حديث الحسين بن علي.

(٥) مسلم (٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٦) «مسند الشافعي» (١/ ٢١٠ ـ ٢١١) من حديثِ رجلٍ من الصحابة.

(٧) الترمذي (٢٤٥٧) من حديثِ أُبَيِّ بن كعبٍ. وأبو نُعَيْمٍ في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٤١٣) من حديث جابر بن سَمُرَة.

(٨) الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١٦٧٢) من حديث أبي هريرة.

(٩) الترمذي (٥٩٣) من حديث ابن مسعود.

(١٠) «فضل الصلاة على النبي» (١٠٧).

(١١) النسائي (١٣٧٤) من حديثِ أَوْسِ بن أوس. وابن ماجه (١٦٣٧) من حديث أبي الدرداء. والبيهقي (٣/ ٢٤٩) من حديث أنس وأبي الدرداء.

ويُروَى الصلاةُ عليه عند دخولِ المسجِدِ، وعند الخروجِ منه؛ وهو معلول[١].

وإذا ذُكِرَ النبيُّ ﷺ في مجلسٍ، تأكَّدَتْ.

وتُجْزِئُ مَرَّةٌ واحدةٌ، وتَكْرارُها عند ذكرِهِ أَوْلى وأَحْوَط؛ وذلك لأنَّ جبريلَ دعا على مَن ترَكَها بالبُعْدِ، وأمَّن عليه النبيُّ ﷺ؛ كما في حديثِ جابرِ بنِ سَمُرةَ؛ قال: صَعِدَ النبيُّ ﷺ المِنْبَرَ، فقال: (**آمِينَ، آمِينَ، آمِينَ**)، قال: (**أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! مَنْ أَدْرَكَ أَحَدَ أَبَوَيْهِ، فَمَاتَ، فَدَخَلَ النَّارَ، فَأَبْعَدَهُ اللهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: «آمِينَ»، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! مَنْ أَدْرَكَ شَهْرَ رَمَضَانَ، فَمَاتَ، فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، فَأُدْخِلَ النَّارَ، فَأَبْعَدَهُ اللهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: «آمِينَ»، قَالَ: وَمَنْ ذُكِرْتَ عِنْدَهُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ، فَمَاتَ، فَدَخَلَ النَّارَ، فَأَبْعَدَهُ اللهُ، قُلْ: آمِينَ، فَقُلْتُ: «آمِينَ»**)؛ صحيحٌ رواه الطَّبَرانيُّ[٢]، ورُوِيَ نحوُهُ مِن حديثِ أبي هريرةَ، ومالكِ بنِ الحُوَيْرِثِ، عند ابنِ حِبَّانَ[٣]، وعن كَعْبِ بنِ عُجْرة عند الحاكِمِ[٤]؛ وكلُّها معلولة.

ورُوِيَ مِن حديثِ أنسٍ بنحوِهِ، ولكنْ فيه: (**رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**)[٥].

وجاء مِن حديثِ حسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عند أحمدَ والتِّرْمِذيِّ مرفوعًا: (**البَخِيلُ: مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**)[٦].

---

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٧).

(٢) «المعجم الكبير» (٢/٢٤٣ ـ ٢٤٤ رقم ٢٠٢٢).

(٣) في «صحيحه» (٤٠٩ و٩٠٧ و٩٠٨).

(٤) في «المستدرك» (٤/١٥٣ ـ ١٥٤).

(٥) البزار (٦٢٥٢).

(٦) أحمد (١/٢٠١ رقم ١٧٣٦)، والترمذي (٣٥٤٦) من حديث حسين بن علي.

حكمُ الصلاةِ على غيرِ النبيِّ ﷺ:

الصلاةُ على غيرِ النبيِّ ﷺ مِن آلِهِ وأصحابِهِ، مع الصلاةِ عليه: جائزةٌ.

وأمَّا أن يُفرَدَ أحدٌ منهم بصلاةٍ مِن غيرِ النبيِّ ﷺ، **ففي ذلك قولانِ مشهورانِ للعلماء: المنعُ، والجوازُ:**

ومَن أجاز، احتَجَّ بأنَّ عليًّا قال لعُمَرَ: «صَلَّى اللهُ عَلَيْكَ»[(١)].

ومَن منَعَ، احتَجَّ بما جاء عن ابن عبَّاس: «لا أَعلَمُ الصلاةَ تَنبغِي مِن أحَدٍ على أحَدٍ إلَّا على رسولِ اللهِ ﷺ»[(٢)]؛ رواه ابنُ أبي شَيْبةَ، عن عِكْرِمةَ، عنه.

ويُكرَهُ تخصيصُ أحدٍ بالصلاةِ دُونَ غيرِه؛ على وجهٍ يُفهَمُ منه الغلوّ.

ويدُلُّ على جوازِ الصلاةِ على غيرِ النبيِّ ﷺ مِن غيرِ تخصيصِهِ، واتخاذِهِ شعارًا لمعيَّنٍ: **جملةٌ مِن الأدلَّة:**

منها: قولُهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣].

ومنها: قولُ النبيِّ ﷺ: **(إِنَّ المَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ؛ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ؛ مَا لَمْ يُحدِثْ)**؛ رواه البخاريُّ عن أبي هُرَيْرةَ[(٣)].

ومنها: حديثُ قبضِ الرُّوحِ؛ يقولُ أهلُ السماءِ: **(صَلَّى اللهُ عَلَيْكِ، وَعَلَى جَسَدٍ كُنْتِ تَعْمُرِينَهُ)**؛ رواه مسلِمٌ مِن حديثِ أبي هُرَيْرةَ[(٤)].

---

(١) «مسائل أحمد؛ رواية أبي داود» (ص١١٣).

(٢) ابن أبي شيبة (٨٨٠٨).

(٣) البخاري (٤٤٥ و٦٥٩ و٢١١٩)، ومسلم (٦٤٩).

(٤) مسلم (٢٨٧٢).

مُجمَلُ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ في اللهِ تعالى:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ في مقدِّمةِ «الرسالة»: ﴿بَابُ مَا تَنْطِقُ بِهِ الأَلْسِنَةُ، وَتَعْتَقِدُهُ الأَفْئِدَةُ؛ مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَاتِ؛ مِنْ ذَلِكَ: الإِيمَانُ بِالقَلْبِ، وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ: أَنَّ اللهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا شَبِيهَ لَهُ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ، وَلَا وَلَدَ لَهُ، وَلَا وَالِدَ لَهُ، وَلَا صَاحِبَةَ لَهُ، وَلَا شَرِيكَ لَهُ؛ لَيْسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ ابْتِدَاءٌ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ انْقِضَاءٌ﴾:

أراد **ابنُ أبي زيدٍ**: الكلامَ على أصولِ الدِّينِ وفروعِهِ في «رسالتِه»، ولمَّا كانتِ الأصولُ محلَّ اتفاقٍ، ولا تَقبَلُ الرأيَ والنظَرَ، كانتْ مختصَرةً يسيرةً؛ يكفي فيها الإجمالُ، والإمساكُ عمَّا لم يَرِدْ فيه نصٌّ، **والمعتقَدُ الذي كتَبَهُ ابنُ أبي زَيْدٍ**: هو ما أجمَعَتْ عليه الأُمَّةُ، وقد وصَفَ معتقَدَهُ في كتابِهِ «الجامع» بأنه: «مِمَّا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الأُمَّةُ مِنْ أُمُورِ الدِّيَانَهْ، وَمِنَ السُّنَنِ الَّتِي خِلَافُهَا بِدْعَةٌ وَضَلَالَهْ»[1].

وقد ابتدَأَ بذكرِ وحدانيَّةِ اللهِ وصَمَدِيَّتِهِ، ونفيِ الشريكِ عنه والنِّدِّ والنظيرِ، والزوجةِ والوَلَدِ والوالِدِ؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤].

وأنَّه سبحانَهُ: الأوَّلُ فليس قبلَهُ شيءٌ، وهو الآخِرُ فليس بعدَهُ شيءٌ؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وعند مسلِمٍ مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: (**اللَّهُمَّ، أَنْتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ؛ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ**

(١) «الجامع» (ص١٠٧).

شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ؛ اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الفَقْرِ)[١].

وروى عِمْرَانُ بنُ حُصَيْنٍ ﵁؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: **(كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ)**[٢].

حكمُ التفكُّرِ في ذات الله:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿لَا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الوَاصِفُونْ، وَلَا يُحِيطُ بِأَمْرِهِ المُتَفَكِّرُونْ﴾:

الكُنْهُ في كلامِ العرَبِ: هو حقيقةُ الشيءِ وغايتُهُ ونِهَايتُه؛ فيُقالُ: هذا أَمْرٌ لا يُدْرَكُ كُنْهُهُ: إذا كان عصيًّا على إدراكِ كيفيَّتِه[٣].

وإثباتُ صفاتِ الباري إنما هو إثباتٌ للوجودِ والحقيقةِ والكيفيةِ اللائقة به التي لا نَعلَمُها، لا إثباتٌ للكيفيَّةِ في أذهانِ المثبِتِينَ؛ لأنَّ اللهَ سبحانه ليس له مثيلٌ يُكيَّفُ عليه، ولا شبيهٌ له حتى يقاسَ عليه؛ فاللهُ يقولُ عن نَفْسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولا أَعلَمَ مِن الله بنفسِهِ سبحانه.

والواجِبُ على العقولِ: أن تَتوقَّفَ عند إثباتِ حقيقةِ الصفاتِ ومَعانِيها الثابِتة، ولا تَتجاوزَ ذلك إلى الكيفيَّةِ تفكُّرًا أو بحثًا؛ فلا تشبِّهُ ولا تؤوِّل، ولا تفوِّضُ ولا تحرِّف؛ فكلُّ مجاوَزةٍ للعقلِ عن الحَدِّ المأذونِ به شرعًا في صفاتِ اللهِ تعالى، فلا بُدَّ أن يَنتهِيَ بصاحبِهِ إلى

(١) مسلم (٢٧١٣).
(٢) البخاري (٣١٩١ و٧٤١٨).
(٣) «تهذيب اللغة» (٦/ ٢٣).

تشبيهٍ أو تمثيلٍ، أو تحريفٍ وتعطيلٍ، والخوضُ فيما نَهى اللهُ عنه يؤدِّي إلى هلاكِ صاحبِهِ، وهو مِن أسبابِ دخولِ النارِ؛ فقد ذكَرَ اللهُ قولَ أهلِ النارِ في سبَبِ دخولِهم فيها: ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٥].

وإنما نَهى اللهُ عن الخوضِ فيما لا يُدرِكُهُ العقلُ: لأنه بابٌ للشيطانِ لإغواءِ الناسِ؛ فيستدرِجُهُمْ إلى الخوضِ في غَيْبٍ لا يُحسِنُونَه، ويَغُرُّهم بعقولِهم، وربَّما ابتدَأَ بهم بالمشروعْ، تطمينًا لنفوسِهم حتى يَجُرَّهم إلى الممنوعْ؛ كما في قولِهِ ﷺ: **(إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ فَيَقُولُ: اللهُ ﷻ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ الأَرْضَ؟ فَيَقُولُ: اللهُ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ اللهَ؟ فَإِذَا أَحَسَّ أَحَدُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ وَبِرُسُلِهِ)**[1] وفي روايةٍ: **(فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَنْتَهِ)**[2]، والنهيُ ليس للبدءِ بالتفكُّرِ المشروع، وإنما للحذَرِ أن يكونَ طريقًا للممنوع.

ويجبُ إمساكُ العقولِ والأذهانِ عن استرسالِها بالتفكُّرِ في كيفية ذاتِ اللهِ وصفاتِهِ؛ لأنَّ الأذهانَ تشبِّهُ وتمثِّلُ وتكيِّفُ؛ فلا يُمكِنُ لعقلٍ أن يبتكِرَ وصفًا جديدًا لذاتٍ لم يَرَها مِن قبلُ، ولو ابتكَرَ جديدًا، فإنَّما هي صفاتٌ مركَّبةٌ مِن عِدَّةِ ذواتٍ جمَعَها لذاتٍ واحدةٍ، فكلُّ عقلٍ يصوِّرُ الغائبَ عنه على ما يَرَى؛ حتى تَختلِفَ الصُّوَرُ في العقولِ للذاتِ الواحِدةِ؛ لاختلافِ المَشاهِدِ في كلِّ عقلٍ؛ ولهذا نَهى السلفُ عن الجدالِ في اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِه.

وقد قال ابنُ عبد البَرِّ: «نُهِينا عن التفكُّرِ في اللهِ، وأُمِرْنا بالتفكُّرِ في

---

(١) أحمد (٢/ ٣٣١ رقم ٨٣٧٦) من حديث أبي هريرة.
(٢) البخاري (٣٢٧٦)، ومسلم (١٣٤/ ٢١٤).

خَلقِه الدالِّ عليه»[١]؛ لأنَّ التفكُّرَ في الأسماءِ يؤدِّي لمعرفةِ آثارِها، والعمَلِ بمقتضاها، وهو الإحصاءُ المقصودُ بقولِهِ ﷺ: **(إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا؛ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ)**[٢].

وقد قال سُحْنُونٌ: «مِنَ العلمِ باللهِ: الجهلُ بما لم يُخبِرْ به اللهُ عن نفسِه».

وبنحوِهِ قال ابنُ أبي زَمَنِينَ.

أنواعُ ظاهرِ الصفاتِ:

وظاهِرُ الصفاتِ عند السلفِ نَوْعانِ:

النوعُ الأوَّلُ: ظاهِرٌ يليقُ بالمخلوقين؛ فهذا يَنفُونَهُ ولا يُثبِتُونَه؛ لأنَّ اللهَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

النوعُ الثاني: ظاهِرٌ يليقُ بالخالِقِ، وهذا الذي يُثبِتُونَهُ ولا يَنفُونَه.

وإثباتُهم لهذا النوعِ مِن ظاهرِ الصفاتِ، لا يعني مشابَهةَ الخالقِ للمخلوقِ، **وإنما يُريدونَ:** أنْ يجعلوا للصفةِ حقيقةً تليقُ بالله، لا تفسيرًا غيرَ الظاهرِ بتأويلِهِ إلى معنًى آخَرَ؛ كتفسيرِ الوجهِ بالذاتِ، واليَدِ بالقُدْرة؛ فهم يَجعَلُونَ صفةَ الوجهِ صفةً حقيقيَّةً تليقُ باللهِ، لا تشابِهُ المخلوقَ، واليدَ صفةً حقيقيَّةً تليقُ باللهِ، لا تشابِهُ المخلوقَ، وينفون عِلْمَهُمْ بالكيفيَّة، ويقولون: إنَّ نفيَ الكيفيَّةِ لا يعني عدَمَ وجودِها، ولكنْ عدَمَ عِلمِها؛ فلا يَعلَمُها الناسُ.

وظَنَّ بعضُ المتكلِّمينَ: أنَّ إثباتَ حقيقةِ الصفاتِ اللائقةِ باللهِ،

(١) «جامع بيان العلم» (١٧٦٩).
(٢) سبق تخريجه.

وعدَمَ تأويلِها، هو أخذٌ بلوازمِ الجِسْميَّةِ والتحيُّز، ثم فرَّعوا عن ذلك إحاطةَ المخلوقِ بالخالِق، وغيرَ ذلك مِن التصوُّراتِ.

وإنما حمَلَهُمْ على ذلك لوازمُ التشبيهِ؛ فالمخلوقُ حينما تُثبِتُ له صفةً حقيقيَّةً، فأنت تُثبِتُ له هذه الأشياءَ واللوازمَ، فأرادوا نفيَ حقيقةِ الصفاتِ وتعطيلَها؛ هروبًا مِن تشبيهٍ انقدَحَ في أذهانِهم، فوقَعُوا فيما أنكَرُوهُ على مَن أثبَتَ الحقيقةَ اللائقةَ باللهِ؛ حيثُ زعَمُوا أنَّهم يشبِّهونَ المخلوقَ بالخالِقِ للاشتراكِ في الحقيقةِ واللوازم.

والسلفُ حينما يقولونَ: إنَّ لصفاتِ اللهِ حقيقةً لا تشابِهُ حقيقةَ صفاتِ المخلوقِينَ، فإنهم تبعًا لذلك لا يَلتزِمُونَ بشيءٍ غيرِ ما ورَدَ، وإنْ صحَّ لازمٌ عندهم، فإنَّهم يَجعَلُونَ اللوازمَ لا تشابِهُ لوازمَ المخلوق؛ فلا يُحمَّلُ قولُهم ما لا يَحتمِلُونَه، وهم جعَلُوهُمْ يقولونَ بلوازمَ تشابِهُ المخلوقَ، فرجَعُوا إلى الحقيقةِ بالنفيِ التامّ.

❁ ❁ ❁

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿يَعْتَبِرُ الْمُتَفَكِّرُونَ بِآيَاتِهْ، وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي مَاهِيَّةِ ذَاتِهْ﴾:

مائيَّةُ الشيءِ: كيفيَّةُ الشيءِ، ويُقالُ أحيانًا: مائيَّةٌ، وماهيَّةٌ[1]، وللحارِثِ المُحاسِبِيِّ: كتابُ «ماهيَّةِ العَقْل»، ويُسمَّى أحيانًا: «مائيَّةَ العقلِ»؛ **يعني:** حقيقتَهُ وكيفيَّتَهُ التي هو عليها، وفي بعضِ نسخِ «الرسالة»: «مائيَّة»، بدلَ: «ماهيَّة»؛ وهذه الكلمةُ ليست مضافةً للهِ في كلامِ الصدرِ الأوَّل، فضلًا عن نصوصِ الوحيَيْن.

(١) «التعريفات» (ص١٩٥).

ﷺ معرفةُ اللهِ بآياتِه الكونية:

والتفكُّرُ في آياتِ اللهِ مشروعٌ؛ فإنَّها تدُلُّ على عظيمِ صفاتِه، وحسنِ أسمائِه، وكلُّ عظيمٍ له آياتٌ، ولا أعظَمَ مِن آياتِ اللهِ ولا أكبَرَ؛ لأنَّه لا أعظَمَ مِن اللهِ ولا أكبر، ومَن لم يَرَ آياتِ اللهِ، ضَعُفَتْ عظمةُ اللهِ في قَلْبِه؛ لأنَّ عظمةَ الشيءِ تُعرَفُ برؤيتِهِ، أو برؤيةِ آياتِهِ، أو بهما.

وقد أمَرَ اللهُ بالتفكُّرِ في آياتِهِ الدالَّةِ عليه؛ حتى يَعرِفَ العبدُ عَظَمةَ اللهِ وقُوَّتَهُ وضعفَ غيرِه؛ فيَعرِفَ المستحِقَّ للتعظيمِ والعبادةِ ممَّن لا يَستحِقُّها، **فقد أمَرَ اللهُ بالنظَرِ إليها، والتفكُّرِ فيها:**

- فأمَرَ بالنظَرِ في السماءِ والأرضِ وما فيهما؛ فقال تعالى: ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١].
- وأمَرَ بنظَرِ الإنسانِ إلى أصلِهِ؛ فقال: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥].
- وأمَرَهُ أن ينظُرَ إلى مَعاشِهِ؛ فقال: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا...﴾ الآياتِ [عبس: ٢٤ ـ ٢٥].
- وأمرَهُ بالنظَرِ في خصائصِ بعضِ المخلوقاتِ؛ فقال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ٢٠].
- وأمَرَ اللهُ بأن يتفكَّرَ الإنسانُ في نفسِهِ؛ فقال: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

ﷺ سببُ الوقوعِ في الشِّرك:

وإنَّما وقَعَ الشركُ في الناسِ بسبَبِ جَهْلِهم بربِّهم، وعدَمِ معرِفةِ قَدْرِه؛ فقد يتوهَّمُ الإنسانُ عَظَمةَ ضعيفٍ عاجزٍ؛ فيبذُلُ له مِن العبوديَّةِ ما يناسِبُ ما

توهَّمه مِن عَظَمة؛ ولذا يَقرِنُ اللهُ الجهلَ بقَدْرِهِ بعبوديَّةِ غيرِهِ مِن دونِ الله.

فلمَّا ذكَرَ الشركَ ذكَرَ جَهْلَهم بقَدْرِهِ؛ فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣]، ثم قال: ﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٤]؛ فبيَّن أنَّ سببَ شِرْكِهم هو جَهْلُهم بقَدْرِ ربِّهم، وفي الآيةِ الأخرى قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]؛ فذكَرَ عَظَمةَ ذاتِهِ؛ لتَدُلَّ على عَظَمةِ قَدْرِه، ثمَّ نزَّه نَفْسَه سبحانه عن شِركِ الذين لم يَقدُرُوه حقَّ قَدْرِه؛ فقال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

وجعَلَ التفكُّرَ في المَلَكوتِ مُوجِبًا لتنزيهِ الله عما يظُنُّه المُبطِلُون وسؤاله النجاةَ مِن عذابِهِ؛ فقال: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠ ـ ١٩١].

ولمَّا جاء النبيَّ ﷺ أعرابيٌّ، وعظَّمه بما يتضمَّنُ النقصَ في حقِّه تعالى، وتسويتَه بالرسول ﷺ، عرَّفه بآياتِ اللهِ وعَظَمَتِها، وفصَّل فيها؛ ليُدرِكَ الأعرابيُّ ما ضيَّعه مِن حقِّ اللهِ؛ كما رَوَى جُبَيْرُ بنُ مُطْعِمٍ؛ قال: «أتى رسولَ اللهِ ﷺ أعرابيٌّ، فقال: يا رَسُولَ اللهِ، جَهِدَتِ الأَنْفُسُ، وَضَاعَتِ العِيَالُ، وَنُهِكَتِ الأَمْوَالُ، وَهَلَكَتِ الأَنْعَامُ، فَاسْتَسْقِ اللهَ ﷻ لَنَا؛ فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللهِ، وَنَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْكَ! قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**وَيْحَكَ! أَتَدْرِي مَا تَقُولُ؟!**)، وَسَبَّحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: (**وَيْحَكَ! إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللهِ عَلَى**

أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ؛ شَأْنُ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَيْحَكَ! أَتَدْرِي مَا اللهُ؟! إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَوَاتِهِ لَهَكَذَا - وَقَالَ بِإِصْبَعِهِ مِثْلَ القُبَّةِ عَلَيْهِ - وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ)»(١).

وإنما عرَّف النبيُّ ﷺ الأعرابيَّ بآياتِ اللهِ؛ لأنَّها أعظَمُ بابِ مُشاهَدٍ ومعلوم في تلك الحالِ يُدرِكُ به الأعرابيُّ عَظَمةَ خالِقِه.

عقيدةُ التفويض:

ولا يعني ابنُ أبي زَيْدٍ مِن **قولِه**: «**وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي مَاهِيَّةِ ذَاتِهْ**»: التفويضَ، **وإنما مرادُهُ**: نفيُ تشبيهِ الصفاتِ ونفيُ العلمِ بكيفيتِها، لا نفيُ حقيقتِها؛ فإنَّ التفكُّرَ في الذاتِ قَدْرٌ زائدٌ عن إثباتِ الحقيقة؛ فإثباتُ الحقيقةِ شيءٌ لا يَلزَمُ منه معرِفةُ الكيفيَّة.

ومِن هذا: قولُ الحَسَنِ لَمَّا سُئِلَ: هل تَصِفُ رَبَّكَ؟ قال: نَعَم، بغيرِ مِثالٍ(٢). فنَفَى التفويضَ بإثباتِ حقيقةِ الصِّفة، وبيَّن أنَّ القَدْرَ المَنْفِيَّ هو المِثالُ الذي هو التشبيهُ والتكييف، فالإيمانُ بحقيقةِ الشيء مع عدَمِ العلمِ بكيفيَّتِه صحيحٌ شرعًا وعقلًا، فنُؤمِنُ بحقيقةِ صفاتِ نعيمِ الجَنَّة مع أنَّ اللهَ يقولُ في الحديثِ القُدسيِّ: (**أَعْدَدتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**)(٣).

وعقيدةُ السلَفِ: إثباتُ حقيقةِ الصفاتِ، وتفويضُ كيفيَّتِها، ولا يَلزَمُ - في العقلِ - مِن إثباتِ الحقيقةِ: التشبيهُ؛ فأنتَ مَثَلًا تُثبِتُ صفةَ الحياةِ حقيقةً لعدَّةِ ذواتٍ؛ كحياةِ الأرضِ، وحياةِ الشجَرِ، وحياةِ الإنسانِ،

---

(١) أبو داود (٤٧٢٦).

(٢) «الرد على الجهمية» للدارمي (٢٩)، و«السُّنَّة» لعبد الله (٤٩٩ و١١٣٢).

(٣) البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة.

والحياةُ في هذه الذواتِ صفةٌ حقيقيَّةٌ؛ فتقولُ: حَيِيَتِ الأرضُ وماتَتْ، وحَيِيَتِ الشَّجَرةُ وماتَتْ، وحَيِيَ الإنسانُ وماتَ، وإثباتُ الحقيقةِ لهذه الذواتِ لا يعني تشبيهًا؛ فحياةُ كلِّ ذاتٍ تَختلِفُ عن الأُخرَى، وكذلك في بقيَّةِ الصفاتِ اللازِمةِ للذاتِ، والصفاتِ الفعليَّةِ المتعلِّقةِ بالمشيئة.

وتوهُّمُ أنَّ إثباتَ الحقيقةِ يَلزَمُ منه التشبيهُ، هو الذي حمَلَ بعضَ الطوائفِ على القولِ بالتفويضِ والتعطيلِ؛ ففَرُّوا مِن باطلٍ إلى باطِل، وفَهِمُوا آيةَ نفيِ التشبيهِ والتمثيلِ على غيرِ وَجْهِها؛ فغَلَوْا في معناها غلوًّا حَمَلَهم على القولِ بالبدعة؛ فنَفَوْا أصلَ الحقيقةِ للصفاتِ؛ خوفًا مِن إثباتِ الحقيقةِ المشابِهةِ؛ حتى قال أحمدُ في «الردِّ على الزنادقة»: «قالوا: هو شيءٌ لا كالأشياءِ! فقلنا: إنَّ الشيءَ الذي لا كالأشياءِ، قد عرَفَ العقلُ أنه لا شيءَ؛ فعند ذلك: تَبَيَّنَ أَنَّهم لا يُثبِتُونَ شيئًا بشيءٍ، ولكنَّهم يَدْفَعُونَ عن أنفُسِهم الشِّنْعةَ بما يُقِرُّونَ مِنَ العلانيَةِ»[1]؛ **واللازمُ لنَفْيِ حقيقةِ الصِّفات**: تعطيلُ الذاتِ والتشبيهُ بالمعدومات، **ولا يَلزَمُ لإثباتِ الحقيقةِ**: التشبيهُ، كما قال محمَّدٌ الكَرْجِيُّ القَصَّاب في «نُكَت القرآن»[2].

تاريخ مَذهَبِ التفويض:

ولا يُعرَفُ في أقوالِ أحدٍ مِن الصحابةِ ولا التابِعِينَ ولا أتباعِهم: تفويضُ حقيقةِ الصفات، وإنْ أخَذَ مَن لم يَعرِفْ مَناهِجَهم بعضَ إطلاقاتِهم، فحمَلَها على التفويض، فهؤلاءِ إنما أخَذُوا اللفظَ المحتَمِلَ، ولم يَعرِفُوا سياقَهُ، ولا المواضعَ الأُخرى القاطِعةَ بتفسيرِه.

وإنْ كان بعضُ الأئمَّةِ مِن أهلِ السُّنَّةِ يُشيرُ إلى اعتقادِ بعضِ الناسِ

---

(١) «الرد على الجهمية والزنادقة» (ص٩٩).

(٢) (٦٨/٤).

في القرنِ الثالثِ للتفويضِ؛ كما أشار إليه الدارِميُّ في «ردِّه على بِشْرٍ المَرِيسِيِّ»، وإنما اشتَهَرَ التفويضُ في قولِ الكُلَّابيَّةِ؛ يريدون التوسُّطَ بين المعطِّلةِ والمشبِّهة؛ فيَسلَمُون مِن الطائفتَيْنِ: بتفويضِ حقائقِ الصفاتِ ومَعانِيها، مع أنَّ المفوِّضةَ في الحقيقة معطِّلةٌ؛ فما سَلِموا بالتفويضِ من التعطيل، وظهَرَ التفويضُ في قولِ أبي منصورٍ الماتُرِيدِيِّ في خُراسَانَ، وأبي الحسَنِ الأَشْعَريِّ في العِرَاقِ في «رسالتِهِ إلى أهلِ الثَّغْر»، وقد كتَبَها قبلَ كتابِهِ: «الإبانة».

واللهُ تعالى أنزَلَ كتابَهُ لِيُتدبَّرَ وهو معلومُ المعنى، ولم يذكُرْ أحدٌ مِن الصحابةِ والتابعينَ وأتباعِهم مِن المفسِّرينَ وغيرِهم: أنَّ آياتِ الصفاتِ مِن المتشابِهِ الذي لا يجوزُ الكلامُ في تفسيرِه وبيانِ مَعَانِيه، بل صحَّ عن ابن عبَّاسٍ: أنه جعَلَها مِن المُحْكَمات؛ وذلك لمَّا سَمِعَ رجلٌ بحديثٍ في الصفاتِ، فانتَفَضَ، فقال ابنُ عبَّاس: «مَا فَرَقُ هَؤُلَاءِ؟! يَجِدُونَ عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ!»[1]؛ و«يَجِدُونَ»؛ يعني: يَغضَبُونَ[2].

ومَن فوَّض الصفاتِ، ولم يُثبِتْ لها حقيقتَها، وجعَلَ غايةَ الإيمانِ بآياتِ الصفاتِ الإيمانَ بحروفِها ـ: فقد خالَفَ المَقصِدَ مِن التنزيل، وجعَلَ عربيَّةَ القرآنِ لا معنَى لها؛ فالإيمانُ بالحروفِ لا يَختلِفُ فيه العَرَبيُّ والأعجميّ.

واللهُ سمَّى كتابَهُ مُبِينًا مفصَّلًا، وأمَرَ بتدبُّرِه، وجعَلَ لعربيَّتِهِ مَيْزةً وخَصِيصة، وهي معرفةُ المعاني وحقائقِها؛ فقال: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣]، وقال: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]،

---

(١) «جامع معمر» (٢٠٨٩٥)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (٤٨٥)، و«ذم الكلام» للهروي (١٩٣).

(٢) «النهاية» لابن الأثير (٥/ ١٥٥).

وسَمَّى كتابَهُ بالمفصَّلِ والبَيِّنِ؛ قال تعالى: ﴿كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ٧٥]، وقال: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣]، وأمَرَ كثيرًا بتدبُّرِهِ؛ قال: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨].

والقولُ بأنَّ آياتِ الصفاتِ مِن المتشابِهاتِ، وعلى هذا تُنفَى حقائقُها وتفوَّضُ، لم يُسبَقْ قائلُهُ بهذا؛ لا مِن الصحابةِ، ولا مِن التابعين.

نسبةُ التفويضِ للسَّلَفِ:

وينسُبُ جماعةٌ التفويضَ إلى السلفِ؛ وذلك لأنَّ في بعضِ كلامِ بعضِهم ما يُتوهَّمُ منه التفويضُ؛ كقولِ بعضِهم في آياتِ الصفاتِ وأحاديثِها؛ كالزُّهْريِّ، ومكحولٍ: «أَمِرُّوا الأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ»[1]، أو قولِ بعضِهم؛ كالأوزاعيِّ، والثَّوْريِّ، ومالكٍ، والليثِ، وأحمدَ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»[2]، أو قولِ بعضِهم؛ كالوليدِ بنِ مُسلِم: «أَمِرُّوهَا بِلَا كَيْفٍ»[3]، أو قولِ بعضِهم؛ كابنِ عُيَيْنَةَ: «هِيَ كَمَا جَاءَتْ؛ نُقِرُّ بِهَا، وَنُحدِّثُ بِهَا بِلَا كَيْفٍ»[4]، أو قولِ بعضِهم؛ كوَكِيعٍ: «نُسَلِّمُ هَذِهِ الأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ، وَلَا نَقُولُ: كَيْفَ؟ وَلِمَ جَاءَ هَذَا؟»[5]، ونحوِ ذلك مِن الأقوال.

ويَحمِلُونَ إمرارَ آياتِ الصفاتِ وأحاديثِها بمعنَى تَرْكِها حروفًا

---

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٧٣٥)، و«الرسالة الوافية» (١٩).

(٢) «الشريعة» (٧٢٠)، و«شرح أصول الاعتقاد» (٩٣٠)، و«الأسماء والصفات» (٩٥٥).

(٣) «شرح أصول الاعتقاد» (٨٧٥)؛ نقلًا عن جماعة من الأئمة.

(٤) «الصفات» للدارقطني (٦٣).

(٥) «السُّنَّة» لعبد الله (٤٩٥)، و«الصفات» للدارقطني (٦٢).

كالأعجميَّةِ غيرِ المفهومة، أو كما يَرَى القارئُ خطوطَ الأممِ السابقةِ الأثريَّةَ مِن أصحابِ اللغاتِ البائدةِ، إلا أنَّ حروفَ القرآنِ مقدَّسةٌ، ولكنَّ الجهلَ بالمعنى واحدٌ.

وهذا غلَطٌ شنيع، وقدحٌ في بيانِ القرآنِ ومقاصِدِه، وفي الحكمةِ الإلٰهيَّةِ مِن التنزيل؛ وفي هذا قال الإمامُ المَدَنيُّ عبدُ العزيزِ الماجِشُونُ قرينُ مالكٍ ـ لما نظَرَ مرَّةً في شيءٍ مِن سلبِ الصفات ـ: «هذا الكلامُ هَدْمٌ بلا بناء، وصفةٌ بلا معنًى»(١).

ويَدُلُّ على أنَّ الأئمَّةَ لا يريدونَ بقولهم: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ» تفويضَ إثباتِ الحقيقةِ: أنَّ مالكًا سُئِلَ عن رؤيةِ الله؟ فقال: «يَرَوْنَهُ بأَعْيُنِهِمْ»(٢)، ثُمَّ سُئِلَ عن أحاديثِ رؤيةِ اللهِ؟ فقال: «أَمِرُّوها كما جاءَتْ»(٣).

وهذا كلُّه ليس تناقُضًا مِن مالكٍ، بل إنَّ الإمرارَ لا يُنافِي الإقرارَ بالحقيقة، بل تفويضُ كيفيَّتِها إلى اللهِ لا تفويضُ إثباتِها.

وقراءةُ القرآنِ والبيانُ فيه يقتضي إثباتَ حقيقةِ الصفاتِ ومَعَانِيها الصحيحةِ، وما زاد عن ذلك، فهو منفيٌّ مِن التكييفِ والتشبيهِ والتمثيل، والتأويلِ والتعطيل؛ فالمفسِّرُونَ يَعلَمُونَ أنَّ الحقيقةَ معنًى مقصودٌ في الآيةِ، ويستقِرُّ في نفسِ القارئِ؛ كما قال يزيدُ بنُ هارونَ: «مَن زعَمَ أنَّ الرحمٰنَ على العرشِ استَوَى على خلافِ ما يَقَرُّ في قلوبِ العامَّةِ، فهو جَهْمِيّ»(٤).

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣١٢/٧).
(٢) «الشريعة» (٥٧٤)، و«شرح أصول الاعتقاد» (٨٧٠).
(٣) سبق قبل قليل.
(٤) «السُّنَّة» لعبد الله (١١١٠).

ومرادُهُ بالعامَّةِ: أهلُ السليقةِ، والفِطْرةِ الصحيحةِ؛ الذين يَقْرَؤُونَ آيةَ الاستواءِ، ويقرؤونَ قولَهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فيَرَوْنَ أنْ لا تناقُضَ ولا تضادَّ بين إثباتِ الحقيقةِ، ونفيِ التمثيل.

وهذه العباراتُ لم يكنْ يعبِّرُ بها الصحابةُ ولا كبارُ التابِعِينَ؛ لأنَّ أقوالَ التعطيلِ أو التمثيل لم تكنْ قد ظهَرَتْ في زَمَانِهم؛ ولَمَّا ظَهَرَت بعد ذلك أراد أولئكَ الأئمَّةُ دفعَ تلك البِدْعةِ، لا نفيَ معاني الصفاتِ وحقائقِها مِن الأخبار؛ فهذا قَدْرٌ يُقِرُّونَ به؛ ويفسِّرُ ذلك نصوصُهُمُ الأُخرى.

والإمرارُ في قولِهم: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»؛ **يعني**: الإثباتَ والإقرارَ بحقائِقِها؛ لأنَّ هذا مما جاءت به، **والمنفيُّ في الشريعةِ**: التشبيهُ والتمثيلُ في قولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وما كان سوى التمثيلِ مِن إثباتِ الحقائقِ والمعاني الصحيحةِ، فليس منفيًّا، بل هو مقصودٌ في نصوصِ الوحي.

ولهذا يقولُ مالكُ بنُ أنَسٍ: «الاستواءُ معلوم»[١]؛ **يعني**: ليس حروفًا، وإنما هو حقيقة، وإثباتُ حقيقتِهِ لا يعني تشبيهَهُ بغيرِه.

ولـمَّا ضَعُفَ اللسانُ العرَبيُّ، وراجَتْ مقولةُ التشبيهِ، والمقالاتُ ضِدَّها، وفسَدَتِ السليقةُ بإثباتِ الحقيقة، والمعاني الصحيحة ـ: مال بعضُهم: إلى مذهَبِ التفويضِ؛ للخلاصِ مِن تلك البِدَع، وبعضُهم: أراد للعَوَامِّ السلامةَ مِن تلك الآفاتِ؛ كما قالَهُ الغَزَاليُّ[٢].

حتى شاعَتْ تلك المقالةُ بسببِ أخذِ بعضِ فُضَلاءِ أهلِ الحديثِ

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٤)؛ بمعناه.
(٢) كما قرَّره في كتابه «إلجام العوام».

بها؛ كالخَطَّابِيِّ في بعضِ شروحِهِ عند تعليقِهِ على بعضِ الصفاتِ[١]، وكذلك: البيهقيُّ في كتابَيْهِ: «الأسماءِ والصفات»[٢]، و«الاعتقادِ»[٣]، وكذلك: جماعةٌ مِن أهلِ الفقهِ والنظَرِ مِن الشافعيَّةِ؛ كالجُوَيْنيِّ في «الرسالةِ النِّظَامِيَّة» التي آل رأيُهُ إليها[٤]، والغَزَاليِّ في «إلجامِ العَوَامِّ»[٥]، ومِن الحنابِلة؛ كالتميميِّينَ، وابنِ عَقِيلٍ[٦]، ومَرْعِيٍّ الكَرْمِيِّ[٧]، ومِن هؤلاءِ: مَن يَضطَرِبُ؛ فيؤوِّلُ في موضِعٍ تارَةً، ويفوِّضُ في موضِعٍ آخَرَ تارَةً.

وليس مِن السلامةِ: تركُ مرادِ اللهِ في كلامِهِ؛ كما يزعُمُه المفوِّضةُ؛ فإنَّ تركَ حقائقِ النصوصِ ومَعَانِيهَا الصحيحةِ: هلاكٌ، لا سَلَامة؛ لأن التفويضَ مبنيٌّ على التعطيل.

والمعتزِلةُ الذين هم أسبَقُ في علمِ الكلامِ مِن الأشاعِرةِ يَعرِفُونَ الفرقَ بين مذهبِ السلفِ وبين مذهبِ الكُلَّابيَّةِ في الصفاتِ الخبريَّة؛ فالأشاعِرةُ يَجعَلُونَ السلَفَ مفوِّضةً؛ تمسُّكًا ببعضِ الإطلاقاتِ المشتَبِهةِ مِن أقوالِهم، والمعتزِلةُ يفرِّقونَ بين مذهبِ الكُلَّابيَّةِ في التفويضِ، وبين مذهبِ السلَفِ أهلِ الحديثِ في إثباتِ حقيقةِ الصفاتِ الخبريَّة بل والعقلية.

الغُلُوُّ في التنزيهِ يؤدِّي إلى توهُّم التعظيم في التفويضِ والتعطيل:

لمَّا كَثُرَتِ المذاهبُ البدعيَّةُ في التشبيهِ والتأويلِ والتحريفِ، كان التفويضُ عند بعضِهِم مخلِّصًا منها؛ فتوهَّم تعظيمَ اللهِ بتفويضِ معاني نصوصِ الصفاتِ إليهِ أو تعطيلِها؛ وهذا الدافعُ قديمٌ؛ فقد ذُكِرَ عند

(١) «معالم السُّنَّة» (٣/ ١٦٥).
(٢) «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٣).
(٣) «الاعتقاد» (ص١١٨ ـ ١٢٠).
(٤) «العقيدة النظامية» (ص٣٢ ـ ٣٤).
(٥) «إلجام العوام» (ص٤٢ ـ ٤٧).
(٦) انظر: درء التعارض (١/ ١٥).
(٧) كما في رسالته «أقاويل الثقات» (ص٦١ ـ ٦٥).

ابنِ مَهْدِيٍّ الجهميَّةُ، وأنَّهم يَنفُونَ الصفاتِ، ويقولونَ: «اللهُ أعظَمُ مِن أنْ يُوصَفَ بشيءٍ!»، فقال ابنُ مَهْدِيٍّ: «قد هلَكَ قومٌ مِن هذا الوجهِ»(١).

ووجَدَ أهلُ التفويضِ مِن مُتشابِهِ كلامِ بعضِ الأئمَّةِ؛ مِن إمرارِ أخبارِ الصفاتِ كما جاءتْ: ما يؤيِّدُ ذلك المذهبَ، حتى شاع التفويضُ في المغربِ؛ حتى عدَّه ابنُ خَلْدُونَ في «مقدِّمتِهِ» مذهبًا للسلف، والأقوالُ الباطلةُ مهما بلَغَتْ شناعةً، لا يجوزُ حملُ الناسِ على باطلٍ آخَرَ لأجلِها؛ فلا يُفَرُّ مِن باطلٍ إلى باطلٍ، ولو كان أقلَّ منه، مع إمكانِ بيانِه؛ ولهذا يقولُ أحمدُ بنُ حنبلٍ: «لا نُزِيلُ عنه صفةً مِن صفاتِهِ؛ لِشَنَاعَةٍ شُنِّعَتْ»(٢).

والأئمَّةُ حينما يقولون: «نُمِرُّهَا لَا نُفَسِّرُهَا»، لا يريدونَ بذلك: نفيَ الحقيقةِ، **فالتفسيرُ المرادُ به:** التكييفُ؛ كما قال أبو عُبَيْدٍ: «إذا قِيلَ: كَيْفَ وضَعَ قَدَمَهُ؟ وكَيْفَ ضَحِكَ؟ قلتُ: لا يُفَسَّرُ هذا، ولا سَمِعْنا أحدًا يفسِّرُه»(٣)؛ فجعَلَ السؤالَ عن كيفية الصفةِ سؤالًا عن تفسيرِها.

ومثلُ ذلك: قولُ بعضِ الأئمَّةِ؛ كأحمدَ بنِ حنبلٍ: «لَا كَيْفَ، وَلَا مَعْنَى»(٤)، وليس مرادُهُ بذلك: نفيَ وجودِ الكيفِ، ولكنْ نَفْيَ العلمِ به، وكذلك في نفيِ المعاني: ليس مرادُهُ نفيَ وجودِ المعاني، ولكنْ نفيَ التأويلات الباطِلةِ؛ لأنَّها كانت شائعةً ذائعةً في كثيرٍ مِن البُلْدانِ والمَجالِسِ في زمانِه.

ومِن هذا: قولُ أبي عُبَيْدٍ القاسمِ بنِ سَلَّامٍ؛ قاصدًا المعانيَ الفاسدةَ خاصَّةً: «نحنُ نروي هذه الأحاديثَ، ولا نُرِيغُ لها المعانيَ»(٥).

---

(١) «إبطال التأويلات» (٢٧).
(٢) «ذم التأويل» (٣٣).
(٣) «الصفات» للدارقطني (٥٧).
(٤) «ذم التأويل» (٣٣).
(٥) «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٢)، و«أقاويل الثقات» (ص١٧٨).

ومِن أئمَّةِ السلفِ: مَن يريدُ بالمعنى: التكييفَ؛ فينفيهِ؛ كما سُئِلَ يزيدُ بنُ هارونَ عن معنى حديثٍ في الصفاتِ، فغَضِبَ وحَرَدَ، وقال: «وَيْلَكَ مَن يَدرِي كيفَ هذا؟!»(١).

فجعَلَ سؤالَهُ عن المعنَى سؤالًا عن الكَيْفِ؛ لأنَّه فَهِمَ مقصودَ السائلِ على ذلك، ومعرِفةُ سِيَاقاتِ كلامِ الأئمَّةِ مفسِّرةٌ لألفاظِهِمُ المتباينةِ في الاستعمالِ؛ بحسَبِ مَوْضِعِها، وحملُها على معنًى واحدٍ متطابِقٍ باطلٌ، والسلفُ كانوا يَسكُتُونَ عن آياتِ الصفاتِ؛ لأنَّ إثباتَ الحقيقةِ مستقِرٌّ في نفوسِهم؛ وقد قال مالكٌ واصفًا أهلَ البِدَعِ: «ولا يَسْكُتُونَ عمَّا سكَتَ عنه الصحابةُ».

ولا يَلزَمُ مِن تنزيهِ الله عن التشبيهِ نفيُ الحقيقةِ في صفاتِ الله تعالى؛ كما لا يَلزَمُ مِن إثباتِ الحقيقةِ التشبيهُ، وما زال العلماءُ يَحترِزُونَ مِن هذا الفهمِ كلٌّ بحسَبِ تعبيرِه، ولمَّا أثبَتَ عبدُ الغنيِّ المَقْدِسِيُّ الاستواءَ، قال: «بلا تنزيهٍ ينفي حقيقةَ النزولِ»(٢)؛ دفعًا لتوهُّمِ التعطيلِ والتفويض.

والمفوِّضةُ سكَتُوا عمَّا سكَتَ عنه الصحابةُ من التكييفِ والتأويلِ المخالِفِ لظاهِرِ اللفظ، ونَفَوْا مع السكوتِ: ما أثبَتَهُ الصحابةُ مِن الحقائقِ والمعاني.

روايةُ الأئمة لأحاديث الصِّفات، واحترازُهم مِن سوء فهمِها:

والسلَفُ يُثبِتُونَ حقائقَ الصفاتِ ومَعانِيَها الصحيحةَ بالإجماع؛ وهذا ما جاءت به النصوصُ، ويفرِّقُونَ بين سياقاتِ الأقوال، والزَّمَنِ الذي تَنتشِرُ فيه البِدَعُ عن غيرِه:

(١) «عقيدة السلف» للصابوني (ص٦٥). (٢) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٠٠).

فربَّما منَعُوا روايةَ حديثٍ صحيحٍ؛ خشيةَ فَهْمِهِ على غيرِ وَجْهِه، وربَّما حظَرُوا إطلاقَ لفظةٍ واردةٍ؛ لأنَّ فهمَ الناسِ قد تَغيَّرَ، ولم يكونوا على السليقةِ الأُولَى؛ فتعامَلُوا مع فهمٍ، لا مع مجرَّدِ النصِّ؛ وهذا مِن الفقهِ والحِكْمة، وربما جاء مزيدُ توضيحٍ بإشارةٍ أو عبارةٍ تناسِبُ أذهانَ السامعينَ عند الحديث.

ومِن ذلك: أنه جاء في الإشارةِ باليَدِ إلى عُضْوٍ في الإنسانِ أو غيرِهِ؛ لإثباتِ صفةٍ مِن الصفاتِ الإلهيَّةِ؛ وذلك لإثباتِ حقيقتِها، لا للتشبيهِ؛ كما جاء مِن حديثِ أبي هُرَيْرَةَ؛ أنه قرَأَ قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا...﴾ [النساء: ٥٨]، إلى قولِهِ تعالى: ﴿سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، ثُمَّ قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنِهِ»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَؤُهَا، وَيَضَعُ إِصْبَعَيْهِ»(١).

ومرادُ النبيِّ ﷺ: إثباتُ حقيقةِ السمعِ والبصر، لا التشبيهُ.

وهكذا فَهِمَهُ السلفُ؛ كما قال ابنُ يُونُسَ: «قال المُقرِئُ(٢)؛ **يعني**: إنَّ اللهَ سميعٌ بصيرٌ؛ **يعني**: أنَّ للهِ سَمْعًا وبَصَرًا»(٣).

وجعَلَهُ أبو داودَ رَدًّا على المعطِّلة، فقال: «هذا رَدٌّ على الجهميَّة»(٤).

ولم يَجعَلُوهُ حُجَّةً للمشبِّهة، بل هم يَنقُضُونَ قولَهم ويَرُدُّونَهُ؛ فهم يَعرِفُونَ سياقاتِ الأدلَّةِ، والمرادَ منها، والجمعَ بينها وبين بقيَّةِ النصوصِ في الباب.

---

(١) أبو داود (٤٧٢٨).

(٢) هو: عبد الله بن يزيد المقرئ.

(٣) أبو داود (٤٧٢٨).

(٤) الموضع السابق.

وجاء في معنى ذلك: حديثٌ في صِفَةِ التجلِّي؛ مِن حديثِ أنَسٍ عندَ التِّرْمِذيِّ[(١)]، وفي صفةِ القبضِ للأرضِ والطَّيِّ للسمٰواتِ؛ مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ عند أحمدَ[(٢)]، وأصلُهُ في مسلِم[(٣)]، وفي وضعِ الأرضِ على إصبَعٍ، والسماءِ على إصْبَعٍ؛ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ عند أحمدَ والتِّرْمِذيِّ[(٤)]، وبنحوِهِ مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ[(٥)]، وأصلُهُ في البخاريِّ[(٦)]، وقد حدَّث به يحيى بنُ سعيدٍ أحمدَ بنَ حنبلٍ وأشارَ بإصبعِه، وحدَّث به أحمدُ ابنَه عبدَ الله وأشار بإصبعِه[(٧)].

وهذه الأحاديثُ لا تَخفَى على الأئمَّةِ؛ كمالكٍ، وأحمدَ؛ كيف وقد رَوَوْا بعضَها، ويَعلَمُونَ المقصودَ منها.

ومع ذلك: فإنَّهم نهَوْا عن الإشارةِ باليَدِ عند الحديثِ عن صفاتِ الرَّبِّ؛ لاختلافِ الفهمِ، وضعفِ اللسانِ؛ فتَبِعَها ضعفُ إدراكِ المعنى المرادِ، وربَّما اختلَفَ قولُهم مِن حالٍ إلى حال، ومِن سياقٍ إلى سياق؛ وقد قال مالكٌ: «مَن وصَفَ شيئًا مِن ذاتِ اللهِ؛ مثلُ قولِهِ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأشار بيَدِهِ إلى عُنُقِهِ، ومثلُ قولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فأشارَ إلى عَيْنَيْهِ وأُذُنَيْهِ، [أو شَيْءٍ] مِن بدَنِهِ ـ: قُطِعَ ذلك منه؛ لأنَّه شَبَّهَ اللهَ بِنَفْسِه»[(٨)].

وقد قرَأَ رجلٌ عند أحمدَ قولَهُ تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ

---

(١) الترمذي (٣٠٧٤).
(٢) أحمد (٢/ ٧٢) رقم (٥٤١٤).
(٣) مسلم (٢٧٨٨).
(٤) أحمد (١/ ٢٥١ و٣٢٤ رقم ٢٢٦٧ و٢٩٨٨)، والترمذي (٣٢٤٠).
(٥) أحمد (١/ ٣٧٨ و٤٢٩ و٤٥٧ رقم ٣٥٩٠ و٤٠٨٧ و٤٣٦٨)، والترمذي (٣٢٣٨ و٣٢٣٩).
(٦) البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦).
(٧) «السُّنَّة» لعبد الله (٤٨٩).
(٨) «التمهيد» (٧/ ١٤٥).

جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ثُمَّ أومَأَ بيَدِهِ، فقال له أحمدُ: «قطَعَها اللهُ! قطَعَها اللهُ!»، ثُمَّ حرَدَ وقام[١].

مع أنَّه قد روَى الخَلَّالُ في «كتاب السُّنَّة»، عن أبي بكرٍ المَرْوَزِيِّ، عن أحمَدَ؛ أنه روَى حديثَ وضعِ السماءِ والأرضِ وغيرِها، كلَّ واحدٍ على إصْبَعٍ، وقال: «ورأيتُ أبا عبدِ اللهِ يُشِيرُ بإِصْبَعٍ إِصْبَعٍ»[٢].

ومِثْلَهُ فعَلَ الأَعمَشُ[٣]، وسُفْيانُ الثَّوْريُّ، عند حديثِ وضعِ القلوبِ بين إِصْبَعَيْنِ مِن أصابعِ الرحمٰنِ[٤]، وجاء ذلك مِن فعلِ النبيِّ ﷺ عند الدارَقُطْنيِّ في «الصفاتِ»[٥].

وقصدُ الأئمَّةِ ـ كمالِكٍ، وأحمدَ ـ في نَهْيِهم عن التحديثِ ببعضِ الحديثِ، والتحديثِ مع الإشارةِ، ولو كان واردًا وصحيحًا ـ: خوفُ تغريرِ العامَّة؛ وعليه نصَّ مالكٌ لمَّا سُئِلَ عن حديثِ: (**إِنَّ العَرْشَ اهْتَزَّ لِمَوْتِ سَعْدٍ**)[٦]، قال: «لا يُتحدَّثْ به، وما يدعو الإنسانَ إلى الحديثِ بذلكَ، وهو يَرَى ما فيه مِن التغرير؟!»[٧].

وحديثُ اهتزازِ العرشِ في «الصحيحَيْنِ»، ولكنَّ صِحَّتَهُ بابٌ، وفَهْمَهُ بابٌ آخَر؛ فما كلُّ صحيحٍ يَصِحُّ التحديثُ به، وقد كان مالكٌ ربَّما وصَفَ مَن يَفعَلُ ذلك بعدَمِ الفقهِ؛ فقد سُئِلَ عمَّن تحدَّث بالحديثِ: (**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**)[٨]، و(**إِنَّ اللهَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ يَوْمَ**

---

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٧٣٩).
(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٣٩٧).
(٣) «سنن ابن ماجه» (٣٨٣٤).
(٤) «حديث سفيان» (٢٩٧).
(٥) «الصفات» (٤١) من حديث جابر، و(٤٢) من حديث أنس.
(٦) البخاري (٣٨٠٣)، ومسلم (٢٤٦٦) من حديث جابر.
(٧) «المنتقى» (١/ ٣٥٧).
(٨) البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة.

القِيَامَةِ)[1]، و«إنَّه يُدْخِلُ يَدَهُ فِي جَهَنَّمَ، فيُخْرِجُ مِنْهَا مَنْ أَرَادَ»[2]؟ فأنكَرَ ذلك إنكارًا شديدًا، ونهى أن يُحدَّثَ به، قيل: قد تَحدَّثَ به ابنُ عَجْلانَ؟ قال: لم يكنْ مِن الفُقَهاءِ[3].

ورُبَّما امتَنَع أحمدُ عن التحديث ببعضِ الحديثِ الصحيح، بل: ما تلقَّتْه العلماءُ بالقَبُول ـ كحديثِ جابرٍ مرفوعًا، وفيه: (**فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ...**)[4] ـ كان أحمدُ يَصِفُه بأن العلماءَ تلقَّتْه بالقبول، ومع هذا يقول: «ما أعلَمُ أني حدَّثتُ به إلا لمحمدِ بنِ داودَ المصِّيصِي»[5]؛ **وسببُ ذلك** ـ كما قال أحمد ـ أنه شُنِّعَ به.

والأئمَّةُ عند إرادةِ الإثباتِ يَختلِفُونَ في طَرِيقَتِهم عند النفيِ؛ فربَّما تجوَّزوا بعبارةٍ وإشارةٍ لإثباتِ الحقيقةِ، وإيصالِ المرادِ مِن النصِّ للسامع، وليس مرادُهُمُ التشبيهَ؛ فسياقاتُ الكلامِ لا بُدَّ مِن مَعرِفَتِها لتمييزِ الألفاظ؛ وقد سُئِلَ ابنُ إِدْرِيسَ عن قومٍ يقولون: «القرآنُ مخلوقٌ»؟ فاستشنَعَ ذلك، وقال: «سُبْحانَ اللهِ! شَيْءٌ منه مخلوقٌ!»، وأشار بِيَدِهِ إلى فِيهِ[6].

وأراد بهذا: إثباتَ الحقيقةِ، لا إثباتَ الفَمِ والشفتَيْنِ، واللسانِ واللَّهَاةِ، والحاجةِ إلى الهواءِ، وغيرِ ذلك.

---

(١) البخاري (٤٩١٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد.
(٢) البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد.
(٣) «التمهيد» (٧/ ١٥٠)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٤٤).
(٤) «تفسير الطبري» (١٥/ ٦٠٤)، و«الإيمان» لابن منده (٢/ ٨٢٣)، و«إبطال التأويلات» (٢٠٢ ـ ٢٠٤).
(٥) «إبطال التأويلات» (٢١٢).
(٦) «السُّنَّة» لعبد الله (٣٠).

توهُّمُ اللوازمِ الباطِلةِ يُفضِي إلى التفويضِ والتأويلِ والتعطيل:

وربَّما توهَّم السامِعُ لأخبارِ الصفاتِ لازمًا يَلزَمُ مِن إثباتِها، فحمَلَهُ ذلك على تأويلِها وتفويضِها، وإذا كان اللهُ تعالى لا يُشبِهُهُ شيءٌ في كيفيَّةِ صفاتِه؛ فإنَّ نفيَ التشبيهِ باللوازمِ مِن بابِ أَوْلى، واستحضارُ لوازمَ بعَيْنِها تَدفَعُ صاحبَها إلى الرجوعِ إلى الصفةِ وتعطيلِها أو تأويلِها أو تفويضِها.

وقد سَمِعَ الإمامُ أحمَدُ قاصًّا يَروِي حديثَ النزولِ، ويقولُ: «بلا زَوَالْ، ولا انتقالْ، ولا تغيُّرِ حالْ»، فارتعَدَ أحمدُ، واصفَرَّ لَوْنُه، وقال لابنِهِ عبدِ اللهِ: «قِفْ بنا على هذا المتخرِّصِ»، فلمَّا حاذاهُ، قال: «يا هذا؛ رسولُ اللهِ أَغْيَرُ على رَبِّهِ مِنْكَ؛ قُلْ كما قال رسولُ اللهِ ﷺ»، وانصرَفَ[(١)].

❁ ❁ ❁

❁ قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، الْعَالِمُ الْخَبِيرْ، أَلْمُدَبِّرُ الْقَدِيرْ، أَلسَّمِيعُ الْبَصِيرْ، أَلْعَلِيُّ الْكَبِيرْ﴾:

عُلُوُّ اللهِ:

يجبُ الإيمانُ بعلوِّ اللهِ على خَلْقِه، وأنَّه تعالى فوقَ السماءِ على عَرْشِه، والدلائلُ على علوِّ اللهِ أكثرُ مِن أنْ تُحصَى؛ فِطْريَّةٌ وعقليَّةٌ ونقليَّةٌ، وهذا لا يقتصِرُ على العقولِ، بل فطرُ الحَيَوانِ التي لا عقلَ لها تَعرِفُ علوَّ ربِّها؛ فإنها إنْ شكَتْ، سمَتْ ورفَعَتْ بَصَرَها إلى السماء، حتى إنَّ فرعونَ ـ مع عنادِهِ وكفرِهِ واستهزائِهِ ـ توجَّه إلى العلوِّ؛ يُرِيدُ الاطلاعَ

---

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١١٠).

إلى إلٰهِ موسى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧].

وما يكونُ هذا إلا لأنَّه يُؤمِنُ أنَّ الإلٰهَ الذي يَجحَدُهُ: إنْ وُجِدَ، فلن يكونَ إلا في السماءِ، وأنَّ موسى قال له ذلك، وما أنكَرَ على موسى مكانَهُ، ولكنَّه أنكَرَ وجودَهُ؛ لأنه لو كان موجودًا، فلن يكونَ في غيرِ العُلُوِّ.

وما مِن إنسانٍ مهما كان دِينُهُ اشتكى الظلمَ والقهرَ، إلَّا وجَدَ في فِطْرَتِهِ رَغْبةً ببَثِّ شكواهُ إلى السماءِ، ومناجاةِ مَنْ فيها، ولو كان قد تديَّن بخلافِ ذلك.

وقد تواتَرَتْ نصوصُ الوحيَيْنِ عددًا بالتدليلِ على ذلك؛ سواءٌ بذكرِ أسماءِ اللهِ: ﴿ٱلْعَلِىِّ﴾ [غافر: ١٢]، و﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، و﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، أو ذكرِ بعضِ صفاتِهِ الدالَّةِ على علوِّهِ؛ كالاستواءِ، والنزولِ، وارتفاعِ الأعمالِ إليه، وذكرِ عَرْشِهِ وكُرْسِيِّهِ، وحَمَلةِ العرشِ، ونزولِ الوحيِ منه، وعودتِهِ إليه، ونزولِ الملائكةِ وعروجِها، وتجلِّيه سبحانه، واطِّلاعِهِ على عبادِه، وإنزالِ الأمرِ والعقوباتِ، والمِعْراجِ بالأرواحِ وبالنبيِّ ﷺ، ورفعِ عيسى ونزولِه، وغيرِ ذلك مما يَدُلُّ صراحةً على علوِّ اللهِ تعالى على خَلْقِه، ولو أراد أحدٌ أنْ يَتتبَّعَ أدلَّةَ العلوِّ مِن الوحيَيْنِ تصريحًا أو تضمينًا، لَمَا وَسِعَهُ ذلك، ولو فعَلَ، ثم أعادَ، لَوَجَدَ أنَّ الذي فاتَهُ فوقَ ما جمَع.

وقد دَلَّ القرآنُ على علوِّ اللهِ بذاتِه، وعلوِّهِ بقَهْرِه، وعلوِّهِ بقَدْرِه؛ كما في قولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقولِهِ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

وهو أمرٌ لم ينازَع الصحابةُ في فهمِه من أحدٍ في زمانِهم، ولم يكنْ مَحَلَّ بَحْثِهم لقطعيَّته، ولمَّا ظهَرَ القولُ بخلافِ ذلك مِن بعضِ أهلِ الضلالِ، أكثَرَ العلماءُ مِن إيرادِ الأدلَّةِ وحكايةِ الإجماعِ على علوِّ اللهِ؛ كما حكاه الأوزاعيُّ[1]، وقُتَيْبةُ بنُ سَعِيدٍ[2]، وخلقٌ.

ومَن نفى علوَّ اللهِ، فقد كابَرَ الفِطْرةَ والعقلَ والنقلَ!

ومع تضافُرِ الأدلَّةِ مِن الحسِّ والنصِّ، فقد كابَرَتْ طوائفُ مِن الفلاسفةِ والمتكلِّمينَ، ونفَتِ العلوَّ، ومع صراحةِ الأدلَّةِ الشرعيَّةِ التمَسُوا مِن الأدلَّةِ ما يُوافِقُ تلك الضلالةَ:

وذلك كاستدلالِ بعضِ المتكلِّمينَ بقولِ يُونُسَ ﷺ، وهو في بطنِ الحُوتِ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وأنَّ خطابَهُ بـ «أنتَ في السماءِ والأرضِ، وفي بطنِ الحُوتِ»، واحدٌ!

وهذا الذِّكْرُ مِن يُونُسَ استغاثةٌ وتذلُّلٌ، واللهُ يَسمَعُهُ ويراهُ، لا يحولُ دُونَهُ شيء، واليومَ يُهاتِفُ الرجلُ رجلًا مِن أقصى الأرضِ بالاتصالِ، ويقولُ له: «أنتَ»؛ لأنَّه يَسمَعُ كلامَهُ، ويَرُدُّ عليه، ولكنْ إذا أرادتِ النفوسُ التماسَ شاهدٍ لِمَا تراهُ، وجَدَتْ، ولو كان أَوْهَى مِن بيتِ العنكبوتِ، وعَمِيَتْ عن صراحةِ الأدلَّةِ النَّيِّرةِ؛ كالشمسِ في رائعةِ النهار.

العلوُّ والمَعِيَّة:

يجبُ إثباتُ علوِّ اللهِ على خَلْقِه، وأنَّه مع ذلك مع خلقِهِ بعلمِهِ وإحاطتِه؛ فهو مُستَوٍ على عرشِه، وعلمُهُ في كلِّ مكان؛ قال مالكٌ: «اللهُ

(١) «الأسماء والصفات» (٨٦٥).
(٢) «العلو» (٤٧٠).

في السماءِ، وعِلْمُهُ في كلِّ مكانٍ، لا يخلو مِن عِلْمِهِ مكانٌ»؛ كما نقَلَهُ عنه أبو القاسِمِ المَقَّرِيُّ[١]، وأبو عمر الطَّلَمَنْكِيُّ[٢]، وابنُ عبدِ البرّ[٣].

وإثباتُ العلوِّ على الحقيقةِ هو ما يقرِّرُهُ أهل السُّنَّةِ في المغرِب؛ كابن أبي زَمَنِينَ في «أصول السُّنَّة»[٤]، ونحوُهُ أبو المطرِّفِ القَنَازِعيُّ القرطبيُّ في «تفسير الموطَّأ»[٥]: أنَّ اللهَ فوقَ عَرْشِه، وهو في كلِّ مكانٍ بعِلْمِه، وبنحوِه يقرِّر أبو القاسم المقري كما في «شرح الملخص لمسنَد الموطَّأ»؛ لأبي الحسن القابسيِّ[٦]، وهكذا المتأخِّرونَ؛ كابنِ عَزُّوزٍ المالكيِّ التُّونُسِيِّ[٧]: يقرِّرُ أنَّ اللهَ مستوٍ على عرشِه، بائنٌ مِن خَلْقِه، قريبٌ لهم بعِلْمِه.

وكان أبو العبَّاسِ بنُ طالبٍ يخطُبُ في القَيْرَوانِ، ويقولُ: «الحمدُ للهِ الذي على عرشِهِ استوَى، وعلى مُلْكِهِ احتوَى، وهو في الآخِرةِ يُرَى»[٨].

وربَّما كان السبَبُ للقولِ بنفيِ العلوِّ: الجَهْلَ بلسانِ العرَب، وتبعًا لذلك تُفهَمُ بعضُ نصوصِ القرآنِ على غيرِ وَجْهِها:

ومِن ذلك: استدلالُ بعضِ المعطِّلةِ القائِلِينَ بأنه في كلِّ مكانٍ بذاتِهِ؛ بقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقولِهِ تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧].

---

(١) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨).
(٢) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢/ ١٤٢).
(٣) في «التمهيد» (٧/ ١٣٨).
(٤) «أصول السُّنَّة» (ص٨٨).
(٥) «تفسير الموطأ» (١/ ٤٠١).
(٦) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢/ ١٥٧).
(٧) «عقيدة التوحيد الكبرى» (ص١٠).
(٨) «ترتيب المدارك» (٤/ ٢١٤).

وهذا فهمٌ فاسدٌ:

فأمَّا الآيةُ الأُولى: فالمرادُ منها: أنَّ اللهَ معبودٌ في السماءِ مِن أهلِها، ومعبودٌ في الأرضِ مِن أهلِها؛ وهذا قولُ أهلِ التفسيرِ[(١)]؛ كما قاله ابنُ عبدِ البَرِّ[(٢)]، وقال: «وما خالَفَهُمْ في ذلك أحدٌ يُحتَجُّ به»[(٣)].

وأمَّا الآيةُ الثانيةُ: فالمرادُ بها: معيَّةُ اللهِ وعلمُهُ بعبادِه؛ ودليلُ ذلك قولُهُ تعالى في آخِرِ الآية: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المجادلة: ٧]؛ فالأمرُ يتعلَّقُ بالعلمِ الذي يَتْبَعُهُ إنباءٌ، وقد أنكَرَ أحمدُ بنُ حنبلٍ على مَن استدَلَّ بهذه الآيةِ وأخَذَ أوَّلَها، وترَكَ آخِرَها الذي يُتِمُّ المعنى ويدُلُّ عليه[(٤)].

ومِن شُبُهاتِ بعض المعطِّلةِ للعلوِّ والاستواءِ مِن متكلِّمةِ المغرِبِ: ما استشكَلَهُ سليمانُ الفرَّاءُ بقولِهِ: «أين كان ربُّنا إذْ لا مكانَ؟»[(٥)]:

وهذا السؤالُ يُجيبُ عن نفسِهِ بالبطلانِ؛ فإنَّه لا يُسأَلُ بـ «أَيْنَ» إلا عندَ وجودِ المكانِ، وعند عدَمِ وجودِهِ، فيجبُ أن يكونَ السؤالُ بـ «أَيْنَ» غيرَ موجود، ولا يُسأَلُ بـ «مَتَى» إلا عند وجودِ الزمانِ، وأمَّا عندَ عدمِ وجودِه، فالسؤالُ يجبُ عدَمُ وجودِهِ مِن بابِ أَوْلى.

وقد رَدَّ ابنُ الحَدَّادِ على الفرَّاءِ بنفيِ سؤالِهِ وبُطْلانِهِ، وأنَّ الصوابَ

---

(١) انظر: «تفسير ابن جرير» (٢٠/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠).
(٢) في «التمهيد» (٧/ ١٣٤).
(٣) في «التمهيد» (٧/ ١٣٩).
(٤) «الرد على الجهمية والزنادقة» (ص١٥٤).
(٥) «طبقات علماء إفريقية» (ص١٩٩).

القولُ: «كيف كان ربُّنا إذْ لا مكانَ؟»، وقد أجابَ ابنُ الحدَّادِ: «إنَّه الآنَ على ما كانَ عليه، ولا مكانَ»[١].

وهذا كلُّه لا ينفي أصلَ خَلْقِ الزمانِ والمكان، ووجودِهما تعاقُبًا؛ فوجودُهما جنسًا شيءٌ، ووجودُهما آحادًا شيءٌ ثانٍ، ومشاهداتُهما والعلمُ بهما شيءٌ ثالث.

والشُّبُهاتُ الكلاميَّةُ والفِكْريَّةُ التي تَستجلِبُها العقولُ، وتضَعُها في سياقاتٍ غيرِ سياقاتِها، ثُمَّ تخرُجُ بنتيجةٍ تظنُّها كاملةً، وتضَعُها في موضعٍ ليس لها ـ: يقَعُ بِسَبَبِها الضلالُ، ويُنفَى الحقُّ، ويُثبَتُ الباطلُ، **وأشَدُّ ذلك وأعظَمُهُ**: ما كان متعلِّقًا بحقِّ اللهِ تعالى وذاتِه.

والجَهْمِيَّةُ القائِلُونَ بنفيِ علوِّ اللهِ، وأنَّه في كُلِّ مكانٍ، ولا يَخلُو منه مكانٌ: يتناقَضُونَ مع أصولِهم العقليَّةِ، والأدلَّةِ النقليَّة؛ فهم يُقِرُّونَ أنَّ اللهَ كان ولا شيءَ قَبْلَه، ثم خلَقَ الخَلْقَ، ولكنْ لا يَدرُونَ أَيْنَ خلقَهُم؟! **فإمَّا أن يقولوا: إنَّ اللهَ خلَقَ الخَلْقَ داخِلَ نَفْسِهِ سبحانه، أو خلَقَهُمْ خارِجًا عنها:**

فالأوَّلُ: **كُفْرٌ**؛ إذْ كيفَ يخلُقُ اللهُ خَلْقَهُ في نَفْسِه؛ فتكونَ مَحَلًّا للحوادثِ التي يَنفُونَها فيه، ومحلًّا لخَلْقِ اللهِ مِن الشرورِ والخُبْثِ والشياطينِ؟! تعالى اللهُ!

وإنْ قالوا: بأنَّ اللهَ خلَقَهُمْ خارِجَ نَفْسِهِ، ثمَّ دخَلَ فيهم، أو دخَلُوا فيه، فقد أَقَرُّوا بمكانٍ ليس فيه اللهُ عند الخَلْقِ.

---

(١) «طبقات علماء إفريقية» للخشني (ص١٩٨ ـ ١٩٩).

وإنْ قالوا: بأنَّه خلَقَ الخَلْقَ خارِجَ نَفْسِهِ، وهم على ذلك، فقد سلَّموا بالحقِّ عقلًا.

والله تعالى تجلَّى للجَبَلِ، ويَطَّلِعُ على خَلْقِه، ويباهي بهم يومَ عَرَفَةَ، وإذا كان تجلَّى للجَبَلِ ـ وعَرَفةُ فيه، وهو فيها ـ فكيف يَصِحُّ التجلِّي لشيءٍ هو فيه؟! ولكنَّ اللهَ فوقَ عَرْشِهِ ويتجلَّى لشيءٍ ليس فيه سبحانَه.

والآياتُ التي يستَدِلُّونَ بها على أنَّ اللهَ في كُلِّ مكانٍ هي دالَّةٌ بنَفْسِها على خلافِ ذلك، وأنَّ اللهَ على عرشِهِ، وهو مع الناسِ بعِلْمِه؛ فقولُهُ تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؛ **يعني**: بالعِلْمِ؛ فليس هو في الوريدِ؛ فقد قال: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ [ق: ١٦]، فبدَأَ بالعِلْمِ؛ ليبيِّنَ أنَّه هو المقصودُ بالقُرْبِ.

وكذلك قولُهُ تعالى: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ﴾ [المجادلة: ٧]؛ **يريدُ**: بعِلْمِه، وبهذا استفتَحَ اللهُ الآيةَ، وختَمَها؛ ففي أوَّلها قال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [المجادلة: ٧]، وفي آخِرِها قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، ولم يَقُلْ: إنَّه في كُلِّ مكانٍ بذاتِه، وإنَّما بعِلْمِه.

نفيُ بعضِ الصفات لأجل توهُّم إحاطةِ المخلوقاتِ بالخالق:

لا يَلزَمُ مِن إثبات العلوِّ والاستواءِ والنزولِ لله إحاطةُ مخلوقاتِه به، واحتواؤُها له، لا مُنفرِدةً ولا مجتمِعةً؛ لأنَّه ﷻ أكبَرُ مِن كلِّ شيء، ويَتوهَّمُ مَن ينفي تلك الصفاتِ أن في إثباتِها لزومَ إحاطةِ المخلوقات به، **وهذا باطلٌ عقلًا وشرعًا:**

- **أمَّا بطلانُه عقلًا:** فإنه لا يَصِحُّ أن يَحوِيَ الشيءُ ويُحيطَ بما هو أكبَرُ منه، وهذا معلومٌ في كلِّ المحسوسات، فلا يُمكِنُ أن تُتصوَّرَ إحاطةُ الأرض بالسمٰوات، ولا إحاطةُ النَّمْلَة بالجَبَل، ولا إحاطةُ الذَّرَّةِ بكَفِّ الرجلِ يَقبِضُها، فإذا كان دافعُ النُّفَاةِ توهُّمَ الإحاطة كما في المخلوقات فهذا غيرُ لازمٍ حتى فيها، مع أنَّ اللهَ ليس كمِثلِه شيء، والسمٰواتُ تُحيط بالأرضِ ولكنَّ الأرضَ لا تُحيط بها، فإذا كان الله تعالى أكبَرَ مِن كل المخلوقات مجتمعةً، فكيف يُقَالُ بإحاطتِها به عقلًا، ويُروى في الحديث: (**مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ فِي الكُرْسِيِّ، إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ، وَفَضْلُ العَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ، كَفَضْلِ تِلْكَ الفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الحَلْقَةِ**)[1]، ويُروى في بعضِ ألفاظِه: (**وَمَا جَمِيعُ ذَلِكَ فِي قَبْضَةِ اللهِ ﷻ إِلَّا كَالحَبَّةِ وَأَصْغَرُ مِنَ الحَبَّةِ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾** [الزُّمَر: ٦٧])[2]، وللحديثِ طُرُقٌ وألفاظٌ تَدُلُّ أن له أصلًا.

- **وأما بطلانُه شرعًا:** فلأنَّ الله ليس كمِثْلِه شيءٌ في ذاتِه، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فكلُّ ما أخبَرَ اللهُ به عن نَفْسهِ فيجبُ إثباتُه له على الحقيقةِ، والتوقُّفُ عن لوازِمه التي تقتضي التشبيه، فإذا لم يُشبِهْهُ أحدٌ في ذاته فكيف يُشبِهُه أحدٌ في صفاتِه ولوازمِ صفاته؟! ولو أنَّ أذهانَ المعطِّلة خَلَت مِن القياسِ لَخَلَتْ مِن التعطيل.

(١) ابن حبان (٢/ ٧٦).

(٢) «العظمة» لأبي الشيخ (٢/ ٦٣٥).

الاستواءُ على العَرْش:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ المَجِيدِ بِذَاتِهْ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهْ﴾:

يجبُ إثباتُ استواءِ اللهِ على عَرْشِه، وذِكْرُ ابنِ أبي زيدٍ لاستواءِ الذاتِ في **قولِهِ**: «**بذاتِهِ**» دفعٌ لمقالةِ التأويلِ التي تنفي إثباتَ الاستواءِ حقيقةً بلا تشبيهٍ ولا تكييفٍ، ممن يتوهَّمُ أنَّ إثباتَ الحقيقةِ لازمٌ للتشبيهِ والتكييفِ.

وقد قرَّر إثباتَ الاستواءِ على العرشِ حقيقةً المصنِّفُ في «الجامع»، فقال: «وَأَنَّهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ دُونَ أَرْضِهِ»[1].

وقد نَصَّ على استواءِ اللهِ بذاتِهِ السلَفُ، وجاء عن مالكٍ النصُّ على «الذاتِ»؛ حكاه غيرُ واحدٍ؛ قال أبو نَصْرٍ السِّجْزيُّ في كتابِهِ «الإبانة»: «فأئمَّتُنا ـ كسُفْيانَ الثَّوْريِّ، ومالكٍ، وسُفْيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، وحمَّادِ بنِ سَلَمةَ، وحمَّادِ بنِ زَيْدٍ، وعبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ، وفُضَيْلِ بنِ عِيَاضٍ، وأحمدَ بنِ حَنْبلٍ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ الحَنْظَليِّ ـ مُتَّفِقُونَ على أنَّ اللهَ سبحانه بذاتِهِ فوقَ العرشِ، وأنَّ عِلْمَهُ بكلِّ مكان، وأنَّه يُرَى يومَ القيامةِ بالأبصارِ فوقَ العَرْشِ، وأنَّه يَنزِلُ إلى سماءِ الدنيا، وأنَّه يَغضَبُ ويَرْضَى ويَتكلَّمُ بما شاءَ؛ فمَن خالَفَ شيئًا مِن ذلك، فهو منهم بَرِيءٌ، وهم منه بَرَاءٌ»[2].

وقال أبو عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ في كتابِه «الأصول»: «أجمَعَ المسلِمونَ مِن أهلِ السُّنَّةِ على أنَّ اللهَ استوَى على عَرْشِهِ بذاتِه»[3].

---

(١) «الجامع» (ص١٠٨).

(٢) «درء التعارض» (٦/ ٢٥٠)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٢ و٢٦٢).

(٣) «اجتماع الجيوش» (٢/ ١٤٢).

والأئمَّةُ يذكُرُونَ بعضَ الألفاظِ غيرِ الواردةِ بنصِّها في الوحيِ، لا لعدَمِ كفايةِ الوحيِ في الإفهامِ، وإنَّما لورودِ معنًى باطلٍ جديدٍ بعدَ انقطاعِ الوحيِ، فأرادوا دفعَهُ بلفظٍ جديدٍ، مِن غيرِ أن يؤثِّرَ على مَقصِدِ الشارعِ ومُرَادِه، ولو لم يُوجَدِ المعنى الجديدُ الباطلُ، لم يُوجَدِ اللفظُ الجديدُ؛ لأنه لا حاجةَ إليه.

وقد ذكَرَ لفظةَ «بذاته» غيرُ ابن أبي زيدٍ مِن الأئمَّةِ؛ لمَّا شاعَتْ مقالةُ التأويلِ والتعطيلِ، ممَّن يُثبِتُ لفظَ «الاستواء»، ويتأوَّلُ أو يعطِّلُ معناه؛ فكان إثباتُ اللفظِ القرآنيِّ للناسِ، مِن غيرِ زيادةٍ تَدفَعُ الباطلَ الجديدَ في الآذانِ، مُوجِبةً لهذه اللفظةِ عندَهم، وقد ذكَرَ أبو بكرٍ المُرادِيُّ القيروانيُّ في «الإيماء، في مسألةِ الاستواء»[1] جماعةً ممَّن نَصُّوا على ذكرِ استواءِ الذاتِ، ونسَبَهُ إلى ابنِ جريرٍ، والقاضي عبدِ الوهَّابِ، وظاهرِ كلامِ أبي الحسَنِ الأشعريِّ، والباقِلَّانيِّ.

وقد انتصَرَ ابنُ عبدِ البَرِّ وغيرُهُ لابنِ أبي زيدٍ[2]: بأنَّ اللهَ أثبَتَ الفوقيَّةَ لنفسِهِ بقولِهِ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]؛ فدَلَّ على علوِّ ذاتِهِ واستوائِها على العرشِ على الحقيقةِ التي تليقُ به، لا كما تليقُ بالمخلوقِ.

والإتيانُ بألفاظٍ مطابِقةٍ لم تَرِدْ في الشرعِ لإثباتِ حقيقةِ الصفاتِ بلا تشبيهٍ عند مَن تعسَّف بتأويلِها لإفهامِهِ: شيءٌ، ومقابَلةُ الإفراطِ بالتأويلِ بالإفراطِ بالتشبيهِ: شيءٌ آخَرُ غيرُ جائز.

---

(١) حكاه عنه القرطبيُّ في «الأسنى شرح أسماء الله الحسنى» (٢/ ١٢٣).
(٢) انظر: «التمهيد» (٧/ ١٢٩ ـ ١٣٠ و١٣٨ ـ ١٣٩).

وهذه اللفظةُ التي **أوردَها ابنُ أبي زَيْدٍ: «فَوْقَ عَرْشِهِ المَجِيدِ بِذَاتِهِ»** أخطَأَ في التعامُلِ مع **قولِه: «بذاتِهِ»** كثيرٌ مِن المتكلِّمِينَ مِن الشُّرَّاحِ وغيرِهم؛ لأنَّها تُثبِتُ الاستواءَ حقيقةً، **وكان خطَؤُهم فيها على وجهَيْنِ:**

الوجهُ الأوَّل: شكَّكوا في ثبوتِها عنه، وزعَمَ بعضُهم إقحامَها في كتابِه، منهم: أبو عَلِيٍّ البِجَائِيُّ؛ كما ذكَرَهُ الفاكِهانيُّ عنه[1]، وزَعْمُ إقحامِها عسيرٌ؛ فهي في كتبِ الشروحِ قديمِها وحديثِها، حتَّى شروحِ المتكلِّمين، وردَّ تلك الدَّعْوَى المتكلِّمُونَ أنفُسُهم؛ كابنِ ناجِي التَّنُوخيِّ[2]، **وهذه اللفظةُ: «بذاتِهِ» في الأصولِ الخَطِّيَّةِ لكتابِ «الرسالةِ»، وعليها سَمَاعاتُ الأئمَّة**، وكثيرٌ مِن المتكلِّمِينَ استنكَرَها على المؤلِّفِ، وتأوَّلها، ولم يقلْ: بأنَّها مدسوسةٌ؛ لاستحالةِ ذلك، ولو كان ثَمَّةَ بابٌ مُحتمِلٌ لكونِها مدسوسةً، لَأَظْهَرَهُ المحقِّقون منهم؛ فإنَّه أيسَرُ مِن تكلُّفِ التأويلِ.

وقد أثبَتَها طُلَّابُ ابنِ أبي زَيْدٍ والقَرِيبُونَ منه زَمَنًا في شَرْحِهم لها؛ كأبي بَكْرٍ محمَّدِ بنِ مَوْهِبٍ، وأبي عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيِّ، وعبدِ الوَهَّابِ البَغْداديِّ، ومَن جاء بعدَهم[3]، وهي عبارةٌ مستعمَلةٌ في زمَنِ ابنِ أبي زَيْدٍ وقبلَه.

وقد رأيتُها في نسخةٍ خَطِّيَّةٍ عتيقةٍ من «الرسالة»، لابن أبي زَيدٍ القَيرَوانيِّ، عليها سماعُ البقاعِيِّ عن ابنِ حجَرٍ العَسْقَلانيِّ بإسنادِهِ المتصِلِ

---

(١) «شرح الرسالة» لابن ناجي (١/ ٢٤).

(٢) «شرح رسالة ابن أبي زيد» له (١/ ٢٤).

(٣) «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للقرطبي (٢/ ١٢٣).

بالأئمَّةِ إلى المؤلِّفِ أبي محمَّدِ بنِ أبي زيدٍ القَيْرَوانيِّ[١].

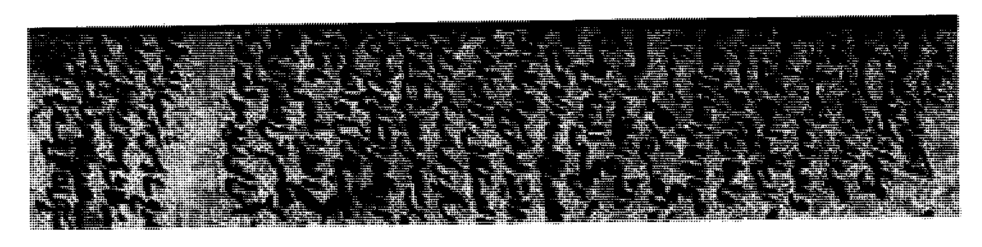
الوجهُ الثاني: **تأوَّلوا معناها بتأويلِ إعرابِها**، والمقصودِ منها؛ فجعَلُوا عُلُوَّ اللهِ: عُلُوَّ قَهْرٍ وقَدْرٍ، **وتأوَّلوا عُلُوَّ الذاتِ في كلامِ ابنِ أبي زَيْدٍ بتأويلَيْنِ**:

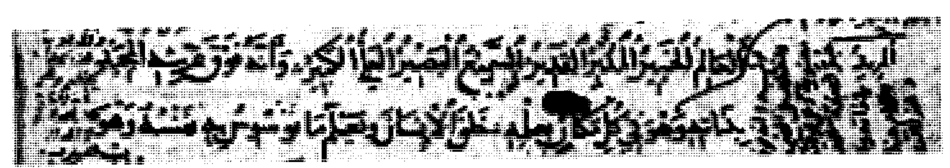
الأوَّل: أنَّهم جعَلُوا لفظةَ «**المَجِيدِ**» صفةً للهِ، لا للعَرْشِ؛ فرَأَوْا أنَّه قد تَمَّ الكلامُ **بقولِه**: «**فَوْقَ عَرْشِهِ**»، **وقولُهُ**: «**المَجِيدُ بِذَاتِهِ**» كلامٌ مستأنَفٌ؛ فجعَلُوا المعنى: أنَّ اللهَ مَجِيدٌ بذاتِهِ، لا مستَحِقٌّ للمَجْدِ بغيرِه؛ فكان الكلامُ يتضمَّنُ صفتَيْنِ: صفةَ الاستواءِ، وصفةَ المَجْدِ للهِ، ولكنَّهم تأوَّلوا **قولَهُ**: «**بذاتِهِ**»: أنَّه سبحانَهُ استوَى بذاتِهِ بلا مُعِينٍ مِن مالٍ وأَعْوانٍ.

الثاني: أنَّهم جَعَلُوا اسمَ «المجيدِ» بالكَسْرِ صفةً للعَرْشِ، ولكنْ جعلوا الباءَ في **قولِه**: «**بِذَاتِهِ**» بمعنى «في»؛ **يعني**: في ذاتِهِ؛ **يعني**: أنَّ العَرْشَ عظيمٌ في ذاتِه.

---

(١) صورة للمخطوط عليه سماع مسلسل بالأئمة وفيه إثبات قول ابن أبي زيد: (بذاته).





وهذا كُلُّه غَلَطٌ، وتكلُّفٌ، وتحريفٌ للنصوصِ وتأويلٌ لها لا حَدَّ له؛ فإنَّ التحريفَ المتوهَّمَ بلَغَ القرآنَ وعلى أستارِ الكعبةِ زمَنَ ابنِ أبي دُؤَادٍ؛ حيثُ كُتِبَ عليها: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ»! فأبدَلَها عن قولِهِ تعالى: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ كُلُّ هذا لِيَنفِيَ صفةَ السمعِ والبَصَرِ عنِ اللهِ؛ فكيف بكلامِ عالِمٍ في مذهبٍ متبوعٍ؟!

والذي فَهِمَهُ تلامِذةُ ابنِ أبي زَيْدٍ: هو استواءُ اللهِ بذاتِهِ على الحقيقةِ؛ كما قال أبو بكرِ بنُ مَوْهَبٍ مبيِّنًا مرادَهُ: «ثُمَّ بيَّن أنَّ عُلُوَّهُ فوقَ عَرْشِهِ إنَّما هو بذاتِهِ؛ لأنَّه تعالى بائِنٌ عن جميعِ خَلْقِه...»[(١)]، وكان الطَّلَمَنْكِيُّ على هذا الاعتقادِ، وهو مِن أعلَمِ الناسِ بكلامِ شَيْخِهِ يقولُ: «وأنَّ اللهَ فوقَ السمواتِ بذاتِهِ، مُسْتَوٍ على عرشِهِ، كيفَ شاءَ»[(٢)]؛ فقدَّم لفظَ الذاتِ على ذِكْرِ العرشِ؛ لأنه يعودُ إلى اللهِ، بل هذا هو قولُ مالكٍ المنقولُ عنه؛ كما نقَلَهُ أبو نَصْرٍ السِّجْزيُّ عنه؛ أنَّه وغيرَهُ متَّفِقُونَ على أنَّ اللهَ ﷻ بذاتِهِ فوقَ العرشِ، وعِلْمُهُ في كُلِّ مكانٍ.

وهذا لا يَحتمِلُ غيرَ حَمْلِ استواءِ الذاتِ لله على الحقيقةِ بلا تشبيهٍ، وعلى هذا المعنى حمَلَهُ جملةٌ مِن الأئمَّةِ في المغرِبِ وغيرِه؛ كابنِ جُزَيٍّ في «التسهيل»[(٣)].

وقد كان جملةٌ مِن المخالِفِينَ لابنِ أبي زَيْدٍ مِن الأئمَّةِ، لم يتأوَّلوا

---

(١) «العلو» (٥٩٢).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ١٨٦ و٣/ ٣٩٨)، و«العلو» (٥٦٦)، و«اجتماع الجيوش» (٢/ ١٤٢).

(٣) «التسهيل» (١/ ٢٩٠).

قولَهُ؛ لإنصافِهم مِن هذا الوجهِ، وحمَلُوا قولَهُ على ظاهِرِهِ بلا تكلُّفٍ؛ كأبي بكرِ بنِ العربيِّ[١]، والعِزِّ بنِ عبدِ السلامِ[٢]، والسُّبْكيِّ[٣]، وابنِ جَمَاعةَ[٤]، وأبي عبدِ الله العِكْرِميِّ[٥].

وقد استعمَلَ لفظةَ الذاتِ للهِ عندَ استوائِهِ جماعةٌ قبلَ ابنِ أبي زَيْدٍ؛ كالمُزَنِيِّ صاحبِ الشافعيِّ[٦]، وابنِ جَرِيرٍ الطَّبَريِّ[٧]، وأبي أحمدَ الكَرَجيِّ القَصَّابِ[٨]، ويَحيَى بنِ عَمَّارٍ السِّجِسْتانيِّ[٩]، وغيرِهم.

الكُرْسِيّ:

ويُثبِتُ أنَّ للهِ كرسيًّا؛ كما قال ﷻ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفَهْمُ ذلك على ما تَفهَمُهُ العرَبُ الأُولى مِن كلامِها مِن أهلِ الصدرِ الأوَّل، وقد قال ابنُ عبَّاس: «الكُرْسِيُّ مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ»[١٠].

وصحَّ هذا القولُ عن وَهْبِ بنِ منبِّه[١١]، ويُروَى عن أبي موسى[١٢]،

---

(١) «العواصم» (٢/ ٢٩٠).
(٢) «النوازل» للبرزالي (٦/ ٢٠).
(٣) «طبقات الشافعية» (٦/ ١٤٣).
(٤) «إيضاح الدليل» (ص١٠٧).
(٥) «أزهار الرياض، في أخبار عياض» للمقَّري (٣/ ٥٨).
(٦) «شرح السُّنَّة» له (ص٧٥).
(٧) تقدَّم.
(٨) «العلو» (ص٢٣٦).
(٩) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٠٩)، و«العلو» (٥٦٤).
(١٠) «السُّنَّة» لعبد الله (٥٨٦ و١٠٢٠ و١٠٢١)، و«التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٢٤٨ و٢٤٩).
(١١) «السُّنَّة» لعبد الله (١٠٩٢)، و«العظمة» (٤/ ١٣٩٩).
(١٢) «السُّنَّة» لعبد الله (٥٨٨ و١٠٢٢)، و«تفسير الطبري» (٤/ ٥٣٨).

وأبي مالك[١]؛ وبهذا فسَّره ابنُ أبي زَمَنِينَ الأندلسيُّ في «أصول السُّنَّة»[٢].

ولا يجوزُ تكييفُ فِعْلِ اللهِ فيه، ولا تشبيهُهُ؛ فاللهُ ليس كمثلِهِ شيءٌ، وقد ورَدَ في بيانِ حجمِ الكرسيِّ في الحديثِ: **(مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ مَعَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى الْحَلْقَةِ)**[٣].

ورُوِيَ: أنَّ الكُرْسِيَّ: هو عِلْمُ اللهِ[٤]، وقيل: قُدْرَتُهُ[٥]، وقيل: هو العَرْشُ[٦].

والأصحُّ: أنه مَوضِعُ القَدَمَيْنِ على ما يليقُ باللهِ، لا على ما يليقُ بالمخلوق.

وأمَّا القولُ بأنَّ الكرسيَّ: عِلْمُ اللهِ؛ فقد رُوِيَ هذا عن ابن عبَّاس، وفيه عن ابن عبَّاسٍ لِينٌ، واستدَلَّ بعضُهم عليه **بقولِ الشاعِرِ**:

مَا لِي بِأَمْرِكَ كُرْسِيٌّ أُكَاتِمُهُ ... وَلَا يُكَرْسِئُ عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُوقُ[٧]

وهذا مخالِفٌ لوضعِ العرَبِ عند إطلاقِ الكُرْسِيِّ، والكُرْسِيُّ لا يُهمَز[٨].

---

(١) «السُّنَّة» لعبد الله (٥٨٩ و١٠٢٣). (٢) «أصول السُّنَّة» (ص٩٦).

(٣) «العرش وما روي فيه» (٥٨)، و«صحيح ابن حبان» (٣٦١).

(٤) رُوِي ذلك عن ابن عباس. **انظر**: «السُّنَّة» لعبد الله (١١٥٦ و١١٨٤)، و«تفسير الطبري» (٤/ ٥٣٧).

(٥) «معاني القرآن» للنحاس (١/ ٢٦٤)، و«تفسير القرطبي» (٤/ ٢٧٦).

(٦) رُوِي ذلك عن الحسن. **انظر**: «تفسير الطبري» (٤/ ٥٣٩).

(٧) لا يُعرَفُ قائلُ هذا البيت. **انظر**: «تأويل مختلف الحديث» (ص١١٩)، و«معاني القرآن» للنحاس (١/ ٢٦٣)، و«البحر المحيط» (٢/ ٢٩٠)، و«اللباب في علوم الكتاب» (٤/ ٣٢٢).

(٨) **انظر**: «تأويل مختلِف الحديث» لابن قُتَيْبة (ص١١٩ ط. المكتب الإسلامي).

وأمَّا القولُ بأنَّه: قدرةُ اللهِ، فيُروَى عن ابن عبَّاس؛ وفيه ضعفٌ.

وأمَّا القولُ بأنَّ الكُرْسيَّ: هو العَرْشُ، فمَرْوِيٌّ عن الحسَنِ، والضَّحَّاكِ، وغيرِهما.

وهذا ليس فيه شيءٌ يَصِحُّ عن الصحابةِ والتابعينَ، **وأصحُّ ما جاء فيه**: أنه مَوضِعُ القَدَمَيْنِ على ما قاله ابن عبَّاسٍ فيما سبَقَ، ولم يُخالِفْهُ أحدٌ مِن الصحابةِ.

وقد كان ابنُ مسعودٍ يَعُدُّ الكرسيَّ غيرَ العرشِ؛ كما رَوَى ابنُ خُزَيْمةَ في «التوحيد» عنه؛ قال: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا خَمْسُ مِئَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسُ مِئَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ خَمْسُ مِئَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الكُرْسِيِّ وَالمَاءِ خَمْسُ مِئَةِ عَامٍ، وَالعَرْشُ فَوْقَ المَاءِ، واللهُ فَوْقَ العَرْشِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ»(١).

وهذا لا يقولُهُ الصحابيُّ مِن رأيِهِ.

وإنَّما حمَلَ بعضُ المتكلِّمِينَ الكرسيَّ على علمِ اللهِ، أو قُدْرَتِهِ؛ لإنكارِهم الصفاتِ الخبريَّة، والأفعالَ الإلهيَّة؛ لأنَّ العرشَ والكرسيَّ لا بُدَّ أنْ يكونا مَحلًّا للفعلِ.

والحقُّ: **أنَّ العرشَ**: للاستواءِ، **والكرسيَّ**: موضعُ القدمَيْنِ، واللهُ أعلَمُ بالكيفيَّةِ التي لا تُشبهُ المخلوقَ.

إحاطةُ عِلْمِ اللهِ بكلِّ شيءٍ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿خَلَقَ الإِنْسَانَ، وَيَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]﴾:

---

(١) «التوحيد» (٢/ ٨٨٥).

كلُّ ما في الوجودِ خلقُ اللهِ، وهو عالِمٌ محيطٌ بهم، لا يعزُبُ عنه شيءٌ مِن ذلك؛ جليلُهُ وعظيمُهُ، كثيرُهُ وقليلُه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ٧٥]، وقال: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥]، وقال: ﴿يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦]، وقال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ [سبأ: ٢].

ويأتي الكلامُ على ضلالِ بعضِ الفلاسِفةِ والمتكلِّمِينَ في نفيِ علمِ اللهِ للجزئيَّات.

عودةٌ إلى الكلامِ على استواءِ اللهِ على العَرْش:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى، وَعَلَى المُلْكِ احْتَوَى﴾:

ويجبُ إثباتُ أنَّ اللهَ استَوَى على عرشِهِ حقيقةً، وقد ذكَرَ اللهُ استواءَهُ في كتابِهِ في سبعةِ مواضعَ؛ قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقد تواتَرَتْ في ذلك الأحاديثُ والآثار؛ أن اللهَ: «فَوْقَ العَرْشِ».

ويُثْبَتُ استواءٌ يليقُ بجلالِه، ويَتنزَّهُ عما يليقُ بالمخلوقِ؛ لأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ وكان السلفُ على ذلك لا يَختلِفُونَ عليه.

ولمَّا ظهَرَتِ البدعُ الكلاميَّةُ التي أدَّت إلى إنكارِ حقيقةِ الاستواءِ وتأويلِه، ضلَّلوا مَن قال بذلك، وقد كان سُحْنُونٌ يُلقِّنُ ابنَ القصَّارِ في مرَضِ موتِهِ: «أنَّ اللهَ على العرشِ استَوَى»[1].

---

(١) «السير» (١٢/ ٦٧).

وكان أبو العبَّاسِ بنُ طالبٍ يخطُبُ في القَيْرَوانِ، ويقولُ: «الحمدُ للهِ الذي على عَرْشِهِ استَوَى، وعلى مُلْكِهِ احتَوَى، وهو في الآخِرةِ يُرَى»[1]، وإثباتُهم للاستواءِ على الحقيقة، لا يَحمِلُهم على القول بالتشبيه، وتوهُّمُ لزومِ إثبات الحقيقةِ للتشبيه لا يَحمِلُهم على التفويض؛ ولهذا يقولُ القرطبيُّ: «لم يُنكِرْ أحدٌ مِن السلفِ الصالح أنَّه استَوَى على عرشِه حقيقةً... وإنَّما جَهِلُوا كيفيةَ الاستواء»[2].

والعرَبُ تُطلِقُ العرشَ على السريرِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلْتِ:

مَجِّدُوا اللَّهَ وَهْوَ لِلْمَجْدِ أَهْلٌ ... رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ أَمْسَى كَبِيرَا
بِالبِنَاءِ الأَعْلَى الَّذِي سَبَقَ النَّا ... سَ وَسَوَّى فَوْقَ السَّمَاءِ سَرِيرَا[3]

وإثباتُ هذا التعبيرِ لا يعني إثباتَ التشبيهِ بين عرشِ الخالقِ وعرشِ المخلوقِ، ولا بين استوائِهما، ومثلُ ذلك السريرُ؛ فإنَّ للمخلوقِ عرشًا، وورودُ المشابَهةِ في الاسمِ لا تعني المشابَهةَ في الحقيقة؛ فضلًا عن المشابَهةِ بين الخالقِ والمخلوقِ في الفعلِ.

الحذرُ مِن التشبيهِ، وحكمُ التعبيرِ عن الصفات بما لم يَرِدْ في الشريعةِ مِن الإشارةِ والكَلَام:

ويُقتصَرُ على اللفظِ الواردِ في الوحيِ؛ وهو: «الاستواء»، ولو تقارَبَ مع اللفظِ غيرُهُ بالمعنى أو اتحَدَ؛ التزامًا باللفظِ المشروعِ الذي اختارَهُ اللهُ لِنَفْسِه، ودفعًا لتوهُّمِ اللَّبْسِ الذي قد يقَعُ في قلوبِ الناسِ مِن

(١) «ترتيب المدارك» (٤/ ٢١٤).
(٢) «تفسير القرطبي» (٩/ ٢٣٩).
(٣) «تأويل مختلف الحديث» (ص١١٩ و٣٩٦).

الألفاظِ المجمَلةِ غيرِ المحكَمة، وقد كان مالكُ بنُ أَنَسٍ يَكرَهُ التحديثَ ببعضِ أحاديثِ الصفاتِ للعامَّة؛ وذلك حتى لا يَسبِقَ إلى أذهانِهم معنًى محظورٌ مِن التشبيه؛ كما قاله يحيى بنُ مُزَيْنٍ[1]، وابنُ عبدِ البَرِّ القُرطبيانِ[2].

فإذا كان هذا عند مالكٍ في اللفظِ الواردِ في الحديثِ، فكيف بألفاظٍ لم تَرِدْ تقَعُ في ذهنِ السامعِ مَوقِعًا لا يليقُ بالله، وكان مالكٌ يشدِّدُ في إشارةِ الإنسانِ بيدِهِ عند ذكرِهِ لصفاتِ الله بما يُوهِمُ تشبيهًا؛ قال مالكٌ: «مَن وصَفَ شيئًا مِنْ ذاتِ اللهِ؛ مِثْلُ قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأشارَ بِيَدِهِ إلى عُنُقِهِ، ومثلُ قولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فأَشَارَ إِلَى عَيْنِهِ وأُذُنَيْهِ، أو شَيْءٍ مِن بَدَنِهِ ـ: قُطِعَ ذلك منه؛ لأَنَّه شَبَّهَ اللهَ بِنَفْسِهِ».

وهذا مِن مالك فيمَن قصَدَ التشبيهَ، أو فُهِمَ منه ذلك، وأمَّا عند الأمنِ مِن ذلك عند مَن صَحَّ معتقَدُهُ، وسَلِمَ لسانُهُ، لإثباتِ حقيقةِ الصفةِ لا تكييفِها ـ: فذلك ورَدَ فيه الحديثُ؛ كما في حديثِ أبي هُرَيْرَةَ؛ أنه قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِه، وَسَبَّابَتَهُ عَلَى عَيْنِهِ»؛ رواه أبو داودَ[3].

وربَّما أجاز بعضُ السلفِ التعبيرَ بلفظٍ آخَرَ طابَقَ المعنى في موضعٍ، فيَظُنُّهُ بعضُ الناسِ جائزًا في غيرِه، فيقَعُ التشبيهُ والتعطيلُ؛ ولهذا

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٥١).
(٢) انظر: «التمهيد» (٧/ ١٥٠).
(٣) سبق تخريجه.

يقولُ ابنُ عبدِ البَرِّ: «نقولُ: استوَى مِنْ لَا مَكَانٍ إلى مَكَانٍ، ولا نقولُ: انتَقَلَ؛ وإنْ كان المعنى في ذلك واحدًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّا نقولُ: له عَرْشٌ، ولا نقولُ: له سَرِيرٌ؛ ومعناهما واحدٌ؟! ونقولُ: هو الحَكِيمُ، ولا نقولُ: هو العاقِلُ، ونقولُ: خليلُ إبراهيمَ، ولا نقولُ: صَدِيقُ إبراهيمَ؛ وإنْ كان المعنى في ذلك كلِّه واحدًا؟! لا نسمِّيه، ولا نَصِفُهُ، ولا نُطلِقُ عليه، إلَّا ما سَمَّى به نَفْسَهُ»(١).

وقد كان بعضُ السلَفِ يعبِّرُ عن الاستواءِ بغيرِه؛ كما صَحَّ عن خارجةَ بنِ مُصعَبٍ(٢)، والحسَنِ البَصْريِّ، وعِكْرِمةَ: أنهم عبَّروا عن الاستواءِ بالجلوسِ(٣)، وجاء عن الشَّعْبيِّ، عن ابنِ مسعود أيضًا؛ وفيه انقطاع(٤)، وتَبِعَهم وكيعٌ، وأحمَدُ؛ كما نقَلَهُ ابنُهُ عبدُ اللهِ في «السُّنَّة»(٥)، والدارِميُّ في «رَدِّهِ على بِشْر»(٦)، والدارَقُطْنيُّ في بعضِ كتبِهِ(٧)، وهذا الذي أرادَهُ النَّسَائيُّ في «سننه» في بابِ ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾(٨) [فصلت: ١١]؛ حيثُ أورَدَ حديثَ ابنِ عُمَرَ في استواءِ المسافِر، وقد عبَّر عن الاستواءِ عبدُ الوهَّابِ الورَّاقُ بالقعودِ(٩)، وجاء عن مُجاهِدٍ تفسيرُ قولِهِ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]: «يُقعِدُهُ مَعَهُ على العَرْش»(١٠)،

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٣٦ ـ ١٣٧).
(٢) «السُّنَّة» لعبد الله (١٠)، وعنه الخلال (١٦٩١).
(٣) الرواية للحكم بن معبد؛ **انظر**: فتح المجيد (٤/ ١٦٧٥).
(٤) **انظر**: كتاب «إثبات الحد» لأبي محمد بن بدران الدشتي (ص١٧٠).
(٥) (١/ ٣٠٢). **وانظر**: «الرد على الجهمية» (ص٣٠٠).
(٦) (١/ ٢١٥).
(٧) «الصفات» (ص١٠)، **وانظر**: «إبطال التأويلات» (ص٤٩٢).
(٨) «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٤٥)، حديث رقم (١١٤٠٢).
(٩) «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ١٤).
(١٠) ابن أبي شيبة (٣٢٣٠٩)، والآجري في «الشريعة» (١١٠١ ـ ١١٠٥).

وبهذا عبَّر ابنُ العربيِّ في سورة الأحزاب من «أحكام القرآن»، وهو على طريقة المتكلِّمين.

والثابتُ في الحديثِ المرفوعِ: أنَّ المقامَ المحمودَ هو الشفاعةُ العُظْمَى[١].

وكثيرٌ مِن الأئمَّةِ: يذكُرُونَ الاستواءَ، ويذكُرُونَ معناه في اللغةِ؛ كالجلوسِ، والاستقرارِ، والتمكُّنِ في الشيءِ؛ كما فعَلَ ابنُ عبدِ البَرِّ[٢]، وغيرُهُ[٣]، **ويريدونَ مِن ذلك**: بيانَ الحقائقِ، والإبعادَ عن المجازِ؛ وليس التمثيلَ؛ تعالى اللهُ!

وربَّما نَفَى بعضُ الأئمَّةِ مثلَ هذه الألفاظِ؛ كالجلوسِ؛ لِمَا يرى لها مِن لوازمَ تليقُ بالمخلوق؛ كابنِ رشدٍ في «البيان والتحصيل»[٤]؛ فقد جعَلَ الجلوسَ عليه، والتحيُّزَ فيه، والمماسَّةَ، مستحيلًا في صفاتِ اللهِ تعالى؛ لأنه مِن التكييفِ الذي هو مِن صفاتِ المخلوق، مع أنَّ ابنَ رشدٍ لم يَمنَعْ أن يكونَ الاستواءُ مِن صفاتِ اللهِ الفعليَّة.

وهذه اللوازمُ والأعراضُ التي ذكَرَها لم تَرِدْ في الشريعة، وإنما لَمَّا لَزِمَتْ للجواهِرِ، نفاها عن الخالق، ولو تُرِكَتْ تلك اللوازمُ، وسُكِتَ عنها لسكوتِ الشارعِ، وأُثبِتَ ما جاء في الوحي وفسَّرَهُ السلفُ ـ: لكان أسلَمَ وأعلَمَ وأحكَم.

وتعبيرُ بعضِ السلَفِ بالجلوسِ والقعودِ[٥]: مِن بابِ إثباتِ

---

(١) البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد.

(٢) «التمهيد» (٧/ ١٣١).

(٣) «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٧١).

(٤) «البيان والتحصيل» (١٦/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩).

(٥) **انظر**: «إثباتَ الحَدِّ للهِ ﷻ، وبأنه قاعِدٌ وجالسٌ على عرشِهِ» للدَّشْتيّ.

الحقيقةِ، ونفيِ التأويلِ عن الظاهِرِ، لا لتقريرِ لفظٍ مغايِرٍ، وتجويزِ مِثْلِهِ في كلِّ موضعٍ؛ فهؤلاءِ حينما يعبِّرونَ عنِ الاستواءِ بغيرِه، لا يَجعَلُونَ تعبيرَهم تشبيهًا؛ فهم يُثبِتُونَ اللفظَ الآخَرَ بلا تشبيهٍ ولا تمثيلٍ؛ فيذكُرُونَهُ دفعًا للتعطيلِ والتأويلِ، وإثباتًا للحقيقةِ التي تليقُ بالخالقِ، ونفيًا لِمَا يليقُ بالمخلوقِ؛ فكما أنَّهم يَنفُونَ التشبيهَ عند التعبيرِ بالاستواءِ، فكذلك يَنفُونَهُ عند التعبيرِ بالجلوسِ والقعودِ.

ولمَّا كان بعضُ المفوِّضةِ الذين يتوقَّفون في إثباتِ حقيقةِ الاستواءِ التي تليقُ باللهِ، وبعضُ المتأوِّلةِ الذين يَحمِلُونَهُ على معنًى غيرِ الحقيقةِ، يَستنكِرُونَ على بعضِ السلفِ إطلاقَ مِثْلِ هذه التعابيرِ؛ لأنَّهم يفوِّضونَ أو يتأوَّلونَ اللفظَ الوارِدَ، فيَستثقِلُونَ اللفظَ غيرَ الواردِ ـ: فهم فوَّضوا وتأوَّلوا؛ فرارًا مِن التشبيهِ المتوهَّمِ؛ فتأويلُهُمْ للتعبيرِ بغيرِ الواردِ ثقيلٌ على ما يعتقِدُونَ؛ لأنه يرسِّخُ إثباتَ الحقيقةِ، وهم يَفِرُّون منها؛ وإلَّا فإنَّ السلَفَ الذين يعبِّرون بما لم يَرِدْ، لا يُرِيدُونَ التشبيهَ به؛ فهم إذا لم يشبِّهوا باللفظِ الواردِ في النصِّ، فغيرُ الواردِ مِن بابِ أَوْلى.

وقد جاء في حديثِ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ: «إِذَا جَلَسَ الرَّبُّ ﷻ عَلَى الْكُرْسِيِّ»[1]؛ رواه عنه عبدُ اللهِ بنُ خَلِيفَةَ؛ أخرجَهُ الدارِميُّ، وعبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في «السُّنَّة».

وربَّما عبَّر بعضُ السلفِ عن الاستواءِ ببعضِ لوازمِهِ؛ كالعلوِّ، والارتفاعِ؛ لأنَّه لا يَستوِي إلا مرتفِعٌ وعالٍ على غيرِه، ويَظهَرُ هذا في قولِهِ تعالى: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [طه: ٥]؛ فـ «على» تَدُلُّ على العلوِّ والفوقيَّة.

ولا يَلزَمُ مِن إثباتِ حقيقةِ الاستواءِ: القولُ بالتشبيه؛ وهذا اللازمُ

---

(١) «نقض الدارمي» (١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦)، و«السُّنَّة» (٥٨٥ و٥٨٧ و١٠١٩).

المتوهَّمُ هو الذي دفَعَ إلى تعطيلِ الصفاتِ وتأويلِها، والجهلُ بكيفيَّةِ الشيءِ لا يُجِيزُ تأويلَهُ أو نفيَهُ؛ كما قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «لقد أَدْرَكْنا بحَوَاسِّنا: أنَّ لنا أَرْوَاحًا بأبدانِنا، ولا نَعلَمُ كيفيَّةَ ذلك، وليس جَهْلُنَا بكيفيَّةِ الأرواحِ يُوجِبُ أنْ ليس لنا أرواحٌ، وكذلك ليس جهلُنا بكيفيَّةِ [استوائِهِ] على عرشِهِ، يُوجِبُ أنه ليس على عَرْشِه»(١).

فيجبُ إثباتُ الاستواءِ حقيقةً، وتفويضُ كيفيَّته؛ لأنَّ الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقد قال رجلٌ لمالكٍ: «يا أبا عبدِ اللهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؛ كَيْفَ استَوَى؟ قال: الاستواءُ غيرُ مجهولْ، والكيفُ منه غيرُ معقولْ، والسؤالُ عنه بِدْعة، والإيمانُ به واجب، وأَرَاكَ صاحبَ بِدْعةٍ؛ أَخْرِجُوهُ!»(٢).

فقد نفى مالكٌ معرفةَ الكيفيَّةِ وفوَّضَها، ولم يفوِّضِ الحقيقةَ؛ ولذا قال: «الاستواءُ معلومْ، والكيفُ مجهولْ»، ولا يكونُ الكيفُ إلَّا لِمَا له حقيقةٌ، وما لا حقيقةَ له لا يُحتاجُ إلى تفويضِ تكييفِهِ؛ لأنه ليس صفةً للذاتِ التي ليس كمِثْلِها شيءٌ.

وقد نفَتِ المعتزِلةُ الاستواءَ، وفسَّروه بالاستيلاءِ؛ وهذا ما لا تَعرِفُهُ العرَبُ ولا هو جائزٌ في كلامِها؛ كما قاله الخليلُ بنُ أحمَدَ(٣).

وكلُّ ما لا مَجَالَ للعقلِ فيه، فلا يجوزُ الخوضُ فيه، ومِن ذلك: ذاتُ اللهِ وصفاتُهُ، وإنما يُكتفَى بالقَدْرِ الوارِدِ في السمعِ، ولا يُزادُ عليه؛ فما دَلَّ السياقُ على حقيقتِهِ تُثبَتُ حقيقتُهُ؛ لأنَّ هذا مقتَضَى اللسانِ العَرَبيِّ الأوَّلِ بلا تكلُّفٍ، وتفوَّضُ كيفيَّتُه.

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٣٧).

(٢) «الرد على الجهمية» للدارمي (١٠٤)، و«شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٤).

(٣) «العرش وما روي فيه» (ص١٦٥ ـ ١٦٦).

وقد كان غيرُ واحدٍ مِن الأئمَّةِ المَغارِبةِ على هذا؛ كما قال ابنُ رُشْدٍ في «المقدِّمات»: «وأمَّا ما وصَفَ به نفسَهُ تعالى في كتابِهِ: أنَّ له وجهًا ويَدَيْنِ وعينَيْنِ، فلا مَجَالَ للعقلِ في ذلك، وإنَّما يُفهَمُ ذلك مِن جهةِ السمعِ؛ فيجبُ اعتقادُ ذلك والإيمانُ به مِن غيرِ تكييفٍ ولا تحديدٍ»[1].

وقد كان بعضُ أهلِ المَغرِبِ يتأوَّلونَ ما ثبَتَ مِن الصفاتِ بالسمعِ، ويصفونَ المُثبِتةَ بـ «المجسِّمةِ»، و«المشبِّهةِ»، و«الحَشَويَّةِ»؛ توهُّمًا أنَّ مَن يُثبِتُ الحقيقةَ يأخُذُ بلوازمِها التي يَستحضِرُها الذهنُ عند التفكُّر.

وهذه لوازمُ لا يجوزُ الإلزامُ بها؛ لأنَّ مَن كانت ذاتُهُ لا شبيهَ لها، فصفاتُهُ لا شبيهَ لها كذلك، ومَن كانت لوازمُ ذاتِهِ لا شبيهَ لها، فلوازمُ صفاتِهِ لا شبيهَ لها كذلك.

وقد تَعقَّبَ الإلبيريُّ ابنَ رشدٍ في إثباتِهِ ما ثبَتَ بالسمعِ مِن الصفات[2]، وقد أخطَأَ لأجلِ تلك المقدِّماتِ والإلزاماتِ والتوهُّمات.

وأصلُ تأويلِ الاستواءِ: توهُّمُ التشبيهِ بالمخلوقِ: إمَّا بذاتِ الصفةِ، وإمَّا بلوازمِها مِن الحَدِّ وغيرِه؛ وهذا يَرِدُ على المخلوقِ، ولا يَرِدُ على الخالقِ؛ لأنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ كما سَمِعَتِ امرأةُ جَهْمِ بنِ صَفْوانَ رجلًا يقولُ: اللهُ على عَرْشِه، فقالتْ: محدودٌ على محدودٍ؛ فقال الأصمعيُّ: «هي كافِرةٌ بهذه المَقَالَة»[3]؛ فقد توهَّمَتْ تشبيهًا؛ فصارت إلى التعطيل، ولو سَلِمَتْ مِن التشبيهِ، لم تعطِّلْ.

---

(١) «المقدمات» (١/ ٢٠).

(٢) له رسالة في الرد على أبي الوليد بن رشد في مسألة الاستواء.

(٣) «الأربعين في صفات رب العالمين» (١٢)، و«العلو» (٤٣٦)، و«اجتماع الجيوش» (٢/ ٢٢٥).

الأسماء والصفات:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى، وَالصِّفَاتُ الْعُلَا، لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ؛ تَعَالَى أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مَخْلُوقَهْ، وَأَسْمَاؤُهُ مُحْدَثَهْ﴾:

قولُ ابنِ أبي زَيْدٍ هنا في مقدِّمةِ «الرسالةِ»، وفي «الجامِعِ»[1]: **«لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ»؛ أي**: أنَّه سبحانَهُ على كمالِهِ، لا يغيِّرُهُ الزمان، لا يَحتاجُ إلى علمٍ يَكتسِبُه، ولا ينقُصُهُ شيءٌ فيُتِمَّه، ولا فيه شيءٌ زائدٌ فيَنقُصَه.

وقد أخَذَ بعضُ المتكلِّمين مِن **قولِ ابنِ أبي زَيْدٍ: «لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ»**: نفيَ الصفاتِ الفِعْلِيَّةِ كالاستواءِ؛ لأنَّ اللهَ لم يَكُنْ مستوِيًا قبلَ خَلْقِ العَرْشِ؛ وهذا باطِلٌ؛ فمِن صفاتِ اللهِ: أنَّه ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، والبروج: ١٦]، وأنَّه ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠، والحج: ١٨]؛ فلم يَزَلْ على ذلك، فلا يجوزُ نفيُ صفةِ الخَلْقِ؛ لأنَّه لم يَكُنْ خالِقًا قبلَهم؛ على قولِهم بعدمِ تَسلْسُلِ الحوادِثِ:

فإنْ كان مِن صفاتِهِ: أنَّه يَفعَلُ ما يُرِيدُ، فهذا دليلٌ على أنَّ أفعالَهُ تكونُ منه في زمانٍ دُونَ زمانٍ؛ كالاستواءِ، والنزولِ، كما تكونُ منه في مكانٍ دُونَ مكانٍ؛ كتَجَلِّيهِ سبحانه للجَبَلِ، وهم يعترِضُونَ على الصفاتِ الفِعْلِيَّةِ تنزيهًا لله عن الحوادِثِ، وأنَّ الحوادِثَ لم تكنْ موجودةً، فحدَثَتْ، فهي مخلوقةٌ، ويُنزَّهُ اللهُ عن أن يكونَ شيءٌ منه مخلوقًا.

---

(١) «الجامع» (ص١٠٧).

وهذا كلُّه تأصيلٌ لقاعدةِ الجَوْهَرِ والعَرَضِ والحوادِثِ، وانضباطُها على الإنسانِ لا يُجيزُ تنزيلَها على اللهِ؛ فاللهُ تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١]؛ فمَن ليس كمِثْلِهِ شيءٌ في ذاتِه، ليس كمِثْلِهِ شيءٌ في صفاتِه.

والسلَفُ يُثبِتُونَ للهِ الأسماءَ والصفاتِ؛ كما أثبَتَها اللهُ لنفسِهِ، وأثبَتَها له نبيُّهُ ﷺ؛ مِن غيرِ تشبيهٍ ولا تمثيلْ، ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تأويلْ، **والذي عليه السلفُ**: إثباتُ ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ، وما أثبَتَهُ له نبيُّه ﷺ، والإيمانُ بذلك، وأنَّه على الحقيقةِ؛ فلا يؤوَّلُ، **ولا يَلزَمُ مِن إثباتِ الحقيقةِ**: التشبيهُ؛ **كما أنه لا يَلزَمُ مِن إثباتِ ذاتِ اللهِ على الحقيقةِ**: إثباتُ الشبيهِ لها، ومَن جعَلَ ذلك لازمًا، فيَلزَمُهُ إنكارُ حقيقةِ الذاتِ؛ كما يُنكِرُ حقيقةَ الصفاتِ؛ فالعِلَّةُ التي تَستوجِبُ نفيَ الحقيقتَيْنِ واحدةٌ.

ما وَرَدَ مِن الأسماءِ والصفاتِ عن الصحابةِ والتابِعِين:

الأصلُ: ألَّا تُثبَتَ الأسماءُ والصفاتُ لله إلا بما ثبَتَ في الوحيَيْن؛ لأنَّ مسائلَ الغيبِ مَرَدُّها إلى علمِ الله، لا مجالَ فيها للاجتهادِ والنَّظَر؛ فاللهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ حتى يُقاسَ على غيرِهِ، أو يُقاسَ غيرُهُ عليه.

وأمَّا ما يُثبِتُهُ الصحابةُ مِن الصفاتِ والأسماءِ لله؛ فهم لا يقولونَ على اللهِ بلا عِلْم، وليستِ العقائدُ مِن مواردِ النِّزَاعِ عندَهم؛ ولهذا لا يُحفَظُ عنهم خلافٌ في الأسماءِ والصفاتِ وتوحيدِ الله؛ فقَوْلُ الواحدِ في ذلك هو قولُ البَقِيَّة، ولَمَّا أَذِنَ الشرعُ لهم بالحديثِ عن بني إسرائيلَ مما لا يُخالِفُ الشريعةَ، في قولِهِ ﷺ: (**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ،**

وَلَا حَرَجَ)[١]، كان الصحابةُ في الأسماءِ والصفاتِ على قسمَيْنِ:

القِسْم الأوَّل: الذين لا يُعرَفُونَ بالنقلِ عن بني إسرائيلَ؛ وهم الأصلُ والأغلَبُ؛ فهؤلاءِ يُجزَمُ أنَّهم لا يتخرَّصُونَ على الله بالعَقْل، وأنَّ نَقْلَهم إنما هو عن وَحْي.

وإثباتُ ذلك صحيحٌ؛ كما جاء عن ابنِ عبَّاسٍ، وابنِ مسعودٍ، وأبي مُوسَى: إثباتُ القَدَمَيْنِ لله[٢]؛ فهذا يقوِّيهِ إثباتُ صفةِ القَدَمِ لله تعالى في «الصحيحَيْنِ»؛ مِن حديثِ أنسٍ وأبي هُرَيْرةَ مرفوعًا[٣]، وفي «المسنَدِ»، وعند ابنِ خُزَيْمةَ في «التوحيد»؛ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ[٤]، وله ما يعضُدُهُ مِن مرفوعٍ عن ابنِ عبَّاسٍ في «المسنَدِ»، وغيرِه[٥].

ونقَلَ الآجُرِّيُّ في «الشريعة»[٦]: «أنَّ عمَلَ مذهبِ أهلِ الحقِّ والعلماءِ: أنَّهم يَصِفُون اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بما وصَفَ به نَفْسَهُ عَزَّ وَجَلَّ، وبما وصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ، وبما وصَفَهُ به الصحابةُ رضي الله عنهم».

ولأنَّ مجرَّدَ كلامِ الصحابيِّ في الأسماءِ والصفاتِ وفيما لا يجوزُ له أن يتكلَّمَ به إلا بالوَحْي، فذلك كأنَّما أسنَدَهُ ورفَعَهُ إلى النبيِّ ﷺ؛ **ويؤكِّدُ ذلك**: أنَّ الصحابةَ لم يَقَعْ بينَهُمُ اختلافٌ ونزاعٌ في هذا البابِ؛ كما وقَعَ بينَهم في الفروع؛ لأنَّ الفروعَ مَحَلُّ رأيٍ واجتهاد.

---

(١) أبو داود (٣٦٦٢) من حديث أبي هريرة. والنسائي في «الكبرى» (٥٨١٧) من حديث أبي سعيد.

(٢) سبق عند الكلام على الكرسي.

(٣) البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس. والبخاري (٤٨٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة.

(٤) «التوحيد» (١/٢٤٨ و٢٤٩) من حديث ابن عباس؛ موقوفًا.

(٥) أحمد (١/٢٥٦ رقم ٢٣١٤)، والدارمي (٢٧٤٥).

(٦) «الشريعة» (٢/١٠٥١).

وكان أحمدُ وغيرُهُ[(١)] **يجعَلُونَ مِن أصولِ السُّنَّةِ**: التمسُّكَ بما عليه الصحابةُ.

القِسْم الثاني: مَن عُرِفَ بالأخذِ والروايةِ عن بني إسرائيلَ؛ فذلك مما يُتوقَّفُ فيه، ولا يُثرَّبُ على مَن حكى المَرْوِيَّ كما حكاه الصحابيُّ؛ ما لم يَكُنْ في ذلك شُبْهةٌ على سامِعٍ.

وأمَّا التابِعونَ: فما جاء عنهم مِن مَرْوِيَّاتٍ في الصفاتِ؛ كصفةِ الرُّكْبةِ ـ رواها مجاهِدٌ عن عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ[(٢)] ـ فإذا لم يَكُنْ في البابِ ما يعضُدُها مِن مرفوعٍ أو مقطوعٍ، فالأصلُ عدمُ الاحتجاجِ بذلك؛ لأنَّ التابِعِينَ ـ خاصَّةً الحجازيِّين ـ وإنْ لم يختلِفُوا في هذا الباب، ولا يقولونَ برأيِهم فيه، إلا أنَّ قولَهم في ذلك مِن جِنْسِ المُرسَلَاتِ إلى النبيِّ ﷺ؛ فالأصلُ التوقُّفُ، حتى يَصِحَّ مَرْوِيُّهُمْ إلى صحابيٍّ.

والأئمَّةُ ـ كمالِكٍ وأحمدَ وغيرِهما ـ لا يجعَلُون قولَ التابعيِّ حُجَّةً مقطوعةً في الفروعِ والأصولِ، ولكنَّه يُستأنَسُ به ويُحتَجُّ به؛ لعَضْدِ أصلٍ قد ثبَتَ بدليلٍ آخَرَ.

أسماءُ اللهِ:

للهِ الأسماءُ الحسنى؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وليس له مَن يُشابِهُهُ في أسمائِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وكلُّ اسم له معنًى؛ فيُثْبَتُ الاسمُ والمعنى جميعًا؛ وذلك أنه مِن إحصائِها معرِفةُ مَعانِيها، والعمَلُ بمقتضَاها؛ كما قال ﷺ:

---

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٣١٧).

(٢) «السُّنَّة» لعبد الله (١٠٨٥ ـ ١٠٨٧ و١١٦٢ و١١٦٣ و١١٦٥ و١١٦٦ و١١٨٠ ـ ١١٨٣).

«إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا؛ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»[١].

ولا يُقال بنفيِ الأسماءِ؛ كما تقولُ الجهميَّةُ، ولا بإثباتِها مجرَّدةً عن مَعانِيها؛ كما تقولُ المعتزِلة، بل بإثباتِها مع مَعانِيها.

وأسماءُ اللهِ: عَلَمٌ للمسمَّى، ودالةٌ عليه، وإنْ أُرِيدَ بها ذاتُهُ، فالاسمُ هو المسمَّى، ولا يجوزُ القولُ بأنَّ الاسمَ غيرُ المسمَّى، ما لم يُرَدْ بذلك اللفظُ العرَبيُّ لا كلامُ الله، أو كان في سياقِ الإعرابِ؛ فهنا يُرادُ الاسمُ، لا المسمَّى ذاتُه.

وقد أظهَرَ المتكلِّمونَ إطلاقَ أنَّ أسماءَ اللهِ مخلوقة؛ ليُخرِجُوها عن ذاتِهِ سبحانه؛ فلا يَلتزِمُوا بما تتضمَّنُهُ الأسماءُ مِن الصفات؛ وهذا قولُ الجهميَّةِ والمعتزِلة[٢].

وقد كان أهلُ العربيَّةِ مِن الصَّدْرِ الأوَّلِ يُنكِرُونَ ذلك؛ كما قال الأصمَعيُّ: «إذا سَمِعْتَ الرجُلَ يقولُ: الاسمُ غيرُ المسمَّى، فاحكُمْ عليه بالزَّنْدَقة»[٣].

حقيقةُ الصفاتِ:

وللصفاتِ حقيقةٌ ظاهِرةٌ؛ وهي على نوعَيْنِ:

النوعُ الأوَّلُ: حقيقةٌ ظاهِرةٌ تليقُ بالخالقِ، وهي تَظهَرُ عند إضافةِ الصفةِ إلى اللهِ تعالى، وهذه يَجِبُ إثباتُها للهِ سبحانَهُ.

(١) البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة.
(٢) «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦).
(٣) «شرح أصول الاعتقاد» (٣٤٦ و٣٤٧).

النوعُ الثاني: حقيقةٌ ظاهِرةٌ تليقُ بالمخلوقِ، وهي تَظهَرُ عند إضافةِ الصفةِ إلى المخلوق؛ وهذه تُثبَتُ لصفةِ المخلوق، ويجبُ نفيُها عن صفة الخالِقِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ وهذه الحقيقةُ اللائِقةُ بالمخلوقِ لا تَظهَرُ مِن إضافةِ الصفةِ إلى اللهِ تعالى، إلَّا عندَ المعطِّلةِ والمشبِّهةِ؛ وهو ما أدَّى بهما إلى نفيِ الصفةِ بحقيقتِها اللائِقةِ باللهِ تعالى وتعطيلِها.

وقد كان السلفُ يَنفُونَ أن يكونَ إثباتُ الحقيقة يَلزَمُ منه التشبيه؛ ولذا يقولُ إسحاقُ بنُ راهويه: «إنما يكونُ التشبيهُ إذا قال: يدٌ كيَدٍ أو مثلُ يد، أو سَمْعٌ كسَمْعٍ أو مثلُ سَمْع، فإذا قال: سَمْعٌ كسَمْعٍ أو مثلُ سَمْعٍ فهذا التشبيه، وأما إذا قال ـ كما قال الله تعالى ـ: يدٌ وسمعٌ وبَصَر، ولا يقولُ: كَيْف، ولا يقول: مِثل سَمْع، ولا: كسَمْع، فهذا لا يكونُ تشبيهًا»[1].

وقد أراد إسحاقُ أن يدفَعَ التوهُّمَ الذي يَقَعُ في بعض النُّفوس؛ أن إثباتَ الحقائق يلزَمُ منه القولُ بتشبيهها.

فقد كان المعطِّلةُ يَنفُونَ حقائقَ الصفاتِ خوفًا مما يَلِيقُ بالمخلوقِ؛ فحمَلَهُمْ ذلك على تأويلِ الصفات، ثُمَّ هم تأوَّلوا الصفاتِ على معانٍ لا تخرُجُ عمَّا فرُّوا منه مِن حقائقِ الصفات؛ **فالذي انتهَوْا إليه مِن تأويلِها تضمَّن محظورَيْن**:

الأوَّلُ: أنَّ قولهم هذا هو تعطيلٌ في صورةِ تأويل؛ فصرَفُوا الصفةَ عن الحقيقةِ المرادةِ إلى غيرِها؛ فتعطَّلَتْ عن المقصود.

---

(١) الترمذي بعد حديث (٦٦٢).

الثاني: أنَّ المعنى الذي أثبَتُوهُ بعدَ تأويلِهِمْ، هو نَفْسُ المعنى الذي يكونُ مِن المخلوقِ عند صرفِ حقيقةِ صفتِهِ عن ظاهِرِها:

فمثَلًا: الاستواءُ والنزولُ: فمَن يُثبِتُهما على الحقيقةِ التي تليقُ بالخالقِ، وينزِّهُهما عن الحقيقةِ التي تليقُ بالمخلوق، لم يُشبِّهْ خالقًا بمخلوقٍ، ولم يتأوَّلْ، ومَن نفى الحقيقةَ التي تليقُ بالخالقِ، فتأوَّلَ الاستواءَ بالعلوِّ، والنزولَ بالرحمةِ، استعمَلَ لغةَ العرَبِ في هذا الموضعِ على المعنى الذي يَصِحُّ مِن المخلوقِ والخالقِ جميعًا كذلك، وإنِ اختلَفَ علوُّ الخالقِ ونزولُهُ عن علوِّ المخلوقِ ونزولِهِ، فليست رحمةُ اللهِ كرحمةِ المخلوقِ، ولا علوُّهُ كعلوِّه؛ فلماذا لا يُثبِتُونَ الصفاتِ على الحقيقةِ، ويَنفُونَ ما يليقُ بالمخلوقِ؛ كما يُثبِتُونَ المعانيَ بالتأويل، ويَنفُونَ ما يليقُ بالمخلوق؟!

ﷺ الإقرار بإثبات الصفة يُبطِلُ التفويض:

والله ﷻ لا يُنزِلُ شيئًا في كتابِهِ، ويريدُ أن يتلُوَ الناسُ الحروفَ، ولا يَفهَمُونَ شيئًا مِن المعاني بإطلاق، والذين يقولونَ بتفويضِ الصفات، وأنه لا يُعلَمُ معناها، يَتناقَضُون؛ وذلك أنَّهم يسمُّونها صفةً، ثم يفوِّضون معناها كلَّه، ويَنفُونَ حقيقَتَها؛ فكيف عرَفُوا أنها صفةٌ إذَنْ؟! فالحكمُ على المعنى بكونِهِ صفةً إثباتٌ للعلمِ بقَدْرٍ من معناه؛ فإنَّ مجرَّدَ إضافةِ الشيءِ للربِّ ليس دليلًا وحدَهُ لكونِ المضافِ صفةً للمضافِ إليه؛ فالإضافةُ لله قد تكونُ إضافةَ تشريف، وقد تكونُ إضافةَ صفةٍ، وتحديدُ إحدى الإضافتَيْنِ إقرارٌ بالمعنى حقيقةً.

وقد صنَّف جماعةٌ مِن المَغارِبةِ كُتُبًا في إثباتِ حقيقةِ الصفاتِ، والردِّ على المتكلِّمينَ والمعطِّلةِ؛ كسعيدِ بنِ الحدَّادِ في كتابِ «الاستواء»،

وقد قال: «قَصَدْنا مِن هذا الكتابِ إلى الرَّدِّ على النافيةِ للهِ بنَفْيِهم لصفاتِه»(١).

وعلى هذا المحقِّقون منهم؛ كما نقَلَ ذلك ابنُ رشدٍ في «البيان والتحصيل»؛ قال: «بأنَّ للهِ يَدَيْنِ ووجهًا وعينَيْنِ»(٢)، ثم عزا لبعضِ الشيوخِ تأويلَ ذلك، وأنَّ المرادَ بالوجهِ: الذاتُ، وبالعينَيْنِ: إدراكُ المرئيَّات، والمرادُ باليدَيْنِ: النعمتان، ثم قال: «والصوابُ: قولُ المحقِّقينَ الذين أثبَتُوها؛ وهو الذي قاله مالِك»(٣).

وهذا ما قرَّره أبو القاسمِ السُّهَيْلِيُّ المغربيُّ المالكيُّ في كتابِهِ «نتائج الفِكْر»، عند كلامِهِ على صفةِ اليَدِ، وأنها لا تؤوَّلُ بالنِّعْمةِ ولا بالقُدْرة، بل على الحقيقة، وقال: «كان معناها مفهومًا عند القومِ الذين نزَلَ القرآنُ بلُغَتِهم؛ ولذلك لم يَستَفْتِ أحدٌ مِن المؤمنين رسولَ اللهِ ﷺ عن معناها، ولا خاف على نَفْسِهِ توهُّمَ التشبيهْ، ولا احتاجَ مع فهمِهِ إلى شرحٍ وتنبيهْ»(٤).

وذلك أنَّ إثباتَ حقيقةِ الصفةِ لله، لا يعني القولَ بمشابَهَتِها لحقيقةِ صفةِ المخلوق؛ فلكلٍّ حقيقةٌ تليقُ به، والله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقد كان متقدِّمو الأشاعرة؛ كالباقِلَّانيِّ، يُثبِتُونَ للهِ تعالى الوجهَ واليَدَ على الحقيقة، بل عَدَّ الباقِلَّانيُّ في «التمهيد»(٥) نفيَ ذلك مِن مَخَازِي المعتزِلةِ، وضلالِهم وقبيحِ مَذْهَبِهم، وعدَّ الفخرُ الرازيُّ إثباتَ

---

(١) نشَرَ قطعةً من هذا الكتاب عبد المجيد حمدة، ضمن كتاب المدارس الكلامية بإفريقية (ص٣٠٩).

(٢) «البيان والتحصيل» (١٦/ ٤٠١).

(٣) الموضع السابق.

(٤) «نتائج الفكر» (ص٢٢٩).

(٥) «التمهيد» (ص٢٨٦ ـ ٢٨٧).

الأشعريِّ لليَدِ، وأنها غيرُ القُدْرة، وللوجهِ، وأنه غيرُ الوجودِ: أنَّ ذلك إثباتٌ، لا توقُّفَ فيه؛ كما في كتابه «المحصَّل»[١]؛ حيثُ خالَفَ فيه رأيَ الأشعريِّ، وتوقَّف وفوَّض.

ومِن شُبُهاتِ المعطِّلة: قولُهم بحدوثِ الأسماءِ والصفاتِ؛ وبهذا استدَلَّ بعضُ متكلِّمي المغرِبِ؛ وهو سُلَيْمانُ الفرَّاءُ؛ «فقد سأَلَ ابنَ سُحْنُونٍ يستدرِجُهُ: يا أبا عبدِ اللهِ، اللهُ سَمَّى نَفْسَهُ؟ فقال ابنُ سُحْنُونٍ: اللهُ سَمَّى نفسَهُ، ولم يَزَلْ له الأسماءُ الحُسْنَى»[٢].

كلامُ اللهِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ ذَاتِهْ، لَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهْ﴾:

واللهُ متكلِّمٌ متى شاء بما شاء، والقرآنُ كلامُهُ، وكلامُهُ بائنٌ مِن خلقِهِ، وخلقُهُ خلقٌ، ولا يكونُ كلامُهُ مخلوقًا؛ لكونِهِ مسموعًا ومقروءًا، ومحفوظًا ومكتوبًا ومتدبَّرًا، بل المخلوقُ الأداةُ، **وهي**: أُذُنُ الإنسانِ ولسانُهُ وشفتاهُ، ورِيقُهُ ولَهَوَاتُهُ، وقلبُهُ وعقلُهُ، والوَرَقُ والحِبْر؛ قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقد أُكِّدَ الكلامُ بالمصدَرِ: «تكليمًا»؛ لِيُعلَمَ أنه كلامٌ على الحقيقةِ.

والعرَبُ تسمِّي ما يَصِلُ من القول إلى الإنسانِ كلامًا، بأيِّ طريقٍ وصَلَ إليه؛ كتابةً أو غيرَها، ولكنْ لا تحقُّقُهُ بالمصدَرِ، فإذا أُكِّدَ الفعلُ بالمصدَرِ،

---

(١) (ص٤٣٧).

(٢) «طبقات علماء إفريقية» للخشني (ص١٩٨).

لم يُحمَلْ إلا على الحقيقةِ مِن غيرِ واسطةٍ، وقد قال ثَعْلَبٌ في قولِهِ: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]: «خرَجَ الشكُّ الذي كان يدخُلُ في الكلامِ»(١).

وهذا إجماعُ النحويِّينَ؛ كما حكاه عنهم أبو جَعفَرٍ النَّحّاسُ(٢).

والقولُ بخلقِ القرآنِ بِدْعةٌ، لم يَقُلْ بها معروفٌ بصلاحٍ، فضلًا عن معروفٍ بعلمٍ في الصدرِ الأوَّل.

شِدَّة مالك وأصحابِه على القول بخَلْقِ القرآن:

قال مالكٌ: «القرآنُ كلامُ اللهِ، وكلامُ اللهِ منه، وليس مِن اللهِ شيءٌ مخلوقٌ»(٣).

وقال أيضًا: «القرآنُ كلامُ اللهِ، وكلامُهُ لا يَبِيدُ ولا يَنفَدُ، وليس بمخلوقٍ»(٤).

وكان يصفُ مَن قال بخلقِ كلامِ اللهِ بالزَّنْدَقةِ، ويأمُرُ بقَتْلِه، ولم يكنْ أحدٌ مِن أصحابِ مالكٍ في المغرِبِ والمشرِقِ ولا مِن أصحابِهم: مَن يُخالِفُ في أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، ليس بمخلوقٍ، وهو إجماعُ القرونِ المفضَّلةِ ومَن تَبِعَهم.

وقد بلَغَتْ فتنةُ القولِ بخلقِ القرآنِ أصحابَ مالكٍ في المدينةِ وإفريقيَّة، وثبَتُوا على الحقِّ الذي كان عليه أهلُ العلم بالمدينةِ وغيرِها؛ يقولُ موسى بنُ الحسَن: «سمعتُ أبا بكرِ بنَ أبي أُوَيْسٍ، ومطرِّفَ بنَ عبدِ الله، وقد دُعِيَا إلى المحنةِ في القرآنِ بالمدينة، فلمَّا قُرِئَ عليهما

(١) «تهذيب اللغة» (١٠/ ٢٦٥).
(٢) «إعراب القرآن» (١/ ٥٠٧).
(٣) «السُّنَّة» لعبد الله (١٤٥)، و«السُّنَّة» للخلال (١٩٩٩ و٢٠٢١)، و«الشريعة» (١٦٥).
(٤) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢٣).

الكتابُ، قال أبو بكرٍ: أكفُرُ باللهِ بعد نيِّفٍ وتسعينَ سنةً، ومجالَسةِ مالك، ورجالٌ مِن أهلِ العلمِ بالمدينةِ متوافِرون؟! فقيل له: لِيَكُنْ بيتُكَ سِجْنَك»(١).

وقد قال أبو محمَّدٍ يحيى بنُ خلَفٍ المُقْرِئُ: «كنتُ عند مالكِ بنِ أنَسٍ سنةَ ثمانٍ وسِتِّينَ، فأتاه رجلٌ، فقال: يا أبا عبدِ اللهِ، ما تقولُ فيمن يقولُ: القرآنُ مخلوقٌ؟ قال: كافِرٌ زِنْدِيقٌ؛ اقتُلُوهُ، قال: إنما أَحكِي كلامًا سَمِعْتُهُ، قال: لم أَسمَعْهُ مِن أحدٍ؛ إنما سَمِعْتُهُ منك.

قال أبو محمَّدٍ: فغَلُظَ ذلك عَلَيَّ، فقَدِمْتُ مِصْرَ، فلَقِيتُ الليثَ بنَ سَعْدٍ، فقلتُ: يا أبا الحارثِ، ما تقولُ فيمن قال: القرآنُ مخلوقٌ، وحكَيْتُ له الكلامَ الذي كان عند مالكٍ؟ فقال: كافِرٌ، فلَقِيتُ ابنَ لَهِيعةَ، فقلتُ له مثلَ ما قلتُ لِلَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، وحكَيْتُ له الكلامَ؟ فقال: كافِرٌ.

فأتيتُ مَكَّةَ، فلَقِيتُ سُفْيانَ بنَ عُيَيْنةَ، فحكَيْتُ له كلامَ الرجلِ؟ فقال: كافِرٌ، ثُمَّ قَدِمْتُ الكوفةَ، فلَقِيتُ أبا بكرِ بنَ عَيَّاشٍ، فقلتُ له: ما تقولُ فيمن يقولُ: القرآنُ مخلوقٌ، وحكَيْتُ له كلامَ الرجلِ؟ فقال: كافِرٌ، ومَن لم يَقُلْ: إنه كافِرٌ، فهو كافِرٌ، فلَقِيتُ عليَّ بنَ عاصمٍ، وهُشَيْمًا، فقلتُ لهما، وحكَيْتُ لهما كلامَ الرجلِ؟ فقالا: كافِرٌ، فلَقِيتُ عبدَ اللهِ بنَ إدريسَ، وأبا أسامةَ، وعَبْدةَ بنَ سُلَيْمانَ الكِلَابِيَّ، ويحيى بنَ زَكَرِيَّا، ووَكِيعًا، فحكَيْتُ لهم؟ فقالوا: كافِرٌ، فلَقِيتُ ابنَ المبارَكِ، وأبا إسحاقَ الفَزَارِيَّ، والوليدَ بنَ مسلِمٍ، فحكَيْتُ لهم الكلامَ؟ فقالوا كلُّهم: كافِرٌ»(٢).

---

(١) «المِحَن» (ص٣٤٩).

(٢) «الإبانة» (٢٥١/الرد على الجهمية)، و«شرح أصول الاعتقاد» (٤١١ و٤١٢).

وقد ذكَرَ اللهُ القرآنَ في أربعةٍ وخمسينَ موضعًا منه؛ فلم يُشِرْ في شيءٍ منها إلى خَلْقِه، وذكَرَ الإنسانَ في ثمانيةَ عشَرَ موضعًا ثُلُثِ ذلك العدَدِ؛ فصرَّح في جميعِها بخَلْقِه؛ كما ذكَرَهُ ابنُ عطيَّة، وقال: «وهذا يدُلُّ على أنه غيرُ مخلوق»[1].

ظهورُ القول بخَلقِ القرآن في المغرب:

ولمَّا ظهَرَ القولُ بخلقِ القرآن في المغربِ مِن بعض المتكلِّمين؛ كسُلَيْمانَ الفرَّاءِ، ومحمَّدِ بنِ الكَلَاعِيِّ، ردَّه أئمَّةُ السُّنَّةِ، وكتَبُوا فيه، وقد كتَبَ ابنُ الحدَّادِ وإبراهيمُ الضَّبِّيُّ كتبًا في ردِّ بدعةِ القولِ بخلقِ القرآن.

ولم يكنِ المسلمون في المغرِبِ يَعرِفُونَ القولَ بخلقِ القرآنِ في القرونِ الأُولى، حتى ظهَرَتْ فتنتُهُ في المشرِقِ، وقد همُّوا بقتلِ سُلَيْمانَ الفرَّاءِ، حينما قال بخلقِ القرآنِ؛ كما ذكَرَهُ ابنُ عذاري المراكشي في «البيان»[2].

وكان أهلُ الإسلام في المغرِبِ يَصِفُونَ القائلَ بخلقِ القرآنِ مِن المَغارِبةِ بأنَّهم: «أهلُ العِرَاقِ»؛ لأنَّهم ساروا على نَهْجِهم، وأخَذُوا بقَوْلهم؛ **أي**: أنَّ هذا القولَ لا يُعرَفُ مِن قبلُ في بلادِهم عند المسلمين، وإنَّما يقولُ به بعضُ فلاسفةِ أهلِ الكِتاب المغارِبةِ في التَّوْرَاةِ والإنجيل، الذين أدخَلُوا الفلسفةَ وعلمَ الكلام في دينِهم على الطريقةِ التي سَلَكَتْها بعضُ الطوائفِ الإسلامية، وقد كان الفيلسوفُ موسى بنُ ميمونٍ القرطبيُّ اليهوديُّ يقول: «بإجماعِ أُمَّتِنا أنَّ التوراةَ مخلوقةٌ»![3]، وأصلُ فلاسفةِ

---

(١) «المحرر الوجيز» (٥/ ٢٢٣).

(٢) «البيان المُغرِب» (١/ ١١٩).

(٣) «دلالة الحائرين» (١/ ١٦٢).

أهل الكتابِ الذي دعاهم للقول بهذا الكلامِ هو أصلُ الفلاسفةِ المنتسبينَ للإسلام، الذين قالوا: إنَّ القرآنَ مخلوق!

أصلُ فِتنة خَلْق القرآن، والكلام النَّفْسي:

وكان أصلُ الفِتْنةِ في القولِ بخلقِ القرآنِ في المشرِقِ والمغربِ: إنما هو في المسموعِ والمقروءِ والمكتوبِ، والمحفوظِ والمتدبَّرِ؛ وبهذا يقولُ الجهميَّةُ والمعتزِلةُ.

حتى جاء ابنُ كُلَّابٍ، وأثبَتَ الكلامَ النَّفْسيَّ، وقال بخلقِ ما عداه مِن المسموعِ والمقروءِ والمحفوظِ، والمكتوبِ والمتدبَّرِ، وظنَّ هو ومَن قال بقولِهِ: أنهم يُثبِتُونَ الكلامَ، وأنَّ قولَهم خارجٌ عن محلِّ النزاع؛ توهُّمًا أنَّ النزاعَ إنَّما هو في الكلامِ النَّفْسيِّ مع الجهميَّةِ والمعتزِلةِ فحسبُ، وإنما النزاعُ في الكلامِ كلِّه، وجرَى مع ابنِ كُلَّابٍ الأشاعرةُ؛ فأخَذُوا يُثبِتُونَ الكلامَ للهِ، ويريدونَ به: ما قام في النَّفْسِ، لا ما أدركَهُ الإنسانُ بسمعِهِ وبصَرِه، وقلبِهِ وعقلِه، وبلَّغه الإنسانُ بصوتِهِ ولسانِه.

وهذا التفريقُ لا يُعرَفُ قبلَ ابنِ كُلَّاب، وكان الأئمَّةُ عند ظهورِ فتنةِ القولِ بخلقِ القرآنِ لا يفرِّقون، ويَعرِفُونَ أنَّ فتنةَ القولِ بخلقِ القرآنِ، كانت لشُبُهاتٍ مِن أعظَمِها: شُبْهةُ أنَّ المسموعَ والمقروءَ منفصِلٌ عن الذاتِ؛ فلا يكونُ منها؛ ولهذا قال أحمدُ بنُ حنبلٍ في «عقيدتِهِ» التي رواها عنه قاضي قُرْطُبةَ أسلَمُ بنُ عبدِ العزيزِ أبو الجَعْدِ: «أَشهَدُ أنَّ اللهَ تبارَكَ وتعالى يقولُ، وقولُهُ الحَقُّ، خَلْقُهُ خَلْقٌ، وقَوْلُهُ بائنٌ مِن خَلْقِهِ ﷻ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]؛ فقولُهُ: ﴿كُن﴾ ليس بمخلوقٍ»[١].

---

(١) «أخبار الفقهاء والمحدثين» (ص٤٥ ـ ٤٦).

فانظُرْ كيف ذكَرَ أحمدُ بَيْنُونةَ كلامِ اللهِ مِن خَلْقِهِ، **ويريدُ بذلك**: المسموعَ والمقروءَ وبقيَّةَ جهاتِه؛ لأنَّ الكلامَ النَّفْسيَّ لا حاجةَ للقولِ ببينونَتِهِ مِن خَلْقِه.

وهذا الكلامُ عن أحمدَ مما انفرَدَ به المَغارِبةُ عنه؛ ذكَرَهُ الخُشَنيُّ في «أخبارِ الفقهاءِ والمحدِّثينَ»[١]؛ مسنَدًا.

وعلى هذا جرَى تقريرُ أئمَّةِ السُّنَّةِ في القَيْرَوانِ وما وراءَها، ومنهم: ابنُ أبي زَيْدٍ؛ كما قال ابنُ أبي زَيْدٍ: «يَجِبُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَسْمَعَ مُوسَى ﷺ كَلَامَهُ القَائِمَ بِذَاتِهْ، لَا كَلَامًا قَامَ بِغَيْرِهْ»؛ نقَلَهُ عنه القَرَافيُّ في «الذَّخِيرة»[٢]، وبنحوِهِ قاله هو في «الجامع»[٣].

وقد قال ابنُ الحدَّاد: «كُلُّ مَن زعَمَ أنَّ موسى سَمِعَ الكلامَ مِن الشَّجَرةِ على الحقيقةِ، فقد كفَرَ؛ لأنه يعني: أنَّ اللهَ تعالى لم يكلِّمْ موسى، ولم يفضِّلْهُ بكلامِه»[٤]، وقولُهُ هنا: «مِن الشَّجَرةِ على الحقيقةِ»؛ **يعني**: أنه يَقصِدُ الكلامَ المسموعَ؛ فاللهُ تكلَّم به، وأسمَعَهُ موسى حقيقةً، ولم يَخلُقْهُ في الشجرةِ، أو أمَرَها فتكلَّمَتْ به حقيقةً.

ويُخطِئُ طوائفُ مِن المتكلِّمينَ؛ حيثُ يظنُّونَ أنَّ خلافَ السلفِ مع أهلِ البِدَعِ، إنما هو في الكلامِ النَّفْسيِّ وحدَهُ، ويظنُّون أنَّهم بعيدونَ عن النزاعِ بإثباتِهم له، وقولِهم بأنَّ كلامَ اللهِ المسموعَ والمقروءَ والمحفوظَ مخلوقٌ، ويسمُّونه كلامَ اللهِ مجازًا؛ كما يقولُ بعضُ أهلِ الكلامِ؛ كالأشاعِرةِ.

---

(١) «أخبار الفقهاء والمحدثين» (ص٤٦).
(٢) «الذخيرة» (١٣/ ٢٣٥).
(٣) «الجامع» (ص١٠٧).
(٤) «رياض النفوس» (٢/ ٧٢).

الحَرْفُ والصَّوْت:

ومِن هنا نشَأَ الكلامُ على مسألة «الحَرْفِ والصَّوْتِ»، وأنَّ الله تكلَّم بكلامٍ حرفًا وصوتًا؛ لأنَّ الكلامَ في اللغةِ في الأصلِ لا يُطلَقُ إلا على ما كان بحرفٍ وصوت، وأمَّا غيرُهُ، فيحتاجُ إلى تقييدٍ؛ كأنْ يقال: «كلامٌ مكتوبٌ»، و«كلامٌ في النَّفْس»، واللهُ أثبَتَ الصوتَ لنفسِهِ بقولِه: ﴿هَلْ أَتَنٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ﴾ [النازعات: ١٥ ـ ١٦]، والنداءُ لا يكونُ إلا بصوتٍ، ويقولُ النبيُّ ﷺ: **(إِنَّ هَـٰذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ)**[١]، وقال ﷺ: **(مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ)**[٢]، ويقولُ كما في «الصحيح»: **(يُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ)**[٣]، وفي السنن أن المناديَ هو الله[٤].

وقد سمَّى اللهُ المسموعَ كلامَهُ ووَحْيَهُ: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣]، وقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولا يكونُ السمعُ في لغةِ العرَبِ إلا بصوتٍ.

وهذا ما يقرِّرُهُ السلَفُ صحابةً وتابِعِينَ، وأتباعَهم وأتباعَهم؛ قال ابن مسعود: «إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالوَحْيِ، سَمِعَ صَوْتَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ»[٥]؛ وهذا ما يُثبِتُهُ الأئمَّة؛ كأحمدَ والبخاريِّ، وصنَّف فيه أئمَّةٌ مصنَّفاتٍ؛ كابن مَنْدَه، وأبي نَصْرٍ السِّجْزيِّ، والنوويِّ، وكان الأئمَّةُ يشدِّدون على المخالِفِ في

---

(١) البخاري (٢٤١٩)، ومسلم (٨١٨) من حديث عمر.
(٢) الترمذي (٢٩١٠) من حديث ابن مسعود.
(٣) البخاري (٤٧٤١ و٧٤٨٣) من حديث أبي سعيد.
(٤) الترمذي (٣١٦٩).
(٥) «السُّنَّة» لعبد الله (٥٣٦)، و«الإبانة» لابن بطة (١٦/الرد على الجهمية)، وعلقه البخاري (٩/١٤١) بنحوه.

ذلك، وحُكِيَ إجماعُ الخلقِ والعقلاءِ على إثباتِ الصوتِ والحرفِ، وأنَّ القولَ بنفيِهِ لا يُعرَفُ قبلَ ابنِ كُلَّابٍ والقَلانِسيِّ، والصالحيِّ والأشعريِّ، إلا ما كان مِن الجَهْميةِ والمعتزلة مِن نَفْيِهم لكلام الله كُلِّه.

قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «إنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بالصَّوْتِ والحَرْفِ»؛ فكان يُبطِلُ الحكايةَ، ويُضِلُّ القائلَ بذلك؛ كما نقَلَهُ عنه عبدُ الواحدِ بنُ الحارثِ التميميُّ في «اعتقاد أحمد»[1]، وقد نصَّ على ذلك البخاريُّ في كتابِهِ «خَلْقِ أفعالِ العباد»[2]؛ فقال: «صوتُ اللهِ لا يُشبِهُ صوتَ الخَلْق؛ لأنَّ صوتَ اللهِ يُسمَعُ مِن بُعْدٍ، كما يُسمَعُ مِن قُرْبٍ».

ولا يَمنَعُ صوتَ الله حواجز، ولا يحتاجُ في إبلاغه إلى هواء، وإنما يُسمِعُه اللهُ مَن يشاء، ويَحجزُ عنه مَن يشاء.

وكان أحمَدُ يَجعَلُ نفيَ الصوتِ والحرفِ هو قولَ الجهميَّة؛ لأنه يؤدِّي إلى أصلٍ واحدٍ، وهو التعطيلُ[3].

وقد نقَلَ عبدُ اللهِ، عن أبيهِ أحمدَ بنِ حنبلٍ: «أنه سُئِلَ عن قومٍ يقولونَ: لمَّا كلَّم اللهُ مُوسَى، لم يَتكلَّمْ بصوتٍ، فقال أبي: بل تَكَلَّمَ بصَوْتٍ؛ هذه الأحاديثُ تُروَى كما جاءَتْ»[4]، ونقَلَ عنه عبدُ اللهِ والمَرْوَزِيُّ وصفَهُ مَن ينفي الصوتَ بالجَهْميِّ[5].

❁ من حُجَجِ نُفَاةِ الصوت والحرف لله:

وأعظَمُ ما جعَلَ طوائفَ المتكلِّمينَ يقولونَ بنفيِ الصوتِ والحرفِ: أنَّهم أصَّلوا قواعدَ كلاميَّةً تجري على المخلوقاتِ؛ فأرادوا إجراءَها على

(١) «اعتقاد أحمد» (ص٣٣ و٣٦).
(٢) «خلق أفعال العباد» (٢/ ٢٤٠).
(٣) «السُّنَّة» لعبد الله (٥٣٤).
(٤) «السُّنَّة» (٥٣٣).
(٥) «السُّنَّة» لعبد الله (٥٣٤)، و«شرح العقيدة الأصفهانية» (ص٦٨).

الخالِقِ وصفاتِه؛ فعطَّلوا صفاتِ الخالِقِ، **وأظهَرُ حُجَجِهم في هذا البابِ هي:**

الأُولى: أنَّ الحروفَ والأصواتَ متعاقِبةٌ، وأنَّ الكلمةَ لا تكونُ كلمةً إلا وحروفُها متوالِيَةٌ، وهذا التعاقُبُ يعني حدوثَها، واللهُ منزَّهٌ عن الحوادث؛ وهذا يَطَّرِدُونَ فيه، فيتصوَّرون التعاقُبَ في صفةِ الاستواءِ والنزول، والقَبْضِ والبَسْط، فينفون تلك؛ لأنها حوادثُ، واللهُ منزَّهٌ عنها، ولو اطَّرَدُوا، لنَفَوْا تعاقُبَ السمعِ والبصَرَ؛ لأنه على أصلهم فالنظَرُ يقتضي سماعَ اللهِ لكلامِ خلقِهِ متواليًا؛ فقولُ العبدِ: «يا رَبِّ» يَلزَمُ منه أنَّ السمعَ يَسمَعُ الياءَ قبل الألفِ والراءِ والباء؛ وهذا حدوثٌ في السمعِ، كما هو حدوثٌ في المسموعِ؛ وسَمْعُ اللهِ منزَّهٌ عن الحوادث، ومثلُهُ البصَرُ؛ فصلاةُ العبدِ ركعتَيْنِ؛ يُبصِرُ اللهُ ببصَرِهِ تكبيرةَ الإحرامِ قبل التسليمتَيْن؛ وهذا حدوثٌ في البصَر، كما هو حدوثٌ في المُبصَر؛ واللهُ منزَّهٌ عن الحوادث.

ويَلزَمُ مِن هذا التأصيلِ: نفيُ السمعِ والبصَرِ، وجعلُ السمعِ والبصَرِ هو العلمَ فقطْ! ولكنَّ الله يَعلَمُ بالفِعلِ قبلَ حدوثِه، ويراهُ عند حدوثِه، ويَعلَمُ بدُعاءِ العبد له قبل حدوثه، ويَسمَعُه عند حدوثه.

وذلك التأصيلُ الفاسِدُ يَرجِعُ إلى أنهم اتخَذُوا قواعدَ تَجرِي على حوادثِ المخلوقين؛ فجعَلُوها تجري على اللهِ وصفاتِه، واللهُ يَفعَلُ ما يشاء، كيفما شاء، متى شاء، ومِن ذلك كلامُهُ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فعلَّق اللهُ الكلامَ بالمشيئةِ، وقال: ﴿إِذَآ﴾ الدالَّةَ على المستقبَل.

الثانية: أنَّ إثباتَ الحرفِ والصوتِ يَلزَمُ منه إثباتُ الحَلْقِ واللسان، والحاجةِ للهواء؛ وهذا عَيْنُ التشبيهِ الذي يستقِرُّ في نفوسِهم؛ والحقُّ أنه لا يَلزَمُ مِن إثباتِ الصوت والحرف حَتْمِيَّةُ إثباتِ تلك اللوازم، فاللهُ أثبَتَ

للمخلوقاتِ الكلامَ والنطقَ والإسماعَ بلا حاجةٍ لذلك، وهي جماداتٌ؛ كما قال تعالى عن السمٰواتِ والأرضِ: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقال عن الجبال: ﴿وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقال عن الجوارحِ إنها تقولُ: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [فصلت: ٢١]؛ وهذا في مخلوق؛ فكيف بخالِقٍ ليس كمثلِهِ شيءٌ؟!

ثُمَّ إنَّ هذا التأصيلَ يَنسحِبُ على جميعِ الصفات؛ كالبصَر؛ فهل يَصِحُّ أن يقالَ: إنَّ البصَرَ يحتاجُ إلى حَدَقةٍ ونُور؛ كما يحتاجُ الكلامُ لحَلْقٍ وهَوَاء؟!

وهؤلاءِ يتوهَّمون أنهم إنْ نَفَوُا الصوتَ والحرفَ، وأثبَتُوا الكلامَ النفسيَّ: أنهم يُثبِتُونَ صفةَ الكلامِ لله، وكما قال أحمدُ عن الجهميَّة: «قالوا: إنَّ اللهَ لم يتكلَّمْ ولا يتكلَّمُ، إنما كوَّن شيئًا، فعبَّر عن اللهِ، وخلَقَ صوتًا، فأسمَعَ»(١).

وكلامُ متقدِّمي المالكيَّةِ يجري مَجرَى السلفِ؛ فكلامُهم جارٍ في إثباتِ أنَّ كلامَ اللهِ كلَّه غيرُ مخلوق، وقد سأل محمَّدُ بنُ سُحْنُونٍ مَن قالَ بخلقِ القرآنِ: «أرأيْتَ كلَّ مخلوقٍ: هل يَذِلُّ لخالقِهِ؟ فسكَتَ الرجلُ! ثُمَّ قال ابنُ سُحْنُونٍ: إنْ قال: كلُّ مخلوقٍ يَذِلُّ لخالقِهِ، فقد كفَرَ؛ لأنه جعَلَ القرآنَ ذليلًا على مَذْهَبِهِ الذي يَرَى القرآنَ مخلوقًا، واللهُ يقولُ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ۝٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾ [فصلت: ٤١ ـ ٤٢]، وإنْ قال: إنه لا يَذِلُّ، فقد رجَعَ إلى مذهبِ أهلِ الحقِّ»(٢).

---

(١) «الرد على الجهمية» (ص١٣٥ ـ ١٣٦).
(٢) «رياض النفوس» (١/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩).

وكلامُهُ هذا كلُّه لا يجري على الكلامِ النَّفْسيِّ فحَسْبُ؛ لأنه استَدَلَّ بالكلامِ المكتوبِ المنزَّلِ؛ كما في الآية: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ﴾، ﴿تَنزِيلٌ﴾، والمكتوبُ والمنزَّلُ على قولِهم، ليس هو الكلامَ المَعْنِيَّ القائمَ بالنَّفْس.

وهكذا في كلامِ أبي عَمْرو الدانيِّ في «منظومتِه»:

وَالقَوْلُ فِي كِتَابِهِ المُفَصَّلْ	بِأَنَّهُ كَلَامُهُ المُنَزَّلْ
عَلَى رَسُولِهِ النَّبِيِّ الصَّادِقِ	لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَلَا بِخَالِقِ
مَنْ قَالَ فِيهِ إِنَّهُ مَخْلُوقُ	أَوْ مُحْدَثٌ فَقَوْلُهُ مُرُوقُ
وَالْوَقْفُ فِيهِ بِدْعَةٌ مُضِلَّهْ	وَمِثْلُ ذَاكَ اللَّفْظُ عِنْدَ الجِلَّهْ[1]

وكلامُهُ: في الكلامِ المنزَّلِ أنَّه غيرُ مخلوق، بل بدَّع القائلَ بالوقفِ فيه.

وكلامُ اللهِ الذي كلَّمه لجبريلَ ولنبيِّنا ﷺ، هو ما نَسمَعُهُ ونَقرَؤُهُ، وهو غيرُ مخلوقٍ، ولو كانت أصواتُ المخلوقِينَ وأفواهُهُمْ وألسنَتُهُمْ مخلوقةً؛ كما هم مخلوقون.

وقد كان الأئمَّةُ يُنكِرُونَ القولَ بخلقِ القرآنِ لِعِلَّةِ كونِهِ مسموعًا في الأرضِ، ومنزَّلًا إليها؛ كما قال أَسَدُ بنُ الفُرَاتِ، وهو مِن تلاميذِ مالكٍ: «وَيْحَ أهلِ البِدَعِ؛ هلَكَتْ هَوَالِكُهم؛ يَزْعُمُونَ أنَّ اللهَ خلَقَ كَلَامًا؛ يقولُ ذلك الكلامُ المخلوقُ: ﴿أَنَا۠ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]؟!»[2].

وأهلُ اللسانِ العَرَبيِّ يَعلَمُونَ أنَّ المقصودَ بكلامِ اللهِ غيرِ المخلوقِ: هو المنزَّلُ والمقروءُ والمسموعُ؛ ولهذا ذكَرَ غيرُ واحدٍ منهم؛ كأبي عُبَيْدٍ القاسمِ بنِ سَلَّامٍ: «أنَّ الرجلَ لو حلَفَ ألَّا يَتكلَّمَ بشيءٍ، فقرَأَ

---

(١) «الأرجوزة المنبهة» (ص١٨٠ ـ ١٨١).

(٢) «طبقات علماء إفريقية» (ص٨٢).

القرآنَ، لم يَحنَثْ؛ لأنَّ القرآنَ كلامُ الله»[١].

ومِن الجهلِ بالعربيَّةِ: التفريقُ بين كلامِ اللهِ لفظِهِ ومعناهُ، وزعمُ أنَّ هذا مخلوقٌ، وهذا غيرُ مخلوق؛ كما قال ابنُ الأعرابيِّ اللُّغَويُّ: «ما رأيتُ قومًا أكذَبَ على اللغةِ مِن قومٍ يزعُمُونَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ»[٢].

الواقفةُ في خَلْقِ القرآن، وسببُ التشديد عليهم:

ولا يجوزُ الوقوفُ في مسألةِ القرآنِ بزعمِ التوسُّطِ والإمساكِ عن قول: مخلوقٌ، ولا غيرُ مخلوق؛ لأنَّ هذا شكٌّ في صفاتِ الله، والواقِفُونَ في مسألةِ كلامِ اللهِ يُسمَّوْنَ: واقفةً؛ لأنَّهم لا قاموا بالحَقّ، ولا ناموا عن الباطل، وقد قال أحمدُ عمَّن يقول بقولِ الواقِفة: «لا يكون مِن أهلِ السُّنَّةِ، ولا كَرَامةَ!»[٣]، وكان عبدُ اللهِ بنُ محمَّدٍ الضعيفُ يقول: «قُعَّدُ الخوارجِ أخبَثُ الخوارجِ، وقُعَّدُ الجهميَّةِ هم الواقِفة»[٤].

وسببُ تشديدِ الأئمَّة على الواقِفة: أنَّ ظاهِرَ الحالِ أنهم أهوَنُ مِن الخَلْقيَّة؛ لأنَّ القولَ بالوَقْفِ يُغرِي ضعفاءَ أهل الحقِّ به؛ توهُّمًا للسلامةِ والتوسُّط، فهو يُخرِجُ أهلَ الحقِّ إلى الباطل، ويُخرِجُ أهلَ الباطلِ إلى باطلٍ آخَر؛ ولهذا يقولُ إسحاقُ بنُ راهويه: الواقفةُ شرٌّ عندي ممن يقول: القرآنُ مخلوق؛ لأنَّه يَقتدي به غيرُه[٥].

---

(١) «السُّنَّة» للخلال (١٨٥١ و١٨٥٢).
(٢) «شرح أصول الاعتقاد» (٦٢٣)، و«معجم الأدباء» (٦/ ٢٥٣٣).
(٣) «مسائل حرب» (١٨٠٤).
(٤) «مسائل أحمد؛ رواية أبي داود» (١٧٤٩).
(٥) «مسائل حرب» (١٨٠١)؛ وعنه الخلال في «السُّنَّة» (١٨٠١).

من أدلة القائلينَ بخَلقِ القرآن:

هذا؛ ويستدِلُّ الجَهْمِيَّةُ والمعتزِلةُ على خَلْقِ القرآنِ بعموماتِ القرآنِ وإطلاقاتِه:

ـ **وذلك**: كإدخالِ القرآنِ في عمومِ خَلْقِ اللهِ لكلِّ شيءٍ في قولِه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرَّعْد: ١٦، والزُّمَر: ٦٢]؛ لأنَّهم يَرَوْنَ كلامَ الله شيئًا غيرَ اللهِ، فيُدخِلُونَهُ في غيرِه.

لكنَّ كلامَهُ منه، ثُمَّ إنَّه قد جاء في القرآنِ والحديثِ: أنَّ اللهَ شيءٌ؛ كقولِه تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ فهل يجوزُ أن يقالَ: إنَّ الله تعالى خلَقَ نَفْسَه؟! ومِثْلُه: القرآنُ، فيسمَّى شيئًا؛ كما في قولِه تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وفي حديثِ سَهْلٍ؛ قال ﷺ: **(أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟)**[1]، فإذا لم يدخُلِ اللهُ في الشيءِ المخلوقِ، فكذلك كلامُه؛ لأنَّه منه.

وكذلك: فإنَّ العمومَ يُطلَقُ في القرآنِ، وله ما يخصِّصُهُ مِن الحِسِّ وغيرِه؛ كقولِهِ تعالى عن رِيحِ قَوْمِ عادٍ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وقولِ الله تعالى عن بِلْقِيسَ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النَّمْل: ٢٣]؛ وهذا لا يُمكِنُ القولُ بعمومِه.

ـ **ومِن الأخذِ بالعموماتِ عند الجَهْمِيَّةِ والمعتزِلةِ**: استدلالُهم على خَلْقِ القرآنِ بقولِهِ تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الفرقان: ٥٩، والسَّجْدة: ٤]؛ لأنَّ القرآنَ موجودٌ بينهما.

ولو قِيلَ بالعمومِ، لَلَزِمَ القولُ بأنَّ ما كان فوقَ السمواتِ غيرُ

---

(١) البخاري (٥١٣٢ و٥١٣٥ و٥١٤٩ و٧٤١٧)، ومسلم (١٤٢٥)، واللفظ للبخاري.

مخلوقٍ؛ لأنَّ الآيةَ جعَلَتْ خَلْقَ اللهِ هو السمواتِ والأرضَ وما بينَهما، ومعلومٌ أنَّه فوق السمواتِ أشياءُ مخلوقةٌ، فإذا جاز أن يكونَ فوق السمواتِ شيءٌ مخلوقٌ، فيجوزُ كذلك أن يكونَ بينهما شيءٌ غيرُ مخلوقٍ.

ثُمَّ إنَّ اللهَ فرَّق بين كلامِهِ، وهو (أَمْرُهُ)، وبين خَلْقِ السمواتِ والأرضِ وما بينَهُنَّ؛ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]؛ فوصَفَ الأمرَ بالتنزيلِ، والسمواتِ والأرضَ بالخَلْقِ، وأَمْرُ اللهِ: كلامُهُ وقَوْلُه؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

ـ **وكذلك**: فإنَّ استدلالَهم بمجيءِ البقرةِ وآلِ عِمْرانَ يومَ القيامةِ على كونِهما مخلوقتَيْنِ ـ كما في الحديثِ[1] ـ لازِمٌ للقولِ بذلك على اللهِ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفَجْر: ٢٢]، وكلامُهُ منه تعالى.

ـ **وقولُهُ تعالى**: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، **يرادُ به**: مُحدَثٌ مِن العَرْش؛ لأنَّه آخِرُ ما نزَلَ مِن الكتبِ مِن العَرْش؛ كما قاله إسحاقُ بنُ راهويه[2].

والنزولُ قد يتكرَّرُ، فيسمَّى آخِرُها: أَحْدَثَها؛ فاللهُ تعالى يَنزِلُ كُلَّ لَيْلةٍ نزولًا يَلِيقُ به وحدَه، ونزولُهُ الليلةَ أحدَثُ مِن نزولِهِ ليلةَ أَمْسِ.

وقد وصَفَ اللهُ بعضَ كلامِهِ بالسَّبْقِ بقولِه: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ [يونس: ١٩، وهود: ١١٠، وطه: ١٢٩، وفُصِّلَت: ٤٥، والشُّورى: ١٤]، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا﴾ [الصافَّات: ١٧١].

---

(١) مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة.

(٢) «مسائل حرب» (١٨٠٥).

ويقابِلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [البقرة: ١٤٥، وآل عمران: ٦١]؛ فهنا حدوثُ المَجِيءِ لكلامِ الله وهو عِلْمُه، وهكذا يكونُ في الصفاتِ الفِعْليَّةِ؛ مِن الخَلْقِ والرِّزْق، والإحياءِ والإماتة، والقَبْضِ والبَسْط، ثُمَّ إنَّ غضبَ اللهِ على فِرْعَوْنَ سابِقٌ لغَضَبِهِ على أبي لَهَبٍ.

وكلمةُ: ﴿مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢، والشُّعَراء: ٥] في الآيةِ: لا يرادُ بها المعنى الاصطلاحِيُّ عند المتكلِّمِينَ الذي أصَّلوه على المخلوقاتِ؛ فنزَّلوه على الخالِقِ، فغلَبَ هذا المعنى لدَيْهِم؛ ولهذا كان بعضُ السلفِ يَنهَى عن وصفِ القرآنِ بـ: «مُحدَثٍ»؛ كقَبِيصةَ؛ فقد كان يقولُ: «مَن قال: «مُحدَثٌ»، فهو يقولُ: إنَّه مخلوقٌ، ومَن قال: إنه مخلوقٌ، فهو كافِرٌ باللهِ»[1].

ومَهْما كان القرآنُ على جهةٍ أو تصريفٍ ـ مسموعٍ أو مكتوبٍ، أو مقروءٍ أو محفوظٍ أو متدبَّرٍ ـ فهو كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، ومِن اللهِ، وربَّما يتهيَّبُ الإنسانُ لأجلِ خَيَالِ المماثَلةِ والتشبيهِ مِن قولِ ذلك، فيستبشِعُ الكلامَ بما ورَدَ بالنصِّ؛ ولهذا كان أحمدُ يقولُ لبعضِ أصحابِه: «لا تَجزَعْ أن تقولَ: ذلكَ كلامُ اللهِ مِن اللهِ، ومِن ذاتِ اللهِ»[2].

وفي خبرِ ابنِ عبَّاسٍ: **(أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ)**[3]: دليلٌ على أنَّ كلامَهُ غيرُ مخلوقٍ؛ لأنَّ اللهَ لم يَخلُ مِن الكلامِ والعِلْمِ؛ فلا يقالُ: إنَّ اللهَ لم يتكلَّمْ إلا بعدَ خَلْقِ القَلَمِ، ولكنَّ كلامَهُ غيرُ مخلوقٍ، وهو مِن ذاتِ اللهِ؛ ولهذا لا يُذكَرُ في مخلوقاتِه.

---

(١) «السُّنَّة» للخَلَّال (١٩٤١).
(٢) «السُّنَّة» للخلال (١٨٤٥).
(٣) ابن أبي شيبة (٣٧٠٢٣ و٣٧٠٢٤).

صفةُ التَّجَلِّي للهِ تعالى:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَصَارَ دَكًّا مِنْ جَلَالِهِ﴾:

تجلِّي اللهِ للجبلِ: حقيقةٌ تليقُ به، لا كتجلِّي المخلوقين؛ قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، **والتجلِّي**: صفةٌ فعليَّةٌ خبريَّةٌ، وهي بمعنى الظهورِ والبيانِ[١]، **ومقتضى اللسانِ العَرَبيِّ**: حَمْلُهُ على ذلك؛ فالقرآنُ نزَلَ به، وقد جاء إثباتُ التجلِّي على الحقيقةِ في حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، في «المسنَد»[٢].

وعلى هذا المعنى مِن الإثباتِ يَجرِي السلفُ وأهلُ السُّنَّةِ؛ فلا يَتأوَّلون ما ورَدَ على معنًى يَتكلَّفونَهُ لِيَخْرُجوا به عن المعنى المتوهَّمِ الذي يَحذَرُونَ.

وقد قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «وقولُ رسولِ اللهِ ﷺ: (**يَنْزِلُ رَبُّنا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيا**)، عندَهم مِثْلُ قولِ اللهِ ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ومِثْلُ قولِهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]؛ كلُّهم يقولُ: يَنْزِلُ ويَتَجَلَّى ويجيءُ، بلا كيفٍ، لا يقولونَ: كيفَ يجيءُ؟ وكيف يَتَجَلَّى؟ وكيف يَنْزِل؟ ولا: مِن أينَ جاء؟ ولا: مِنْ أينَ تَجَلَّى؟ ولا: مِن أينَ يَنْزِل؟ لأنَّه ليس كشيءٍ مِن خَلْقِه، وتعالى عن الأشياء، ولا شَرِيكَ له.

وفي قولِ اللهِ ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ دلالةٌ واضحةٌ أنه لم يكنْ قبلَ ذلك متجلِّيًا للجبَلِ، وفي ذلك ما يفسِّرُ معنى حديثِ التنزيلِ.

---

(١) «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٧٣).
(٢) أحمد (٣/ ١٢٥ و٢٠٩ رقم ١٢٢٦٠ و١٣١٧٨).

ومَنْ أراد أن يَقِفَ على أقاويلِ العلماءِ في قولِهِ ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فلْيَنظُرْ في تفسيرِ بَقِيِّ بنِ مَخْلَدٍ، ومحمَّدِ بنِ جَرِيرٍ، وليقفْ على ما ذكَرَا مِن ذاك، ففيما ذكَرَا منه كفايةٌ»[1].

صِفَةُ نُزولِ الله تعالى:

ويُثبَتُ النزولُ كما جاء في الحديثِ على الحقيقةِ بلا تأويلٍ ولا تشبيه، ولا تكييفٍ ولا تعطيل، ومَن يتأوَّلُ النزولَ أو يعطِّلُهُ يستحضِرُ أحوالًا تُشابِهُ المخلوقَ، والحرَكةُ والانتقالُ لم يَرِدْ بها النصُّ، فتُترَكُ، ولا تُثبَتُ ولا تُنفَى؛ وقوفًا على النصِّ؛ كما كان الإمامُ أحمَدُ يأمُرُ بذلك، يقول عبد الله بن أحمد: «كنتُ أنا وأبي في المَسجِدِ، فسَمِعَ قاصًّا يَقُصُّ في حديثِ النزولِ؛ فقال: «إذا كان ليلةُ النِّصْفِ مِن شَعْبانَ، يَنزِلُ اللهُ إلى سماءِ الدنيا بلا زَوَالْ، ولا انتقالْ، ولا تغيُّرِ حالْ»؛ فارتعَدَ أبي واصفَرَّ لَوْنُه، ولَزِمَ يدي، فأمسكتُهُ حتى سكَنَ، ثم قال: قِفْ بنا على هذا المتخرِّصِ، فلمَّا حاذاه، قال: يا هذا؛ رسولُ اللهِ أغيَرُ على ربِّكَ منك؛ قُلْ كما قال رسولُ الله ﷺ»، وانصرَفَ[2].

ومِن الأئمَّةِ: مَن يُثبِتُ ذلك؛ كحَرْبٍ الكِرْمانيِّ[3]، وعُثْمانَ الدارميِّ[4].

ومنهم: مَن يَنفِيه؛ كأبي الحسَنِ التميميِّ[5]، وأبي محمَّدٍ مَكِّيِّ بنِ أبي طالبٍ في كتابِ «الهِدَايهْ، إلى بلوغِ النِّهَايهْ»[6]، ومنهم ابنُ عبدِ البَرِّ[7].

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٥٣).
(٢) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١١٠).
(٣) «مسائل حرب» (١٥٦٠/ ٢٦).
(٤) «النقض» (١/ ٢١٥ و٣٥٥ ـ ٣٥٦).
(٥) «مجموع الفتاوي» (٥/ ٤٠٢).
(٦) «الهداية» (١/ ٢٠٩ و٦٩٠)، و(١٢/ ٧٦٧٧ ـ ٧٦٧٨).
(٧) «التمهيد» (٧/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

وطائفةٌ ثالثةٌ: تُثبِتُ المعنى، وتتوقَّفُ عن اللفظ؛ لعدَمِ ورودِه[١].

والإمساكُ عن الزيادةِ على النصِّ أحوَطُ؛ كما فعَلَهُ أحمد؛ وهذا لا يُنافِي الحقيقةَ بإثباتِ النزولِ والتجلِّي للهِ حقيقةً؛ بلا تأويلٍ ولا تشبيهٍ ولا تكييف.

والزيادةُ على النصِّ قد تَدفَعُ صاحبَها إلى تأويلِ صفاتٍ أخرى عن حقيقتِها أو القولِ بما لم يَرِد فيه النَّصُّ؛ كمسألةِ خلوِّ المكانِ عند النزولِ؛ فلمَّا سُئِلَ ابنُ المبارَك؛ فقيل له: «كيفَ يَنزِلُ اللهُ؛ أليس يخلو ذلك المكانُ؟ فقال: يَنزِلُ كيفَ شاءَ»[٢]؛ فلم تَدفَعِ ابنَ المبارَكِ زيادةُ السائلِ على النصِّ إلى تأويلِ الصفة، بل أثبَتَها، وأرجَعَ السائلَ إلى مشيئةِ الله، بما تضمَّن تخطِئةَ السائل.

ومَن أثبَتَ صفةَ الاستواءِ والنزولِ على حقيقةٍ تَلِيقُ باللهِ لا كما يَلِيقُ بالمخلوقِ، لا يُبدَّعُ لنفيِ الحَرَكةِ والانتقالِ، وإنْ كانت السُّنَّةُ الوقوفَ على النصِّ؛ وقد سأَلَ عبدُ اللهِ بنُ طاهرٍ إسحاقَ مستَنْكِرًا عن الأحاديثِ التي فيها: يَصعَدُ، ويَنزِلُ؟ فقال إسحاقُ: «تقولُ: إنَّ اللهَ يَقدِرُ على أن يَنزِلَ ويَصعَدَ ولا يتحَرَّكَ؟ قال: نَعَمْ، قال: فلِمَ تُنكِرُ؟!»[٣].

والمتكلِّمون يتأوَّلُون النزولَ والمجيءَ وغيرَهما لاستحضارِ ما لا يَرَوْنَ صِحةَ نِسبَتِه للخالق، ولو سَلِمُوا مِن هذا الاستحضارِ المبنيِّ على القياس لصَحَّ لهم الاعتقاد، وكثيرٌ منهم يُظهِرُون التأويل ويَكتُمون التوهُّماتِ، وهي أصلُ ما ظَهَر مِن تأويلِهم، وكان الأئمةُ يُثبِتون النُّزولَ حقيقةً ويَنُصُّون على بُطلانِ تأويلِهم له؛ كما قال عبدُ القادر الجِيلانيُّ في

---

(١) الموضع السابق. (٢) «عقيدة السلف» للصابوني (ص٥١).

(٣) «شرح أصول الاعتقاد» (٧٧٤)، و«إبطال التأويلات» (٢٢).

أصولِ الدِّين ـ لَمَّا أثبتَ النزولَ حقيقةً ـ: لا بمعنى نزولِ رحمتِه وثوابِه على ما ادَّعَتِ المعتزِلةُ والأشعرية[(١)].

القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوق:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيدْ، وَلَا صِفَةٍ لِمَخْلُوقٍ فَيَنْفَدْ﴾:

أراد ابنُ أبي زَيْدٍ أن يبيِّنَ: أنَّ المرادَ بكلامِ اللهِ: هو ما بين أيدينا مِن المسموعِ والمتلوِّ، والمكتوبِ والمحفوظِ، وليس قَصْرَهُ على ما في النَّفْسِ؛ فإنَّ هذا القصرَ ليس بمعروفٍ في كلامِ السلفِ، وكلامُهُ هذا مأخوذٌ مِن كلامِ مالكٍ؛ كما نقَلَهُ عنه في «الجامع»: «القُرْآنُ كَلَامُ اللهِ، وَكَلَامُهُ لا يَبِيدُ وَلَا يَنْفَدُ، وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ»[(٢)].

لأنَّ اللهَ باقٍ، فيبقَى كلامُهُ، وليس بمخلوقٍ، حتى يخلُقَ كلامَه، وحكمُ الصفةِ حكمُ الذاتِ، ومَن قال بخلقِ الصفةِ، فيَلزَمُهُ القولُ بخلقِ الذات؛ تعالى اللهُ عن ذلكَ عُلُوًّا كبيرًا.

والسَّلَفُ يَعلَمُونَ: أنَّ كلامَ اللهِ هو هذا الخارجُ منه المسموعُ والمقروء، والمكتوبُ والمحفوظ، وليس الكلامَ النَّفْسيَّ في الذات؛ كما يقولُ بعضُ المتكلِّمين[(٣)]؛ ولهذا نقَلَ عَمْرُو بنُ دِينارٍ ما أدرَكَ عليه الصحابةَ؛ وهو: «أنَّ اللهَ الخالِقُ، وما سواهُ مخلوقٌ؛ إلا القرآنَ؛ فإنَّه كلامُ اللهِ، منه خرَجَ، وإليه يَعُودُ»[(٤)]، ونحوَ هذا قال ابنُ عُيَيْنَةَ: «القرآنُ

---

(١) «أصول الدين» (ص١٢١).
(٢) «الجامع» (ص١٢٣).
(٣) «الإنصاف» للباقلاني (ص١٠١، ١٠٣)، و«غاية المرام» للآمدي (ص٨٨).
(٤) «الرد على الجهمية» للدارمي (٣٤٤)، و«مسائل حرب» (١٨٢١).

خرَجَ مِن اللهِ»[1]، وبنحوِهِ قال أحمدُ[2]، وكونُهُ مسموعًا ومقروءًا لا يعني: أنَّه ليس منه، أو أنَّه بائِنٌ عنه؛ كما قال أحمدُ[3]: «كلامُ اللهِ منه، وليس ببائِنٍ منه، وليس منه شيءٌ مخلوقٌ».

ويقولُ بِشْرُ بنُ الحارِثِ الحافي: «نَشهَدُ أنَّ اللهَ يقولُ ويخلُقُ، وقولُهُ قولٌ، وخَلْقُهُ خَلْقٌ، وقولُهُ بائِنٌ مِن خَلْقِه، وخَلْقُهُ بائِنٌ مِن قَوْلِه»[4].

وقولُهم هذا دفعًا لتوهُّمِ أنَّ المسموعَ والمقروءَ والمكتوبَ يجعَلُه سَمْعُه وقراءتُه وكِتابتُه مخلوقًا؛ بل هو مبايِنٌ للخَلْق، وهذا لا يقالُ لما قام بذاتِ اللهِ؛ كما يقولُ المتكلِّمون مِن الكلامِ النَّفْسيِّ؛ لأنَّه لا يُتوهَّمُ بَيْنُونَتُه.

الإيمانُ بالقَدَرِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَالإِيمَانُ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهْ، حُلْوِهِ وَمُرِّهْ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ قَدَّرَهُ اللهُ رَبُّنَا، وَمَقَادِيرُ الأُمُورِ بِيَدِهْ، وَمَصْدَرُهَا عَنْ قَضَائِهْ﴾:

والإيمانُ بالقدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ واجبٌ؛ كَمُلَ علمُ اللهِ، فكَمُلَ تقديرُه؛ قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وعندما سُئِلَ النبيُّ ﷺ عن الإيمانِ، قال: (**الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**)[5]، وقال ﷺ: (**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ**)[6].

---

(١) «السُّنَّة» للخلال (١٩١٣).
(٢) «السُّنَّة» للخلال (١٨٥٩).
(٣) «شرح أصول الاعتقاد» (٣١٧).
(٤) «العرش» (٢١٦)، و«العلو» (٤٦٥)، و«الأربعين في صفات رب العالمين» (١٦).
(٥) مسلم (٨) من حديث عمر.
(٦) مسلم (٢٦٥٥) من حديث ابن عمر.

ولا يَختلِفُ السلفُ أهلُ السُّنَّةِ في ذلكِ؛ كما قاله ابنُ عبدِ البَرِّ، وغيرُه[١]، وقد كان ابنُ عبَّاس يسمِّي القدَرَ: «نظامَ التوحيدِ»[٢].

وفطرةُ الإنسانِ قاطعةٌ بالإيمانِ بالقدَرِ؛ لأنَّ مِن كمالِ الخالقِ كمالَ عِلْمِه، ومَن كَمُلَ علمُهُ، كَمُلَ تقديرُهُ وتدبيرُهُ لِمَا خلَقَ، وقد كانت العرَبُ حتى في الجاهليَّةِ تُؤمِنُ بالقدَرِ، ولا تكذِّبُهُ؛ **وقد قال عَمْرُو بنُ كُلْثُومٍ:**

وَأَنَّـا سَـوْفَ تُـدْرِكُـنَـا الـمَـنَـايَـا مُـقَـدَّرَةً لَـنَـا وَمُـقَـدَّرِيـنَـا[٣]

ويقولُ لَبِيدُ بنُ رَبِيعةَ:

.... إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا[٤]

ويقولُ عَنْتَرةُ:

يَا عَبْلَ أَيْنَ مِنَ المَنِيَّةِ مَهْرَبِي إِنْ كَانَ رَبِّي فِي السَّمَاءِ قَضَاهَا[٥]

ويقول هانئُ بنُ مسعودٍ الشَّيْبانيُّ لما خطَبَ في الجاهليَّةِ في يومِ ذي قارٍ: «إِنَّ الحَذَرْ، لَا يُنْجِي مِن القَدَرْ»[٦].

ويُروَى فيه حديثٌ مرفوعٌ: **(لا يُغنِي حَذَرٌ مِن قَدَرٍ)**[٧]؛ وهذا نظيرُ ما جاء عن ابن عبَّاس: «إذا جاءَ القَدَرْ، حالَ دُونَ البَصَرْ»[٨].

---

(١) «الاستذكار» (١٨/ ٢١٠ و٢٦/ ٩٥)، و«شرح النووي» (١/ ١٥٥ و١٦/ ١٩٥ ـ ١٩٦)، و«فتح الباري» (١١/ ٤٧٨).
(٢) «القدر» للفريابي (٢٠٥)، و«شرح أصول الاعتقاد» (١٢٢٤).
(٣) «شرح القصائد المشهورات» (٢/ ٦١٧)، و«شرح المعلقات السبع» للزوزني (ص٢١٦)، و«شرح القصائد العشر» للتبريزي (ص٢١٩).
(٤) «ديوان لبيد» (ص١٧١/ دار صادر).
(٥) «ديوان عنترة» (ص٩٢).
(٦) «أمالي القالي» (١/ ١٦٩).
(٧) «الدعاء» للطبراني (٣٣)، و«المستدرك» للحاكم (١/ ٤٩٢) من حديث عائشة.
(٨) ابن أبي شيبة (٣٢٥١٣)، والحاكم (٢/ ٤٠٥).

وكلُّ مَن صحَّ له العقلُ، آمَنَ أنَّ مَن ثبَتَ له كمالُ العلمِ، فإنه يثبُتُ له كمالُ التقدير، وهذا الكونُ والخلقُ بنظامِهِ ودِقَّتِهِ وثباتِه، وتلازُم أسبابِهِ بمسبَّباتِهِ، آمادًا لا يُحصِيهَا إلا اللهُ، لا يكونُ إلا بتمامِ علمٍ، وإحكامِ خلقٍ، ودِقَّةِ تقدير.

وقد جعَلَ اللهُ ذلك الخلقَ متلازِمًا مع العلم والتقدير؛ قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

وإذا كان للهِ كمالُ العلمِ والقُدْرةِ، فذلك يُثبِتُ له التقديرَ؛ لأنه لا يقدِّرُ إلا عالمٌ قادر، ومَن نفى التقديرَ، فيُلزَمُ بنفيِ العلمِ والقُدْرةِ؛ فالقادرُ على خلقِ الأشياءِ هو الأعلَمُ بها؛ قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، وقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]؛ والعالِمُ والقادِرُ هو المقدِّرُ لها أفعالَها، والمدبِّرُ لها أرزاقَها، ونظامَ حَياتِها؛ كما قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [فاطر: ٣].

وقد كان غيرُ واحدٍ مِن الأئمَّةِ؛ كأحمدَ، يسمِّي القدَرَ: «قُدْرةَ اللهِ»[1].

وكان مالكٌ يشدِّدُ على مُنكِري القدَرِ، ويرى أنَّهم يُستتابُونَ: فإنْ تابوا، وإلا قُتِلُوا، وكان لا يَرَى الصلاةَ خَلْفَهم، ولا يَرَى تزويجَهم؛ ويستدِلُّ بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

تقديرُ الخَيْرِ والشَّرّ:

وكلُّ شيءٍ بتقديرِ اللهِ؛ خيرًا كان أو شرًّا؛ كما في حديثِ جبريلَ؛

---

(١) «السُّنَّة» للخلال (٩٠٤).

قال ﷺ: **(وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)**[١]، ويُروَى في حديثِ جابرٍ؛ قال ﷺ: **(لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)**[٢].

واللهُ لا يقدِّرُ لعبادِهِ شرًّا محضًا، كما أنَّه لا يخلُقُ شرًّا محضًا ولا راجحًا على الخيرِ ولا مساوِيًا له، إلَّا وهو يَؤُولُ إلى خيرٍ في عمومِه، وقد يَرَى العبادُ وجهًا مِن وجوهِ التقديرِ، فيَرَوْنَ شرًّا محضًا أو غالبًا أو مساويًا، ويخفى عنهم ما لَوْ رأَوْهُ، لَعَلِموا عظيمَ خلقِ اللهِ وتقديرِهِ وحكمتِه.

وقد شرَعَ اللهُ الاستعاذةَ مِن الشرِّ النِّسْبيِّ الذي يراهُ العبدُ مِن القضاءِ عليه؛ كما في «الصحيحَيْنِ»؛ قال ﷺ: **(تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ جَهْدِ البَلَاءِ، وَدَرَكِ الشَّقَاءِ، وَسُوءِ القَضَاءِ، وَشَمَاتَةِ الأَعْدَاءِ)**[٣].

والعقلُ قبلَ النقلِ دالٌّ على أنَّ الخالقَ لا يَخلُقُ شرًّا محضًا، بل يُقِرُّ بهذا فلاسفةٌ؛ كبارُوخْ سِبِينُوزَا؛ كما في «الرسالةِ الموجَزةِ في اللهِ والإنسانِ»، وكان مِن أصلٍ يهوديٍّ، فيَرَى بُدُوَّ الشرِّ في الدنيا؛ لأنَّ إدراكَ الناسِ ضعيفٌ محدودٌ؛ لكونِهِ ينظُرُ مِن ناحيةٍ؛ فينقُصُ نظرُهُ للأحداثِ؛ حيثُ يتلقَّى الشرَّ مِن ناحيتِهِ التي يَرَى فحسبُ.

ومَن لم يسلِّمْ للنقلِ، لم يَستقِرَّ له رأيٌ على قدَمٍ؛ فالعقولُ مهما بلَغَتْ، تتبايَنُ نتائجُها في الأمرِ الواحدِ:

فأَفْلَاطُونُ يَرَى الشرَّ مِن الجهلِ، ليس مِن الآلهةِ وتقديرِها، وسُقْراطُ ينفي القدَرَ كلَّه.

---

(١) مسلم (٨) من حديث عمر. (٢) الترمذي (٢١٤٤).
(٣) البخاري (٦٣٤٧ و٦٦١٦)، ومسلم (٢٧٠٧) من حديث أبي هريرة.

❁ لا يُنسَبُ الشرُّ إلى الله:

وليس مِن الأدبِ مع اللهِ نسبةُ الشرِّ إليه على سبيلِ التخصيص؛ وقد قال النبيُّ ﷺ؛ كما في «مسلِمٍ»: **(وَالخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيسَ إِلَيْكَ)**(١).

ومِن أدَبِ إبراهيمَ الخليلِ مع ربِّه: قولُهُ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠]؛ فنسَبَ المرَضَ إلى نَفْسِه، والشفاءَ إلى اللهِ، مع أنَّ كلَّ شيءٍ مِن الله.

وكذلك في قولِ الخَضِرِ لمَّا كان يَخرِقُ السفينةَ، وظاهِرُهُ شَرٌّ؛ قال: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]؛ فنسَبَ عَيْبَها إلى نَفْسِه، ولكنَّه لمَّا ذكَرَ الخيرَ الحاصلَ للغلامَيْنِ، نسَبَهُ إلى اللهِ؛ فقال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]، مع أنه هو الذي خرَقَ السفينةَ، وهو الذي أقام الجِدَارَ، ولكنَّ اللهَ جعَلَهُ سببًا، واللهُ لا يُقدِّرُ شرًّا محضًا؛ فنسَبَ الخيرَ إلى الله، ونسَبَ الشرَّ الظاهِرَ إلى غيرِه.

والشبهةُ التي جعَلَتْ قدماءَ الفلاسِفةِ مِن أربابِ المِلَلِ، يَنفُونَ علمَ اللهِ بخلقِه، هي وجودُ الشَّرِّ في الكَوْن، وقد بيَّن مذهبَهم وشرَحَهُ ابنُ ميمونٍ القُرْطُبيُّ الفيلسوفُ اليهوديّ(٢).

وقد فَرَّ بعضُ الفلاسفةِ والمتكلِّمينَ إلى نفيِ نسبةِ تقديرِ الشرِّ إلى اللهِ، وأراد تنزيهَ اللهِ، فوقَعَ فيما هو أعظَمُ مِن ذلك، وهو: أن يَجعَلَ في الكونِ مدبِّرًا وخالِقًا غيرَ الله، وأنه يكونُ في كونِهِ ما لا يُرِيدُه؛ فيُعصَى وهو لا يُرِيدُ العصيانَ قَدَرًا؛ تعالى اللهُ عن ذلك.

---

(١) مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب.
(٢) «دلالة الحائرين» (٣/ ٥١٨ _ ٥٢٠).

ولـم تكـنِ العـرَبُ تَعـرِفُ إنكـارَ القـدَرِ حتى دخَلَتْ فيهـم العلـومُ الفلسفيَّةُ والكلاميَّةُ، اليونانيَّةُ والفارسيَّةُ والهنديَّة؛ فظهَرَ نفيُ القدَرِ في العراقِ والشامِ قبلَ غيرِهما.

وكان أوَّلَ مَن أشهَرَ القدَرَ: مَعْبَدٌ الجُهَنيُّ، وقد أخَذَهُ مِن نَصرانيٍّ يقالُ له: سَوْسَنٌ[1]، **ولم تكنِ النصارى على قولٍ واحدٍ في القدَرِ**:

فمنهم: جَبْريَّةٌ؛ كالنُّسْطوريِّينَ.

ومنهم: قَدَريَّةٌ؛ كاليَعَاقِبة.

ومنهم: متوسِّطونَ؛ كأُوغَسْطِين.

ومَن كذَّب بالقدَرِ، لَزِمَهُ زوالُ أشياءٍ عظيمةٍ لا يصحُّ بزوالِها إيمانٌ؛ فلا يصحُّ مِن نافي القـدَرِ توكُّلٌ على اللهِ، ولا رجاءٌ، ولا دعاءٌ له، ولا رِضًا بما يُنزِلُ مِن البلاء؛ إذْ كيف يُسأَلُ مَن لا يَقدِرُ على العطاءِ والاختيارِ في الكونِ؟! وكيف يُتوكَّلُ عليه ويُرجَى ويُرضَى على تقديرِهِ، وهو لم يقدِّر؟!

الجدالُ في القَدَرِ:

والقَدَرُ: مِن أسرارِ اللهِ التي لا يجوزُ الخوضُ فيها بغيرِ ما ورَدَ في الشرعِ؛ فلا مجالَ للعقلِ أن يَصِلَ إلى غايتِهِ ونتيجتِهِ التي ينتهي إليها، والعقولُ إنما تَبحَثُ في مُمكِناتِ الإدراكِ العقليِّ، لا في مُحالَاتِه، فبَحْثُها في محالاتِهِ ليس لها؛ فاللهُ نهى عن الخوضِ في كلِّ ما لا سبيلَ لإدراكِهِ، ولا العلمِ به؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

(١) «القدر» للفريابي (٣٤٨)، و«شرح أصول الاعتقاد» (١٣٩٨).

والنهيُ عن بحثِ غيبِ القدَرِ إنما هو لعجزِ العقلِ عن إدراكِهِ، لا لكونِهِ في ذاتِهِ لا يُدرَكُ؛ فاللهُ يَعلَمُهُ؛ لأنه مقدِّرُهُ، وقادرٌ سبحانه أن يَجعَلَ مَن شاء مِن خلقِهِ مُدرِكًا له، ولكنَّه جعَلَ ذلك في دِينِهِ سِرًّا يُؤمَنُ بِهِ، ولا يُبحَثُ عنه.

ولهذا جاء الوحيُ بالإيمانِ بالقدَرِ فقطْ، وجاء في الأدلَّةِ ما يقتضي الإمساكَ، بل ويأمُرُ به؛ فقد كان النبيُّ ﷺ يُسأَلُ عن العمَلِ والقضاءِ، فيقولُ: (**اعْمَلُوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**)[1]، وقد دخَلَ على أصحابِهِ وهم يَتنازَعُونَ في القدَرِ، فاحمَرَّ وجهُهُ، وقال: (**أَبِهَذَا أُمِرْتُمْ؟! أَمْ بِهَذَا أُرْسِلْتُ إِلَيْكُمْ؟! إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَذَا الأَمْرِ**)[2]، ويُروَى عن ابن مسعودٍ: «إِذَا ذُكِرَ القَدَرُ، فَأَمْسِكُوا»[3]، وهو كما قال ابن عبد البرِّ: «لا يُدرَكُ بجِدَالْ، ولا يَشفِي منه مَقَالْ»[4].

أفعالُ العِبادِ وخَلْقُها:

وأفعالُ العبادِ مخلوقةٌ كذواتِهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وأفعالُهم شيءٌ، و﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ولكنَّ ذَوَاتِهم خُلِقَتْ بلا اختيارٍ منهم، وأمَّا أفعالُهم، فخُلِقَتْ باختيارِهم، والقرآنُ مليءٌ بالدَّلَالةِ على ذلك، وتلك الآياتُ الدالَّةُ على خلقِ أفعالِ العباد، هي أثقَلُ الآياتِ على المعتزِلة؛ حتى كتَبَ القاضي عبدُ الجبَّارِ كتابَيْنِ؛ تعسُّفًا وتكلُّفًا في تأويلِها وتحريفِها[5].

---

(١) البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي.

(٢) الترمذي (٢١٣٣) من حديث أبي هريرة.

(٣) الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٩٨ رقم ١٠٤٤٨) من حديث ابن مسعود؛ مرفوعًا.

(٤) «التمهيد» (٣/ ١٣٩ و٦/ ١٣ ـ ١٤).

(٥) **انظر**: «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٢٣)، و«المغني في أبواب العدل» (٨/ ٣).

ولم يكنِ السلفُ وأئمَّةُ الصَّدْرِ الأوَّلِ يَشُكُّونَ في خلقِ أفعالِ العبادِ، حتى قيل بنفيِ القدَرِ؛ فتبِعَهُ القولُ بخلقِ العبادِ لأفعالِهم، وقد قال رسولُ اللهِ ﷺ: (**إِنَّ اللهَ خَلَقَ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ**)[1]، وقال حُذَيْفةُ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ صَانِعَ الْخَزَمِ وَصَنْعَتَهُ»[2].

وقد نشَأَ القولُ بنفيِ القدَرِ في المشرِقِ، ولم يكن معروفًا في المغرِبِ، حتى انتقَلَتْ أقوالُ المعتزِلةِ إلى المغرِبِ، وكان الأئمَّةُ يُنكِرُونَهُ على مَن أظهَرَهُ فيهم، وقد كان محمَّدُ بنُ سُحْنُونٍ يقولُ في رَدِّ قولِ بعضِ أهلِ الاعتزالِ: «الإقرارُ غيرُ مخلوقٍ، وما سوى ذلك مِن الأعمالِ مخلوقة»[3].

وجعَلَ اللهُ للمكلَّفِينَ مشيئةً يختارونَ بها الخيرَ والشرَّ، ثُمَّ يُحاسِبُهم على ما اختارُوه، فإذا ارتفَعَ الاختيارُ منهم، ارتفَعَ التكليفُ عليهم؛ كالفَرْقِ بين القائِمِ والنائِم، والعاقِلِ والمجنون، والعامِدِ والمخطِئ، والذاكِرِ والناسي، والعالِمِ والجاهِل؛ فهؤلاءِ قد يتساوَى تصرُّفهم في الظاهِرِ بالذنبِ بفعلِ المحظور، وتركِ المأمور؛ فيُحاسَبُ الأوَّلُ، ولا يُحاسَبُ الثاني؛ لأنَّ الاختيارَ في الأوَّلِ وُجِدَ، وفي الثاني فُقِدَ؛ فتبِعَهُ الحسابُ والعقابُ، وجودًا وعدَمًا.

أمرُ اللهِ ونهيُهُ وقدَرُهُ، وتوهُّمُ بعضِ النفوسِ الظُّلْمَ:

وقد توهَّمَتِ القَدَرِيَّةُ ـ مِن المعتزِلةِ وغيرِهم ـ: أنَّ القولَ بإثباتِ القدَرِ يَلزَمُ منه القولُ بظلمِ اللهِ لعبادِهِ؛ فيكونُ ذلك حُجَّةً للعبادِ على

---

(١) «خلق أفعال العباد» (١٢٤)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (٣٥٧ و٣٥٨) من حديث حذيفة؛ مرفوعًا.

(٢) «خلق أفعال العباد» (١٢٥).

(٣) «رياض النفوس» (١/ ٤٥٤).

ربِّهم؛ فيريدون تنزيهَ اللهِ عن فعلِ القبيحِ مِنَ الظلمِ والتعسُّف؛ فنفَوُا القدَرَ بشيءٍ متوهَّمٍ دخَلُوا فيه؛ فشبَّهوا قدَرَ اللهِ بإكراهِ المخلوقِ للمخلوق.

والتشبيهُ المتوهَّمُ: أصلُ ضلالِ الفِرَقِ في اللهِ، وفي أسمائِهِ وصفاتِه؛ قال اللهُ مثبِتًا لِقَدَرِهِ: ﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال مثبِتًا لحُجَّتِهِ التامَّةِ على الخلقِ: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال نافيًا الظلمَ عن نفسِهِ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

ولا يَلزَمُ مِن إثباتِ ما في هذه الآياتِ القولُ بالتناقُض، وقد كان توهُّمُ الظلمِ يقَعُ في بعضِ النفوسِ حتى في الصدرِ الأوَّلِ؛ وذلك لضعفِ العقلِ وقصورِهِ عن فهمِ دقائقِ القدَرِ وسِرِّه:

ففي «صحيح مسلم»، عن أبي الأسوَدِ الدِّيَلِيِّ؛ قال: «قال لي عِمْرانُ بنُ الحُصَيْنِ: أَرَأَيْتَ ما يَعمَلُ الناسُ اليَوْمَ، ويَكدَحُونَ فيه؛ أَشَيْءٌ قُضِيَ عليهم، ومَضَى عليهم مِن قَدَرٍ مَّا سبَقَ، أو فيما يَستقبِلُونَ به مما أَتَاهُمْ به نبيُّهم، وثبَتَتِ الحُجَّةُ عليهم؟

فقلتُ: بل شيءٌ قُضِيَ عليهم، ومَضَى عليهم.

قال: فقال: أفلا يكونُ ظُلْمًا؟

قال: ففَزِعْتُ فَزَعًا شديدًا، وقلتُ: كلُّ شيءٍ خَلْقُ اللهِ، ومِلْكُ يَدِهِ؛ فـ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

فقال لي: يَرْحَمُكَ اللهُ؛ إنِّي لم أُرِدْ بما سأَلْتُكَ إلَّا لِأَحْزِرَ عَقْلَكَ»[١].

وكان الأئمَّةُ مِن السلَفِ ـ ومَن تَبِعَهم مِن أهلِ الحديثِ والفقهِ والعربيَّةِ ـ يُدرِكُونَ أنْ لا تناقُضَ بين الإيمانِ بالقدَرِ، وبين إيجابِ العمَلِ

(١) مسلم (٢٦٥٠).

والحسابِ عليه؛ يقولُ أبو عمرِو بنُ العَلَاءِ: «أَشهَدُ أنَّ اللهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ، ويَهدِي مَن يَشَاءُ، ولِلهِ علينا الحُجَّةُ، ومَن قال: تَعَالَ أُخَاصِمْكَ، قلتُ له: أَغْنِ عنَّا نَفْسَكَ»[1]؛ فيُثبِتُ القدَرَ، ويُمسِكُ عن الجدالِ فيه.

وكان ابنُ العَلَاءِ ـ وهو مِن أهلِ القرنِ الثاني ـ مِن أعلمِ أهلِ العربيَّةِ باللسان، وحُجَّتُهُ وعلمُهُ العربيُّ عامَّتُهُ مِن كلامِ وبيانِ الجاهليِّينَ وفَصَاحَتِهم؛ قال الأصمعيُّ: «جلَسْتُ إلى أبي عَمْرِو بنِ العَلَاءِ عَشْرَ حِجَجٍ، فلم أَسْمَعْهُ يَحتَجُّ ببيتٍ إسلاميٍّ»[2].

وبنحوِ هذا قال يونُسُ بنُ حَبِيبٍ لَمَّا سُئِلَ عن القدَرِ؟ قال: «لا فِكْرَ لي فيه»[3].

العلمُ بالأسباب لا يُخرِجُ صاحبَه مِن قَدَرِ الله:

ولا يُمكِنُ أن يخرُجَ الخلقُ عن مرادِ اللهِ ومشيئتِهِ، حتى لو عَلِمَ الأسبابَ التي تُخرِجُهُ عنها، فلن يتمكَّنَ؛ فإنَّ اللهَ يُغلِقُها عليه؛ ليبيِّنَ له ضعفَهُ وعجزَهُ أمامَ قدرةِ اللهِ ومشيئتِه.

وقد جاء رجلٌ إلى الخليلِ بنِ أحمدَ، فقال: «إنَّه قد وقَعَ في نَفْسِي شيءٌ مِنَ القَدَرِ؛ فبَيِّنْ لي ذلك، قال الخليلُ: تُبصِرُ شيئًا مِن مَخارِجِ الكلام؟ قال: نَعَمْ، قال: أين مَخْرَجُ الحاءِ؟ قال: مِن أصلِ اللسانِ، قال: أين مَخْرَجُ الثاءِ؟ قال: مِن طرَفِ اللسانِ، قال: اجْعَلْ هذا مكانَ هذا، وهذا مكانَ هذا، قال: لا أَسْتَطِيعُ، قال: فأنت عَبْدٌ مدبَّرٌ»[4].

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص١٣٩).
(٢) «البيان والتبيين» (١/ ٣٢١).
(٣) «إنباه الرواة» (٤/ ٧٦).
(٤) «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩).

عِلْمُ اللهِ بكلِّ شيءٍ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿عَلِمَ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهْ؛ فَجَرَى عَلَى قَدَرِهْ، لَا يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهْ، وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهْ؛ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]﴾:

كلُّ ما في الوجودِ خلقُ اللهِ، وهو عالمٌ محيطٌ بهم، لا يعزُبُ عنه شيءٌ مِن ذلك؛ جليلُهُ وعظيمُه، كثيرُهُ وقليلُه، كليَّاتُهُ مهما كَثُرَتْ، وجزئيَّاتُهُ مهما دَقَّتْ، يَرَى الذَّرَّةْ، كما يَرَى المَجَرَّةْ، لا يزيدُ علمُهُ في النُّورِ، ولا ينقُصُ في الظلامِ، يَعلَمُ ما كان وما يكونُ وما لم يَكُنْ لو كان كيف كان يكونُ.

قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقال: ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ٧٥]، وقال: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥]، وقال: ﴿يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦]، وقال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ [سبإ: ٢].

ويَعلَمُ اللهُ ما لم يكنْ مِن العبادِ لو كان: كيفَ كان يكونُ، وكيفَ يؤُولُ إليه أمرُه؛ فقد قال اللهُ عن الكافِرينَ الذين يَتمنَّوْنَ الرجوعَ إلى الدنيا بعدَ معايَنةِ النار: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقال تعالى عن حال المعانِدينَ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

وزعَمَ بعضُ الفلاسفةِ والمتكلِّمينَ عدَمَ علمِ اللهِ بالجزئيَّات؛ فيَرَوْنَ أنَّ اللهَ يَعلَمُ الأشياءَ على وجهٍ ثابتٍ كليٍّ، لكنَّه لا يَدخُلُ تحتَ عَجَلةِ الزمانِ؛ فلا يَعلَمُ الجزئيَّاتِ التي يكونُ حدوثُها يُوجِبُ تجدُّدَ الإحاطةِ بها؛ فيُحدِثُ تغيُّرًا في ذاتِ العالِم.

وقد أشار إلى هذا الجُوَيْنِيُّ في «البُرْهان»[1]؛ وهذا ضلالٌ مُبِين؛ فكلُّ ما في الوجودِ خلقُ الله، وإذا كان خلَقَهُ، فهو عالِمٌ به، وقد استنكَرَ اللهُ على مَن فصَلَ بين العلمِ والخلقِ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

وقد ردَّ أئمَّةُ السُّنَّةِ هذه الضلالةَ، ووُجِدَتْ في بعضِ مقالاتِ المغاربةِ، وردَّ عليهم أئمَّتُها؛ كابنِ العَرَبيِّ[2]، بل قال المازَرِيُّ لِشِدَّةِ فسادِها: «وبوُدِّي لو مَحَوْتُ هذا مِن هذا الكتاب بماءِ بَصَرِي»[3]؛ يعني: مِن كتابِ الجُوَيْنيِّ.

مشيئةُ اللهِ وقدرتُهُ على خلقِ أفعالِ العِبَادِ:

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيَخْذُلُهُ بِعَدْلِهْ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَيُوَفِّقُهُ بِفَضْلِهْ؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ بِتَيْسِيرِهْ، إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَقَدَرِهْ؛ مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ﴾:

لا يخرُجُ الناسُ عن تقديرِ اللهِ لهم، وتقديرُهُ لهم لا يَعنِي: أنَّه سبحانَهُ لا يريدُ مِن الكافِرينَ شرعًا الإيمانَ، ولا يرضاهُ لهم، ولكنَّه سبَقَ في علمِهِ ما هم فاعِلُونَ؛ فمَن أرادَ الخيرَ، هداهُ، ومَن أراد الشرَّ أضلَّه؛

---

(١) «البرهان» (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

(٢) «العواصم» (ص١٣٨).

(٣) «إيضاح المحصول» (ص١٢٥).

فاللهُ لا يَحرِمُ مريدَ الخيرِ منه؛ وقد قال ابنُ أبي زَيْدٍ في «جامعِه»: «وَكُلٌّ يَنْتَهِي إِلَى سَابِقِ عِلْمِهْ؛ لَا مَحِيصَ لِأَحَدٍ عَنْه»[1]، وقال: «وَخَذَلَ مَنْ عَصَاهُ وَكَفَرَ بِهْ، فَأَسْلَمَهُ وَيَسَّرَهُ لِذَلِكَ فَحَجَبَهُ وَأَضَلَّهْ؛ ﴿وَمَن يُضْلِلِ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]»[2]، **وقال هنا: «يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيَخْذُلُهُ بِعَدْلِهْ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَيُوَفِّقُهُ بِفَضْلِهْ»**.

وأمَرَ النبيُّ ﷺ كما تقدَّم بالإمساكِ عما سكَتَ عنه الشرعُ في القدَرِ، ووجوبِ الإيمانِ والتسليمِ؛ لعجزِ العقولِ عن الإدراكِ؛ فمَن دخَلَهُ، بحَثَ فيما تَعجِزُ عنه العقولُ والأفكارُ، فتتحيَّرُ وتَضِلُّ وتَزِيغ، وقد دخَلَ في هذا البابِ طوائفُ، فانتهى بهم إلى ضلال.

المُخالِفونَ في القَدَر:

وقد خالَفَ في القدَرِ طوائفُ: جُفَاةٌ، وغُلَاةٌ، وأشباهُ غُلَاةٍ قائلونَ بالكَسْب:

• **أمَّا الجُفَاةُ الذين يَنفُونَ القدَرَ:** فيَجعَلُونَ تصرُّفَ المخلوقِ منفردًا كتصرُّفِ الخالق، ولا مشيئةَ للخالِقِ فوقَ مشيئةِ المخلوق بعدَ خَلْقِه، وأنَّ اللهَ خلَقَهُمْ ودبَّرهم، وسبَّب لهم وترَكَهُم.

وهؤلاءِ هم القدريَّة، وقد أظهَرَ هذا القولَ مَعْبَدٌ الجُهَنيُّ، وغَيْلانُ الدِّمَشْقِيُّ، وغيرُهما مِن أهلِ الاعتزال.

وقد قال مالكٌ: «والقَدَرِيَّةُ أشَرُّ الناسِ، ورأَيْتُهم أهلَ طَيْشٍ وسَخافةِ عقولٍ وبِدَعٍ، بآيٍ كثيرةٍ عليهم؛ منها قولُ اللهِ ﷻ: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٠]، ومنها: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن

---

(١) «الجامع» (ص١١٠).

(٢) الموضع السابق.

يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦]، وقال: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، وقال: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٢ ـ ١٦٣]، وقال: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، في آيٍ كثيرة»[(١)].

والقَدَرِيَّةُ أصَّلوا لقولِهم بالكلامِ والنَّظَر، ثُمَّ استدَلُّوا بأدلَّةٍ متشابِهةٍ في قلوبِهم، توهَّموها حُجَّة لقولِهم:

وذلك كالآياتِ التي تبيِّن أنَّ العبادَ يَفعَلُونَ ويترُكُونَ، فيُؤمِنونَ ويَكْفُرونَ ويفسُقُونَ، ويطيعون ويَعصُون.

وهذا كلُّه داخلٌ في مشيئةِ العبدِ، ولا يُخرِجُ مشيئةَ اللهِ النافِذةَ عليه.

وكاستدلالِهم بأدلَّةِ إتقانِ اللهِ لخلقِهِ وصنعتِهِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]؛ فجعَلُوا لازِمَ ذلك نَفْيَ نِسْبةِ تصرُّفاتِ الناسِ إلى اللهِ؛ لِمَا تتضمَّنُهُ مِن عدَمِ إتقانٍ وإخلالٍ، وضلالٍ وكفر.

واللهُ سبحانه يُرِيدُ أصلَ خلقِهِ حيثُ أبدَعَهُ وأتقَنَهُ، **وأمَّا فسادُ أعمالِ الناسِ**: فمِن مشيئَتِهِمُ التي أَذِنَ اللهُ بها لِحِكْمةٍ، فلم يخرُجُوا عن إرادتِهِ وتقديرِه، والآيةُ نفسُها دالَّةٌ على إثباتِ الفعلِ للناسِ؛ فاللهُ قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨]، فلمَّا ذكَرَ صُنْعَ الخالقِ، أضافَهُ إلى نفسِهِ: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾؛ لأنه لا مشيئةَ لأحدٍ معه فيه، ولمَّا ذكَرَ فعلَ الناسِ، أضافَهُ إليهم: ﴿بِمَا تَفْعَلُونَ﴾؛ لِمَا لهم مِن اختيارٍ ومشيئةٍ بعد مشيئتِه.

وليس ما يَستقبِحُهُ الناسُ مِن ذواتٍ وأفعالٍ دليلًا على نِسْبَتِها

---

(١) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢١).

لغيرِ اللهِ؛ فاللهُ يقولُ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وهناك مِن الناسِ مَن يُولَدُ مشوَّهًا مريضًا خَدِيجًا؛ كالمبتورِ والمشلولِ، ومَن يُولَدُ برِجْلٍ أو يَدٍ أو عَيْنٍ، أو بأكثَرَ مِن عشَرةِ أصابعَ، أو برأسَيْنِ؛ وهذا كلُّه لا يُجيزُ نِسْبةَ تلك الأجسادِ لخالقٍ غيرِ اللهِ؛ وإنما جعَلَها اللهُ كذلك لِحِكْمةٍ.

وقد كان لازمُ قولِهم: أنَّ العبادَ يَخلُقُونَ ما يَفعَلُونَ؛ فجعَلُوا إلٰهَيْنِ وخالقًا غيرَ اللهِ؛ فشابَهُوا بذلك المَجُوسَ الذين يَتَّخِذُونَ إلٰهَيْنِ: إلٰهَ الخيرِ، وهو النُّورُ، وإلٰهَ الشَّرِّ، وهو الظُّلْمة.

● **وأمَّا الغُلَاةُ:** فهم الذين يقولونَ بالجَبْرِ؛ **أي**: أنَّه لا اختيارَ للمكلَّفين، ولا مشيئةَ، وحالُ المكلَّفِ كحالِ الجَمَاداتِ؛ فالملائكةُ والإنسانُ والجانُّ؛ كالكواكبِ والأجرامِ؛ فالإنسانُ مسيَّرٌ بلا اختيارٍ: يقومُ ويقعُدُ ويتكلَّمُ، كما تطلُعُ الشمسُ وتغرُبُ.

وهؤلاءِ هم الجبريَّة، وقابَلُوا نفاةَ القَدَرِ بغُلُوٍّ، **وأوَّلُ مَن أشهَرَهُ**: الجَهْمُ بنُ صَفْوانَ، وقد كان شيخُهُ الجَعْدُ بنُ دِرْهَمٍ يقولُ به.

وهم كسابِقِيهِمْ قالوا بالجبرِ، أرادوا تنزيهَ اللهِ مِن وجهٍ مقابِلٍ للنفاةِ بالكلامِ والنَّظَر، **ثُمَّ استدَلُّوا بأدلَّةِ الوحيِ**:

ـ وذلك؛ كالآياتِ الدالَّةِ على أنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ، وعلى نفيِ خالقٍ غيرِهِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقولِه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

ـ وكذلك الأدلَّةُ التي تَجعَلُ تصرُّفَ الإنسانِ تحتَ مشيئةِ اللهِ وتدبيرِهِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وجعَلُوا ذلك سَلْبًا لإرادةِ الإنسانِ.

وحمَّلُوا الأدلَّةَ ما لا تَحتمِل، وهي أدلَّةٌ عليهم لا لهم، أدلَّةٌ للحقِّ الذي يقولُ به السلفُ؛ فاللهُ تعالى خَلَقَ الناسَ وأفعالَهم؛ فهو خالقُ كلِّ شيءٍ، وجعَلَ لهم مشيئةً تدُلُّ على اختيارِهم وتصرُّفِهم، ولكنْ بعدَ إذنِ اللهِ ومشيئتِه، فلو كان للكواكبِ مشيئةٌ كمشيئةِ الناسِ، لَذَكَرَها، وهم يَجعَلُونَ الناسَ كالكواكبِ وسائرِ الجَمَادات؛ فلماذا خَصَّ اللهُ الناسَ بالمشيئةِ، ولم يَخُصَّ الكواكبَ بمِثْلِها إلا لتمايُزٍ بينهم، وقد قال اللهُ مضيفًا فعلَ النبيِّ ﷺ بالرمي إليه: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ فأثبَتَ لنبيِّهِ رميًا واختيارًا: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، وأثبتَ لنفسِهِ القُدْرةَ والمشيئةَ المُمضِيَةَ لذلك: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾.

ولازمُ قولِهم: أنَّ التكاليفَ الشرعيَّةَ جَبْرٌ، وأنَّ الطاعةَ والمعصيةَ مِن العبادِ جَبْر.

وقد أثبَتَ اللهُ لعبادِهِ مشيئةً بعدَ مشيئتِه، وإرادةً بعد إرادتِه؛ قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٢٩ ـ ٣٠]، وقال: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [عبس: ١١ ـ ١٢].

فقولُه: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] **إبطالٌ لقولِ الجَبْريَّة، وقولُه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾** [التكوير: ٢٩] **إبطالٌ لقولِ القَدَريَّة؛** فكيف لعبدٍ أن يَفعَلَ ما لا يَشاؤُهُ اللهُ؟! لا يَفعَلُ أحدٌ في الكونِ شيئًا بغيرِ عِلْمِهِ وإِذْنِه.

وأدلَّةُ الجَبْريَّةِ هي أدلَّةٌ يُعرَفُ بها فسادُ قولِ القَدَريَّة، وأدلَّةُ القَدَريَّةِ هي أدلَّةٌ يُعرَفُ بها فسادُ قولِ الجَبْريَّة، وكثيرًا ما يُعرَفُ فسادُ قولِ طائفةٍ

بأدلَّةِ خصومِها عليها، وفي طوائفِ الضلالِ مِن المجادَلةِ والنَّقْضِ بعضِها لبعضٍ ما لا يُوجَدُ عند غيرِهم، خاصَّةً في الطوائفِ التي تَتقابَلُ في قولٍ باطلٍ: واحدةٍ في أقصاهُ يمينًا، وثانيةٍ في أقصاهُ شمالًا.

وكان أئمَّةُ السُّنَّةِ في المغرِبِ يَرُدُّونَ قولَ القَدَريَّةِ والجَبْريَّةِ، ويُحاجُّونَ مَن قال به؛ يقولُ عَوْنُ بنُ يُوسُفَ الخُزَاعيُّ ـ وهو مِن علماءِ القَيْرَوانِ، وكان أكبَرَ مِن سُحْنُونٍ، ومِن أصحابِ عبدِ اللهِ بنِ وَهْبٍ ـ: «إذا أَرَدتَّ أن تكفِّرَ القَدَريَّ، فقُلْ له: ما أرادَ اللهُ ﷻ مِن خَلْقِه؟ فإنْ قال: أراد منهم الطاعةَ، فقد كفَرَ؛ لأنَّ منهم مَن عَصَى؛ وكلُّ إلٰهٍ لا تَتِمُّ إرادتُهُ، فليس بإلٰه، وإنْ قال: أراد منهم المعصيةَ، فقد كفَرَ؛ لأنَّ منهم مَن أطاعَ؛ وكلُّ إلٰهٍ لا تَتِمُّ إرادتُهُ، فليس بإلٰه»[١].

• **وأمَّا القائلونَ بالكَسْبِ**: فجمهورُ الأشاعِرةِ ومتأخِّروهم؛ يُثبِتُونَ للهِ الخلقَ والمشيئةَ، ولكنَّهم يَجعَلُونَ أفعالَ العبادِ الاختياريَّةَ بإرادةِ اللهِ وقُدْرتِهِ وحدَهُ، لا باختيارِ العبدِ ولا قُدْرَتِه، ولا أثَرَ له في ذلك، وإنَّما هو كاسِبٌ لها، وكسبُ العبدِ عندَهم هو مقارَنَتُهُ لقدرتِهِ مِن غيرِ أن يكونَ هناك مِن تأثيرٍ أو مَدخَلٍ في وجودِهِ سوى كونِهِ مَحَلًّا له؛ كما يقولُهُ صاحبُ «المَواقِف»[٢].

وقد تأثَّر الأشاعِرةُ القائلُونَ بالكَسْبِ بالضِّراريَّةِ والنَّجَّاريَّةِ قَبْلَهم.

وهذا القولُ يُشابِهُ قولَ الجَبْريَّة، ومِن أشَدِّ ما شنَّع به المعتزِلةُ عليهم؛ فهم يَنفُونَ أيَّ قدرةٍ للعبدِ أو تأثيرٍ في أفعالِه؛ فإنَّ اللهَ قادِرٌ على إيجادِ الحوادِثِ التي يُرِيدُها الإنسانُ بدونِ فِعْلِهِ، فهو مُوجِدُها وحدَهُ، ولو كان الإنسانُ مشارِكًا مقتَرِنًا في إحداثِها في الظاهِرِ، فلا أثَرَ له في الحقيقة.

---

(١) «رياض النفوس» (١/٣٨٦).

(٢) «المواقف» (٣/٢٠٨ ـ ٢١٤).

وقولُهم هذا قريبٌ مِن حَمْلِ رجُلٍ كبيرٍ قويٍّ حجارةً ثقيلةً يَقدِرُ عليها وحدَهُ، فيُشارِكُهُ فيها طفلٌ صغيرٌ ـ بيدٍ ضعيفةٍ ـ لا يَقوَى على تحريكِ الحجارةِ، فضلًا عن حَمْلِها؛ فيَدُ الطفلِ مقترِنةٌ بالفعلِ، لكنَّها غيرُ مؤثِّرةٍ في الحَمْل.

وهذا القولُ مِن الأقوالِ التي لا يَقبَلُها النصُّ، ولا يعضُدُها العقل، ولا يؤيِّدُها الحِسّ؛ فالعاقلُ يفرِّقُ بين الرَّعْشةِ التي تَغلِبُ بَدَنَهُ بلا اختيار، وبين فِعْلِهِ باختيارِه.

وقد كان جماعةٌ مِن فضلاءِ الأشاعِرةِ لا يقولونَ بذلك؛ كالباقِلَّانيِّ[1]، وغيرِه.

الحتميَّةُ السَّبَبِيَّةُ:

ونشَأَ قولُ القائلينَ بالحتميَّةِ السببيَّة؛ وهم الذين يَجعَلُونَ الكونَ منتظِمًا بنظامٍ محكومٍ لا يخرُجُ عنه، وكلُّ واقعةٍ لا يُمكِنُ أن تكونَ إلَّا كذلك، ولا شأنَ لأحدٍ فيها؛ فإنَّ اختيارَ اللهِ إنَّما كان في أصلِ الإيجادِ، لا في تتبُّعِ المعادَلاتِ ونتائجِها؛ فلا يَرَوْنَ أنَّ للإلٰهِ إرادةً تتعرَّضُ لذلك النظامِ بالتبديلِ والتغييرِ.

وهؤلاءِ جبريَّةٌ في المبتدَأِ، وقدريَّةٌ في المنتهَى؛ وبهذا يقولُ كثيرٌ مِن الفلاسفةِ الغربيِّينَ مثلِ سِبِينُوزَا، وكَانْتْ، وهِيجِل، ومنهم مَن يستثني الرُّوحَ؛ فيرى أنَّ كلَّ جسَدٍ محكومٌ بقوانينِ الطبيعةِ، إلا الروحَ؛ فهي طليقةٌ مِن هذه القوانينِ، ويَرَى أنَّ عليها أنْ تُجاهِدَ الجسَدَ، وتَلتمِسَ العَوْنَ مِن اللهِ بالمعرفةِ في جِهَادِها.

---

(١) «الإنصاف» (ص٤٣ ـ ٤٤).

نفيُ القَدَر يَلزَمُ منه العجز:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿تَعَالَى أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، أَوْ يكُونَ لِأَحَدٍ عَنْهُ غِنًى، أَوْ يَكُونَ خَالِقٌ لِشَيْءٍ إِلَّا هُوَ، رَبُّ الْعِبَادِ وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ، وَالمُقَدِّرُ لِحَرَكَاتِهِمْ وَآجَالِهِم، الْبَاعِثُ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ؛ لِإِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِمْ﴾:

ذكَرَ المؤلِّفُ ذلك؛ لأنَّ مقتضى نفيِ القدَرِ: أنه يكونُ في مُلْكِ اللهِ ما لا يريدُهُ اللهُ؛ فإمَّا أن تكونَ حوادثُ الكَوْنِ بتقديرِهِ؛ فهو أرادَها قَدَرًا، وإمَّا أن تكونَ مِن غيرِهِ؛ فلا شَكَّ أنه لا يتوافَقُ أحدٌ مع غيرِهِ في كلِّ مرادٍ؛ فلا بُدَّ أن يكونَ أحدُهما يريدُ ما لا يريدُهُ الآخَرُ؛ فلازمُ نفيِ القَدَرِ: أن يُتصرَّفَ في كونِهِ بما لا يريدُهُ، ويَعجِزُ عن دفعِهِ؛ تعالى اللهُ علوًّا كبيرًا؛ فلا يكونُ في مُلْكِ اللهِ إلا ما يريدُهُ اللهُ، ويقدِّرُهُ مِن خيرٍ أو شَرٍّ، محبوبٍ أو مكروهٍ؛ ولهذا جاء في الحديثِ القُدْسيِّ في «مسلِم»: **(وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ)**[1]، وفي «المسنَدِ» بلفظِ: **(وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَدِيرٌ)**[2].

وبعضُهم[3]: يَكرَهُ إطلاقَ قولِ: «وَاللهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ»؛ لأنَّ قدرةَ اللهِ أوسَعُ:

وفي هذا التعليلِ نظَرٌ؛ فالحديثُ فيه ثابتٌ، **وهو يتضمَّنُ إثباتًا لله، وتنزيهًا له**:

○ **فأمَّا الإثباتُ**: فهو إثباتُ القدَرِ والحِكْمةِ له.

---

(١) مسلم (١٨٧) من حديث ابن مسعود.
(٢) «المسند» (١/ ٤١٠ رقم ٣٨٩٩).
(٣) «المناهي اللفظية» (ص٥٥٥).

○ **وأمَّا التنزيهُ**: فإنَّ اللهَ لا يشاءُ مِن الأقدارِ إلا ما هو خيرٌ كامِلٌ أو غالِبٌ، وله حكمةٌ فيه كلِّه، وما لا يشاؤُهُ اللهُ، لم يُذكَرْ في الحديثِ؛ لأنَّ اللهَ ينزَّهُ عن العبَثِ؛ فما اختار اللهُ مِن التقديرِ إلَّا ما هو أحسَنُ مِن غيرِهِ، وأتَمُّ وأحكَم، وما لم يَشَأْهُ دون ما شاءَهُ حُسْنًا وتمامًا وحِكْمةً، ويَختلِفُ التبايُنُ في ذلك بحسَبِ اختلافِ الأعيانِ والأفعالِ والأحوالِ، والأزمانِ والأمكِنة.

وقد جعَلَ اللهُ خَلْقَهُ على نوعَيْنِ في بابِ الاختيارِ والمشيئةِ:

□ **خَلْقٌ**: لا اختيارَ لهم ولا مشيئةَ؛ كالجَمَاداتِ مِن الكواكبِ والنجوم، والحَجَرِ والتُّرَاب؛ فهذه غيرُ مكلَّفةٍ؛ لأنَّها غيرُ مختارة.

□ **وخَلْقٌ**: لهم اختيارٌ ومشيئةٌ؛ **وهم على قسمَيْنِ**:

أوَّلًا: مكلَّفونَ بالدِّينِ والدنيا؛ وهم العُقَلاء؛ كالملائكةِ والإنسِ والجِنّ؛ فهؤلاءِ يُمدَحُونَ بحسَبِ ما يختارونَهُ مِنَ الامتثالِ لله، وبحسَبِ ما يجدونَهُ مِن صبرٍ على ذلك ومشقَّةٍ وشِدَّة:

وقد جعَلَ اللهُ في بعضِهم: شَهَواتٍ ورَغَباتٍ يَبتلِيهِمْ بها، ويَختَبِرُهُمْ في اتباعِ أمرِهِ، وتقديمِهِ على شَهَواتِهم ورَغَباتِهم؛ وهذا كالإنسِ والجِنّ.

ولم يَجعَلْ في خِلْقةِ بعضِهم شيئًا مِن الشهواتِ والغرائزِ تُنازِعُهم الحقَّ؛ ولهذا فهؤلاءِ الملائكةُ لا يَخرُجُونَ عن أمرِ اللهِ؛ كما قال تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

ومِن هنا: فضَّل أكثَرُ العلماءِ مِن أهلِ السُّنَّةِ: الصالِحِينَ مِن بني آدَمَ على الملائكةِ.

ثانيًا: مكلَّفونَ بالدنيا بلا عَقْلٍ؛ وهي البهائِمُ؛ فاللهُ خلَقَها، وجعَلَ فيها إدراكًا، ولم يَجعَلْ فيها عقلًا؛ فتُدرِكُ دنياها، ولا تَفهَمُ تكاليفَ

العبادةِ كما يَفهَمُهُ البشَرُ، وعبادتُها تسخيريَّةٌ مِن جنسِ عبادةِ الجَمَادات، ولكنْ لها اختيارٌ ومشيئةٌ دنيويَّةٌ، تَعمَلُ وتدبِّرُ باختيارِها، وتُحاسَبُ على خَطَئِها الذي تَفهَمُهُ في الدنيا والآخِرة؛ ومِن ذلك قولُهُ ﷺ: (**لَيُقْتَصَّنَّ اللهُ لِلشَّاةِ الجَمَّاءِ مِنَ الشَّاةِ القَرْنَاءِ**)[1]، وفي «الصحيحَيْن»: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ شَرِيكٍ بِقَتْلِ الأَوْزَاغِ، وَقَالَ: (**كَانَ يَنْفُخُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ**)[2].

ومِن ذلك: إدراكُ الفأرِ لبعضِ ما تفعَلُهُ مِن شيءٍ؛ كما روى البخاريُّ عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنهما؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (**أَطْفِئُوا المَصَابِيحَ؛ فَإِنَّ الفُوَيْسِقَةَ رُبَّمَا جَرَّتِ الفَتِيلَةَ؛ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ البَيْتِ**)[3].

وإدراكُ البهائِمِ للأوامِرِ الدنيويَّةِ مفطورةٌ عليه بطَبْعِها؛ ولهذا فهي تَختلِفُ وتَتبايَنُ بحسَبِ جِنْسِها ونَوْعِها؛ فبهيمةُ الأنعامِ ليست كالسِّبَاع؛ فالشِّيَاهُ إنْ تَناطَحَتْ، تحاسَبَتْ، ولو أكَلَ السَّبُعُ الشاةَ، لم يُحاسَبْ؛ لأنَّ اللهَ جعَلَ رزقَ السَّبُعِ فيها، ولم يَجعَلْ رزقَ الشياهِ بعضِها مِن بعضٍ.

رسالةُ النبيِّ ﷺ، وكتابُه:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَةَ وَالنِّذَارَةَ وَالنُّبُوَّةَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ ﷺ؛ فَجَعَلَهُ آخِرَ المُرْسَلِينَ، بَشِيرًا وَنَذِيرًا، وَدَاعِيًا إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾:

بعَثَ اللهُ في كلِّ أُمَّةٍ رسولًا؛ لتبليغِ عبادتِهِ وحقِّه عليهم؛ لأنَّ العبادةَ هي الحِكْمةُ مِن الخَلْق: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقد ذكَرَ اللهُ أنه لم يَدَعْ أُمَّةً مِن الأُمَمِ إلا وقد أقام عليهِمْ

---

(١) مسلم (٢٥٨٢) من حديث أبي هريرة؛ بنحوه.

(٢) البخاري (٣٣٥٩)، ومسلم (٢٢٣٧). (٣) البخاري (٣٣١٦ و٦٢٩٥).

حُجَّتَه، وبلَّغهم رسالتَه؛ قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ﴾ [يونس: ٤٧]؛ فكانتِ الرسُلُ تَتتابَعُ للبلاغِ، نبيًّا بعدَ نبيّ؛ حتى لا يَغِيبَ الحقُّ مِن الأرضِ بالكليَّة؛ قال تعالى عن تتابُعِ رُسُلِهِ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤].

وتتابُعُ الرسُلِ حتى تقومَ الحُجَّةُ في الأرضِ على العالمين، وتَنقطِعَ أعذارُهم؛ كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١].

والإيمانُ بجميعِ الرسُلِ واجبٌ، والكافِرُ بواحدٍ منهم كافرٌ بجميعِهم؛ قال تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَٰئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٠]؛ فجعَلَ الكفرَ به وبرسُلِهِ واحدًا، ولا يَلزَمُ مِن الإيمانِ برسولٍ اتباعُ شريعتِه، بل إنَّ الإيمانَ به يقتضي تصديقَ الخبَرِ، والإقرارَ بالمنزِلةِ والفضل، وأمَّا الاتِّبَاعُ، فقد ختَمَ اللهُ جميعَ الشرائعِ برسالةِ النبيِّ محمَّدٍ ﷺ.

خِتَامُ رسالةِ النبيِّ ﷺ للرِّسالات:

وكلُّ نَبِيٍّ يَبْعَثُهُ اللهُ لأُمَّتِهِ وقومِه، ويَجعَلُ رسالتَهُ مقيَّدةً بزمانٍ تنتهي به، إلا رسالةَ النبيِّ ﷺ؛ فقد جعَلَها اللهُ عامَّةً للعالَمِينَ جِنًّا وإنسًا، وجعَلَها دائِمةً وخاتِمةً للرسالاتِ السابقة؛ فلا يجوزُ التديُّن بأيِّ رسالةٍ سماويَّةٍ سابقةٍ بعد بعثةِ محمَّدٍ ﷺ.

أمَّا عمومُ رسالةِ النبيِّ ﷺ لجميعِ الأُمَمِ، فلقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ يَٰأَيُّهَا

النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨]، وفي الحديثِ: قال ﷺ: **(كَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً)**(١).

وأوجَبَ اللهُ على جميعِ الأنبياءِ اتِّبَاعَ محمَّدٍ لو بُعِثَ وهم أحياءٌ، وأخَذَ الميثاقَ عليهم بذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ وهذا في الرُّسُلِ، وهو في العالَمِينَ مِن بابِ أولى؛ قال ابن عبَّاس رضي الله عنهما: «ما بعَثَ اللهُ نبيًّا إلَّا أخَذَ عليه الميثاقَ: لَئِنْ بُعِثَ محمَّدٌ، وهو حَيٌّ؛ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلَيَنْصُرَنَّهُ، وأمَرَهُ أنْ يأخُذَ على أُمَّتِهِ المِيثَاقَ: لَئِنْ بُعِثَ محمَّدٌ، وهم أحياءٌ؛ لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَيَنْصُرُنَّهُ»(٢).

وقد كان النبيُّ ﷺ يُكاتِبُ الناسَ برسالتِهِ، ويأمُرُهم بإجابتِهِ عليها؛ فيَبعَثُ إلى اليهودِ والنصارى، والصابِئةِ والمشركين، ويَبعَثُ إلى العرَبِ والعجَم، والأحمَرِ والأبيَضِ والأسوَد، ولم يفرِّقْ بينَهم في الخطابِ إلا بما يُوجِبُ تركَ ما كانوا عليه مِن دِينٍ سابق؛ فكلُّ داخلٍ في الإسلامِ، فإنه يجبُ عليه أن يدَعَ ما كان عليه قبلَ ذلك.

فاللهُ أمَرَ اليهودَ والنصارى باتباعِ النبيِّ ﷺ، وهم أقرَبُ الأممِ إلى أمَّةِ محمَّد، وكتُبُهم أقرَبُ الكتبِ المنزَّلةِ إلى القرآن؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

---

(١) البخاري (٣٣٥ و٤٣٨)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر.

(٢) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٠٠ و١٣/ ٥٤٦)، وعزاه الحافظ في «فتح الباري» (٦/ ٤٣٤) للبخاري.

﴿ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم﴾ [النساء: ٤٧]، وقد خاطَبَهُمُ اللهُ في القرآنِ كثيرًا بـ: «يا أهلَ الكتابِ»، وبـ «يا بَنِي إسرائيلَ».

حكمُ اتِّباعِ دِينٍ غيرِ الإسلام:

ومَن زعَمَ: أنَّ أحدًا مِن الناسِ بعد النبيِّ ﷺ، يجوزُ له اتِّبَاعُ ما شاء مِن الشرائعِ والكتبِ الأُخرى، وأنْ يَتديَّنَ للهِ بغيرِ الإسلام، وأنه ناجٍ في الآخِرةِ، مع عِلْمِهِ بالرسالةِ المحمَّديةِ ـ: فهو كافرٌ باللهِ؛ قال ﷺ: **(وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ)**(١).

وعدَمُ تجويزِ بقاءِ اليهوديِّ والنَّصْرانيِّ على مِلَّتِهِ، لا يعني تعيُّنَ قَتْلِه، بل عدَمُ الجوازِ: لبيانِ كفرِهِ، وعدَمِ صحةِ عَمَلِه، وأنَّ مَن قامت عليه الحُجَّةُ، فهو مِن أهلِ النارِ إنْ مات على مِلَّتِه، ولا يَنفَعُهُ إيمانُهُ برسالةِ محمَّدٍ ﷺ؛ إذا كان لم يَتَّبِعْها ويَنْقَدْ لها؛ كمَنْ يرى أنَّها خاصَّةٌ بالعرَبِ، أو أنَّ الناسَ يُخيَّرونَ بين المِلَلِ، وكلُّها تؤدِّي إلى الجنَّة؛ فقد بيَّن اللهُ نسخَ جميعِ الشرائعِ السابقةِ، وأخبَرَ بتحريفِ ما سبَقَ مِن الكتبِ ممَّا بأيدي أهلِ الكتاب.

والكفرُ ـ حينئذٍ ـ جاء مِن جهاتٍ، أعظَمُها:

الأُولى: عدَمُ اتباعِ النبيِّ ﷺ، وتجويزُ الخروجِ عن رسالتِه، وأنَّ الأوامرَ المتواتِرةَ في الكتابِ والسُّنَّةِ باتباعِهِ لا معنًى لها عندَهم.

الثانية: الإيمانُ بصِحَّةِ كُتُبٍ أخبَرَ اللهُ بتحريفِها، ونَسْخِها بالقرآن؛

---

(١) مسلم (١٥٣) من حديث أبي هريرة.

وهذا تكذيبٌ للهِ ولرسولِه، ورُوِيَ أنَّ النبيَّ ﷺ وجَدَ قِطْعةً مِن التَّوْراةِ مع عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فقال له: **(لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، مَا حَلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي)**[١]، حتى إنَّ عيسى عليه السلام يَنزِلُ في آخِرِ الزمانِ، ويقتُلُ الدَّجَّالَ والخِنْزِيرَ، ويَكسِرُ الصليبَ، ولا يقضي إلا بشريعةِ محمَّدٍ ﷺ[٢].

الثالثةُ: أنَّ كلَّ جهادِ النبيِّ ﷺ للأممِ الكافِرةِ يهودًا ونصارَى، ومشرِكِينَ ومَجُوسًا: أنه عُدْوانٌ، وأنَّ قتالَهم كان سفكًا لدمٍ معصومٍ، وغنائِمُهُمْ سَلْبٌ لمالٍ معصومٍ، وسَبيُهُمْ استعبادٌ لأنفُسٍ حُرَّةٍ؛ إذْ إنَّه قاتَلَهُمْ وهم غيرُ مُلزَمِينَ برسالتِه؛ وهذا كفرٌ عظيمٌ، وضلالٌ مُبِينٌ.

الرابعةُ: أنَّ جميعَ الأحكامِ في الشريعةِ التي تدُلُّ على تمايُزِ المسلِمِينَ عن الكفَّارِ - أو بعضِهم - باطلةٌ؛ كأبوابِ المُوالَاةِ والمُعادَاة، والنِّكَاحِ والذبائحِ، والدِّيَاتِ والمواريثِ، وأحكامِ الرِّدَّةِ ودخولِ البيتِ الحرامِ، والقَرَارِ بجزيرةِ العرَبِ، وغيرِ ذلك.

وأمَّا كونُ النبيِّ ﷺ خاتَمَ الأنبياءِ، ولا نبيَّ بعدَهُ: فلقولِهِ تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقولِهِ ﷺ في «الصحيحَيْنِ»: **(أَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ)**[٣]، وفيهما مِن حديثِ سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال لعليٍّ: **(مَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي)**[٤].

وكلُّ دَعْوةٍ للنبوَّةِ بعدَهُ، فهي كَذِبٌ، ومُدَّعِيها كافِرٌ؛ يُحكَمُ بقتلِهِ ولو زعَمَ أنَّه لا يخرُجُ عن هديِ الأنبياءِ وأنَّه لا جديدَ لَدَيْهِ عنهم؛ لأنَّ وحيَ

---

(١) ابن أبي شيبة (٢٦٩٤٩)، وأحمد (٣/ ٣٨٧ رقم ١٥١٥٦).
(٢) البخاري (٢٢٢٢)، ومسلم (١٥٥) من حديث أبي هريرة.
(٣) البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦) من حديث أبي هريرة.
(٤) البخاري (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤).

السماءِ انقطَعَ بموتِ النبيِّ ﷺ إلى قيامِ الساعةِ، ولم يَبْقَ منه إلا الرؤيا الصالِحة.

ومَن زعَمَ أنه يأتيهِ وحيٌ؛ فإنْ كان صادِقًا، فهو مِن الشياطينِ يسوِّلُونَ له؛ فاللهُ سمَّى وَسْوَاسَهُمْ وحيًا ومنزَّلًا: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢]، وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

الإسلامُ وحُرِّيَّةُ الدِّين:

ولم يَجعَلِ اللهُ لأحدٍ خيارًا غيرَ الإسلامِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩].

وأمّا حُرِّيَّةُ الدِّينِ: فاللهُ تعالى كما أنه أمَرَ الناسَ كافَّةً باتباعِ نبيِّه ﷺ، وعدَمِ الخروجِ عنه، إلَّا أنه خَصَّ أهلَ الكتابِ اليهودَ والنصارَى بعدَمِ القتالِ على الدخولِ في الإسلامِ؛ **وإنَّما خيَّرهم عند قُدْرةِ المسلِمِين وقُوَّتِهم عليهم**: بين الإسلامِ، أو الجِزْيةِ، أو القتالِ، وتجوزُ المهادَنةُ والموادَعةُ والمسالَمةُ - بينهم وغيرِهم مِن المشركِينَ، وبين المسلِمِينَ - بشروطِها المعروفة؛ كما بيَّنْتُها في «التفسير»[1].

ومَن دخَلَ الإسلامَ مِن أيِّ مِلَّةٍ كانت، فلا يَسَعُهُ الخروجُ مِن الإسلام بحالٍ، ولا يأخُذُ أحكامَهُ السابِقةَ قبلَ دخولِ الإسلامِ لو كان يهوديًّا أو نصرانيًّا، ويجبُ على إمامِ المسلِمِينَ إقامةُ حَدِّ الرِّدَّةِ عليه، وقد استفاضت في ذلك الأحاديثُ، وبه قضَى معاذٌ وأبو موسى في اليَمَنِ؛

(١) سورة البقرة آية (٢٠٨)، وسورة التوبة آية (٢٩)، ومواضع من سورة الأنفال.

فيمن ارتَدَّ مِن اليهودِ[1]، وفيه قال ﷺ: (مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ)[2]، وقد قاتَلَ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ والصحابةُ المرتدِّين.

ومَن كان له شَوْكةٌ وقُوَّةٌ مِن المرتدِّينَ، ولا قِبَلَ للمسلِمِينَ به، فتجوزُ مهادَنتُهُ ومسالَمَتُهُ لمصلحَتِهِمْ، وحفاظًا على شَوْكَتِهم؛ كما كانت طوائفُ مِن الفِرَقِ تقيمُ بين المسلِمِينَ وهي واقعةٌ في مكفِّراتٍ كثيرةٍ، وكان المسلِمُونَ يترُكُونَهُمْ ويُهادِنُونَهُمْ، وربَّما عامَلُوهم عند الحاجة؛ وذلك لكثرةِ الطوائفِ وانشغالِ المسلِمينَ بأمورِ جَمَاعَتِهم، وربَّما بعدوٍّ مِن خارِجِهم يَخشَوْنَ تربُّصَهُ بهم.

شُبُهاتٌ في حُرِّيَّةِ تَركِ الإسلام:

وأمَّا الاستدلالُ ببعضِ الأدلَّةِ التي يَظهَرُ منها قَبُولُ الرِّدَّةِ، أو زعَمَ بعضُهم منها مساواةَ الإسلامِ بغيرِهِ؛ كقولِ اللهِ تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩] ـ: فهذه ليست أدلَّةً لمسألتِنا هذه:

• **أمَّا قولُهُ تعالى:** ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]: فقد نزَلَتْ في اليهودِ الذين بَقُوا على يهوديَّتهم، وأراد بعضُ الصحابةِ إكراهَهُمْ على الدخولِ ابتداءً في الإسلام.

وهذا لا إشكالَ فيه؛ فإنَّه لا يجوزُ إكراهُ أهلِ الكتابِ عليه ابتداءً؛ كما تقدَّم بيانُه؛ وهذا ـ مع كونِهِ لا يعني الإقرارَ بصِحَّةِ دِينِهم، ولا أنَّهم لو دخَلُوا الإسلامَ، جاز لهم الخروجُ منه ـ فتلك مسائلُ مختلِفةٌ؛ كما

---

(١) البخاري (٤٣٤١ و٤٣٤٢ و٤٣٤٤ و٤٣٤٥ و٦٩٢٣)، ومسلم (١٧٣٣).
(٢) البخاري (٣٠١٧ و٦٩٢٢) من حديث ابن عباس.

روى أبو داودَ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ؛ قال: «كَانَتِ المَرْأَةُ تكونُ مِقْلَاتًا، فتَجعَلُ على نَفْسِها إنْ عاشَ لها وَلَدٌ أنْ تُهَوِّدَهُ، فلمَّا أُجْلِيَتْ بَنُو النَّضِيرِ، كان فيهم مِنْ أبناءِ الأنصارِ، فقالوا: لَا نَدَعُ أَبْنَاءَنَا؛ فأنزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ﴾ [البقرة: ٢٥٦]»[(١)].

والقائلُ بأنَّ هذه الآيةَ تدُلُّ على جوازِ الخروجِ مِن الإسلامِ، أو أنَّه مساوٍ لغيرِهِ، ضَرَبَ بفهمِ ظاهِرِ آيةٍ ألفَ آيةٍ وحديثٍ وأبطَلَها؛ وهذا لا يقولُهُ مِن جهةِ الشرعِ عالِمٌ، ولا مِن جهةِ النظَرِ صاحبُ فِكْرٍ؛ فالدليلُ لا يُضرَبُ به دليلٌ آخَرُ يُخالِفُهُ مِن وجهٍ ويُفارِقُهُ مِن وجه؛ فكيف بإبطالِ ألفِ دليلْ، بظاهرِ دليلْ؟!

• **وأمَّا قولُهُ تعالى:** ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْۚ﴾ [الكهف: ٢٩]: فقد حمَلَ بعضُهم[(٢)] هذه الآيةَ على التخييرِ بين الإسلامِ وغيرِهِ، والمساواةِ بينهما؛ **وهذا لا تَدُلُّ عليه الآيةُ؛ لا في ظاهِرِها، ولا في باطِنِها:**

▫ **أمَّا المساواةُ:** فالآيةُ تَنفِيها؛ فقد سَمَّتِ الإيمانَ بالنبيِّ ﷺ إيمانًا، وسمَّت الإيمانَ بغيرِهِ كفرًا.

▫ **وأمَّا القولُ بأنها تفيدُ التخييرَ بين الإيمانِ والكفرِ:** فهذا كلامُ مَن لا يَفهَمُ لسانَ العربِ؛ **فالآيةُ هي تهديدٌ ووعيد**، وهو أسلوبٌ معروفٌ عند وضوحِ الحُجَّةِ وإقامتِها على أحدٍ يَتِمُّ تهديدُهُ وتحدِّيهِ بقولهم: «إنْ شِئْتَ افْعَلْ، وَإِنْ شِئْتَ فَاتْرُكْ»؛ **يعني**: ستَجِدُ ثوابَكَ وعقابَك.

وهذا يدُلُّ عليه كمالُ الآيةِ؛ فإنَّ اللهَ لما قال: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن

---

(١) أبو داود (٢٦٨٢).

(٢) **انظر**: «الكشاف» (٢/ ٦٧٢).

﴿وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩]، قال بعد ذلك متوعِّدًا: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَاۚ﴾ [الكهف: ٢٩]؛ وبهذا فسَّرها الصحابةُ والتابِعُونَ، ولا خلافَ بينهم في ذلك[1].

ولكنْ مَن نظَرَ في هذه الآيةِ، نظَرَ إلى كلمةٍ منها؛ وهي قولُهُ: ﴿فَمَن شَآءَ﴾ [الكهف: ٢٩]، ولم ينظُرْ إلى السياقِ؛ فتوهَّم أنَّ المشيئةَ تعني حرِّيَّةَ الاختيار، والمشيئةُ هنا هي كقولِهِ تعالى: ﴿أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

ولم يَختلِفِ المفسِّرونَ مِن السَّلَفِ على صِحَّةِ هذا المعنى؛ وبهذا قال ابنُ عبَّاسٍ، ومجاهِدٌ، وابنُ زَيْد[2].

وجاء بمعناه الحديثُ؛ كما في قولِهِ ﷺ: **(الْوَالِدُ أَوْسَطُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ؛ فَحَافِظْ عَلَى وَالِدَيْكَ أَوِ اتْرُكْ)**[3]؛ وليس هذا تخييرًا بين العقوقِ والبِرِّ؛ وهو معروفٌ في لسانِ العرَبِ؛ فتأمُرُ بالشيءِ وتخيِّرُ فيه، **والمرادُ**: الوعيدُ والتهديد؛ ومِن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡۚ فَتَمَتَّعُواْۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٥]؛ وليس في هذا أمرٌ بالكفرِ، ولكنَّه تهديد.

وكما يكونُ في التهديدِ والوعيدِ يكونُ في الرجاءِ؛ لكنَّه لا يُفهَمُ مِن مثلِ هذا السياقِ التخييرُ؛ كما في قولِ النبيِّ ﷺ: **(لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ)**[4]؛ فلا يقولُ عاقلٌ: «إنه يجوزُ لأهلِ بَدْرٍ الكفرُ والفسوقُ والعِصْيانُ»، ولكنَّ الآيةَ السابقة

---

(١) «تفسير الطبري» (١٥/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، و«الدر المنثور» (٩/ ٥٢٩).
(٢) الموضع السابق.
(٣) الترمذي (١٩٠٠)، وابن ماجه (٢٠٨٩ و٣٦٦٣) من حديث أبي الدرداء.
(٤) البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي بن أبي طالب.

تهديدٌ ووعيدٌ، والحديثُ رجاءٌ، وليس فيها جميعًا تخييرٌ وإبطالٌ لأوامرِ الله.

الإيمانُ بالكُتُبِ السماويَّة، والحِكْمةُ مِن إرسالِ الرسلِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْحَكِيمْ، وشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمْ، وَهَدَى بِهِ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمْ﴾:

الإيمانُ بالكتُبِ السماويَّةِ مِن أركانِ الإيمان؛ فيجبُ الإيمانُ بها جميعِها؛ كما قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

والمكذِّبُ بواحدٍ منها مكذِّبٌ بها جميعِها؛ لأنَّها جميعًا كلامُ اللهِ وخبَرُهُ، وحُكْمُهُ وتشريعُه، وقد وصَفَ اللهُ الكافِرَ بها بالضلالِ البعيد؛ كما قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وكلُّ الكتُبِ تدعو إلى أصلٍ واحدٍ؛ وهو توحيدُ اللهِ، وإفرادُهُ بالعبوديَّة؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]، وقد قال اللهُ عن القرآنِ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: ٤٨].

والإيمانُ بالكتُبِ لا يَلزَمُ منه الاختيارُ مِن شرائعِها ما يشاءُ الناسُ؛

فإنَّ هذا لا يجوزُ في شريعةِ محمَّدٍ ﷺ، وهو خاتِمُ الأنبياءِ والمرسَلِين؛ فإنَّ في شريعتِهِ الناسخَ، وفيها المنسوخ؛ فلا يجوزُ العمَلُ بالمنسوخِ؛ فالإيمانُ بالكتابِ وتعظيمُهُ شيءٌ، والعمَلُ به شيءٌ آخر، والقرآنُ نسَخَ ما قبلَهُ مِن تشريعاتِ الكتُبِ السابِقة؛ فالقرآنُ قاضٍ على شرائعِ ما سبَقَ، وحاكِمٌ عليها؛ كما قال تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

❁ ❁ ❁

وَقَوْلُ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ: «وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ القَوِيمْ، وَهَدَى بِهِ الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمْ»:

بيانٌ لمنزلةِ القرآنِ والحِكْمةِ منه؛ فقد جعَلَهُ اللهُ حُجَّةً على عبادِه؛ فجعَلَهُ بيِّنًا محكَمًا، واضِحًا مفصَّلًا؛ كلُّ مَن أراد الحقَّ فيه، وجَدَهُ، ومَن في قلبِهِ زَيْغٌ، زاغ، وأمَّا القرآنُ، فكلُّهُ حقٌّ؛ كما قال تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

مصدرُ تفسير القرآن:

ومِن اللهِ إنزالُه، وعليه بيانُه؛ فليس لأحدٍ أن يَجتهِدَ فيه برأيِهِ وهواه؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]؛ وهذا البيانُ مِن اللهِ، لا مِن غيرِه؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨ ـ ١٩]، ولكنَّ البيانَ نُسِبَ إلى النبيِّ ﷺ باعتبارِ بلاغِهِ له؛ وإلَّا فإنَّ النبيَّ ﷺ مأمورٌ بالاتباعِ لأمرِ اللهِ؛ كما قال الله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢].

ومَن صَحَّ لسانُهُ العَرَبيُّ، وفَهِمَ لغاتِ العرَبِ، لم يَحتَجْ إلى تكلُّفٍ

وتنطُّعٍ في تأويلِ القرآن؛ **فالأصلُ فيه**: أنْ يَفهَمَهُ العرَبيُّ عند نزولِه، ولكنْ لمَّا بَعُدَ الزمانُ، وضَعُفَ اللسانُ، احتاج الناسُ إلى الرجوعِ إلى تأويلِ السلَفِ مِن الصحابةِ والتابِعِينَ؛ حتى لا يَحمِلُوا القرآنَ على غيرِ مرادِ الله.

وقد عصَمَ اللهُ نبيَّهُ ﷺ؛ فكان مفسِّرًا للقرآنِ بقولِهِ وفعلِه، ومترجِمًا لمعانِيهِ بحياتِه، وقد كان يتخلَّقُ به، ويقومُ بما أمَرَ اللهُ فيه؛ وقد قالت عائشةُ رضي الله عنها: «كَانَ خُلُقُهُ القُرْآنَ»[1]، وقد أمَرَهُ اللهُ بتلاوةِ كلامِهِ وبتعليمِهِ للناسِ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، والحكمةُ هي سُنَّتُهُ؛ فإنَّها لا تتعارَضُ مع القرآنِ لعصمتِهِ ﷺ، وإنما هي مبيِّنةٌ مفسِّرةٌ له.

وكلُّ ما استقَرَّ عليه فهمُ الصَّدْرِ الأوَّلِ مِن القرآنِ، فهو مرادُ اللهِ فيه؛ لأنَّ اللهَ أنزَلَهُ بلسانِهِمْ لِيَفْهَمُوهُ، ولا يسكُتُ النبيُّ ﷺ على معنًى باطلٍ استقَرَّ في نفوسِهم؛ فهذا يُخالِفُ مقتضَى الرسالة، واللهُ مُطَّلِعٌ على ما في نفوسِهم مِن فَهْم.

ولو عَلِمَ اللهُ أنَّ عامَّتَهم أو أكثَرَهم فَهِموا القرآنَ على غيرِ مرادِ اللهِ، لَأَنْزَلَ اللهُ البيانَ في ذلك؛ لأنَّ هذا مقتضى حفظِ دِينِهِ وتمامِهِ وكمالِه؛ فكمالُ القرآنِ وتمامُ الدِّينِ هو للمعاني كما هو للحروفِ؛ قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة: ٣].

ويجبُ الإيمانُ بكلِّ ما جاء في كلامِ اللهِ وكلامِ رسولِه؛ فكلُّ ذلك وحيٌ مِن الله، وقد قرَنَ اللهُ طاعتَهُ بطاعةِ نبيِّه، ومعصيتَهُ بمعصيتِه؛ لأنَّ

---

(١) مسلم (٧٤٦).

النبيَّ ﷺ الآمِرُ بأمرِ اللهِ، الناهي بنهيِه، ولا يخرُجُ عن ذلك؛ فمَن أحبَّ اللهَ، ولم يُطِعْ نبيَّه، فدعواهُ كاذبةٌ؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

ومَن جَهِلَ شيئًا مِن كلامِ اللهِ، وجَبَ عليه السؤالُ عن مرادِ اللهِ عند مَن يَعلَمُهُ مِن الصحابة والتابِعِينَ ومَن سار على نَهْجِهم مِن أهلِ العلمِ؛ وقد قال ابنُ أبي زَيْدٍ في «الجامع»: «وَنُصَدِّقُ بِمَا جَاءَنَا عَنِ اللهِ ﷻ فِي كِتَابِهْ، وَمَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ أَخْبَارِهْ: يُوجِبُ العَمَلَ بِمُحْكَمِهْ، وَنُقِرُّ بِنَصِّ مُشْكِلِهِ وَمُتَشَابِهِهْ، وَنَكِلُ مَا غَابَ عَنَّا مِنْ حَقِيقَةِ تَفْسِيرِهْ، إِلَى اللهِ سُبْحَانَهْ، وَاللهُ يَعْلَمُ تَأْوِيلَ المُتَشَابِهِ مِنْ كِتَابِهْ، وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّ الرَّاسِخِينَ يَعْلَمُونَ مُشْكِلَهُ، وَلَكِنَّ الأَوَّلَ قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ؛ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الكِتَابُ»[١].

الإيمانُ بالقيامةِ وما فيها:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ يَمُوتُ، كَمَا بَدَأَهُمْ يَعُودُونَ﴾:

الإيمانُ بالبعثِ بعد الموتِ مِن أركانِ الإيمان، ولا يَصِحُّ إيمانُ أحدٍ إلا به، وقد قال النبيُّ ﷺ ـ لمَّا سأَلَهُ جبريلُ عن الإيمانِ ـ: (**الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَبِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**)[٢].

ولعَظَمةِ البعثِ والإيمانِ به أقسَمَ اللهُ عليه في مواضعَ ثلاثةٍ؛ قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]،

---

(١) «الجامع» (ص١١٤ ـ ١١٥).

(٢) سبق تخريجه.

وقال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [التغابن: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ﴾ [يونس: ٥٣]؛ وتكرارُ الإقسامِ مِن اللهِ على وَعْدٍ واحدٍ، يدُلُّ على شِدَّةِ عَظَمَتِه، وشدَّةِ كفرِ المكذِّبِ به.

وقد قرَنَ اللهُ الكفرَ باليومِ الآخِرِ بالكفرِ به سبحانه؛ كما قال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩].

وكلَّما كان الإنسانُ أكثَرَ يقينًا بالبعثِ والحسابِ، والثوابِ والعقابِ، كان أكثَرَ عملًا في الدنيا، وأشَدَّ خشيةً لله؛ فإنَّ مَن عَلِمَ حسابًا، خافه، ومَن رجا لقاءً، استعَدَّ له، وطولُ الأمَلِ يُضعِفُ ذلك في القلوبِ؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَٱطۡمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ﴾ [يونس: ٧].

ولمَّا ذكَرَ اللهُ كفرَ الكافِرينَ وعنادَهم، ذكَرَ سبَبَ ذلك؛ فقال: ﴿إِنَّهُمۡ كَانُواْ لَا يَرۡجُونَ حِسَابٗا ۝٢٧ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾ [النبأ: ٢٧ ـ ٢٨]، وقال: ﴿أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ﴾ [الماعون: ١ ـ ٣].

وكثيرًا ما يذكُرُ اللهُ باليومِ الآخِرِ؛ ليستقيمَ الناسُ على أمرِ اللهِ؛ قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]، وقال: ﴿وَٱخۡشَوۡاْ يَوۡمٗا لَّا يَجۡزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾ [لقمان: ٣٣].

النَّفْخ في الصُّور:

وقد أخبَرَ اللهُ بالنفخِ في الصُّورِ في القرآنِ نَفَخاتٍ: للفزَعِ، وللصَّعْقِ، وللقيامِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

واختُلِفَ في النَّفَخاتِ:

فقيل: إنَّها اثنتانِ.

وقيل: إنَّها ثلاثٌ.

وقيل: إنها أربَعٌ.

وقد بيَّنتُ ذلك في «الخُراسَانيَّة»[1].

بعثُ الأجسادِ وجزاؤُها:

واللهُ يُعِيدُ أجسادَ الناسِ التي كانت في الدنيا، لا غيرَها، ويُحيِي العظامَ التي كانت في الدنيا، لا غيرَها؛ كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت: ١٩]، وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ﴾ [الإسراء: ٥٠ ـ ٥١]، ولكنَّ اللهَ يزيدُ في أحجامِهم وحالِهم مِن جنسِ ما يزيدُهُ اللهُ فيهم في الدنيا؛ فيَكْبَرُ الصغير، ويَهزَلُ العظيم، ويَسْمَنُ الضعيف، ويضعُفُ السمين، والزيادةُ فيهم لا تعني: أنَّ الأبدانَ ليستِ الأبدانَ، ولا أنَّ الجلودَ ليستِ الجلودَ، ولا أنَّ العِظامَ ليستِ العِظامَ.

وقد قال ابنُ أبي زيدٍ في عقيدتِهِ في «الجامع»: «وَأَنَّ الَّتِي أَطَاعَتْ

---

(١) «الخراسانية» (ص٤٤٤).

وَعَصَتْ هِيَ الَّتِي تُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ لِتُجَازَى، وَالجُلُودُ الَّتِي كَانَتْ فِي الدُّنْيَا هِيَ الَّتِي تَشْهَدُ، وَالأَلْسِنَةُ وَالأَيْدِي وَالأَرْجُلُ هِيَ الَّتِي تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى مَنْ تَشْهَدُ عَلَيْهِ مِنْهُمْ»(١).

ومَن كفَرَ مِن الدهريِّينَ ممَّن يُؤمِنُ بالخلقِ، لم يكفُرْ بالبعثِ إلا بأنَّ اللهَ يُعِيدُ ذاتَهُ كما هي؛ فهو يُحِيلُ هذا، وأمَّا خلقُ غيرِهِ مِن جديدٍ، فهو يُؤمِنُ بأنَّ اللهَ هو الذي خلَقَهُ وأوجَدَهُ، ومع ذلك ضَلُّوا وكفَرُوا.

أشراطُ الساعةِ:

ويجبُ الإيمانُ بما قبلَ الساعة مِن علَاماتٍ وأماراتٍ وأشراط؛ قال تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، وما جاء في الكتابِ والسُّنَّةِ في ذلك كثيرٌ؛ كخروجِ الدَّجَّالِ، والدابَّةِ، ويأجوجَ ومأجوجَ، ونزولِ عيسى، وخروجِ الشمسِ مِن مَغْرِبِها.

وللساعةِ أشراطٌ كبرى وصغرى، وعامَّةُ الصغرى سابقةٌ للكبرى، ومنها ما يدخُلُ فيها، والأحاديثُ في هذا البابِ كثيرةٌ؛ منها الصحيحُ المتواتِرُ، ومنها دُونَ ذلك، ومنها الضعيفُ يسيرُ الضعفِ، يُستأْنَسُ به ولا يُجزَمُ به، ومنها الواهي والمطروحُ والمكذوبُ؛ وهذا مما لا يجوزُ روايتُهُ إلا لبيانِ نَكَارَتِه.

تنزيلُ أشْراطِ الساعةِ عَلَى الواقعِ:

ولا يجوزُ تركُ الأوامرِ الشرعيَّةِ الظاهِرةِ؛ لأجلِ ظَنٍّ في أنَّ نازِلةً أو شخصًا هو المقصودُ في حديثٍ يَسبِقُ الساعةَ؛ لأنَّ الأوامِرَ قطعيَّةٌ، وتطبيقُ أشراطِ الساعةِ على الحوادثِ والأشخاصِ ظَنِّيٌّ؛ فلا يُترَكُ قطعيٌّ

(١) «الجامع» (ص١١٢).

لِظَنِّيٍّ؛ وهذا مِن الأمورِ التي يَغفُلُ فيها العوامُّ، وربَّما بعضُ المتعلِّمينَ: بإنزالِ أشراطِ الساعةِ على حوادثَ وأعيانٍ، ثم يَعمَلُونَ بمقتضى تنزيلِهم، ويظُنُّونَ أنَّهم يَعمَلُونَ بالنصِّ الثابتِ، وهم يعملونَ بظنِّهم، لا بالنصِّ، وكثيرًا ما سُفِكَتْ دماءٌ، ووقَعَتْ فِتَنٌ في الناس، واستُبِيحَتْ حُرُماتٌ؛ بسبَبِ ذلك.

وتجويزُ السلفِ لتنزيلِ أشراطِ الساعةِ، بابٌ غيرُ البابِ الذي يَتبَعُهُ عمَلٌ وتشريع؛ فإنَّهم كانوا ينزِّلُونَ ذلك على بعضِ الحوادثِ والأشخاصِ؛ لأنَّ ذلك مِن بابِ الاحتياط، ثُمَّ إنَّهم يَجعَلُونَ ذلك استئناسًا، لا أصلًا يَستقِلُّ به العمَلُ والتَّرْك.

وقد جعَلَ اللهُ للساعةِ أماراتٍ؛ رحمةً بالناسِ لِيعتَبِرَ مَن أُرِيدَ له الاعتبار، ويَرجِعَ مَن كُتِبَ له العَوْدة؛ حتى لا تقومَ الساعةُ إلا وقد انقطَعَتْ أعذارُ الناسِ، وقامتِ الحُجَجُ الشرعيَّةُ والكونيَّةُ عليهم.

وعلمُ الساعةِ عند اللهِ لا يجلِّيها لوقتِها إلا هو؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ومَن زعَمَ علمَهُ أو ادَّعى لغيرِهِ العلمَ بيومٍ معيَّنٍ محدودٍ تقومُ فيه الساعةُ، فقد كفَرَ بالله، وكذَّبَ خَبَرَه.

الحسابُ والعقابُ:

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ اللهَ ﷻ ضَاعَفَ لِعِبَادِهِ المُؤْمِنِينَ الحَسَنَاتْ، وَصَفَحَ لَهُمْ بِالتَّوْبَةِ عَنْ كَبَائِرِ السَّيِّئَاتْ، وَغَفَرَ لَهُمُ الصَّغَائِرْ، بِاجْتِنَابِ الكَبَائِرْ، وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الكَبَائِرِ صَائِرًا إِلَى مَشِيئَتِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]﴾:

يُحصِي اللهُ على عبادِهِ كلَّ أعمالِهم، دقيقَها وجليلَها، صغيرَها وكبيرَها، لا يترُكُ مِن أعمالِهم دقيقَ حَسَنةٍ ولا سيِّئةٍ؛ قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة: ٦]، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وقد جعَلَ اللهُ الحسَنةَ التي يَكسِبُها العبدُ تُكتَبُ له بعَشَرةٍ، والسيِّئةُ لا تُكتَبُ عليه إلا بمِثْلِها؛ كما قال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقد ثبَتَ الحديثُ في ذلك عن جماعةٍ مِن الصحابةِ؛ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ[١]، وأبي هُرَيْرةَ[٢]، وأنسٍ[٣]، وأبي ذَرٍّ[٤]، وغيرِهم[٥].

ومِن لُطْفِهِ: أنْ فتَحَ بابَ التوبةِ لمن تاب؛ فمَن تابَ وأنابَ، تابَ اللهُ عليه، مهما كان ذنبُهُ ولو كان كُفْرًا؛ فاللهُ لا يَتعاظَمُهُ ذنب؛ فمغفرتُهُ تَعُمُّ جميعَ الذنوبِ صغيرَها وكبيرَها؛ قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

بل إنَّ اللهَ يَفرَحُ بتوبةِ عبدِهِ؛ قال ﷺ: (**للهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ؛ سَقَطَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَقَدْ أَضَلَّهُ فِي أَرْضِ فَلَاةٍ...**)[٦]، وقال:

---

(١) البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١).

(٢) البخاري (٤٢ و٧٥٠١)، ومسلم (١٢٨ و١٢٩ و١٣٠).

(٣) مسلم (١٦٢). (٤) مسلم (٢٦٨٧).

(٥) كخُرَيْم بنِ فاتِكٍ عند أحمد (٤/ ٣٢١ و٣٤٥ و٣٤٦ رقم ١٨٩٠٠ و١٩٠٣٥ و١٩٠٣٩)، وابن حبان (٦١٧١).

(٦) البخاري (٦٣٠٩)، ومسلم (٢٧٤٧) من حديث أنس، واللفظ للبخاري.

(وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا، لَذَهَبَ اللهُ تَعَالَى بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ)(١)؛ لأنَّ اللهَ جبَلَهُمْ على الخطأ؛ ففي الحديث: **(كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ)**(٢).

حكمُ مَن ماتَ ولم يَتُبْ مِن ذَنْبِه:

ومَنِ ارتكَبَ الصغائرَ، واجتنَبَ الكبائرَ، كفَّر اللهُ صغائرَهُ عنه، ولم يُؤاخِذْهُ بها؛ كما قال تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، **وجعَلَ لذلك أسبابًا كثيرةً:**

منها: عمَلُهُ الصالحُ؛ كالصلواتِ الخمسِ، والجُمُعةِ إلى الجُمُعةِ، ورَمَضانَ إلى رمضانَ، والحجِّ المبرورِ، وغيرِ ذلك مِن العمَلِ الصالح.

وقد يَغفِرُ اللهُ للمُذنِبِ ذنبَهُ بمشيئتِهِ ولُطفِه، وإنْ لم يَفعَلِ العبدُ سببًا؛ وهذا مقتضَى رحمةِ اللهِ، وسَعَةِ فضلِهِ، وسَبْقِ رحمتِهِ لغضَبِه.

وأمَّا أصحابُ الكبائرِ، إنْ لم يتوبوا، فهم تحتَ مشيئةِ اللهِ: إنْ شاء عذَّبهم، وإنْ شاء غفَرَ لهم، **والذي دلَّت عليه نصوصُ الوحيِ، وأجمَعَ عليه السلَفُ: أنَّ أصحابَ الكبائرِ غيرَ التائبِينَ على فريقَيْن:**

فريقٌ: يَغفِرُ اللهُ له برحمتِهِ، وبما يهيِّئُهُ اللهُ مِن أسبابٍ خارجةٍ عن العاصي؛ كدعاءِ ولَدِهِ أو غيرِهِ، أو عمَلٍ له صالحٍ آخَرَ، عظَّمه اللهُ فغلَبَ عمَلَهُ السيِّئَ، أو أنْ يَقبَلَ شفاعةَ غيرِهِ له مِن زوجةٍ أو ولَدٍ أو غيرِهما، أو أنْ يُجرِيَ اللهُ عليه مِن أسبابٍ فيه، يكفِّرُ بها مِن معاصِيه؛ كالمَصائِبِ والهمومِ في الدنيا، أو ما يَلحَقُهُ مِن كربٍ وشدَّةٍ في البَرْزَخِ، والمَوقِفِ

---

(١) مسلم (٢٧٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١) من حديث أنس.

والعَرْضِ على اللهِ وهولِ الصراطِ، وغيرِ ذلك(١).

وفريقٌ: لا يَغفِرُ اللهُ له كبيرتَهُ؛ فيعذِّبُهُ بما يطهِّرُهُ اللهُ به في النار، ثُمَّ مآلُهُ إلى الجنَّة.

والأصلُ: أنَّ الفريقَ الأوَّلَ أكثَرُ مِن الفريقِ الثاني؛ لِسَعَةِ رحمةِ اللهِ وسَبْقِها لِغَضَبِه.

مصيرُ مَن دخَلَ النارَ مِن عُصاةِ المُسلِمين:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَمَنْ عَاقَبَهُ اللهُ بِنَارِهْ، أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِإِيمَانِهْ، فَأَدْخَلَهُ بِهِ جَنَّتَهُ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]﴾:

مَنْ شاء اللهُ عقابَهُ مِن عصاةِ المسلِمينَ، فلا خلافَ في أنه لا يخلَّدُ فيها كالكافِرين؛ لأنَّ اللهَ وعَدَ بالإثابةِ على ذَرَّةِ الإيمانِ بالجنَّة؛ ففي «الصحيحَيْنِ»، قال ﷺ: **(أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ)**(٢)، وفيهما قال: **(حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللهُ رَحْمَةَ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللهُ الـمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ؛ فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ؛ فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدِ امْتُحِشُوا)**(٣)، وفيهما قال ﷺ: **(يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)**(٤)، وفي «الصحيحَيْنِ» أو أحدِهما، مِن هذا المعنى أحاديثُ كثيرةٌ مِن حديثِ أبي هريرةَ، وأنسٍ، وأبي سعيدٍ،

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٨٧ ـ ٥٠١)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٥١).
(٢) البخاري (٢٢)، ومسلم (١٨٤) من حديث أبي سعيد.
(٣) البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة.
(٤) البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس.

وجابرٍ[١]، وعبدِ اللهِ[٢].

وخالَفَ في هذا الخوارجُ والمعتزِلةُ، والمرجِئةُ:

فذهَبَتِ الخوارجُ والمعتزِلةُ: إلى سلبِ الإيمانِ منه، وأنَّه لا يدخُلُ الجنَّةَ، ويخلَّدُ في النار.

وذهَبَتْ طوائفُ مِن المرجِئةِ: إلى أنَّه لا يدخُلُ النارَ أحدٌ مِن المسلِمِينَ مهما بلَغَ ذنبُه.

وقد دَلَّ الدليلُ في «الصحيحَيْنِ»[٣] على تعذيبِ أقوامٍ في النارِ مِن عصاةِ بني آدَمَ، وإخراجِ أقوامٍ مِن النارِ قد امتُحِشُوا واحتَرَقُوا، إلا مواضعَ السجودِ فيهم، وأنه يخرُجُ مِن النارِ مَن كان في قلبِهِ ذَرَّةٌ مِن إيمان.

وهذه الأحاديثُ تَشهَدُ لصحَّةِ ما ذهَبَ إليه أهلُ السُّنَّةِ في حكمِ مرتكِبِ الكبيرة، وفيها رَدٌّ على مذاهبِ هذه الطوائِفِ المخالِفة.

الشفاعةُ وأحكامُها:

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَيُخرِجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، مَنْ شَفَعَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ﴾:

الشفاعةُ ثابتةٌ؛ وهي حقٌّ قطعيٌّ لا يُنكِرُ أصلَها مسلِمٌ، والشفعُ ضدُّ الوَتْر؛ وهو: ضمُّ واحدٍ أو أكثَرَ إلى واحدٍ أو أكثَرَ؛ ليصلَ إلى حاجةٍ يَعجِزُ عنها بنَفْسِه.

---

(١) البخاري (٦٥٥٨)، ومسلم (١٩١).
(٢) البخاري (٦٥٧١)، ومسلم (١٨٦).
(٣) سبق تخريجها قبل قليل.

وهذا مِن رحمةِ اللهِ، وسَعَةِ فضلِه: أنْ جعَلَ الأسبابَ المُنجِيةَ مِن النارِ والمُدخِلةَ للجَنَّةِ متعدِّدةً.

والشفاعةُ تكونُ للنجاةِ والسَّلَامةِ مِن العذابِ أو الكَرْبِ، وتكونُ لتخفيفِ العذابِ، وتكونُ لزوالِ العذابِ، وتكونُ لدخولِ الجَنَّةِ، وتكونُ للارتفاعِ فيها دَرَجةً فوقَ ما يستحِقُّهُ العبدُ مِن غيرِ الشفاعة:

■ **أمَّا الشفاعةُ التي تكونُ للنجاةِ والسلامةِ:** فكالشفاعةِ لأهلِ المَوقِفِ بتخفيفِ الكَرْبِ عليهم: بأن يعجِّلَ اللهُ في حسابِهم[١]، وكالشفاعةِ للنجاةِ مِن العذابِ لمن كتَبَ اللهُ عليه النارَ، فيُنجِيهِ اللهُ منها بشفاعةِ غيرِه[٢].

■ **وأمَّا الشفاعةُ التي تكونُ لتخفيفِ العذابِ:** فكشفاعةِ النبيِّ ﷺ لعَمِّهِ أبي طالبٍ[٣]، وشفاعتِهِ وشفاعة غيرِهِ للعصاةِ مِن المؤمِنِينَ التخفيفَ عنهم[٤].

■ **وأمَّا الشفاعةُ التي تكونُ لزوالِ العَذَابِ:** فكالشفاعةِ في أهلِ النارِ مِن عصاةِ الموحِّدِينَ بخروجِهم مِن النارِ؛ فإنَّ الأدلَّةَ استفاضَتْ أنَّ أقوامًا مِن أهلِ الكبائِرِ الموحِّدينَ يُعذَّبُونَ في النارِ؛ إذا لم يَرحَمْهُم اللهُ قبلَ ذلك[٥].

■ **وأمَّا الشفاعةُ التي تكونُ لدخولِ الجَنَّةِ:** فكشفاعةِ النبيِّ ﷺ لِلْأُمَمِ أن تدخُلَ الجَنَّةَ بعدما يُجاوِزُونَ الصِّرَاطَ[٦].

---

(١) البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة. والبخاري (٧٤١٠)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس.

(٢) «البداية والنهاية» (٢٠/١٨٩ - ١٩٢).

(٣) البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩) من حديث العباس.

(٤) البخاري (٦٥٦٠، ٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢، ١٨٣، ١٨٤).

(٥) سبق قبل قليل من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وأنس وغيرهم.

(٦) كما عند مسلم (١٩٦ و١٩٧) من حديث أنس، و(١٩٥) من حديث أبي هريرة وحذيفة.

■ **وأمَّا الشفاعةُ التي تكونُ للارتفاعِ في الجَنَّةِ:** فهي شفاعةُ النبيِّ ﷺ وغيرِهِ مِن الملائكةِ والأنبياءِ والصالِحِينَ لغيرِهم: بأنْ يَلحَقُوا بهم، أو مَن دُونَهم ممَّن قَصُرَ عمَلُهم عن بلوغِ تلك المَرْتَبة(١)، وكشفاعةِ الأزواجِ والآباءِ والأبناءِ والأرحامِ بعضِهم لبعضٍ(٢).

ولا يَشفَعُ إلَّا مؤمِنٌ، ولا تُقبَلُ الشفاعةُ مِن غيرِه؛ لأنَّ اللهَ لا يَرْضَى عن الكافِرِ:

وكلَّما ضَعُفَ إيمانُ العبد، ضَعُفَ احتمالُ شفاعتِه؛ حتى يكونَ أضعَفُ الأُمَّةِ إيمانًا لا يَشفَعُ لأحدٍ؛ لأنه لن يَشفَعَ لمن فَوْقَهُ؛ لأنه أقوى إيمانًا منه، وليس تحتَهُ أحدٌ يَشفَعُ له.

وكلَّما علَتْ مَرْتَبةُ المؤمِن، قَلَّ الشافِعُونَ له؛ لِعُلُوِّهِ عليهم، وبلوغِهِ مرتبةَ تمامِ الرضا أو مقارَبَتِها؛ ولهذا لم يثبُتْ أنَّ النبيَّ ﷺ يَشفَعُ له أحدٌ؛ لأنه أفضَلُ الأنبياءِ والناسِ أجمعين؛ فكان أعظَمَهُمْ شفاعةً لغيرِهِ، وغيرُهُ عديمُ الشفاعةِ له.

ولا يأذَنُ بالشفاعةِ إلا اللهُ، وليس الإذنُ لأحدٍ مِن الخَلْقِ؛ مهما علَتْ منزلتُهُ وارتفَعَ شأنه؛ قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، وقال: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨].

والشفاعةُ لا تكونُ مِن أحدٍ حتى يكونَ فيها أمرانِ:

ـ إذنُ اللهِ للشافعِ أن يَشفَعَ.

ـ ورضاهُ عن المشفوعِ له.

---

(١) كما في حديث أبي موسى عند البخاري (٤٣٢٣ و٦٣٨٣)، ومسلم (٢٤٩٨). وحديث أم سلمة عند مسلم (٩٢٠).

(٢) كما عند مسلم (٢٦٣٥) من حديث أبي هريرة. وهو في شفاعة الأبناء للآباء.

قال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]؛ فالكافِرُ لا يَشفَعُ، ولا يُشفَعُ له؛ لأنَّ اللهَ لا يرضى عن الكافِرينَ؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦]، والشفاعةُ لا بُدَّ فيها مِن رضاهُ سبحانَهُ، والكافِرُ لا يَنتفِعُ بالشفاعةِ؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

وقد أنكَرَ بعضُ الطوائفِ الشفاعةَ بحسَبِ أصولِهم، وفرَّعوا على ذلك نَقْضَها وإبطالَها، ومنهم: مَن يُنكِرُها عامَّةً، ومنهم: مَن يُنكِرُ بعضَها:

فالخوارجُ والمعتزِلةُ لا يَرَوْنَ صاحبَ الكبيرةِ مؤمِنًا؛ وعلى هذا: فلا شفاعةَ عندَهم للعصاةِ مِن المسلِمينَ؛ لأنَّهم سلَبُوهم اسمَ الإيمان، ويُقابِلُهم المرجِئةُ الذين لا يَرَوْنَ الشفاعةَ للعصاة أيضًا؛ لأنَّ المعصيةَ لا تؤثِّرُ على الإيمانِ عندَهم؛ **وعلى هذا**: فلا يدخُلُونَ النارَ بها أصلًا، فضلًا عن تخفيفِ العذابِ عليهم؛ فلا يدخُلُ النارَ عندَ الخوارجِ والمعتزِلةِ والمُرجِئةِ إلا نَفْسٌ كافِرة.

فالخوارجُ والمعتزِلةُ والمرجِئةُ أنكَرُوا باعتبارِ ما قرَّروا.

وإطلاقُ أنَّ الخوارجَ والمعتزِلةَ والمرجِئةَ يقولونَ بإنكارِ جميعِ أنواعِ الشفاعةِ غلَطٌ عليهم.

رؤيةُ اللهِ في الآخِرة:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ قَدْ خَلَقَ الجَنَّةَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِأَوْلِيَائِهِ، وَأَكْرَمَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمْ﴾:

استفاضَتِ النصوصُ على رؤيةِ اللهِ في الآخِرة، ولم يَختلِفِ الصحابةُ والتابِعُونَ ولا معروفٌ بعلمٍ مِن أَتْباعِهم في ذلك:

قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]؛ أي: تنظُرُ إلى ربِّها بعينَيْ رَأْسِها؛ وهذا ما قرَّره السلَفُ في تأويلِها.

وقد سأَلَ أَشْهَبُ مالكَ بنَ أنسٍ عنها؟ فقال: «أَيَنظُرُونَ إلى اللهِ؟ قال: نَعَمْ؛ بأَعْيُنِهم هاتَيْنِ، قال أَشْهَبُ: فإنَّ قَوْمًا يقولونَ: ناظِرةٌ، بمعنى: منتظِرةٌ إلى الثوابِ، قال: كذَبُوا، بل تنظُرُ إلى اللهِ؛ أَمَا سَمِعْتَ قولَ موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ أَتُرَاهُ سَأَلَ مُحالًا؟!... وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]»(١).

فإذا كان هناك محجوبونَ، فهناك ناظِرون؛ وهذا لازِمُ القولِ، وقد استدَلَّ بهذه الآيةِ على الرؤيةِ: مالكٌ(٢)، والشافِعِيُّ(٣)، وجماعةٌ مِن أهلِ العربيَّةِ؛ كثَعْلَبٍ(٤)، وغيرِه(٥).

وقد جاء اللقاءُ باللهِ يومَ القيامةِ في مواضِعَ مِن الوحيِ؛ ومِن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، **ولازِمُ اللقاءِ**: الرؤيةُ عندَ العرَبِ(٦)، وحُكِيَ الإجماعُ على ذلك؛ كما حكاهُ ثَعْلَبٌ(٧).

وقد كان سُحْنُونٌ يلقِّنُ ابنَ القَصَّارِ في مرَضِ موتِهِ: «أنَّ اللهَ يُرَى يومَ القيامةِ»(٨)، وكان أبو العَبَّاسِ بنُ طالبٍ يَستفتِحُ خُطْبَةَ الجُمُعةِ على

---

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٨٧١)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٤٣).
(٢) «شرح أصول الاعتقاد» (٨٠٨). (٣) «شرح أصول الاعتقاد» (٨٠٩).
(٤) «ياقوتة الصراط» (ص٥٦١).
(٥) «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٠٠ ـ ٣٠١)، و«الرد على الجهمية» للدارمي (١٦٦ و١٦٧).
(٦) «الشريعة» للآجري (٢/ ٩٨١). (٧) «الإبانة» لابن بطة (٧/ ٦٢).
(٨) «رياض النفوس» (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، وقد سبق.

مِنْبَرِ القَيْرَوانِ بإثباتِ رؤيةِ اللهِ في الآخِرة[١].

ومِن الأدلَّةِ: قولُهُ تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فاللهُ منَعَ مُوسَى مِن رؤيتِهِ في الدنيا، ولازمُ ذلك تمكينُهُ منها في الآخِرة.

ثُمَّ إنَّ موسى لا يَسأَلُ إلا المُمكِنَ، لا يَسأَلُ المُحَالَ.

وكذلك: فإنَّ اللهَ تَجَلَّى للجبَلِ بنفسِهِ؛ لِيُرِيَ موسى أنْ لا طاقةَ في خِلْقَتِهِ ـ التي هو عليها في الدنيا ـ على رؤيةِ اللهِ؛ لأنَّ الجبَلَ ـ وهو أقوَى منه، وأشَدُّ خَلْقًا ـ لم يَتحمَّلْ؛ فأصبَحَ دكًّا.

وقد جعَلَ ابنُ عبدِ البَرِّ دَلَالَةَ الآيةِ واضحةً على رؤيةِ اللهِ في الآخِرة[٢]؛ وبهذا يقولُ أهلُ العربيَّةِ في معنى التجلِّي؛ كالخليلِ وغيرِه؛ قالوا: «تَجَلَّى: ظهَرَ وبان»[٣].

ومَن يُعارِضُ هذه الآيةَ بقولِهِ تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقد أخطَأَ؛ لأنَّ الإدراكَ هنا؛ **بمعنى**: الإحاطةِ، وعدَمُ الإدراكِ والإحاطةِ لا ينفي الرؤيةَ؛ فقد تَرَى مَن لا تُدرِكُهُ ولا تحيطُ به، والإدراكُ في الآيةِ الإحاطةُ، وهي قدرٌ زائدٌ عن مجرَّدِ الرؤية، وهو ممتنِعٌ في الدنيا والآخِرة؛ فاللهُ فرَّق بين الرؤيةِ والإدراكِ بقولِهِ عن أصحاب موسى وفِرْعَوْنَ: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ [الشعراء: ٦١]؛ رأَوْهم أوَّلًا، ثُمَّ خافوا إدراكَهُمْ ثانيًا.

وكان مالكٌ وأصحابُهُ يشدِّدونَ على منكِرِ رؤيةِ اللهِ مِن أهلِ الكلام،

---

(١) «ترتيب المدارك» (٤/ ٢١٤). (٢) «التمهيد» (٧/ ١٥٣).

(٣) «العين» (٦/ ١٨٠)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٧٣)، و«تهذيب اللغة» (١١/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

قيل لمالكٍ: «إنَّهم يزعُمونَ أنَّ اللهَ لا يُرَى!»، فقال مالكٌ: «السَّيْفَ السَّيْفَ»(١).

وقد ضرَبَ أسدُ بنُ الفُرَاتِ في مجلسِهِ بالمسجدِ بنَعْلَيْهِ رَجُلًا أنكَرَ رؤيةَ اللهِ في الآخِرة، وكان يقولُ: «واللهِ، لو أُدخِلْتُ الجَنَّةَ، فحُجِبْتُ عن رؤيةِ اللهِ، لَشَكَكْتُ، ولَأَنَا أَسَرُّ برؤيةِ رَبِّي مِنِّي بالجَنَّةِ»(٢).

وللشافعيِّ كلامٌ قريبٌ مِن هذا(٣).

وقال ابنُ الماجِشُونِ: «مَن زعَمَ أنَّ اللهَ لا يُرَى يومَ القيامةِ، استُتِيبَ»(٤).

وصنَّف غيرُ واحدٍ مِن المغاربةِ في رؤيةِ اللهِ رَدًّا على المُنكِرِينَ لها مِن المتكلِّمينَ؛ فكتَبَ يحيى بنُ عُمَرَ كتابَ «الرؤيةِ»، وكتَبَ ابنُ وضَّاحٍ كتابَ «ما جاء مِن الحديثِ في النظَرِ إلى اللهِ تعالى»، وأكثَرَ مِن روايةِ الحديثِ والأثَرِ في الرؤيةِ؛ حتى كان عُمْدةً للمغارِبةِ في هذا البابِ؛ حتى قال أبو موسى الأنصاريُّ: «كان المَغارِبةُ يَرْوُونَ أقوالَ رؤيةِ اللهِ عن محمَّدِ بنِ وَضَّاحٍ الأَنْدَلُسيِّ».

قال ابنُ أبي زيد في «الجامع»: «وَأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يَرَاهُ أَوْلِيَاؤُهُ فِي المَعَادِ بِأَبْصَارِ وُجُوهِهِمْ لَا يُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ؛ كَمَا قَالَ ﷻ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ؛ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ فِي قَوْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قَالَ: (**الحُسْنَى: الجَنَّةُ، وَالزِّيَادَةُ: النَّظَرُ إِلَى**

---

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٨٠٨ و٨٧٢).

(٢) «رياض النفوس» (١/ ٢٦٤).

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٣/ ٥٦٠).

(٤) نسَبَه وغيرَه من آثارٍ للسلف والأئمةِ محمد بن وضَّاح في كتاب «الرؤية».

وَجْهِ اللهِ تَعَالَى)[١]، قِيلَ لِمَالِكٍ: أَيُرَى اللهُ ﷻ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ يَقُولُ اللهُ ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]، وَقَالَ ﷻ فِي أُخْرَى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، قَالَ مَالِكٌ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: دُونَ اللهِ سُبْحَانَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفَ حِجَابٍ»[٢].

الجَنَّةُ والنَّارُ، ولِمَنْ أَعَدَّهُما اللهُ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَهِيَ الَّتِي أَهْبَطَ مِنْهَا آدَمَ نَبِيَّهُ وَخَلِيفَتَهُ إِلَى أَرْضِهْ، بِمَا سَبَقَ فِي سَابِقِ عِلْمِهْ، وَخَلَقَ النَّارَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهْ، وَأَلْحَدَ فِي آيَاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهْ، وَجَعَلَهُمْ مَحْجُوبِينَ عَنْ رُؤْيَتِهْ﴾:

ذكَرَ اللهُ الجَنَّةَ التي أدخلَها آدَمَ وزوجَهُ، ولم يقيِّدْ: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

والأصلُ: كونُها جَنَّةَ الخُلْدِ التي يَؤُولُ إليها أمرُ المؤمِنِينَ جميعًا، وقد كان آدَمُ وحَوَّاءُ ـ ومعهم عَدُوُّهم إبليسُ ـ في جَنَّةِ السماءِ؛ ولهذا أهبَطَهم اللهُ إلى الأرضِ؛ فقال: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨]، وقال: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقد ثبَتَ في «الصحيح»: أنَّ آدَمَ تُطلَبُ منه الشفاعةُ في الموقفِ يومَ القيامةِ، فيَعتذِرُ منها، ثم يقولُ: **(وَهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ؟!)**[٣]؛ فدَلَّ على أنَّ الجنةَ التي خرَجَ منها هي التي سيَعُودُونَ إليها.

---

(١) «الجامع» (ص١٠٩).
(٢) «الجامع» (ص١٢٣ ـ ١٢٤).
(٣) مسلم (١٩٥).

وقد جاء ذِكْرُ الجَنَّةِ التي دخَلَها آدَمُ في القرآنِ معرَّفةً بلامِ التعريفِ، ولم يذكُرْها منكَّرةً؛ قال تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ١٩]، وقال: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧]، ولا جَنَّةَ يَعهَدُها المخاطَبونَ ويَعرِفُونها عند سَمَاعِها إلا جَنَّةُ الخُلْد.

وقولُ ابن أبي زَيْد: «وَخَلَقَ النَّارَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهْ»، لا يريدُ به: أنَّ بعضَ عصاةِ الموحِّدينَ لا يدخُلُونَ النارَ، وإنما هذا ذكَرَهُ بقيدِ الخلودِ، والمؤمِنُ لا يخلَّدُ في النارِ ولو عُذِّبَ فيها؛ ولهذا قيَّد، **فقال: «دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِه».**

ولا يَرَى الكُفَّارُ ربَّهم يومَ القيامةِ؛ لأنَّ رؤيتَهُ نعيمٌ، ولا نعيمَ لهم؛ وقد قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وقال رجلٌ لمالكٍ: يا أبا عبدِ اللهِ، هل يَرَى المؤمِنُونَ ربَّهم يومَ القيامةِ؟ فقال مالكٌ: «لو لم يَرَ المؤمِنُونَ ربَّهم يومَ القيامةِ، لم يعيِّرِ اللهُ الكُفَّارَ بالحِجَابِ؛ قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]»[(١)].

وبهذا استدَلَّ الشافعيُّ وأحمدُ[(٢)].

خَلْقُ الجَنَّةِ والنارِ:

قال في «الجامع»: «وَأَنَّ الجَنَّةَ وَالنَّارَ قَدْ خُلِقَتَا؛ أُعِدَّتِ الجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينْ، وَالنَّارُ لِلْكَافِرِينْ، لَا تَفْنَيَانِ ولا تَبِيدَانِ»[(٣)]:

أخبَرَ اللهُ بخَلْقِ الجَنَّةِ والنارِ، وأنَّه أَعَدَّهُما قبلَ يومِ القيامةِ لأهلِهما؛ كما قال تعالى عن الجَنَّةِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]،

---

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (٨٠٨).
(٢) «الرد على الجهمية» (ص١٣٣).
(٣) «الجامع» (ص١١٠).

وقال عن النارِ: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤، وآل عمران: ١٣١]؛ فإعدادُها سابقٌ لعمَلِ العامِلِين، وأعدَّها اللهُ لسابِقِ علمِهِ وتقديرِه، ولمَّا عُرِجَ بالنبيِّ ﷺ إلى السماءِ، أُرِيَ الجَنَّةَ؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]، وقد أُرِيَ الجنةَ والنارَ في أحاديثَ كثيرةٍ[١].

وقد رأى النبيُّ ﷺ الجَنَّةَ والنارَ في المنام، ورؤيا الأنبياءِ حَقٌّ، ليست كأحلامِ الناس؛ وبهذا يستدِلُّ أحمدُ على أنَّ الجَنَّةَ والنارَ قد خُلِقَتا؛ كما نقَلَهُ عنه حَنْبَل[٢]، وأدلةُ خلقِ الله للجنة والنار صريحةٌ متواتِرة، وقد جَزَم أحمدُ بكفرِ منكِرِ ذلك؛ كما نقله عنه الأندرانيُّ وغيرُه[٣].

وكلُّ مَن نَفَى القَدَرَ، لَزِمَهُ القولُ بنفيِ سَبْقِ خَلْقِ الجنَّةِ والنار.

خُلود الجَنَّة والنار:

وقد قالت بعضُ الطوائفِ: إنَّ أفعالَ اللهِ لها آخِرٌ، ومنها الجَنَّةُ والنارُ، وعلى هذا تَفْنَيَانِ؛ وهو قولُ الجَهْمِ بنِ صَفْوانَ[٤].

وربَّما استدَلَّ بعضُهم ببعضِ عموماتِ القرآنِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

ويُجمِعُ السلَفُ على أنَّ الجنَّةَ والنارَ لا تَفْنَيَانِ، وإنَّما ثَمَّةَ كلامٌ قليلٌ لبعضِهم في فناءِ النار[٥]، وقد ذكَرَ اللهُ أبديَّةَ النارِ في مواضعَ مِن

---

(١) كما في حديث أسماء عند البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥). وحديث أنس أيضًا عند البخاري (٥٤٠)، ومسلم (٤٢٦).

(٢) «طبقات الحنابلة» (١/ ٣١١).

(٣) «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٣٩).

(٤) «مقالات الإسلاميين» (٢/ ٣٩٦)، و«درء التعارض» (٢/ ٣٥٨).

(٥) **انظر**: رسالة «رفع الأستار»، و«الرد على من قال بفناء الجنة والنار».

كتابِهِ ﷻ؛ قال تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٩، والأحزاب: ٦٥، والجن: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: ٧٤]، وقد صحَّ الحديثُ بالإتيانِ بالمَوْتِ في صورةِ كبشٍ أملَحَ، فيُذبَحُ بين الجنَّةِ والنار[١]، والقولُ بفَنَاءِ الجنة أعظَمُ مِن القول بفناء النار، وقد جزَمَ أحمدُ بنُ حنبلٍ بكفرِ مَن قال بفناء الجَنةِ خاصةً؛ كما في رسالتِه إلى مسدَّد[٢].

وقد تكلَّمنا على ذلك بالتفصيلِ في «الخُراسَانيَّة»[٣].

صفةُ المجيءِ للهِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ، ﴿وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]؛ لِعَرْضِ الأُمَمِ وَحِسَابِهَا، وَعُقُوبَتِهَا وَثَوَابِهَا﴾:

تُثبَتُ صفةُ المجيءِ للهِ تعالى حقيقةً كما يليقُ به، لا كما يليقُ بالمخلوق، وإثباتُها كإثباتِ سائرِ أفعالِهِ الاختياريَّة؛ كالاستواءِ والنزولِ وغيرِهما، وقد ذكَرَ ابنُ أبي زيدٍ إثباتَها حقيقةً بقولِهِ في «الجامع»: «بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ جَائِيًا»[٤].

والإتيانُ والمجيءُ: مِن الصفاتِ الفعليَّةِ الخبريَّة؛ وقد قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

---

(١) البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩) من حديث أبي سعيد.
(٢) «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٢٦).
(٣) «الخراسانية» (ص٣٥٠).
(٤) «الجامع» (ص١٠٧ ـ ١٠٨).

وقد حكى أبو الحسَنِ الأشعَرِيُّ الإجماعَ على إثباتِ المجيءِ للهِ يومَ القيامةِ؛ كما في «رسالتِهِ إلى أهلِ الثَّغْر»[١].

وقد رَوَى حنبلٌ عن أحمدَ: أنَّه تأوَّل المجيءَ بمجيءِ قُدْرَتِه، وأنَّ الإتيانَ إتيانُ أمرِهِ.

ولم يَرْوِ ذلك عن أحمدَ أحدٌ غيرُه، وقد أنكَرَهُ عليه بعضُ الأصحابِ؛ لأنَّه لا يَجرِي على أصولِه؛ قال أبو إسحاقَ بنُ شَاقِلَّا: «هذا غلَطٌ مِن حنبَلٍ، لا شَكَّ فيه»، وأراد أبو إسحاقَ بذلك: أنَّ مذهبَهُ حملُ الآيةِ على ظاهِرِها في مجيءِ الذاتِ؛ هذا ظاهِرُ كلامِه[٢].

وهذا لو صَحَّ عن أحمَدَ، فليس هو يَجْرِي على أصولِ أهلِ التأويلِ؛ **لأنَّ أصولَ أحمدَ**: الإثباتُ لأفعالِ اللهِ الاختياريَّةِ على وجهِ الحقيقة.

وربَّما استحضَرَ نفاةُ الأفعالِ الاختياريَّةِ للهِ كيفيَّةً معيَّنةً؛ فحمَلَهُمْ ذلك على التأويلِ أو التعطيلِ.

وقد سَمِعَ الإمامُ أحمدُ قاصًّا يَروِي حديثَ النزولِ، ويقولُ: «بلا زَوَالْ، ولا انتقالْ، ولا تغيُّرِ حالْ، فارتعَدَ أحمدُ، واصفَرَّ لَوْنُه، وقال لابنِهِ عبدِ اللهِ: قِفْ بنا على هذا المتخرِّصِ، فلمَّا حاذاهُ، قال: يا هذا؛ رسولُ اللهِ أَغْيَرُ على رَبِّهِ مِنْكَ؛ قُلْ كما قال رسولُ اللهِ ﷺ»، وانصرَفَ[٣].

والإتيانُ والمجيءُ للهِ يُثبَتُ حقيقةً تليقُ به، بلا تأويلٍ ولا تكييفٍ

---

(١) «رسالة إلى أهل الثغر» (ص٢٢٧).
(٢) «إبطال التأويلات» (١/ ١٣٢)، و«مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٠٤ ـ ٤٠٦).
(٣) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١١٠).

ولا تمثيل، وقد بيَّن ابنُ أبي زيدٍ ثبوتَ ذلك حقيقةً؛ كما هو ظاهِرُ كلامِهِ في «الجامع»؛ حيثُ قال: «وَمِمَّا جَاءَتْ بِهِ الأَحَادِيثُ: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يَضَعُ كُرْسِيَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ لِفَصْلِ القَضَاءِ»[١].

وإثباتُ المجيءِ والإتيان، والنزولِ للهِ، حقيقةً تليقُ به، لا يَلزَمُ منه التشبيهُ.

وربَّما جرَى بعضُ أهلِ السُّنَّةِ على الأصولِ الكلاميَّةِ؛ فجعَلُوا لوازمَ لا دليلَ عليها إثباتًا ونفيًا، عند إثباتِ المجيءِ والإتيانِ والنزولِ؛ كالحَرَكةِ والانتقالِ وخُلُوِّ العرشِ؛ فأرادُوا تنزيهَ اللهِ عن تلك اللوازمِ؛ فرجَعُوا إلى ما أثبَتَهُ الشرعُ، فتأوَّلوه.

والحقُّ: الإمساكُ عن تلك اللوازمِ؛ فكونُها لازِمةً للمخلوقِ، لا يجوِّز الخوضَ فيها في حقِّ الخالق؛ فمَن لا يُشبِهُهُ شيءٌ في صفاتِهِ لا يُشبِهُهُ شيءٌ في لوازمِها.

واستنكارُ ابنِ عبدِ البَرِّ للفظةِ: «إنَّه يَنزِلُ بذاتِهِ» في «الاستذكار»، مِن هذا البابِ؛ قال: «وقد قالت فِرْقةٌ منتسِبةٌ إلى السُّنَّة: إنه يَنزِلُ بذاتِهِ؛ وهذا قولٌ مهجورٌ؛ لأنه تعالى ذكرُهُ ليس بمَحَلٍّ للحَرَكاتْ، ولا فيه شيءٌ مِن علاماتِ المخلوقاتْ»[٢].

ومثلُهُ: قولُهُ في «المجيءِ» في كتابِهِ «التمهيد»: «وليس مجيئُهُ حَرَكةً، ولا زوالًا، ولا انتقالًا؛ لأنَّ ذلك إنما يكونُ إذا كان الجائي جسمًا»[٣]؛ وهذا مِن ابنِ عبدِ البَرِّ هو قولُ أبي الحسَنِ في «الرسالةِ إلى أهلِ الثَّغْر»[٤].

---

(١) «الجامع» (ص١٠٨).

(٢) «الاستذكار» (٨/ ١٥٣).

(٣) «التمهيد» (٧/ ١٣٧).

(٤) «رسالة إلى أهل الثغر» (ص٢٢٧).

وقد كان الإمامُ أحمدُ يُنكِرُ مَن يُورِدُ هذه اللوازمَ: «الزوالَ، والانتقالَ، وتغيُّرَ الحالِ»؛ بحُجَّةِ نفيِها عند إثباتِ النزول، وقد سَمِعَ أحمدُ قاصًّا يَروِي حديثَ النزولِ، ويقولُ: «بلا زوالْ، ولا انتقالْ، ولا تغيُّرِ حالْ، فارتعَدَ أحمَدُ، واصفرَّ لَوْنُه، وقال لابنِهِ عبدِ اللهِ: قِفْ بنا على هذا المتخرِّصِ، فلمَّا حاذاهُ، قال: يا هذا؛ رسولُ اللهِ أَغْيَرُ على رَبِّهِ مِنْكَ، قُلْ كما قال رسولُ اللهِ ﷺ»، وانصرَفَ[1].

وابنُ عبدِ البَرِّ مُثبِتٌ للاستواءِ على ظاهِرِه؛ وهو على طريقةِ السلَفِ في الصفات، وإنْ جرَى في مواضعَ قليلةٍ مِن كلامِهِ التقريرُ على ما يُشَابِهُ في الظاهر طريقةَ أهلِ الكلام؛ وهذا لا يُخرِجُهُ عن أصلِهِ الذي هو عليه؛ في عامَّةِ تقريرِهِ المجمَلِ والمفصَّل.

الميزَانُ والوَزْن:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَتُوضَعُ المَوَازِينُ لِوَزْنِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ؛ ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨]﴾:

المِيزَانُ حَقٌّ؛ كما قال مالكُ بنُ أنسٍ وغيرُه[2]، وقد عدَّه أحمدُ وابنُ المَدِينيِّ مِن أصولِ السُّنَّة[3]، وقد جاء ذلك في الكتاب، وتواتَرَ في السُّنَّة، وأجمَعَتْ عليه الأُمَّة؛ قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

ويضَعُ اللهُ الميزانَ؛ لِيُقِيمَ الحُجَّةَ على عبادِهِ، فيَرَوْا أعمالَهم، ويَقْرَؤُوا صُحُفَهم، ويُبصِرُوا مَوازِينَهُمْ بأنفُسِهم؛ لِيَعْرِفُوا ما يَستحِقُّونَ، مِن

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١١٠).
(٢) «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص١٦٥).
(٣) «شرح أصول الاعتقاد» (٣١٧ و٣١٨).

النعيمِ والعذاب، ويَعرِفُوا مقدارَ ذلك، وإذا جاءَتْهم رحمةٌ مِن اللهِ، عرَفُوا قَدْرَها؛ قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ۝٧ وَأَمَّا مَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ۝٩ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة: ٦ ـ ١١].

وتُوزَنُ جميعُ الأعمالِ؛ ويَجعَلُ اللهُ لكلِّ عمَلٍ وزنًا بالعَدْل، وفي «الصحيح» قال ﷺ: (**الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانْ، وَالحَمْدُ للهِ تَمْلأُ المِيزَانْ، وَسُبْحَانَ اللهِ وَالحَمْدُ للهِ تَمْلَآنِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**)[١].

وتُوزَنُ كذلك الأبدانُ؛ كما في الحديثِ: (**يُؤْتَى يَوْمَ القِيَامَةِ بِالرَّجُلِ السَّمِينِ، فَلَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ**)، ثُمَّ قرَأَ: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا﴾ [الكهف: ١٠٥][٢]، وفي فضلِ ابنِ مسعودٍ قال ﷺ: (**أَتَعْجَبُونَ مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ؟! فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا فِي المِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أُحُدٍ**)[٣].

وكذلك تُوزَنُ الكُتُبُ؛ كما في حديثِ صاحبِ البطاقةِ، وفيه: (**فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ**)[٤].

ولا يثبُتُ في حجمِ المِيزَانِ حديثٌ، وقد رُوِيَ أنَّ له كِفَّتَيْنِ؛ لظاهرِ حديثِ عمرِو بنِ العاصِ؛ وهو حديثُ البطاقةِ، وفيه: (**فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ؛ فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ**)[٥]؛ وبهذا يقولُ الأكثرُ، وحكى أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ الإجماعَ على ذلك[٦].

---

(١) مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري.
(٢) البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة.
(٣) أحمد (١/ ٤٢٠ رقم ٣٩٩١)، وابن حبان (٧٠٦٩).
(٤) الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠) من حديث عبد الله بن عمرو.
(٥) الموضع السابق.
(٦) «فتح الباري» (١٣/ ٥٣٨).

ومنهم: مَن أنكَرَ الكِفَّتَيْنِ؛ كابنِ حَزْمٍ(١).

ورُوِيَ عن بعضِ الصحابةِ؛ كسَلْمانَ، وابنِ عَبَّاسٍ(٢)، وبعضِ التابعين؛ كالحسَنِ(٣): أنَّ له لسانًا؛ يعني: ما بين الكِفَّتَيْنِ مما يبيِّنُ الرجحانَ، واللهُ أعلَمُ بِصِفَتِه.

صحائفُ الأعمالِ، وكيفيَّةُ استلامِها يومَ القيامة:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَيُؤْتَوْنَ صَحَائِفَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ؛ فـ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ - ٨]، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ (فِي «الجامع»: بِشِمَالِهِ)(٤) فَأُولَئِكَ يَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾:

يكتُبُ الملائكةُ ما يعمَلُهُ العِبادُ مِن حسَناتٍ وسيِّئات، ويُحصُونَ عليهم ذلك في كتاب؛ حتى يرى العبدُ ما كُتِبَ عليه يومَ القيامةِ بعَيْنِه، ويَقرَأَهُ؛ سواءٌ كان قارِئًا في الدنيا، أو لم يكن قارِئًا؛ قال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣ - ١٤]، **وطائِرُهُ**: عمَلُهُ؛ قاله ابنُ عبَّاسٍ وغيرُه(٥).

والمؤمِنُ يُؤتَى كتابَهُ بيمينِهِ إكرامًا وبشارةً له؛ فهذا ظاهِرٌ؛ حيثُ إنَّه يبشَّرُ بكتابِهِ، ويريدُ أن يقرأَهُ الناسُ معه؛ لِمَا بُشِّرَ بما فيه مِن خيرٍ؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

---

(١) «الفصل في الملل والنحل» (٤/ ٥٥). (٢) «شعب الإيمان» (٢٧٨).
(٣) «مسائل حرب» (١٧٤٧)، و«شرح أصول الاعتقاد» (٢٢١٠).
(٤) «الجامع» (ص١١٢).
(٥) «تفسير عبد الرزاق» (١/ ٣٧٤)، و«تفسير ابن جرير» (١٤/ ٥١٩ و٥٢٠ و٥٢٣ و٥٢٤).

وأمَّا الكافِرُ، فيُؤتَى كتابَهُ بشمالِهِ مِن وراءِ ظهرِهِ، لا يُؤتَى به مِن أمامِهِ؛ لأنَّ الأَمَامَ إكرامٌ؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٥]، وقال: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾ [الانشقاق: ١٠].

واختُلِفَ في صاحبِ الكبيرةِ الذي لم يَغفِرِ اللهُ له مِن المسلِمِينَ، وأراد عذابَهُ؛ هل يأخُذُ كتابَهُ بيمينِهِ أو بشمالِهِ، **على قولَيْنِ**:

- فمنهم[(١)] مَنْ قال: بشِمَالِهِ؛ لأنَّ اللهَ كتَبَ عليه العذابَ في النارِ إلى أمَدٍ؛ وهذا ينافي استبشارَهُ بالنجاة، ومثلُهُ لا يقالُ فيه: إنَّ حسابَهُ يسيرٌ؛ كما في أصحابِ اليمينِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا﴾ [الانشقاق: ٧ - ٩]؛ فمَن كتَبَ اللهُ عليه النارَ مِن عصاةِ الموحِّدِينَ، لا يَنقلِبُ مسرورًا إلى أهلِه.

- وذهَبَ آخَرونَ[(٢)]: إلى أنه يأخُذُهُ بيمينِهِ؛ ولكنَّه لا يستبشِرُ استبشارَ الناجِينَ، ولا يُسَرُّ كسرورِهم؛ فالناسُ على مَراتِبَ في هذا.

- وفي ذلك قولٌ ثالثٌ: أنَّ العصاةَ يأخُذُونَ كُتُبَهم وراءَ ظهورِهم، وأمَّا المؤمنونَ: فيأخُذُونَها بأيمانِهم، وأمَّا الكفَّارُ: فبشِمَالِهم؛ وبهذا قال ابنُ حَزْمٍ[(٣)]؛ وفيه نظَر.

الصراطُ وأحوالُ الناسِ فيه:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: «وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ، يَجُوزُهُ العِبَادُ بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ؛ فَنَاجُونَ مُتَفَاوِتُونَ فِي سُرْعَةِ النَّجَاةِ عَلَيْهِ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وَقَوْمٌ أَوْبَقَتْهُمْ فِيهَا أَعْمَالُهُمْ»:

---

(١) «لوامع الأنوار» (٢/ ١٨٣).
(٢) «لوامع الأنوار» (٢/ ١٨٣).
(٣) «المحلى» (١/ ١٧).

والصراطُ حَقٌّ باتفاقِ السلف، وهو جِسْرٌ موروذٌ على متنِ جهنَّمَ، وهو المرادُ بقولِهِ تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]؛ **يعني**: جهنَّمَ، والورودُ يكونُ على الصراطِ، لا يَصِلُ أحدٌ إلى مكانِهِ مِن الجَنَّةِ إلا مِن فوقِهِ إنْ كان مؤمنًا، وإنْ كان غيرَ مؤمنٍ، فيسقُطُ ويَهلِكُ مع الهالِكِين، وفي «الصحيحَيْن» مِن حديثٍ طويلٍ، فيه: (**وَيُضْرَبُ جِسرُ جَهَنَّمَ**)، قال رسولُ اللهِ ﷺ: (**فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَدُعَاءُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ، سَلِّمْ سَلِّمْ، وَبِهِ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ؛ أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟!** قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى، فَتَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، مِنْهُمُ الْمُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمُ الْمُخَرْدَلُ، ثُمَّ يَنْجُو...**)[1]؛ الحديثَ.

ويَمُرُّ الناسُ عليه بحسَبِ إيمانِهم، وسُرْعةُ سقوطِهم بمقدارِ كُفْرِهم وفجورِهم، وأثبَتُ الناسِ على صراطِ الدنيا أثبَتُهُمْ وأسرَعُهُمْ على صراطِ الآخرة؛ كما في «الصحيحَيْنِ» في الحديثِ؛ قال: (**الْمُؤْمِنُ عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ، وَكَالبَرْقِ، وَكَالرِّيحِ، وَكَأَجَاوِيدِ الخَيْلِ وَالرِّكَابِ؛ فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ، وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ؛ حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا**)[2].

وهو دقيقٌ مَزِلَّةُ قدَمٍ إلا لمن ثبَّته اللهُ؛ كما قال ابنُ مسعودٍ: «وَالصِّرَاطُ كَحَدِّ السَّيْفِ، دَحْضٌ مَزِلَّةٌ»[3]، وقال سَلْمانُ: «إنه كحَدِّ المُوسَى»[4].

---

(١) البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة.

(٢) البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد.

(٣) «تعظيم قدر الصلاة» (٢٧٨). وقد روي عنه مرفوعًا.

(٤) ابن أبي شيبة (٣٥٣٣٥)، وابن الأعرابي (١٨٢٧). وقد رُوِي عنه مرفوعًا.

ودِقَّةُ الصراطِ إنَّما هي مِن أقوالِ الصحابةِ والسلفِ، وليس في ذلك شيءٌ مرفوع، وما لم يَختلِفْ عليه السلفُ، **فالأصلُ**: أنَّ له أصلًا.

ولا يجوزُ إنكارُ الصراطِ لمجرَّدِ الاستنكارِ العقليِّ؛ كما يَفعَلُ ذلك طوائفُ مِن المادِّيِّينَ والمعتزِلة؛ فإنَّ العقلَ لو كان حَكَمًا على النصِّ، لكان إنكارُهُ لغيرِ ذلك مِن أمورِ القيامةِ أَوْلى مِن إنكارِ الصراط؛ ولكنْ ما ثبَتَ به النصُّ مِن الغيبيَّاتِ لا يجوزُ لأحدٍ إنكارُهُ بالعَقْل؛ فإنه ليس في صريحِ العقلِ ما يُحِيلُ ذلك.

الحَوْضُ المورودُ:

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَالإِيمَانُ بِحَوْضِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، تَرِدُهُ أُمَّتُهُ؛ لَا يَظْمَأُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ، وَيُذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ﴾:

حوضُ النبيِّ ﷺ حَقٌّ، وقد استفاض فيه الحديثُ واشتَهَر، بل تواتَرَ حتى رواه أكثَرُ مِن خمسين صحابيًّا، باسمِهِ ومعناه، وكان يَعرِفُهُ عوامُّ أهلِ الصدرِ الأوَّلِ، وهو رجاءُ الجميعِ ودعاؤُهم؛ قال ﷺ: (**حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ؛ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا، فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا**)[1].

ولا يَشرَبُ مِن الحَوْضِ إلا نَفْسٌ مؤمِنةٌ مِن أُمَّةِ محمَّدٍ ﷺ؛ وذلك أنَّ مَن شَرِبَ منه لا يَظمَأُ أبدًا، ومَن كتَبَ اللهُ عليه النارَ، فلا بُدَّ أنْ يَظمَأَ، وفي الحديثِ قال ﷺ: (**إِنِّي عَلَى الحَوْضِ حَتَّى أَنْظُرَ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، وَسَيُؤْخَذُ نَاسٌ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مِنِّي وَمِنْ أُمَّتِي؛ فَيُقَالُ: هَلْ شَعَرْتَ مَا عَمِلُوا بَعْدَكَ؟! وَاللهِ مَا بَرِحُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ**)[2].

---

(١) البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٢) البخاري (٦٥٩٣)، ومسلم (٢٢٩٣) عن أسماء بنت أبي بكر.

والحَوْضُ قبلَ الصراطِ في المَوقِفِ عند طُولِ المقامِ، بعد البَعْثِ ودُنُوِّ الشمسِ وشِدَّةِ العطش؛ فذلك أعظَمُ في المِنَّةِ، وأظهَرُ في النعيم.

والأظهَرُ: أنَّ للأنبياءِ حوضًا لهم ولأُمَمِهم، ولم يثبُتْ تخصيصُ النبيِّ ﷺ به، وأنَّه ليس للأنبياءِ مِثْلُه، والموقفُ فيه أنبياءُ وأولياءُ مِن غيرِ الأُمَّةِ، وحوضُ النبيِّ خاصٌّ به وبأمَّته، **ومقتضَى رحمةِ اللهِ وفضلِهِ**: عمومُ ذلك لأمثالِهم، وإنِ اختلَفَ النوعُ والسَّعَة؛ فالحاجةُ في ذلك الموقفِ عامَّةٌ لهذه الأمَّةِ وغيرِها.

وقد أنكَرَ الحوضَ بعضُ المادِّيِّينَ والمعتزِلةِ[1]، مع كثرةِ الأدلَّةِ وتواتُرِها؛ وهذا مِن أعظَمِ البِدَعِ والضلالِ أنْ يُرَدَّ الدليلُ للنظر.

حقيقةُ الإيمان:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ الإِيمَانَ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَإِخْلَاصٌ بِالقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالجَوَارِحِ﴾:

الإيمانُ: قولٌ وعمَلٌ واعتقادٌ؛ وهذه حقيقتُهُ؛ فللإيمانِ ظاهِرٌ وباطِنٌ؛ وهما متلازِمان، **الباطنُ**: الاعتقاد، **والظاهِرُ**: قولُ اللسانِ، وعمَلُ الجَوَارِح، وإنِ اختلَفَتْ عباراتُ السلفِ في بيانِ ذلك، إلا أنَّهم لا يَختلِفُونَ على حقيقةِ الإيمانِ تلك، وقد حكَى ابنُ عبدِ البَرِّ الإجماعَ على ذلك[2].

وقد كان مالكٌ يعبِّرُ عن ذلك بعباراتٍ:

فتارَةً يقولُ: **الإيمانُ**: المعرِفةُ، والإقرارُ، والعمَل[3].

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٢/ ٢٩١)، و«الانتصار» للعمراني (٣/ ٧٢٠).
(٢) «التمهيد» (٢/ ٢٩١ و٩/ ٢٣٨ و٢٤٣).
(٣) «مسائل حرب» (١٦١٠)، و«السُّنَّة» لعبد الله (٦١٢).

وتارَةً يقولُ: الإيمانُ: قولٌ وعمَلٌ[١].

وجميعُ أصحابِ مالِكٍ على هذا، لا يُحفَظُ عن واحِدٍ منهم مخالَفةٌ فيه، وكان أبو مُصعَبٍ أحمدُ بنُ أبي بكرٍ ـ وهو مِن أصحاب مالِكٍ، وفقيهُ المدينة ـ يقول: «الإيمانُ قولٌ وعَمَل، يزيدُ ويَنقُص، فمَن قال غيرَ هذا فهو كافِر»[٢].

والطوائِفُ المخالِفةُ في هذا البابِ على سبيلِ الإجمالِ طائفتان:

الطائفةُ الأُولى: المرجِئةُ:

وهم على فِرَقٍ ومذاهِبَ؛ منهم: الغُلَاة، ومنهم: دُونَ ذلك:

فأقرَبُهم مَنزِلةً: مَن جعَلَ العمَلَ مِن الإيمانِ؛ ولكنَّه لم يَجعَلْ له أثَرًا على أصلِه، وإنَّما أثَرُهُ على فرعِهِ؛ **أي**: أنَّ وجودَ العملِ ونقصَهُ وزوالَهُ يزيدُ الإيمانَ وينقُصُه، ولكنَّ فقدَ العملِ لا يُزِيلُ الإيمانَ.

وهذا القولُ أقرَبُ أقوالِ طوائِفِ الإرجاءِ في الإيمانِ إلى السلَف؛ وبهذا القولِ يقولُ جماعةٌ مِن أئمَّةِ الحديثِ وشُرَّاحِهِ المتأخِّرين[٣]؛ فهم لم يُخرِجُوا العمَلَ مِن مسمَّى الإيمانِ تفريعًا، ولكنَّهم أخرَجُوهُ أصلًا؛ فوافَقُوا السلَفَ في التعبير، وخالَفُوهُمْ في الأثَر.

ومِن المرجِئة: مَن نزَلَ مَرتَبةً عن أولئك[٤]؛ فأخرَجَ العمَلَ كلَّه مِن مسمَّى الإيمان؛ فجعَلَ الإيمانَ قولًا واعتقادًا؛ إذْ لم يكنْ للعمَلِ عندهم أثَرٌ على زوالِ الإيمانِ، فأخرَجُوهُ منه بالكليَّة؛ فوافقَتْ هذه الفِرْقةُ السلَفَ

---

(١) «مسائل حرب» (١٥٦٨ و١٥٧٠ و١٥٧٣)، و«السُّنَّة» لعبد الله (٢١٣ و٥٣٢ و٦٣٦ و٦٣٨ و٧٠٢).

(٢) «ترتيب المدارك» (٣/٣٤٨).

(٣) «فتح الباري» (١/٤٦).

(٤) «الفقه الأكبر» (ص٣٠٤).

بأنْ جعَلُوا للإيمانِ ظاهرًا وباطنًا، ولكنَّهم قَصَرُوا الظاهِرَ على القولِ فقطْ، ويأتي الكلامُ على حقيقةِ الإيمان وحُكمِ المخالفينَ فيه.

ومِن المرجِئة: مَن نزَلَ مرتبةً؛ فأخرَجَ القولَ مِن الإيمانِ أيضًا؛ فلم يَجعَلُوا للإيمانِ ظاهرًا بالكليَّةِ، وجعَلُوهُ في القلبِ فقطْ، وللقلبِ قولٌ وعمَلٌ؛ **وهؤلاءِ على طائفتَيْن**:

- **طائفةٌ**[1]: جعَلَتِ الإيمانَ: قولَ القلبِ؛ وهو المعرِفةُ والتصديقُ؛ وهؤلاءِ غُلَاةُ المُرجِئةِ؛ وهم الجهميَّةُ.

- **وطائفةٌ**[2]: جعَلَتْ قولَ القلبِ وعمَلَهُ كِلَيْهما الإيمانَ؛ فقولُ القلبِ: معرفتُهُ وتصديقُه، وأمَّا عمَلُهُ: فخوفُهُ ورجاؤُهُ، ومحبَّتُهُ وتوكُّلُهُ وإخلاصُه.

وقولُ هذه الطائفةِ مع كونِهِ أخفَّ ضلالًا مِن الطائِفةِ الأُولى، إلا أنه يُناقِضُ نَفْسَه؛ وذلك أنَّ عمَلَ القلبِ محبَّةً وخوفًا ورجاءً وتوكُّلًا، لا يُمكِنُ وجودُهُ إلا مع قولِ اللسانِ وعمَلِ الجوارح.

وكان الأئمَّةُ المغارِبةُ يُنكِرُونَ إخراجَ العمَلِ مِن الإيمانِ، وجَعْلَهُ في منزِلةٍ مختلِفةٍ عن الاعتقادِ والقول[3]، ولمَّا نُسِبَ هذا القولُ إلى يحيى بنِ سَلَّامٍ بلا بيِّنةٍ، أنكَرَ عليه الناسُ حتى بلَغَ ذلك ابنَ وَهْبٍ في المشرِقِ، ووصَفَهُ بالمُرجِئِ، ثُمَّ زالت التُّهَمةُ عن يحيى ببيانِهِ، وأنه على ما كان عليه مَن سلفَ؛ كمالكٍ، وسُفْيانَ، وغيرِهما: أنَّ الإيمانَ قولٌ وعمَلٌ[4].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٨٨).
(٢) «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٠١).
(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (٢/ ٢٣٨).
(٤) «طبقات علماء إفريقية» (ص٣٧ ـ ٣٨)، و«رياض النفوس» (١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

الطائفةُ الثانية: الخوارِجُ والمعتزِلةُ؛ وهم الوعيديَّة:

ولـم يكـنْ مذهـبُ الـخـوارِجِ له أصـولٌ وكـتـبٌ يـدرُسُـها الـنـاسُ فـي المغرِبِ، وإنما يكفي في أهلِهِ الجهلُ، وأخذُ مطلَقاتِ الشريعةِ وعموماتِها ومتشابِهَاتِها، وتغييبُ مخصِّصاتها ومقيِّداتها ومحكَماتها.

وفتنةُ الخوارِجِ: في التكفيرِ بغيرِ مكفِّرٍ مِن الذنوبِ وسائرِ الأعمال، وبهذا عَظُمَتْ فِتْنَتُهم في المسلمين؛ فأضحَوْا يَستطِيلُونَ شرًّا، ويتربَّصونَ بالمسلمينَ فسادًا، ولو تمكَّنوا مِن المسلِمِينَ، لَكَانَ فِعْلُهم فيهم يقرُبُ مِن فعلِ الرافضةِ، وقد فعَلُوا في القيروانِ قريبًا مما فعَلَهُ الرافضة، إلا أنَّهم أَوغَلُ في التستُّرِ باستعمالِ الشريعةِ؛ فسفَكُوا الدماءَ تكفيرًا، وانتهَكُوا الأعراضَ سَبْيًا، وسلَبُوا المالَ غنيمةً.

وقد أراد قبلَ ذلك علماءُ المغرِبِ القتالَ مع أبي يَزِيدَ مَخْلَدِ بنِ كَيْدَادَ الخارجيِّ ضدَّ الرافضةِ العُبَيْدِيِّينَ، وقد أظهَرَ أبو يَزِيدَ التنسُّكَ، واستعظَمَ المسلِمُونَ ما فعَلَهُ الرافضةُ؛ فقاتَلُوا معه، وكان يَرمِي بمَن تَبِعَهُ مِن أهلِ السُّنَّةِ في وجهِ خصومِهِ لِيُفْنُوهم، فيكونَ الأمرُ له؛ فلا يَشقَى بهم مَن بعدَهُ؛ فكان يقولُ لأتباعِهِ: «إذا التقَيْتُمْ مع القومِ ـ **يعني**: الرافضةَ ـ فانكَشِفُوا عن أهلِ القَيْرَوانِ؛ حتى يَتمكَّنَ أعداؤُكُمْ مِن قَتْلِهم؛ فيكونوا هم الذين قتَلُوهُمْ، لا نحنُ؛ فَنَستريحَ منهم»[1].

والرافضةُ والخوارجُ لا يُؤتَمَنُونَ في إِمْرةٍ على المسلِمِينَ؛ وخاصَّةً في القتال؛ وكلُّهم يَعمِدُ إلى قتلِ العلماءِ قبلَ غَيْرِهم.

وقد اختُلِفَ في تكفيرِ الخوارجِ[2].

---

(١) «البيان المُغْرِب» لابن عذاري المراكشي (١/ ٢١٨)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٦٣٦).
(٢) «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠١).

والأكثرُ: على عدمِ كُفْرِهم؛ ما لم يقعُوا في إنكارِ معلومٍ مِن الدِّينِ بالضرورةِ؛ فإنَّهم طوائفُ متنوِّعة، ومَشارِبُ كثيرة؛ منهم غُلَاةٌ، ومنهم دُونَ ذلك، وقد توقَّف مالكٌ وأحمَدُ وغيرُهما في تكفيرِهم[١]، وقد قيل لمالك: «فالحديثُ: (**مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا**)[٢]؟ قَالَ: أُرَاهُ فِي الحَرُورِيَّةِ، قِيلَ: فَتَرَاهُمْ بِذَلِكَ كُفَّارًا؟ قَالَ: مَا أَدْرِي يَا هَذَا»[٣].

أسبابُ الافتتانِ برَأْيِ الخوارجِ:

وأكثَرُ مَن يَفتتِنُ بالخوارجِ: فبسبَبِ شجاعتِهم؛ فإنَّهم يقاتِلُونَ: إمَّا أن يَفْنَوْا أو يُفْنُوا، وبسببِ انتصارِهم لكلِّ مَن تسلَّط عليه السُّلْطانُ، ولا يفرِّقُونَ بين مظلومٍ وغيرِ مظلومٍ، كما فعَلَ الأَزَارِقةُ حينَما كسَرُوا سِجْنَ البَصْرةِ، فلَحِقَ بهم مَن كان فيه وبايَعَهُمْ.

وهم أشدُّ الناسِ توهُّمًا لنُصْرةِ الدِّينِ والمظلومِ، ولا يُعِزُّونَ دِينًا، ولا ينصُرُونَ مظلومًا، وربَّما أَضَرُّوا بالدِّينِ والمظلوم؛ قال عاصِمُ بنُ أبي النَّجُودِ في خارجِيٍّ: «واللهِ! ما أَعَزَّ هذا مِن دِينٍ، ولا دفَعَ عن مظلومٍ!»[٤].

وكذلك: يُفتَنُ الناسُ بثَبَاتِهم وتمسُّكِهم برَأْيِهم كما لو كان وَحْيًا؛ فلم يتزَحْزَحُوا وهم يقاتِلُونَ المهاجِرينَ والأنصارَ، وليس في صَفِّهِم صحابيٌّ واحِدٌ[٥]، وحينما توعَّد أبو أَيُّوبَ الأنصاريُّ رضي الله عنه أحدَهُمْ بالنارِ،

---

(١) «السُّنَّة» للخلال (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٨٦)، و«شرح الموطأ» للزرقاني (١/ ٣٧٠).
(٢) البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠) من حديث ابن عمر.
(٣) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢٥).
(٤) «السُّنَّة» لعبد الله (١٥٣١).
(٥) النسائي في «الكبرى» (٧/ ٤٨٠).

رَدَّ عليه: «سَتَعْلَمُ أيُّنا أَوْلَى بها»![١]، وكما قال شَبِيبٌ الخارِجِيُّ: «مِن دِينِنا: قَتْلُ مَن كان على غيرِ رَأْيِنا؛ مِنَّا كان أو مِن غيرِنا»[٢]! حتى إنَّهم لا يحابُونَ قريبًا ولا بعيدًا بفَهْمِهم؛ حتَّى إنَّ الأَزْرَقَ والِدَ نافِعٍ ـ وكان رَجُلًا سُنِّيًّا ـ لما ماتَ، لم يصلِّ عليه نافِعٌ![٣].

وثَبَاتُهم على باطِلِهم بسببِ شِدَّةِ ثِقَتِهم في فَهْمِهم لكتابِ الله، وقد كانوا يَرَوْنَ أنفسَهم أعلَمَ بكتاب الله من عليٍّ بنِ أبي طالِبٍ! وهم لم يَقصِدُوا معارَضةَ القرآنِ، ولكنَّهم فَهِمُوهُ بالخَطَأِ، فتعصَّبُوا لفَهْمِهم، وفي الخوارِجِ مِن صلابةِ الرأيِ وضعفِ السياسةِ ما يستخدِمُهم به أهلُ الكتابِ والرافضةُ على المسلِمِينَ، وهم لا يشعُرُونَ.

ومِن الصحابةِ: مَن يُشفِقُ على حالِهم؛ لشِدَّةِ تمسُّكِهم بباطِلٍ يتوهَّمُونَهُ حقًّا؛ فقد دمَعَتْ عَيْنَا أبي أُمَامةَ لمَّا رآهم قَتْلَى؛ فسُئِلَ عن ذلك؟ فقال: «رَحْمةً لهم؛ لأنَّهم كانوا مِن أهلِ الإسلام»[٤].

الصِّفَةُ الجامِعةُ للخَوارجِ:

ولا يَجمَعُ الخوارجَ مِن الصفاتِ إلا صِفَتَانِ:

ـ التكفيرُ بغيرِ مكفِّرٍ.

ـ واستباحةُ الدَّمِ بذلك.

وأمَّا ما يذكُرُهُ بعضُ الفقهاءِ مِن عقائدِ الخوارجِ وضلالاتِهم، ولا يذكُرُهُ الآخَرُ، فلِأَنَّ كُلَّ فقيهٍ أضاف وصفًا رآهُ فيهم أو بلَغَهُ عنهم؛

---

(١) «تاريخ الطبري» (٥/ ٨٧)، و«البداية والنهاية» (١٠/ ٥٨٨).

(٢) «تاريخ الطبري» (٦/ ٢٨١).

(٣) «أنساب الأشراف» (٧/ ١٥٤).

(٤) عبد الرزاق (١٨٦٦٣)، وابن أبي شيبة (٣٩٠٤٧).

لأنَّهم يتجدَّدُونَ في الفَهْم، ويتنوَّعُونَ في الآراء؛ لأنَّ إمامَهم: فَهْمُهم! ولكنَّهم يَتَّفِقُون في هذَيْنِ الأصلَيْنِ في كلِّ العصورِ؛ وبهذا استدَلَّ عليهم عليُّ بنُ أبي طالِبٍ؛ إذْ لمَّا حدَّث بحديثِ الخوارجِ، قال عن أهلِ النَّهْرَوَانِ: «أَرْجُو أن يكونوا هم؛ فإنَّهم سفَكُوا الدَّمَ الحَرَامَ»؛ رواه مسلم[1]؛ فعضَدَ رأيَهم بكُفْرِ المسلِمِينَ بفِعْلِهم باستحلالِ دَمِهِم، ولم يَبحَثْ صفةً أخرى غيرَ ذلك.

وقد يُطلِقُ الخوارجُ مِن الكلامِ المُجمَلِ ما يوافِقُ الحَقَّ، ولكنَّهم يَضِلُّونَ في تفسيرِهِ وتطبيقِه، ويغتَرُّ بهم العامَّةُ نَظَرًا لأقوالِهم، وإهمالًا لتفسيراتِهم، وقد كان أبو حَمْزةَ المختارُ بنُ عَوْفٍ الأَزْدِيُّ ـ أحدُ أئمَّةِ الخوارجِ في القرنِ الثاني ـ يقولُ: «الناسُ مِنَّا ونحنُ منهم، إلا عابِدَ وَثَنٍ، أو كفَرَةَ أهلِ الكتابِ، أو سُلْطانًا جائِرًا، أو شَادًّا على عَضُدِه»[2]؛ يتأوَّلُ بذلك حديثَ: (**أُمَرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي، لَا يَقْتَدُونَ بِهَدْيِي، وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي؛ فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَأُولَئِكَ لَيْسُوا مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُمْ...**)[3].

ومَن نظَرَ لشِدَّةِ عبادةِ الخوارجِ، وحُسْنِ كلامِهم، تحيَّر في أمرِهم؛ كما تحيَّرَ في ذلك بعضُ السلف فسأَلَ ابنَ عبَّاسٍ؟ فقال: «ليسوا بأشَدَّ من اليهود والنصارى وهم يَضِلُّون»[4]، ولمَّا قتَلَ عليٌّ أهلَ النَّهْرَوَانِ، انفَضَّ عنه بعضُ أنصارِهِ لأجلِ ذلك[5].

---

(١) مسلم (١٠٦٦).
(٢) «تاريخ خليفة بن خياط» (ص٣٨٦)، و«تاريخ الطبري» (٧/ ٣٩٦).
(٣) «جامع معمر» (٢٠٧١٩).
(٤) «المصنَّف» لابن أبي شيبة (٨/ ٧٣٤).
(٥) «تاريخ الطبري» (٥/ ٨٩ ـ ٩٠).

ويُشرَعُ نُصْحُهم قبل قتالِهم:

وكان بعضُ السلفِ يرى عدَمَ قتالِهم حتَّى يَبدَؤُوا المسلِمِينَ بالقتالِ كما فَعَل عليُّ بنُ أبي طالب، وبه قال الشافعيُّ[1]؛ فتعليمُهُمْ يَرفَعُ الجهلَ عن كثيرٍ منهم ويَعُودُون، وقد بعَثَ عليٌّ ابنَ عبَّاسٍ[2]، وبعَثَ عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ عَوْنَ بنَ عبدِ اللهِ[3]؛ لمناظَرَتِهم ونُصْحِهم، وقد سُئِلَ أحمدُ عن إسماعِ الخارجِيِّ الحديثَ؟ فقال: «نَعَمْ؛ أَعْطِهِ لعلَّ اللهَ يَنفَعُهُ به!»[4].

ورُوِي عن بعضِ السلف التفريقُ بين قِتالِ الخوارجِ لإمامِ جَوْرٍ وبينَ قِتالِهم لإمامِ عَدْلٍ؛ فرَأَوُا اعتزالَه عند قتالِهم لإمامِ جَوْرٍ على الولاية، ورُوِي هذا عن عليِّ بنِ أبي طالِبٍ أنَّه قال: «وإنْ خالَفُوا إمامًا جائرًا فلا تقاتِلُوهم» كما رواه الطَّبَرِيُّ[5]، وفيه رجلٌ لا يُعرَف[6]، وبهذا قال مالِكٌ وأحمدُ ـ في روايةٍ ـ وابنُ القاسم[7].

الموقِفُ عند اجتماع الضلالات:

وإذا اجتمَعَتِ الضلالاتُ في زمَنٍ مِن الأَزْمِنةِ وتقاتَلَ أهلُها، فلا يَنتصِرُ المسلمُ لطائفةٍ دُونَ أخرى، وإنَّما يَنظُرُ ما كان لصالِحِ المسلِمِين،

---

(١) «البداية والنهاية» (١٠/ ٥٧٠).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (١٨٦٧٨)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٩٠٥٥).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٥٠)، و«السُّنَّة» لعبد الله (١٥٠٢ و١٥٤٠).

(٤) «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٣٠).

(٥) عزاه له الحافظ في «فتح الباري» (١٢/ ٣٠١). وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٠٧١)، وأبو يعلى في «حديث بندار» (٣٥).

(٦) قال الحافظ في الموضع السابق: وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث، **عن رجل من بني نضر**، عن عليٍّ... فذكَرَه. وعند ابن أبي شيبة: رجل من بني نصر بن معاوية وعند أبي يعلى: رجل من بني نضرة.

(٧) «السُّنَّة» للخلال (ص١١٣)، و«المدوَّنة» (١/ ٥٣٠)، و«البيان والتحصيل» (٢/ ٦٠٢)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (٤/ ٥٣).

وإنْ تقارَبَتْ أو شَكَّ، توقَّف واعتزَلَ؛ فهو أسلَمُ لدِينِه ونَفْسِه.

والخوارِجُ يَجعَلُون رأيَهم دِينًا، والزنادقةُ يَجعَلُونَ الدِّينَ رأيًا، وأهلُ السُّنَّةِ يَفرُقُونَ بين الدِّينِ والرَّأْيِ، ومواضِعِ القطعِ ومواضِعِ الاجتهاد، وأئمَّةُ الجَوْرِ والمُرجِئةُ يُحِبُّونَ الإكثارَ مِن ذَمِّ الخوارِجِ، والخوارِجُ يُحِبُّونَ الإكثارَ مِن ذمِّ أئمَّةِ الجَوْرِ والمُرجِئة.

وكُلُّ فِئَةٍ تَسحَبُ ذَمَّ الأخرى على كلِّ مخالِفِيها ولو كان وَسَطًا بينهم مِن أهلِ الاعتدال.

والعالِمُ المُنصِفُ لا يتكلَّمُ بما تُحِبُّهُ كُلُّ فئةٍ في خَصْمِها، بل بما يُحِبُّهُ اللهُ فيهم؛ فكم تأذَّى الحَقّ، بمحاباةِ الخَلْق!

❁ المُوازنةُ بين المُرجِئَةِ والخَوارِجِ:

والمُرجِئةُ أشَدُّ خطَرًا وأثَرًا على الإسلامِ مِن الخوارجِ في البلاد، والخوارجُ أشَدُّ عليه مِن المُرجِئةِ في مواضعِ الجهاد؛ لأنَّهم يقدِّمونَ قتالَ المسلِمينَ في زمَنِ شِدَّةِ الحاجةِ بصدِّ عادِيَةِ الكافِرين، ويُعِينُونَ - وإنْ لم يشعُرُوا - الكُفَّارَ على الإسلام مِن خارِجِه، والمُرجِئةُ عليه مِن داخِلِه، وبفعلِ الخوارجِ ذلك يتخلَّلُ الكفرُ والبِدْعةُ مِن خلالِ ثغورٍ شَغَلُوا المسلِمينَ عن حِمَايَتِها، وربَّما أعانَهم الكُفَّارُ على المسلِمينَ خديعةً بما يتوهَّمونه غنيمةً ونصرًا.

❁ زيادةُ الإيمانِ ونقصانُه:

❁ قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الأَعْمَالِ، وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا؛ فَيَكُونُ فِيهَا النَّقْصُ، وَبِهَا الزِّيَادَةُ﴾:

والإيمانُ يزيدُ وينقُصُ؛ يزيدُ بالطاعة، وينقُصُ بالمعصية، وقد عبَّر

ابنُ أبي زيدٍ بنحوِ هذا في كتابِهِ «الجامع»[1]، ولكنَّه هنا جعَلَ الزيادةَ والنقصانَ بزيادةِ الأعمالِ ونقصِها؛ ليكونَ أشمَلَ في المعنى؛ فإنَّ الإيمانَ ينقُصُ إنْ نقصَتِ الطاعاتُ ولو لم يَرتكِبِ المؤمِنُ معصيةً؛ فمَن كان يقومُ الليلَ ويُحْيِيهِ، يزيدُ إيمانُهُ، فإنْ ترَكَ قيامَ الليلِ، لم يكنْ إيمانُهُ بدونِ القيامِ مِثْلَهُ مع القيام.

وقد تواتَرَتِ الأدلَّةُ في زيادةِ الإيمانِ ونقصانِهِ مِن الكتابِ والسُّنَّة؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

وفي «الصحيحِ» مِن حديثِ أبي سَعِيدٍ رضي الله عنه مرفوعًا: **(يَدْخُلُ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ ﷻ: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ...)**[2].

ومِن ذلك: قولُهُ ﷺ: **(الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً)** - وَفِي رِوَايَة: **(بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً)** - **(أَفْضَلُهَا: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَى مِنَ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ: شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ)**[3].

وليس في المسألةِ خلافٌ عند الصحابةِ والتابِعِينَ وأتْباعِهم؛ جاء

(١) «الجامع» (ص١١٠).
(٢) البخاري (٢٢)، ومسلم (١٨٤).
(٣) البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

ذلك عن معاذٍ[١]، وأبي هُرَيْرةَ[٢]، وابنِ عبَّاسٍ[٣]، وجُنْدُبٍ[٤]، وعُمَيْرِ بنِ حَبِيبٍ[٥]، وسعيدِ بنِ جُبَيْرٍ[٦]؛ قال يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ: «ما أدرَكْتُ أحدًا مِن أصحابِنا إلا على سُنَّتِنا في الإيمانِ، ويقولونَ: الإيمانُ يزيدُ وينقُصُ»[٧].

وقد حكَى الإجماعَ على ذلك غيرُ واحدٍ؛ كعبدِ الرزَّاقِ[٨]، وأحمدَ[٩]، والبخاريِّ[١٠]، وأبي حاتم[١١]، وأبي زُرْعةَ[١٢]، وأبي عُبَيْدٍ[١٣]، وابنِ عبدِ البَرِّ[١٤]، وغيرِهم[١٥]، ولصراحةِ الأدلَّةِ على ذلك من الكِتاب والسُّنةِ جَزَم بعضُ أصحابِ مالكٍ بكفرِ منكِرِ زيادة الإيمان ونقصانِه؛ كأبي مُصعَبٍ أحمدَ بنِ أبي بكرٍ فقيهِ المدينة[١٦].

والإيمانُ كما يزيدُ بالطاعةِ، فإنَّه ينقُصُ بترْكِها، ولو لم يكنِ التركُ حرامًا؛ كما في الخَبَرِ في الحائِضِ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِهَا؟ قَالَ: (**تَمْكُثُ كَذَا**

(١) علَّقه البخاري (١/ ١١) عن معاذ قال: «اجلِسْ بنا نُؤمِنْ ساعةً».
(٢) «السُّنَّة» للخلال (١١١٨)، و«شرح أصول الاعتقاد» (١٧١١).
(٣) ابن ماجه (٧٤)، واللالكائي (١٧١٢) عن ابن عباس وأبي هريرة.
(٤) «الإبانة» لابن بطة (١١٣٦/ كتاب الإيمان)، و«شرح أصول الاعتقاد» (١٧١٥).
(٥) ابن أبي شيبة (٣٠٩٦٣)، وعبد الله في «السُّنَّة» (٦٢٤ و٦٢٥ و٦٨٠).
(٦) «الإبانة» (١١١٧/ كتاب الإيمان).
(٧) «مسائل أحمد؛ رواية ابن هانئ» (١٨٩٨).
(٨) «شرح أصول الاعتقاد» (١٧٣٧)، و«الاستذكار» (٢٦/ ١٣٤).
(٩) «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، و«مناقب أحمد» لابن الجوزي (ص١٧٢).
(١٠) «شرح أصول الاعتقاد» (٣٢٠)، وليس فيه لفظة: يزيد وينقص. **وانظر**: «فتح الباري» (١/ ٤٧).
(١١) «شرح أصول الاعتقاد» (٣٢١).
(١٢) الموضع السابق.
(١٣) «الإبانة» (١١١٧/ كتاب الإيمان).
(١٤) «التمهيد» (٩/ ٢٣٨).
(١٥) كالفسوي، والطبري، وأبي الحسن الأشعري. **انظر**: «صريح السُّنَّة» (٢٧)، و«رسالة إلى أهل الثغر» (ص٢٧٢)، و«شرح أصول الاعتقاد» (١٧٥٣).
(١٦) «ترتيب المدارك» (١/ ١٨٨).

وَكَذَا يَوْمًا لَا تُصَلِّي للهِ سَجْدَةً)[١] فصار تركُ الطاعةِ - ولو كان بأمرٍ خارجٍ عن الإرادةِ - مؤثِّرًا على الإيمانِ، فكيف بتَرْكِ النوافِلِ التي يُسَنُّ فِعْلُها، وقد قال أحمدُ: «إذا عَمِلْتَ الخيرَ زادَ، وإذا ضَيَّعْتَ نَقَصَ»[٢]، ونقَلَ صالحٌ عن أبيه أحمدَ: «نُقْصَانُه بتَرْكِ العَمَلِ»[٣].

زوال الإيمان وكماله:

والإيمانُ ينقُصُ حتَّى يَزُولَ كُلُّه، ويَزِيدُ ولكنْ لا يبلُغُ أحدٌ مرتبةَ الكمالِ التامِّ، والكمالُ ممكِنٌ لكنَّه لا يحصُلُ في الناسِ؛ **فإمكانُ الشيءِ شيءٌ، وحصولُهُ شيءٌ آخَرُ**، واستثنى إسحاقُ الأنبياءَ؛ فرَأَى أنه يُشهَدُ لهم باستكمالِ الإيمانِ، وبُلوغِ غايتِه، ولكن الأنبياء يتفاضَلُون فيما بينهم في الإيمانِ المستحَبِّ؛ ولهذا قال مالِكٌ: «ليس للإيمانِ مُنتَهًى؛ هو في زيادةٍ أبدًا»[٤].

وقال سَلْمانُ الفارِسِيُّ: «لو تقطَّعْتَ أعضاءً، ما بَلَغْتَ الإيمانَ!»[٥].

نُقصان الإيمان عند مالك:

ولا يَختلِفُ القولُ عن مالِكِ بنِ أَنَسٍ في زيادةِ الإيمانِ، وله في نقصانِهِ روايتانِ:

الأولى: القولُ بنقصانِهِ؛ وقد حكاها عنه ابنُ نافعٍ، ومحمَّدُ بنُ

---

(١) البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد، ومسلم (٧٩) من حديث ابن عمر، و(٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) «السُّنَّة» للخلال (١٠١٣).

(٣) «مسائل أحمد» (٦٨١ و١٥١٩).

(٤) «السُّنَّة» لعبد الله (٦٨٧ و٧٣٧).

(٥) «تعظيم قدر الصلاة» (٨٠١)، و«السُّنَّة» للخلال (١٥٤٧).

يحيى، وغيرُهما[١].

والثانيةُ: يُمسِكُ فيها عن الكلامِ في نقصانِهِ[٢]؛ لا لعدَمِ تحقُّقه، وإنَّما لأنَّ النصوصَ لم تنُصَّ عليه بلفظِهِ، فأرادَ الامتثال.

ومَن نقَلَ عنه أنَّه يقولُ بعدَمِ نقصانِ الإيمانِ والجزمِ بذلك، فقد أخطَأَ في النقلِ أو في فهمِ قولِه.

وكان ابنُ أبي زيدٍ ـ كما في «الجامع»[٣] ـ يَجعَلُ توقُّفَ مالكٍ عن النقصانِ خوفًا مِن الذريعةِ أن تُتأوَّلَ أنه ينقُصُ حتى يَذهَبَ كلُّهُ؛ فيَؤُولُ ذلك إلى قولِ الخوارجِ الذين يُحبِطُونَ الإيمانَ بالذنوب، ويَجعَلُ قولَ مالكٍ في النقصِ فيما وقَعَتْ فيه الزيادةُ؛ وهو العمَلُ؛ ولهذا نقَلَ عنه ابنُ أبي زيدٍ أنَّه قيل لمالكٍ: «فبعضُهُ ـ يعني: الإيمانَ ـ أفضَلُ مِن بعضٍ؟ قال: نَعَمْ»[٤].

الاستثناءُ في الإيمانِ:

ولمَّا كان الإيمانُ شيئًا واحدًا عند طوائفَ مِن المرجِئةِ، فلا يَرَوْنَ أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقُصُ ـ: تَبِعَ ذلك عندهم القولُ بعدَمِ الاستثناءِ في الإيمان، وهو أنَّ المؤمِنَ يقولُ: «أنا مُؤمِنٌ»، ولا يستثني، فيزيدُ على ذلك: «إنْ شاءَ اللهُ»، ومنهم: مَن يَمنَعُ مِن الاستثناءِ ويحرِّمُه.

والذي عليه عامَّةُ السلفِ: الاستثناءُ في الإيمانِ؛ لأنَّ الإيمانَ يزيدُ

(١) «مسائل حرب» (١٥٦٨)، و«السُّنَّة» لعبد الله (٢١٣ و٦٣٦)، و«السُّنَّة» للخلال (١٠١٤ و١٠٨٢)، و«القضاء والقدر» (٥٧٢).
(٢) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢١)، و«الانتقاء» (ص٣٣)، و«التمهيد» (٩/ ٢٥٢)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٤٣)، و«المقدمات الممهدات» (١/ ٥٧).
(٣) «الجامع» (ص١٢٢).
(٤) الموضع السابق.

وينقُصُ، والاستثناءُ يقَعُ على مقدارِه، لا على أصلِ ثبوتِه، وفيه دفعٌ لتزكيةِ النَّفْس[١].

وأمَّا الاستثناءُ شَكًّا في الإيمانِ، فلا يجوزُ؛ **وعلى هذا**: يُحمَلُ ما جاء عن مالكٍ، لمَّا قيل له: «أقولُ: مُؤمِنٌ، واللهُ محمودٌ، أو: إنْ شاءَ الله؟ فقال: قل: مُؤمِنٌ، ولا تَخلِطْ معها غيرَها»[٢].

وبنحوِ هذا قال سُحْنُونٌ[٣].

فالاستثناءُ في الإيمانِ الذي عليه السَّلَفُ، هو أن يقولَ: «أنا مُؤمِنٌ إنْ شاء اللهُ».

ومِن أدلَّةِ ذلك: ظاهِرُ الكتابِ والسُّنَّةِ والأَثَرِ؛ فاللهُ تعالى يقولُ لنبيِّه ﷺ وأصحابِه: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، ويقولُ النبيُّ ﷺ للمَوْتَى: **(وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ)**[٤]، ولا بُدَّ أنَّهم داخِلُونَ مَكَّةَ، ولا بُدَّ أنَّهم ميِّتون؛ فالاستثناءُ وقَعَ على أشياءَ، منها: الإيمانُ، وأنَّهم داخِلُونَ مكَّة، وأنَّهم لَاحِقُونَ بهم على الإيمانِ.

وأمَّا في الإسلامِ، فيقولُ: «أنا مسلِمٌ»، ولا يَستثنِي؛ كما نصَّ عليه أحمدُ وغيرُه[٥]؛ لأنَّ الإسلامَ أوسَعُ دائِرةً مِن الإيمانِ.

الإيمانُ قولٌ وعمَل:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ الإِيمَانِ إِلَّا بِالعَمَلِ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ﴾:

---

(١) «الإيمان» لأبي عبيد (ص٣٤ ـ ٣٨).
(٢) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢٢).
(٣) الموضع السابق.
(٤) مسلم (٢٤٩) من حديث أبي هريرة، و(٩٧٤) من حديث عائشة، و(٩٧٥) من حديث بريدة.
(٥) «السُّنَّة» للخلال (١٠٨٧ و١٠٨٨)، و«الإبانة» لابن بطة (١٢٠١/الإيمان).

الإيمانُ: قولٌ وعمَلٌ واعتقاد؛ وبهذا يقولُ السلَفُ بإجماعِهم[١]، ولا يَصِحُّ واحدٌ مِن هذه الثلاثةِ إلا بالآخَر:

فمَن انتَفَى منه العمَلُ كلُّه؛ كمَن انتَفَى منه القولُ كلُّه، أو الاعتقادُ كلُّه، ومَن انتَفَى منه القولُ كلُّه؛ كمَن انتفَى منه الاعتقادُ كلُّه، أو العمَلُ كلُّه، ومَن انتفَى منه الاعتقادُ كلُّه؛ كمَنِ انتَفَى منه القولُ كلُّه، أو العمَلُ كلُّه؛ وانتفاءُ واحدٍ مِن الثلاثةِ بجميعِهِ كانتفاءِ الثلاثة.

ولكنْ ليس المرادُ مِن ذلك انتفاءَ أيِّ جزءٍ مِن الثلاثةِ؛ فهذا قولٌ يوافِقُ أصولَ الخوارج؛ فإنَّ السلَفَ وأهلَ السُّنَّةِ لا يكفِّرونَ أحدًا بتركِ شيءٍ معيَّنٍ مِن الباطِنِ أو الظاهِرِ، إلا بدليلٍ خاصٍّ، ويفرِّقون بين التركِ الكُلِّيِّ وبين التركِ الجُزْئيِّ؛ كما كان يقولُهُ أئمَّةُ السَّلَفِ؛ كسعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، وابنِ عُيَيْنةَ، ومالكٍ، والشافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ، والحُمَيْديِّ، وأبي ثَوْر[٢].

وقال الوليدُ بنُ مسلِم: «سَمِعْتُ الأوزاعيَّ، ومالكَ بنَ أنَسٍ، وسعيدَ بنَ عبدِ العزيزِ، يُنكِرونَ قولَ مَن يقولُ: إنَّ الإيمانَ قولٌ بلا عمَل، ويقولونَ: لا إيمانَ إلَّا بعمَل، ولا عمَلَ إلا بإيمان»[٣].

حكمُ تاركِ العمل كلِّه:

ومَن آمَنَ بقلبِهِ، وأقَرَّ بلسانِهِ، ولم يَعمَلْ بأركانِهِ شيئًا مِن العمَلِ ـ: لم يَصِحَّ إيمانُهُ عند السلف، وكان الأئمَّةُ يعنِّفُونَ على مَن يقولُ بخلافِ ذلك.

(١) سبق عند الكلام على مسألة زيادة الإيمان ونقصانه.

(٢) «أصول الاعتقاد» (١/ ٥٧، ٣٤٨، ٤/ ٨٤٨، ٨٤٩، ٥/ ٨٨٦)، و«السُّنَّة» للخلال (٣/ ٥٧٠)، و«أصول السُّنَّة» للحميدي (ص٣٨)، و«السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٤٨)، و«فتح الباري» لابن رجب (١/ ٢١).

(٣) «شرح أصول الاعتقاد» (١٥٨٦).

وكان أحمدُ لا يكفِّرُ مَن يَجعَلُ الإيمانَ قولًا واعتقادًا بلا عَمَلٍ، ويَصِفُهُ بالبِدْعةِ والإرجاء، ويقول: «أدعُو لهم بالصلاح»[1].

وعن أحمدَ روايةٌ أُخرَى رواها حَنْبلٌ: أنَّ مَن ترَكَ العمَلَ كُلَّهُ حتَّى يموتَ، ولا يَرَى العَمَلَ كُلَّهُ له أَثَرٌ في ثبوتِ الإيمانِ ولا نَفْيِه: «أنَّه كافِرٌ باللهِ»[2]؛ وهو قولُ الحُمَيْدِيِّ[3].

والأحاديثُ التي فيها: أنَّ مَن نطَقَ بالشهادتَيْنِ، دخَلَ الجَنَّةَ، حمَلَها السلفُ على أنَّها قبلَ أن تُحَدَّ الحدودُ، وتَنزِلَ الفرائِضُ؛ قال ذلك الضَّحَّاكُ بنُ مُزَاحِمٍ[4]، والزهريُّ[5]، وأحمدُ[6]، وغيرُهم.

وقال أبو ثَوْرٍ: «فأمَّا الطائفةُ التي ذهَبَتْ إلى أنَّ العمَلَ ليس مِن الإيمانِ، فيقالُ لهم: ماذا أَرَادَ اللهُ مِن العبادِ؛ إذْ قال لهم: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]؛ الإقرارَ بذلك، أو الإقرارَ والعمَلَ؟:

فإنْ قالت: إنَّ اللهَ أرادَ الإقرارَ، ولم يُرِدِ العمَلَ، فقد كفَرَتْ عند أهلِ العلمِ؛ مَن قال: إنَّ اللهَ لم يُرِدْ مِن العبادِ أن يُصَلُّوا، ولا يُؤتُوا الزكاةَ!

وإنْ قالت: أرادَ منهم الإقرارَ والعمَلَ، قيل: فإذا كان أرادَ منهم الأمرَيْنِ جميعًا، لِمَ زَعَمْتُمْ أنَّه يكونُ مؤمِنًا بأحدِهما دُونَ الآخَر، وقد أرادَهُما جميعًا؟!

أرأيتُمْ لو أنَّ رجلًا قال: أعمَلُ جميعَ ما أمَرَ به اللهُ، ولا أُقِرُّ به؛ أيكونُ مؤمنًا؟:

---

(١) «السُّنَّة» للخلال (٩٨٩).

(٢) «السُّنَّة» للخلال (١٠٢٧)، و«شرح أصول الاعتقاد» (١٥٩٥).

(٣) «السُّنَّة» للخلال (١٠٢٧)، و«شرح أصول الاعتقاد» (١٥٩٤).

(٤) «السُّنَّة» للخلال (١٢٤١)، و«الشريعة» (٣٠٣).

(٥) «صحيح مسلم» (٢٦٤).

(٦) «السُّنَّة» للخلال (٣/ ٥٦٤).

فإنْ قالوا: لا.

قيل لهم: فإنْ قال: أُقِرُّ بجميعِ ما أمَرَ اللهُ به، ولا أعمَلُ به؛ أيكونُ مؤمنًا؟!

فإنْ قالوا: نعم.

قيل لهم: ما الفَرْقُ؟ فقد زعَمْتُمْ أنَّ اللهَ أراد الأمرَيْنِ جميعًا، فإنْ جاز أن يكونَ بأحدِهما مؤمِنًا إذا ترَكَ الآخَرَ، جاز أنْ يكونَ بالآخَرِ إذا عَمِلَ به ولم يُقِرَّ مؤمِنًا؛ لا فرقَ بين ذلك.

فإنِ احتَجَّ، فقال: لو أنَّ رجلًا أسلَمَ، فأقَرَّ بجميعِ ما جاء به النبيُّ ﷺ: أيكونُ مؤمِنًا بهذا الإقرارِ قبلَ أن يجيءَ وقتُ عمَلٍ؟ قيل له: إنما يُطلَقُ له الاسمُ بتصديقِهِ أنَّ العمَلَ عليه بقولِهِ أنْ يَعمَلَهُ في وقتِهِ إذا جاء، وليس عليه في هذا الوقتِ الإقرارُ بجميعِ ما يكونُ به مؤمِنًا، ولو قال: أُقِرُّ ولا أَعمَلُ، لم يُطلَقْ عليه اسمُ الإيمان»[1].

أَثَرُ إِخْرَاجِ العَمَلِ مِن الإِيمانِ:

والأصلُ: أنَّ مَن أخرَجَ شيئًا مِن الإيمانِ؛ سواءٌ القَلْبيُّ أو القَوْليُّ أو العمَليُّ، فإنَّه لا يَجعَلُ للذنوبِ الواقعةِ في الشيءِ الذي أخرَجَهُ أثرًا على الإيمان؛ لأنَّها ليست منه أصلًا؛ فمَن أخرَجَ قولَ اللسانِ مِن الإيمانِ، فلا يَرَى ذنوبَ اللسانِ وكُفْرَهُ مؤثِّرًا على الإيمانِ؛ لأنَّ القولَ عندَهُ ليس مِن الإيمانِ؛ فتبَعًا لذلك لا يأتِي منه كفرٌ أو ذنبٌ مؤثِّرٌ عليه.

وكلُّ طوائفِ الإرجاءِ التي تُخرِجُ العمَلَ مِن الإيمانِ بالكليَّةِ، لا تَجعَلُ لأفعالِ الذنوبِ أثرًا عليه؛ فتقولُ: «لا تَضُرُّ الذنوبُ مع

---

(١) «شرح أصول الاعتقاد» (١٥٩٠)، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

التوحيدِ»، وقد كان أئمَّةُ المغربِ يُنكِرُونَهُ؛ كما كان محمَّدُ بنُ سحنونٍ يقولُ: «لا أقولُ ما قالَتِ المُرجِئةُ: لا تَضُرُّ الذنوبُ معَ التوحيدِ»[1].

وأما تعبيرُ ابنِ أبي زَيْدٍ بالكمالِ في **قولِه**: **«وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ الإِيمَانِ إِلَّا بِالعَمَلِ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ»**، فلا يعني مِن ذلك: أنَّ مَن ترَكَ العمَلَ بالكليَّةِ: أنه مؤمِنٌ، ولكنَّه عبَّر بالكمالِ، **يُريدُ**: كمالَ الإيمانِ في واحدٍ، لا يتحقَّقُ إلا بكمالِ البقيَّةِ، لا أصلَ وجودِ الإيمان؛ فلا يمكِنُ أن يكونَ الرجلُ كاملَ الإيمانِ بالأقوالِ، وهو غيرُ كاملٍ في العمَلِ، ولا يكمُلُ قولُهُ وعملُهُ ظاهِرًا، وهو بلا نِيَّةٍ؛ فلا بُدَّ أن ينقُصَ مِن الثلاثةِ مقدارٌ متقارِبٌ أو متطابِقٌ، وكمالُ واحدٍ منها يعني كمالَ الاثنَيْن.

ويدُلُّ على ذلك أنه **قال**: **«وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ»**؛ فيستحيلُ أنه يصحِّحُ القولَ والعمَلَ الصالحَ بلا وجودِ شيءٍ مِن النيَّة؛ فيكونُ قولُهُ أنَّ المُرائِيَ مقبولُ العمَلِ، ولكنَّ عمَلَهُ ناقصٌ؛ وهذا غلَطٌ.

وكذلك **قولُه**: **«وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ»**؛ فيستحيلُ أيضًا: أنه يصحِّحُ العمَلَ بالبِدْعة، وأنَّ مَن جاء ببِدْعةٍ أنَّ عمَلَهُ صحيحٌ، لكنه ناقصٌ.

فسياقُ قولِهِ يقتضي أنَّه أراد كمالَ الثلاثةِ جميعًا، ونقصانَها جميعًا؛ وهذا يوافِقُ ما سبَقَ مِن قولِ الأئمَّةِ: أنَّه لا إيمانَ إلا بعمَل، ولا عمَلَ إلا بإيمان.

والباطنُ والظاهِرُ كلُّه مؤثِّرٌ في إيمان الإنسانِ ولو كان دقيقًا،

---

(١) «ترتيب المدارك» (٤/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

وأعمالُ القلوبِ ـ كالخَوْفِ والرجاءِ والمحبَّةِ، والتوكُّلِ والاستعانةِ والاستغاثةِ ـ يؤاخَذُ العبدُ عليها إذا وضَعَها في غيرِ مَوضِعِها، فللمخلوقِ قَدْرٌ يناسِبُ ما أعطاه اللهُ، والزيادةُ على ذلك أخذٌ مِن حَقِّ اللهِ، وجَعْلُهُ في المخلوقِ؛ كالخوفِ؛ حينما يُوضَعُ في الوَهْمِ، خطأٌ، وقد يأثَمُ صاحِبُه؛ يقولُ النبيُّ ﷺ في الحَيَّاتِ: **(مَنْ تَرَكَ مِنْهُنَّ شَيْئًا خِيفَتَهُنَّ، فَلَيْسَ مِنَّا)**(١).

التكفيرُ بالذنوبِ، وأحوالُ الطوائفِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّهُ لا يَكْفُرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ﴾:

أهلُ القِبْلةِ: مَن توجَّهَ مع المسلِمِينَ إلى قِبْلَتِهم وهي الكَعْبةُ؛ سُمُّوا بذلك للمفارَقةِ بينهم وبين أربابِ المِلَلِ الأخرى الذين لا يتوجَّهون إليها؛ لأنَّ كُفْرَهم أصليٌّ ثابت؛ فلم يثبُتْ حتى يقالَ برفعِهِ؛ فإنه لا يرتفِعُ الإيمانُ مِن العبدِ إلا بالكُفْرِ والشِّرْك، مهما وقَعَ في الذنوبِ والمعاصي ولو كانتْ كبائِرَ أو موبِقاتٍ.

وقد وقَعَ جماعةٌ مِن الناسِ في زمَنِ النبيِّ ﷺ في ذنوبٍ؛ كالقَتْلِ والسَّرِقةِ والزِّنَى، والكذبِ والغِيبَةِ والنميمةِ، ولم يُخرِجْ هو ولا خلفاؤُهُ واحدًا منهم عن الإسلامِ، ولا عاملوه معامَلةَ الكافِرِ؛ بل كان يَنْهَى عن لَعْنِ شارِبِ الخَمْرِ مَرَّاتٍ، ويَعتذِرُ له بأنه يُحِبُّ اللهَ ورسولَه(٢).

فلا يُحبِطُ الإيمانَ والعمَلَ إلا الكفرُ والشركُ، لا الذنبُ وإنْ كان كبيرًا؛ فإنَّ الذنوبَ قد تؤثِّرُ على بعضِ حَسَناتِ العبدِ إذا شاء اللهُ ذلك،

---

(١) أحمد (٢/ ٥٢٠ رقم ١٠٧٤١) من حديث أبي هريرة.

(٢) البخاري (٦٧٨٠) من حديث عمر.

ولكنْ لا تُحبِطُها جميعَها؛ قال سبحانه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

ولا يَختلِفُ الصحابةُ والتابِعُونَ وأئمَّةُ الإسلامِ في ذلك:

قال مالكٌ: «أهلُ الذنوبِ مؤمِنُونَ مذنِبُونَ»(١).

وقال زُهَيْرُ بنُ عَبَّادٍ: «كلُّ مَن أدرَكْتُ مِن المشايِخِ ـ مالكُ بنُ أنس، وسُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، وعيسى بنُ يُونُسَ، وفُضَيْلُ بنُ عِيَاضٍ، وعبدُ اللهِ بنُ المبارَك، ووَكِيعُ بنُ الجَرَّاح، وغيرُهم ـ لا يكفِّرون أحدًا بذَنْب، ولا يَشهَدُونَ لأحدٍ أنه في الجَنَّة»(٢).

وقد خالَفَ في هذا البابِ بعضُ الطوائفِ:

ـ **كالخوارجِ والمعتزِلةِ:** فسلَبُوا الإيمانَ عن مرتكِبِ الكبيرة.

ـ **وكالمُرجِئةِ:** فلم يَجعَلُوا الذنبَ مؤثِّرًا على الإيمان.

وكلُّ هذه الطوائفِ التزَمَتْ بالأصلِ الذي اتفَقُوا عليه: أنَّ الإيمانَ شيءٌ واحدٌ لا يتجزَّأُ: إنْ زال بعضُهُ، زال كلُّه؛ ففرَّطَتْ طائفة، وأفرَطَتْ أُخرى.

والخوارجُ والمعتزِلةُ: محجوجون بما تواتَرَ في النصوصِ مِن إيمانِ مرتكِبِ الكبيرة، **ومِن هذا البابِ:** أنزَلَ اللهُ أحكامَ الحدودِ على السارقِ والزاني، والقاتِلِ وشارِبِ الخَمْر، ولو كانتْ كفرًا، لكان حدُّها واحدًا؛ وهو الردَّةُ؛ لأنه لا فرقَ عند الخوارجِ في حقيقةِ سلبِ الإيمانِ بين مرتكِبِ الكبيرةِ عندَهم، وفاعلِ الكفرِ الذي يَتَّفِقُونَ فيه مع غيرِهم مِن أهلِ السُّنَّة.

---

(١) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢٣).

(٢) «أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (ص٢٢٢).

والمُرجِئةُ: محجوجون بما تواتَرَ مِن أدلَّةِ زيادةِ الإيمانِ بالطاعاتِ، ونقصانِهِ بالمعاصي، وما يَتبَعُ ذلك مِن لوازمِ تفاوُتِ مراتبِ المؤمِنِينَ في الجَنَّة، وتعذيبِ بعضِ عصاةِ المؤمِنِينَ في النارِ، ثُمَّ إخراجِهم منها برحمةِ الله.

أرواحُ المَوْتَى وأحوالُها:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ الشُّهَدَاءَ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونْ، وَأَرْوَاحُ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونْ، وَأَرْوَاحُ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينْ﴾:

الأرواحُ كائِنةٌ قائِمةٌ بذاتِها، تُنعَّمُ وتُعذَّبُ، وتَشقَى وتَسعَدُ بنَفْسِها، ولا يَلزَمُ أنْ يكونَ معها البدَنُ في ذلك؛ لأنَّها مغايِرةٌ له، فليستْ عضوًا منه كاليَدِ والوجهِ، وهي مخلوقةٌ بلا خلافٍ؛ فاللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ، وهي مِن أمرِ اللهِ يَعلَمُ حقيقتَها وكُنْهَها؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وللأرواحِ مستقَرٌّ غيرُ الأبدانِ بعد مَوْتِها، ويُعِيدُها اللهُ إلى الأبدانِ في حياةِ البَرْزَخِ عند سؤالِ الفَتَّانِ؛ كما يُعِيدُ اللهُ رُوحَ النبيِّ ﷺ إليه في قَبْرِه؛ قال ﷺ: **(مَا مِنْ رَجُلٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي؛ حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ)**(١)، وقد كانت قبلَ ذلك في الرَّفِيقِ الأعلى؛ كما قال ﷺ لما حضَرَتْهُ الوفاةُ: **(اللَّهُمَّ، الرَّفِيقَ الأَعْلَى)**(٢).

---

(١) أبو داود (٢٠٤١) من حديث أبي هريرة.

(٢) البخاري (٤٤٦٣ و٦٣٤٨ و٦٥٠٩)، ومسلم (٢٤٤٤) من حديث عائشة.

وقد جاءتِ الأدلَّةُ في مستقرِّ الأرواح، بعد موتِ الأبدان:

○ **أمَّا أرواحُ الشهداءِ**: فكما قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقد روى ابنُ مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ قولَهُ: (**أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْوَافِ طَيْرٍ خُضْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ القَنَادِيلِ**)[١].

○ **وأمَّا أرواحُ المؤمِنِينَ عامَّةً**: فإنها تكونُ طيورًا تُعلَّقُ في شجَرِ الجنَّة؛ كما قال النبيُّ ﷺ: (**إِنَّمَا نَسَمَةُ المُسْلِمِ طَيْرٌ يُعَلَّقُ فِي شَجَرِ الجَنَّةِ، حَتَّى يَرْجِعَهَا اللهُ إِلَى جَسَدِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**)[٢]، وإنْ كانت أرواحُ المؤمنينَ في الجَنَّةِ، فإنَّ اللهَ يُعِيدُها إلى أبدانِها متى شاء.

وكونُ أرواحِ المؤمنين في الجَنَّةِ: يَشهَدُ به ظاهرُ الحديثِ؛ وبه قال الشافعيُّ وأحمدُ وغيرُهما[٣].

ومنهم مَن قال: إنَّ أرواحَهُمْ بأَفْنِيَةِ القبورِ؛ باعتبارِ أنه يقالُ له: «هذا مَقْعَدُكَ»، وأنه يُسلَّمُ على أهلِ القبورِ؛ وبهذا قال ابنُ عبدِ البَرِّ[٤].

وفيه نظَر؛ فالحديثُ صريحٌ في أنها في الجنَّة، والمَقعَدُ إنما هو للبَدَنِ، واللهُ يُعِيدُ الرُّوحَ متى شاء؛ فيُنزِلها مِن الجنَّةِ، ثم يَرفَعُها.

ورُوِيَ عن مالكٍ أنه قال: «بلَغَنِي أنَّ الأرواحَ مُرسَلةٌ تَذهَبُ حيثُ شاءَتْ»[٥].

---

(١) مسلم (١٨٨٧).

(٢) الترمذي (١٦٤١)، والنسائي (٢٠٧٣)، وابن ماجه (٤٢٧١) من حديث كعب بن مالك.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٤٧).

(٤) نقَلَه ابنُ عبد البر في «التمهيد» (١١/ ٦٥) عن ابن وَضَّاح.

(٥) «الاستذكار» (٨/ ٣٦١).

وهذا باعتبارِ ما ورَدَ مِن نصوصٍ تُفِيدُ حضورَها في أماكنَ؛ منها: عندَ سؤالِ الملكَيْنِ[١]، وعن يمينِ آدمَ في السماءِ[٢]، وفي الجَنَّة، ولكنْ مع صحةِ الحديثِ يُقالُ: إنَّ أصلَها في الجَنَّةِ، واللهُ يأذنُ لها بالخروجِ متى شاء.

○ **وأمَّا أرواحُ الكافِرينَ**: ففي الهَاوِيَةِ؛ كما في الحديثِ: **(أَنَّ المَلَائِكَةَ تَقْبِضُ رُوحَ العَبْدِ المُؤْمِنِ، وَتَرْقَى بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَتَقُولُ المَلَائِكَةُ: مَا أَطْيَبَ هَذِهِ الرِّيحَ الَّتِي جَاءَتْكُمْ مِنَ الأَرْضِ! فَيَأْتُونَ بِهِ أَرْوَاحَ المُؤْمِنِينَ، فَلَهُمْ أَشَدُّ فَرَحًا مِنْ أَحَدِكُمْ بِغَائِبِهِ يَقْدَمُ عَلَيْهِ، فَيَسْأَلُونَهُ: مَاذَا فَعَلَ فُلَانٌ؟! مَاذَا فَعَلَ فُلَانٌ؟! فيَقُولُونَ: دَعُوهُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ فِي غَمِّ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: قَدْ مَاتَ، أَمَا أَتَاكُمْ؟ قَالُوا: ذُهِبَ بِهِ إِلَى أُمِّهِ الهَاوِيَةِ)**[٣].

وفيه: أنَّ المكانَ في باطنِ الأرضِ؛ حيثُ قال: **(تَخرُجُ مِنْهُ كَأَنْتَنِ رِيحٍ، حَتَّى يَأْتُونَ بِهِ بَابَ الأَرْضِ، فَيَقُولُونَ: مَا أَنْتَنَ هَذِهِ الرِّيحَ! حَتَّى يَأْتُونَ بِهِ أَرْوَاحَ الكُفَّارِ)**[٤].

وقد جاء عن بعضِ السلف أنَّ أرواحَ الكافرينَ في بئرِ بَرَهُوت وهو بحَضْرَمَوْت، كما رَوَى عبدُ الرزَّاق بسندٍ جيِّدٍ عن عليِّ بنِ أبي طالب أنه قال: «شرُّ واديينِ في الناس: وادي الأحقاف، ووادٍ بحضرموت يقالُ له: بَرَهُوت»[٥].

---

(١) كما في حديث البراء بن عازب عند أحمد (٤/ ٢٨٧ و٢٨٨ رقم ١٨٥٣٤ و١٨٥٣٥ و١٨٥٣٦).

(٢) كما في حديث أبي ذر عند البخاري (٣٤٩ و٣٣٤٢)، ومسلم (١٦٣).

(٣) النسائي (١٨٣٣) من حديث أبي هريرة.

(٤) الموضع السابق.

(٥) «المصنف» (٩١١٨).

وبنحوِه رُوِي عن عبدِ الله بنِ عمرٍو[١] ومُقاتِلِ بنِ سليمان[٢]، وليس فيه شيءٌ مرفوع.

وقد جزَمَ ابنُ أبي زيدٍ في «الجامع»: «أَنَّ أَرْوَاحَ الكُفَّارِ بَاقِيَةٌ فِي سِجِّينٍ»[٣].

وقد صَحَّ الدليلُ: أنَّ العذابَ والنعيمَ في حياةِ البرزخِ، يكونُ للرُّوحِ والبدَنِ جميعًا، واللهُ أعلَمُ بأجَلِ كلِّ عذابٍ ونعيمٍ، ومقدارِهِ ونوعِهِ، وقد قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

وعن ابنِ عُمَرَ رضي الله تعالى عنهما؛ قال: «وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ على قَلِيبِ بَدْرٍ، فَقَالَ: **(هَلْ وَجَدتُّمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟!** ثُمَّ قَالَ: **إِنَّهُمُ الآنَ يَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ)**»[٤].

وروى أحمَدُ مِن حديثِ عائشةَ مرفوعًا: **(فَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، أُجْلِسَ فِي قَبْرِهِ غَيْرَ فَزِعٍ، وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ السُّوءُ، أُجْلِسَ فِي قَبْرِهِ فَزِعًا)**[٥].

القَبْرُ وفِتْنَتُهُ:

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ المُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُسْأَلُونَ؛ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]﴾:

---

(١) ابن حبان بعد حديث (٣٠١٣). **وانظر**: «الروح» (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٢) «تفسير مقاتل» (٣/ ٤٤١ و٤٤٦).
(٣) «الجامع» (ص١١١).
(٤) البخاري (٣٩٨٠)، ومسلم (٩٣٢).
(٥) أحمد (٦/ ١٣٩ رقم ٢٥٠٨٩).

يجبُ الإيمانُ بـ «حياةِ البَرْزَخ»، وهي: ما بين الدنيا وقيامِ الساعة؛ **فالناسُ يَمُرُّونَ في ثلاثٍ: الحياةِ الدنيا، وحياةِ البَرْزَخ، والحياةِ الآخِرة.**

وإنَّما سُمِّيَتْ حياةَ البَرْزَخِ؛ لكونِها بَرْزَخًا حاجِزًا بين الدنيا والآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

وتَبدَأُ حياةُ البَرْزَخِ مِن خروجِ الرُّوحِ ومفارَقةِ الدنيا بالمَوْت.

وقد تواتَرَتِ النصوصُ في حياةِ البَرْزَخِ وفتنةِ القبرِ وعذابِه، وقد جاء مِن حديثِ عُمَرَ، والبَرَاءِ، وأبي هريرةَ، وأنسِ بنِ مالكٍ، وأبي قتادةَ، وغيرِهم(١).

أمَّا فتنةُ القبرِ: فالمرادُ بها: ما يَتعرَّضُ له الميِّتُ مِن امتحانٍ وابتلاءٍ وسؤال، وما يَلحَقُهُ مِن كربٍ وشِدَّة، وفَزَعٍ وهَلَع، وقد قال ﷺ: **(إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا)**(٢)، وقال: **(وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ، مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ)**(٣).

وتعادُ رُوحُ الميِّتِ إليه؛ كما جاء في حديثِ البَرَاءِ(٤)، فيَحْيَا حياةً كحياتِهِ في الدنيا بيَقَظةٍ وانتباهٍ، وليست مَنامًا وخيالًا؛ قال عمر: «أَيُرَدُّ إِلَيْنَا عُقُولُنَا؟ قال النبيُّ ﷺ: **(نَعَمْ؛ كَهَيْئَتِكُمُ اليَوْمَ)**»(٥).

ورُوِيَ في «التِّرْمِذي»: أنَّ اسمَ الفَتَّانَيْنِ مُنْكَرٌ ونَكِيرٌ، وأنَّهما أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ(٦)، والفِتْنةُ بالسؤالِ عن ثلاثٍ؛ كما جاء في حديثِ

---

(١) **انظر**: «شرح الصدور» (ص١١٧ ـ ١٣٧).

(٢) مسلم (٢٨٦٧) من حديث زيد بن ثابت.

(٣) البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء بنت أبي بكر.

(٤) سبق تخريجه قريبًا.

(٥) أحمد (٢/ ١٧٢ رقم ٦٦٠٣) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٦) الترمذي (١٠٧١) من حديث أبي هريرة.

البَرَاءِ؛ قال ﷺ: (فَيأْتِيهِ مَلَكَانِ شَدِيدَا الانْتِهَارِ، فَيَنْتَهِرَانِهِ وَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ مَا دِينُكَ؟ مَنْ نَبِيُّكَ؟ وَهِيَ آخِرُ فِتْنَةٍ تُعْرَضُ عَلَى الـمُؤْمِنِ؛ فَذَلِكَ حِينَ يَقُولُ اللهُ ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، وَدِينِيَ الإِسْلَامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ﷺ؛ فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ صَدَقَ عَبْدِي)(١).

وأمَّا عذابُ القَبْرِ: فهو حقٌّ كذلك؛ ثبَتَ فيه الدليلُ مِن وجوهٍ كثيرةٍ، وقد أخبَرَ به الأنبياءُ مِن قبلُ، وثبَتَ به النصُّ في الكتابِ والسُّنَّة؛ قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وفي «الصحيحَيْن» أيضًا: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقولُ في دعائِهِ في الصلاةِ: (اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ)(٢).

وعذابُ القبرِ: يَلحَقُ الكافِرينَ ومَن شاء اللهُ مِن المسلِمينَ المقصِّرينَ، وقد مَرَّ النبيُّ ﷺ بقَبْرَيْنِ؛ فقال: (إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ)(٣)، وهذان مُسلِمانِ؛ فلو كانا كافِرَيْنِ، لكان عذابُهما على الكفرِ أَوْلى مِن عَذَابِهما على البَوْلِ والنَّمِيمة، ولم يَتَّخِذِ النبيُّ ﷺ سَبَبًا للتخفيفِ عنهما.

وقد ذكَرَ ابنُ أبي زَيْدٍ في «جامِعِهِ»: «أَنَّ النَّاسَ يُضْغَطُونَ ويُبْلَوْنَ، ويُثَبِّتُ اللهُ مَنْطِقَ مَنْ أَحَبَّ تَثْبِيتَهُ»(٤).

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) البخاري (٨٣٢)، ومسلم (٥٨٩) من حديث عائشة.

(٣) البخاري (٢١٦)، ومسلم (٢٩٢) من حديث ابن عباس.

(٤) «الجامع» (ص١١٢).

وضَمَّةُ القبرِ قد جاء فيها عِدَّةُ أحاديثَ مِن وجوهٍ متعدِّدةٍ، وفيها جملةٌ مِن الآثارِ عن الصحابةِ والتابعين؛ فقد جاء في «المسنَد» مِن حديثِ عائشةَ: **(إِنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، لَوْ كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنْهَا، لَنَجَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ)**(١)؛ وله طرقٌ متعدِّدة مِن حديث ابنِ عُمَرَ(٢)، وابنِ عبَّاسٍ(٣)، وغيرِهما(٤).

وقد أنكَرَ بعضُ طوائفِ الضلالِ والمادِّيُّونَ عذابَ القبرِ؛ باعتبارِ رُؤْيَتِهم للميِّتِ وليس عليه عذابٌ يُرَى، واللهُ قادرٌ على أنْ يحجُبَ عنهم ما يشاءُ؛ كما حجَبَ عنهم الرُّوحَ التي بها حياتُهم ولا يَرَوْنَها، وكما يَرَى الجِنُّ الإنسانَ ولا يَرَاهُمْ.

كتابةُ الأعمالِ على المكلَّفين

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ عَلَى العِبَادِ حَفَظَةً يَكْتُبُونَ أَعْمَالَهُمْ، وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ﴾:

يجبُ الإيمانُ بالملائكةِ؛ فالإيمانُ بهم رُكْنٌ مِن أركانِ الإيمانِ، وأنَّهم عبادُ اللهِ مقرَّبون، وفي حديثِ جبريلَ لمَّا سأل النبيَّ ﷺ عن الإيمان؟ قال: **(الإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَبِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)**(٥).

وقد قرَنَ اللهُ الإيمانَ بالملائكةِ بالإيمانِ به سبحانه؛ فقال: ﴿كُلٌّ

(١) «المسند» (٦/ ٥٥ و٩٨ رقم ٢٤٢٨٣ و٢٤٦٦٣).

(٢) عند النسائي (٢٠٥٥).

(٣) عند الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٤٠٦ رقم ١٠٨٢٧).

(٤) كأنسٍ عند أبي يعلى؛ كما في «إتحاف الخيرة» (٢/ ٤٩٣).

(٥) سبق تخريجه.

﴿ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

والملائكةُ كثيرٌ لا يُحصِيهم عَدًّا إلا اللهُ؛ **ولكنْ قد يأتي في الوحيِ بيانٌ لعَدَدِ بعضِهم في عمَلٍ معيَّنٍ، أو موضِعٍ معيَّنٍ، أو زمانٍ معيَّنٍ:**

منهم: الواحدُ؛ كالموكَّلِ بالوحيِ، وخازنِ الجنَّةِ، وخازنِ النارِ، وملَكِ الجِبَالِ، وقابضِ الأرواحِ، ونافِخِ الصُّورِ، ونافِخِ الرُّوح.

ومنهم: اثنانِ؛ كالمُوكَّلَيْنِ بالكتابةِ: رَقِيبٍ وعَتِيد.

ومنهم: ثمانيةٌ؛ كحمَلَةِ العَرْش.

ومنهم: تِسْعةَ عشَرَ؛ وهم خَزَنةُ النارِ، ومقدَّمُهُمْ مَالِكٌ.

ومنهم: سَبْعُونَ أَلْفًا؛ وهم الذين يطوفونَ بالبيتِ المعمورِ؛ كما في الحديثِ قال ﷺ: (... **فَرُفِعَ لِيَ البَيْتُ المعْمُورُ، فَسَأَلْتُ جِبْرِيلَ؟ فَقَالَ: هَذَا البَيْتُ المعْمُورُ؛ يُصَلِّي فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، إِذَا خَرَجُوا، لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ آخِرَ مَا عَلَيهِمْ**)؛ متفقٌ عليه(١).

ومِن الملائكةِ: الحفَظَةُ الذين يُحصُونَ على العبادِ أفعالَهم، ويكتُبُونَها؛ لإقامةِ الحُجَّةِ عليهم؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢]، وقال: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٧ ـ ١٨].

واللهُ يَعلَمُ أفعالَ العبادِ وأقوالَهم ونِيَّاتِهم، ولا يَحتاجُ اللهُ إلى أحدٍ يُحصِي ذلك له لِيَعْلَمَ ويُحاسِبَ، ولكنَّ اللهَ أرادَ إقامةَ الحُجَّةِ على عبادِهِ وقطعَ أعذارِهم بإحصاءٍ محسوسٍ.

---

(١) البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة.

وأمَّا علمُ اللهِ وإحاطتُهُ، فلا يَحتاجُ إلى كَتَبَةٍ وحَفَظةٍ؛ فكلُّ ذلك يسيرٌ عليه؛ فقد فرَّق اللهُ بين عِلْمِهِ وبين الكتاب، وأنَّ علمَ كلِّ شيءٍ عليه يسيرٌ بكتابٍ وقبلَ الكتابِ؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١].

وكلُّ الملائكةِ عِبادٌ مُكْرَمُونَ، ليس لهم مِن خصائصِ الربوبيَّةِ والألوهيَّةِ شيءٌ، خلقَهُمُ اللهُ مِن نُورٍ؛ قال الله عن عبادتهم: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩ ـ ٢٠]، وقال: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٧]، وقال: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

الأرواحُ وقَبْضُها:

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ مَلَكَ المَوْتِ يَقْبِضُ الأَرْوَاحَ (فِي الجَامِعِ: كُلَّهَا)[1] بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾:

خَلَقَ اللهُ الأرواحَ كما خَلَقَ الأجساد، وخَلْقُه للأرواح سابقٌ لخلقِه للأجساد، وقد حكى الإجماعَ على ذلك إسحاقُ وغيرُه[2].

وقد وكَّل اللهُ بالأرواحِ مَلَكًا يَبدَأُ مع الإنسانِ في تكوينِهِ في بطنِ أمِّه، ويستأذِنُ ربَّه في كلِّ عمَلٍ يعملُهُ؛ كما في «الصحيحَيْنِ» عن أنسِ بنِ

(١) «الجامع» (ص١١١).

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (١٨/ ٨٤).

مالكٍ ـ ورفَعَ الحديثَ ـ أنه قال: **(إِنَّ اللهَ ﷻ قَدْ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، نُطْفَةٌ، أَيْ رَبِّ، عَلَقَةٌ، أَيْ رَبِّ، مُضْغَةٌ؛ فَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقًا، قَال: قَالَ المَلَكُ: أَيْ رَبِّ، ذَكَرٌ أَوْ أُنْثى؟ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ)**[1].

ثُمَّ يُنفَخُ فيه الرُّوحُ؛ كما جاء في حديثِ ابنِ مسعودٍ في «الصحيحَيْن»[2].

والمَلَكُ الموكَّلُ بالرُّوحِ عند نَفْخِها، غيرُ المَلَكِ الموكَّلِ بالرُّوحِ عند قَبْضِها.

ثُمَّ إنَّ المَلَكَ الموكَّلَ مِن اللهِ بالتخليقِ وبنَفْخِ الرُّوحِ واحدٌ، ليس معه أحَدٌ؛ في ظاهِرِ النصوصِ.

وأمَّا ملَكُ قبضِ الرُّوحِ، فواحدٌ مقدَّمٌ، ومعَهُ غيرُه:

أمَّا كونُهُ واحدًا مقدَّمًا، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١].

وأمَّا كونُهُ معَهُ غيرُهُ، ففي قولِهِ تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٧]، وقولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١].

وملَكُ الموتِ المقدَّمُ يَقبِضُ، والبقيَّةُ يُعِينُونَ في قبضِ الروحِ، وتجهيزِها، ورفعِها؛ كما في حديثِ البَرَاءِ في «المسنَد»؛ قال ﷺ: **(إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ،**

---

(١) البخاري (٣١٨)، ومسلم (٢٦٤٦).

(٢) البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ؛ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الشَّمْسُ، مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ، وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَجْلِسُوا مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ عليه السلام حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ...)؛ الحديثَ[1].

قال إبراهيمُ النَّخعيُّ: «لِمَلَكِ الموتِ أعوانٌ مِن الملائكةِ، يَتَوَفَّوْنَ عن أمرِهِ»[2].

ويكونُ قبضُ الأرواحِ بعلمِ اللهِ وحدَهُ، لا يَستقدِمونَ ساعةً ولا يَستأخِرُون.

فضلُ خيرِ القُرُون:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ: الْقَرْنُ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَآمَنُوا بِهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ﴾:

أفضَلُ الأزمِنةِ الذي فيه بُعِثَ النبيُّ ﷺ، وأصحابُهُ خيرٌ مِن أصحابِ غيرِه؛ لأنَّه أفضَلُ مِن غيرِه، وقد تعدَّى فضلُ النبيِّ ﷺ إلى ما اتصلَ به مِن الزمانِ؛ فكان أفضَلُ القرونِ بعد قَرْنِهِ الذي يليهم، ثُمَّ الذي يليهم؛ فالتابِعونَ لأصحابِ النبيِّ ﷺ أفضَلُ مِن التابِعِينَ لأصحابِ غيرِهِ مِن الأنبياء، وهكذا في أتباعِ الأتباع؛ قال ﷺ: **(خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)**[3].

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) «تفسير ابن جرير» (٩/ ٢٩٠ و٢٩١)، و«معاني القرآن» للنحاس (٢/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩)، و«تفسير السمعاني» (٢/ ١١٢).
(٣) البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود.

معنى القَرْن:

والمرادُ بالقَرْنِ: الطَّبَقَةُ، **وأوَّلُهم**: الصحابةُ، ثُمَّ التابِعُونَ، ثُمَّ أتباعُ التابِعِين، وليس المرادُ بذلك: القرنَ الذي هو مِئَةُ سَنَةٍ، والذي يؤرِّخُ عليه المؤرِّخون.

والقرنُ المفضَّلُ: أوَّلُهُ أفضَلُ مِن آخِرِه؛ لأنَّ فضلَهُ بفضلِ أهلِهِ، وفضلُ أهلِهِ بسبقِهِمْ وقُرْبِهم مِن النبيِّ ﷺ.

ويَذهَبُ فضلُ ذلك القرنِ بذَهَابِ جمهورِ أهلِه.

وقد انصرَمَتْ عامَّةُ القرونِ المفضَّلةِ بأتباعِ التابعين؛ وذلك قبل تمامِ المئةِ الثانية، وليس في المئةِ الثالثةِ منهم كبيرُ أحدٍ، مع فضلِ كثيرٍ مِن أهلِها في العلمِ والعَمَل.

والفضلُ المتعلِّقُ بالقرنِ إنما هو لجمهورِهِمْ، وجمهورُ الصحابةِ كان في زَمَنِ الخلفاءِ الراشِدِينَ الأربعة، ومَن بَقِيَ مِن الصحابةِ، فلا يُنتزَعُ فضلُهُ؛ ففضلُهُ معه ولو تأخَّر بقاؤُه.

وهكذا في التابِعِينَ، وذهَبَ جمهورُهم قبلَ تمامِ المئة.

ومِثْلُهم أتباعُ التابِعِينَ؛ فذَهَابُ جمهورِهم قُبَيْلَ منتصَفِ المئةِ الثانية، ومَن تأخَّر منهم، ففضلُهُ باقٍ معه؛ إلا أنَّ فضلَ زمانِهِ ضَعُفَ وقَلّ.

والقرنُ يُطلَقُ على الحِقْبةِ مِن الزمنِ التي يعيشُ فيها الجِيلُ مِن ولادتِهِ إلى وفاتِه، ويُطلَقُ كذلك على المئةِ عام؛ ومِن ذلك: ما يُروَى عند الحاكمِ مرفوعًا: (**يَعِيشُ هَذَا الغُلَامُ قَرْنًا؛ فَعَاشَ مِئَةَ سَنَةٍ**)[1]؛ **يعني**: عبدَ اللهِ بنَ بُسْرٍ.

---

(١) «المستدرك» (٤/ ٥٠٠).

ﷺ فضلُ الصحابةِ، وتفاضُلُهُمْ:

ولا خلافَ في فضلِ الصحابةِ عامَّةً، وأنَّهم خيرُ الناسِ بعد الأنبياء، وخيرُ الأمَّةِ بعد نبيِّها ﷺ، وفضلُهُمْ مِن فضلِ النبيِّ ﷺ، والنبيُّ ﷺ أفضَلُ الأنبياء، وقد ذكَرَ اللهُ فضلَهُمْ في التوراةِ والإنجيلِ والقرآن؛ قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

ومَن رأى النبيَّ ﷺ ولو ساعةً مؤمِنًا به، فهو صَحَابيٌّ، وهو أفضَلُ ممَّن جاء ولم يَرَ النبيَّ ﷺ؛ كما قال ابنُ أبي زيدٍ في «جامعِهِ»؛ قال: «وَكُلُّ مَنْ صَحِبَهُ وَلَوْ سَاعَةً، أَوْ رَآهُ وَلَوْ مَرَّةً، فَهُوَ بِذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ أَفْضَلِ التَّابِعِينَ»(١).

وأفضَلُ الصحابةِ: مَن جمَعَ مع الإيمانِ به نُصْرَتَهُ، وأكثَرُهُمْ جمعًا لهذَيْنِ وأقدَمُهم فيهما، فهو أفضَلُهم؛ ولهذا فضَّل اللهُ المهاجِرينَ على الأنصار، وفضَّل اللهُ السابِقِينَ على اللاحِقِين، وفضَّل مَن أسلَمَ قبلَ الفتحِ على مَن أسلَمَ بعدَهُ.

وفي هذا قال تعالى: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الحديد: ١٠]؛ فلم يذكُرِ اللهُ سبقَ الإيمانِ فقطْ، وإنَّما ذكَرَ معه ما يدُلُّ

---

(١) «الجامع» (ص١١٥).

على النصرةِ؛ فقال: «أَنْفَقَ وَقَاتَلَ»، وكلما كان إسلامُ الصحابيِّ في زمَنٍ أشَدَّ مِن غيرِه، كان أفضَلَ منه، ولما كانت حالُ المهاجِرِينَ أشَدَّ مِن الأنصارِ، فُضِّلُوا عليهم، ولم يكنْ في المهاجِرِينَ نفاقٌ؛ كما قاله أحمَدُ فيما نقَلَهُ عنه المَرُّوذِيّ[1].

وقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومِن هذا: كان فضلُ مَن شَهِدَ بَدْرًا على مَن شَهِدَ أُحُدًا فقطْ، ومَن بايَعَ تحتَ الشجرةِ على مَن لم يُبايِعْ؛ لتحقُّقِ النصرةِ في هذه المواقِفِ مع الإيمان؛ قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

الوقوعُ في الصَّحَابةِ:

حُبُّ الصحابةِ وتوقيرُهم: مِن أعظَمِ القُرُباتِ؛ لأنَّه مِن تعظيمِ النبيِّ ﷺ تعظيمُ أصحابِه، ومِن إجلالِ اللهِ إجلالُ أصحابِ نبيِّه:

فعن عبدِ اللهِ بنِ مغفَّلٍ المُزَنيِّ؛ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: **(اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي! اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي! لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي؛ فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَمَنْ آذَى اللهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ)**[2].

وقال أحمدُ بنُ حنبل: «فحُبُّهُمْ سُنَّة، والدُّعَاءُ لهم قُرْبَة، والاقتداءُ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٠١).

(٢) الترمذي (٣٨٦٢).

بهم وسيلة، والأخذُ بآثارِهِمْ فضيلة»[١].

ولا يقَعُ فيهم إلَّا مبتلًى في دِينِه.

ومَن طعَنَ في الصحابةِ أو في واحدٍ منهم، فلا يخلو مِن الوقوعِ في البِدْعَتَيْنِ: إمَّا الكبرى المكفِّرةِ، وإمَّا الصغرى المضلِّلةِ:

أمَّا البِدْعةُ الكبرى المكفِّرةُ: فكمَن تنقَّصَهم، أو سبَّهم في شيءٍ ثبَتَ بالتواتُرِ خلافُه؛ وهذا كمَن سَبَّ جميعَ الصحابةِ أو عامَّتَهم؛ فهذا أراد صُحْبَتَهم، ولم يُرِدْ أعيانَهم، ولو زعَمَ خلافَ ذلك، وفضلُهُمْ جميعِهم أو عامَّتِهِمْ متواتِرٌ لا خلافَ فيه.

ومثلُ ذلك: مَن طعَنَ في عِرْضِ عائشةَ، واللهُ قد برَّأها في القرآنِ، ونحوُ ذلك، أو طعَنَ في المهاجِرِينَ أو الأنصارِ، أو مَن بايَعَ تحت الشَّجرةِ، أو طعَنَ في عمومِ أهلِ بَدْرٍ وأُحُدٍ؛ فأولئك تواتَرَ فضلُهُمْ وثبَت؛ فالطعنُ في جميعِهِمْ أو عامَّتِهم كُفْرٌ.

ومثلُهُ: الطعنُ في واحدٍ تواتَرَ فضلُهُ كأبي بكرٍ، وعُمَرَ، وعائشةَ؛ قال مالك: «مَنْ سَبَّ عائشةَ، قُتِلَ، قيل له: لِمَ؟ قال: مَنْ رَمَاهَا، فقد خَالَفَ القرآنَ»[٢].

وقد جاء عن أحمدَ: أنَّه سُئِلَ عمَّن يشتُمُ أبا بكرٍ وعُمَرَ وعائشةَ؛ رضي الله عنهم أجمعين؟ فقال: «ما أُرَاهُ على الإسلامِ»[٣].

وقد جَعَل اللهُ مَن حَمَل غيظًا في قلبِه على الصحابةِ كافرًا، كما في قولِه تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ وبهذا استدَلَّ مالكٌ[٤]

---

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٦٣ - ٦٤).

(٢) «مسند الموطأ» (٨٧)، و«المحلى» (١١/ ٤١٤ - ٤١٥).

(٣) «السُّنَّة» للخلال (٧٧٩ و٧٨٢).

(٤) «السُّنَّة» للخلال (٧٦٠).

وأبو معمرٍ الكرخي[(١)] وغيرُهما.

وأمَّا البِدْعة الصغرى المضلِّلةُ: فكمَنْ وقَعَ في شيءٍ فيهم لم يثبُتْ بالتواتُرِ خلافُه، وإنْ صحَّ فيه الخبَر.

فهذا مبتدِعٌ؛ لعدوانِهِ على جَنَابِ الصحابةِ ولو كان واحدًا.

وخرَجَ مِن بِدْعةِ الكفرِ؛ لكونِهِ لم يُنكِرْ متواتِرًا معلومًا مِن الدِّينِ ضرورةً؛ كمَن يسُبُّ مَن صحَّ فضلُهُ ولم يتواتَرْ، أو ذَمَّ خَصْلةً فيه لم يثبُتْ بالتواتُرِ خلافُها؛ كالبُخْلِ والكذبِ والجُبْن، وإنما بُدِّعَ لعدوانِهِ على أصحابِ النبيِّ ﷺ، ومخالفتِهِ لوصيَّتِهِ فيهم؛ كما قال ﷺ في «الصحيحَيْن»: (**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**)[(٢)]، وروى أحمدُ والترمذيُّ عنه ﷺ؛ قال: (**أُوصِيكُمْ بِأَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**)[(٣)].

وقد قال الإمامُ أحمد: «إذا رأيتَ رجلًا يذكُرُ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ بسُوءٍ، فاتَّهِمْهُ على الإسلامِ»[(٤)].

التفاضُلُ بين الصحابةِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ: الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ المَهْدِيُّونَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ؛ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينْ﴾:

كان الصَّدْرُ الأوَّلُ يُجِلُّونَ الصحابةَ، ويعظِّمونَ قَدْرَهُمْ على سبيلِ

---

(١) «السُّنَّة» للخلال (٦٦٦).

(٢) البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد.

(٣) أحمد (١/ ١٨ و٢٦ رقم ١١٤ و١٧٧)، والترمذي (٢١٦٥) من حديث عمر.

(٤) «شرح أصول الاعتقاد» (٢٣٥٩).

الإجمالِ والتفصيل، ولم يكونوا يُوغِلُونَ في التفضيلِ بينهم؛ لعدَمِ قيامِ المُوجِبِ لذلك، ولأنَّهم على الفِطْرةِ الصحيحةِ، ولم تَظهَرِ البدعُ في الوقيعةِ في الصحابةِ والطعنِ فيهم؛ فكانوا يَعرِفُونَ مقاديرَهُمْ وفضلَهُمْ ويَحكُونَه، ويَعرِفُونَ تفاضُلَهُمْ في صدورِهم، وإنْ أمسَكُوا عن التعبيرِ عن ذلك:

كما قال مالكٌ: «إنَّ التفاضُلَ بين الصحابةِ ليس مِن أمرِ الناسِ الذين مضَوْا، وإنما كان مِن هَدْيِهِمُ الإمساكُ عن مِثْلِ هذا»[1].

وقولُ مالك هذا مِن جنسِ قولِ النبيِّ ﷺ: **(لَا تَخَيَّرُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ)**[2]، وقولِهِ ﷺ: **(لَا تَخَيَّرُونِي عَلَى مُوسَى)**[3]، وفي حديثٍ ثانٍ، قال ﷺ: **(لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى)**[4]؛ لأنَّ مِن التفضيلِ ما يَتوهَّمُ به السامعُ نقصَ المفضولِ وعَيْبًا فيه.

وقد كان مالكٌ نفسُهُ يفضِّلُ أبا بكرٍ وعُمَرَ على غيرِهما[5].

وتفاضُلُ الصحابةِ في بعضِ الخِصَالِ، لا يعني الفَضْلَ المطلَقَ؛ فقد يفضُلُ واحدٌ الصحابةَ في خَصْلةٍ ـ كالشجاعةِ والكَرَمِ والحِلْمِ ـ وغيرُهُ أفضَلُ منه؛ ومِن هذا قولُ ابنِ عُمَرَ: «ما رأيتُ أسوَدَ مِن معاوِيَةَ!»، فقيل لابنِ عُمَرَ: هو كان أسوَدَ مِن أبي بَكْرٍ؟ قال ابنُ عُمَرَ: «أبو بكرٍ واللهِ أخيَرُ منه، وهو واللهِ أسوَدُ مِن أبي بَكْرٍ!»[6]، وقال ابنُ عُمَرَ ـ أيضًا ـ:

---

(١) «الاستذكار» (١٤/ ٢٤١ و٢٤٣)؛ بنحوه.

(٢) البخاري (٢٤١٢ و٦٩١٦)، ومسلم (٢٣٧٤) من حديث أبي سعيد.

(٣) البخاري (٢٤١١ و٣٤٠٨ و٦٥١٧ و٧٤٧٢)، ومسلم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٤) البخاري (٣٣٩٥)، ومسلم (٢٣٧٧) من حديث ابن عباس.

(٥) «الاستذكار» (١٤/ ٢٤٤)، و«الانتقاء» (ص٣٥).

(٦) «الآحاد والمثاني» (٥١٦)، و«السُّنَّة» للخلال (٦٧٩).

«إنَّه أسوَدُ مِن عُمَرَ وعُثْمانَ»[١]، و«أسوَدُ»؛ بمعنى: أَسْخَى[٢]، وفي هذا يقولُ أحمدُ: «أَعْطَى معاوِيةُ أهلَ المدينةِ عَطَايَا ما أَعْطَاها خَلِيفةٌ كان قَبْلَه»[٣].

التوسُّع في التفضيل بين الصحابة:

وقد بدَأَ التوسُّعُ في أبوابِ التفضيلِ بين الصحابةِ، والنزاعُ فيه: في العَجَمِ، وكان مَدْخَلًا لتنقُّصِ المفضول؛ فبدَؤُوا بالتفضيلِ، ثم تدرَّجوا والتمَسُوا أسبابَ الكمالِ في الفاضلِ، ثم تدرَّجوا والتمَسُوا أسبابَ النقصِ في المفضول، ثم استَدْرَجَهم الشيطانُ للدخولِ في أبوابِ النقائصِ وثَلْبِ الصحابةِ وعَيْبِهم.

وقد قال عبدُ اللهِ بنُ أبي حَسَّانَ ـ تلميذُ مالكٍ ـ لمَّا سُئِلَ عن التفاضُلِ بينَ خيارِ الصحابةِ؟ فرفَعَ يدَهُ، وضرَبَ السائلَ، وقال: «ليس هذا دِينَ قُرَيْشٍ، ولا دِينَ العرَبِ؛ هذا دِينُ أهلِ قُمّ»[٤]؛ وهو يُدرِكُ تفاضُلَ الصحابةِ على الحقيقةِ، ولكنَّه يَعلَمُ ما يُرادُ مِن فتحِ هذا البابِ، ولمَّا فُتِحَ في المشرِقِ، وانتَهَى بأصحابِهِ إلى ما انتَهَى إليه، كان المغارِبةُ أوَّلَ الأمرِ يُغلِقُونَ فتحَ هذا الباب؛ حتى لا يَنتهِيَ في المغربِ إلى ما انتَهَى إليه في المشرق؛ وهذا مِن كمالِ العِلْمِ والحِكْمة.

ومِن هذا الباب: إمساكُ مالكٍ وغيرِهِ في إحدى الروايتَيْنِ عن التفضيلِ بين عُثْمانَ وعليٍّ، وقولُهُ: «مَا أَدْرَكْتُ أحدًا أَقتدِي به يفضِّلُ أحدَهما على صاحبِهِ»[٥].

ولا يَختلِفُ المسلِمُونَ في فضلِ الصحابةِ، وأنَّ فَضْلَهم فرعٌ عن

---

(١) الموضع السابق.

(٢) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٤١٨). (٣) كما في رواية الخَلَّال السابقة.

(٤) «رياض النفوس» (١/ ٢٨٧).

(٥) «المدونة» (٤/ ٦٧٠)، و«الاستذكار» (١٤/ ٢٤٠).

فضلِ النبيِّ ﷺ، وكما يتفاضَلُ الأنبياءُ، فإنَّ الصحابةَ يتفاضَلُونَ فيما بينَهم مِن بابِ أَوْلى.

وقد كان سُحْنُونٌ يلقِّنُ ابنَ القصَّارِ في مرَضِ موتِهِ: «أنَّ أفضَلَ هذه الأمَّةِ بعد نبيِّها أبو بكرٍ وعُمَرُ»[(١)].

ولا يَختلِفُ السلَفُ في هذا، **ووقَعَ في قِلَّةٍ منهم نزاعٌ في التفاضُلِ بين عثمانَ وعليٍّ**[(٢)]:

فمنهم: مَن فضَّل عثمانَ على عليٍّ.

ومنهم: مَن فضَّل عليًّا على عُثْمانَ.

ومنهم: مَن توقَّف.

ثُمَّ استقَرَّ الأمرُ على أنَّ ترتيبَهم في الفَضْلِ؛ كترتيبِهم في الخلافةِ: عُثْمانُ ثم عليّ، وقد قال عبدُ الرحمن بنُ عوفٍ: واللهِ ما بايعتُ لعثمانَ حتى سألتُ صِبْيانَ المدينةِ؛ فقالوا: عثمانُ خيرٌ من عليٍّ[(٣)].

وقد وصَفَ ابنُ أبي زيدٍ هذا القولَ في «جامعِهِ»، بأنَّه قولُ أهلِ الحديثِ؛ قال: «وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الحَدِيثِ، ثُمَّ بَقِيَّةُ الْعَشَرَةِ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ مِنَ المُهَاجِرِينَ، ثُمَّ مِنَ الأَنْصَارِ، وَمِنْ جَمِيعِ أَصْحَابِهِ؛ عَلَى قَدْرِ الهِجْرَةِ وَالسَّابِقَةِ وَالفَضِيلَةِ»[(٤)].

ظُهورُ الطَّعْنِ في الصحابةِ في المَغْرِبِ:

وقد انتشَرَ الطعنُ في الصحابةِ في زمَنِ بني عُبَيْدٍ في المغرِبِ، خاصَّةً القَيْرَوانَ، وامتُحِنَ الناسُ في ذلك؛ حتى أُكرِهُوا على سبِّ

---

(١) «رياض النفوس» (١/٣٦٧ ـ ٣٦٨)، وقد سبق.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/٤٢٦).

(٣) «المسائل التي حلف عليها أحمد» (ص٩٧). (٤) «الجامع» (ص١١٥).

الصحابةِ على المَنابِر، وقُتِلَ جماعةٌ مِن العلماءِ لأجلِ ذلك، وقد قام جماعةٌ مِن أهلِ العِلْمِ في وجهِ تلك الفِتْنةِ، وعلى رأسِهِمُ ابنُ الحدَّادِ.

وقد شبَّه بعضُهم مقامَهُ في فتنةِ الرفضِ في المغرِبِ، بمقامِ أحمَدَ في المشرِقِ في فتنةِ القرآن[1].

وقد كان له حُجَّةٌ وبيانٌ وقوةٌ في الحقِّ، وقد سأله أبو عبدِ اللهِ الرافضيُّ: «أنتم تفضِّلُونَ على الخمسةِ أصحابِ الكِسَاءِ غَيْرَهم؟ - يعني بأصحابِ الكساءِ: محمَّدًا ﷺ، وعليًّا وفاطمةَ، والحسَنَ والحُسَيْنَ رضي الله عنهم، ويعني بغيرِهم: أبا بكرٍ رضي الله عنه - فقال ابنُ الحدَّادِ: أيُّما أفضَلُ؟ خمسةٌ سادِسُهُمْ جبريلُ عليه السلام، أو اثنانِ اللهُ ثالِثُهما؟! فبُهِتَ الرافضيُّ»[2].

ما شجَرَ بين الصحابة:

قَالَ ٱبْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَأَلَّا يُذْكَرَ أَحَدٌ مِنْ صَحَابَةِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَّا بِأَحْسَنِ ذِكْرٍ، وَالْإِمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَنَّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ (فِي «الجامع»: أَنْ تُنْشَرَ مَحَاسِنُهُمْ)[3]؛ أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُمْ أَحْسَنُ المَخَارِجِ، وَيُظَنَّ بِهِمْ أَحْسَنُ المَذَاهِبْ﴾:

لا يُتحدَّثُ بما وقَعَ بين الصحابةِ مِن خِلافٍ ونِزاعٍ، ما لم يكنْ في ذلك فِقْهٌ للخاصَّة؛ فذِكْرُ الخِلافِ والنِّزاعِ بينهم يُوغِرُ الصدورَ، ويُسقِطُ هَيْبَتَهم وجَلَالَتَهم في بعضِ النفوسِ، وكان أحمدُ يقولُ: «هذه الأحاديثُ تُورِثُ الغِلَّ في القَلْبِ»[4].

ولم يكنِ الصحابةُ يتحدَّثُونَ بخِلافِهم عند غَيْرِهم، ولا كذلك فقهاءُ

---

(١) «معالم الإيمان» (٢/ ٢٩٨).
(٢) «معالم الإيمان» (٢/ ٢٩٨ - ٢٩٩).
(٣) «الجامع» (ص١١٦).
(٤) «السُّنَّة» للخلال (٨١٦).

التابِعِينَ: كانوا لا يذكُرُونَ خلافَ الصحابة، وإنَّما تفرَّغ لأكثرِهِ أهلُ سِيَرٍ وأَخْبارِيُّونَ، فنقَلُوا وزادُوا ونقَصُوا، ومِن فِقْهِ سعيدِ بنِ المسيَّبِ قولُهُ: «لقد رأيتُ عَلِيًّا وعُثْمانَ يَسْتَبَّانِ سِبَابًا ما أخبَرْتُ به أحدًا بَعْدُ»[١].

وقد كان أحمدُ يعتزِلُ مجلِسَ عبدِ الرَّزَّاقِ إذا حدَّث بأحاديثِ الخلافِ بين الصحابة، فإذا انتَهَى، رجَعَ، وربَّما وضَعَ إصبَعَيْهِ في أُذُنَيْهِ طويلًا، حتَّى مَرَّتْ بعضُ الأحاديثِ، ثم يُخرِجُهما، ثم يَرُدُّهُما... حتَّى مَضَتِ الأحاديثُ كلُّها[٢]؛ لا يُرِيدُ أن يَعلَقَ بقلبِهِ شيءٌ منها.

وأكثرُ تلك الأحاديثِ ليس فيها أحكامٌ وعَمَلٌ، وإنَّما هي حكاياتٌ وأقوالٌ وأفعالٌ لقَرْنٍ فاضِلٍ انصرَمَ، **ويُستَثْنَى مِن ذلك**: ما يتضمَّنُ فِقْهًا وحلالًا وحرامًا، وكان أحمدُ يقولُ: «لا أُحِبُّ لأحدٍ أن يكتُبَ هذه الأحاديثَ التي فيها ذِكْرُ أصحابِ النبيِّ ﷺ؛ لا حَلَالٌ ولا حَرَامٌ ولا سُنَنٌ»[٣].

وتعرُّضُ الصحابةِ بعضِهم لبعضٍ، ليس كتعرُّضِ غيرِهم لهم؛ فهم مجتهِدُونَ، وفي منزِلةٍ وفضلٍ عالٍ، ولدَيْهِم مِن العمَلِ الصالحِ العظيمِ مِن صُحْبةِ النبيِّ ﷺ: ما يُوجِبُ تكفيرَ ذنوبِهم، وليس لدى مَن بَعْدَهم مِن الحَسَناتِ ما يَقْوَى على تكفيرِ الوَقِيعةِ في أعراضِ الصحابةِ، إلا أن يَشَاءَ اللهُ.

ولمَّا كاد الوليدُ أن يقَعَ في عائشةَ، ذكَّره الزُّهْريُّ بقولِ أبي مسلِمٍ الخَوْلانيِّ لأهلِ الشامِ؛ لمَّا أرادوا الوقيعةَ في عائشةَ: «أَلَا أُخبِرُكُم بمَثَلِكُمْ ومَثَلِ هذه؟! كمَثَلِ عينَيْنِ في رأسٍ يُؤْذِيَانِ صاحِبَهما، ولا يستطِيعُ

---

(١) «السُّنَّة» لعبد الله (١٢٩٧ و١٢٩٨). (٢) «السُّنَّة» للخلال (٨٠٣).

(٣) «السُّنَّة» للخلال (٨١١).

أن يعاقِبَهُما، إلَّا بالذي هو خَيْرٌ لهما»[١].

والوَقِيعةُ في الصحابةِ ذَنْبٌ عظيمٌ، لا يَبتلِي اللهُ به أحدًا إلا لسُوءِ طَوِيَّة، وقُبْحِ نِيَّة، وما رأَيْنا أحدًا طعَنَ في أصحابِ النبيِّ ﷺ إلَّا وله خَبِيئةُ سُوءٍ تخرُجُ ولو بعدَ حِينٍ، لا نَعلَمُ الغَيْبَ، ولكنْ رأَيْناهم يَبدَؤُونَ بالطعنِ في الصحابةِ، ثم لا يَصبِرُونَ، فيُظهِرُ اللهُ خفايَا ومَخازِيَ أخرى، كانوا يُخفُونَها؛ وفي هذا يقولُ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ: «ما انتقَصَ أحدٌ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ إلَّا له دَاخِلةُ سُوءٍ»[٢].

وعلى ذلك: فيجبُ الإمساكُ عمَّا وقَعَ بين الصحابة؛ لأنه وقَعَ في طَبَقةٍ فاضلةٍ؛ فليس للمفضولِ الفصلُ بين الفاضِلِينَ عليه فيما لا يَعْنِيهِ؛ فإنَّ لهم حَسَناتٍ لا يَنالُها مَن بَعْدَهم يَغفِرُ اللهُ لهم بها بإِذْنِه، والوقيعةُ فيهم بالسَّبِّ واللَّعْنِ سيِّئةٌ عظيمة؛ حتى تَصِلَ في بعضِ الأحيانِ بصاحِبِها إلى الكُفْر، وحِينَها فلن تُقاوِمَها حَسَنةٌ مِن حَسَناتِ المتأخِّرين؛ فتَمْحُوَها.

وكان مالكٌ يَرَى أنْ لا نصيبَ في الفيءِ لمن سَبَّ الصحابةَ والتابِعِين؛ لأنَّ اللهَ ذكَرَ الفيءَ وأهلَهُ بقولِهِ تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [الحشر: ٧]، إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ [الحشر: ١٠].

امتحانُ أهلِ المَغْربِ بالصحابةِ:

ولا تَعرِفُ بلادُ الغربِ الوقيعةَ في الصحابةِ والطعنَ فيهم، وذِكْرَ مَثالِبِهم وسَبَّهم، وكانوا يَعلَمُونَ أنَّ بِدْعةَ الوقيعةِ في الصحابةِ جاءت مِن المَشرِقِ الأقصى مِن بلادِ خُراسانِ العَجَم.

ولمَّا سُئِلَ عبدُ اللهِ بنُ أبي حَسَّانَ اليَحْصَبيُّ ـ وهو مِن تلاميذِ مالكٍ ـ

---

(١) «فضائل الصحابة» لأحمد (١٦٣٠). (٢) «السُّنَّة» للخلال (٦٩٠).

عمَّا يقولُهُ الناسُ في التفضيلِ بين أبي بكرٍ وعُمَرَ، والتفاضُلِ بينهما وغيرِهما؟ فقال: «ليس هذا دِينَ قُرَيْشٍ، ولا دِينَ العرَبِ؛ هذا دِينُ أَهْلِ قُمّ»[١]، وكان يقولُ: «واللهِ، لا يَخفَى علينا نحنُ مَن يَستحِقُّ الوَلَايةَ بعدَ وَالِينا، ولا مَن يَستحِقُّ القضاءَ بعد قَاضِينا؛ فكيف يَخفَى على أصحابِ النبيِّ ﷺ الأَمْرُ بعدَ نبيِّهم؟!»[٢].

وبنو أُميَّةَ في المغرِبِ لم يكونوا يَقَعُونَ في عليِّ بنِ أبي طالبٍ، مع ما يَجِدُونَهُ لِأَثَرةِ المُلْكِ عليهم؛ تعظيمًا للصحابةِ، ولقرابتِهِ خاصَّةً.

على خلافِ ما يَفعَلُهُ بعضُ بني أُميَّةَ في المشرِقِ؛ مِن النيلِ منه بغيًا رضي الله عنه.

حتى جاء بنو عُبَيْدٍ؛ فامتحَنُوا الناسَ في ذلك، وقتَلُوا مَن خالَفَهم، ومنَعُوا الفتوى بمذهبِ مالكٍ؛ حتى كان الواحدُ منهم يَستتِرُ بمدحِ الصحابةِ؛ كاستتارِ الذِّمِّيِّ بعبادتِه؛ كما ذكَرَهُ القاضي عِيَاضٌ وغيرُه[٣]، وقد قتَلُوا خلقًا مِن العلماءِ، وفَرَّ كثيرٌ منهم.

حتى قال أبو الحسَنِ القابِسِيُّ: «إنَّ مَن قتَلَهُمْ عُبَيْدُ اللهِ وبنوهُ: أربعةُ آلافٍ بين عالِمٍ وعابِدٍ؛ ممَّن يَترضَّوْنَ عن الصحابةِ، حتى خصَّص دارًا للقتلِ سمَّاها: «دارَ النَّحْر»، حتى لُعِنَ الصحابةُ على المنابِرِ، وانقطَعَ الناسُ عن الجُمُعةِ بالقَيْرَوانِ مُدَّةً»[٤].

فِتْنةُ الرَّافضةِ إذا تمكَّنُوا:

وفتنةُ الرافضةِ إنْ تمكَّنوا على أهلِ السُّنَّةِ، أشَدُّ مِن فتنةِ اليهودِ

---

(١) «رياض النفوس» (١/ ٢٨٧)، وقد سبق قريبًا.

(٢) «رياض النفوس» (١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨). (٣) «ترتيب المدارك» (٥/ ٣٠٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٤٥).

والنصارى فيهم؛ لِمَا يجدونَهُ مِن شديدِ الحِقْدِ والغِلِّ عليهم، يكتمونَهُ ويُرَبُّونَ صِغَارَهم عليه، ويُنشِدُونَ الأشعارَ فيه؛ حتى تَمتلِئَ النفوسُ، فيترقَّبُونَ تمكينًا، فإنْ تمكَّنوا، بَغَوْا بغيًا لا يَبْغِيهِ غيرُهم؛ وهذا معروفٌ في كلِّ زَمَن؛ ولهذا لا يمكَّنُون في الدُّوَل والولايات، ومَن مكَّنَهم فلا بد أن يتآمروا عليه إن كانوا قِلَّةً، أو ينقلِبوا عليه إن كانوا كَثْرة.

وقد قال جَبَلَةُ بنُ حَمُّودٍ الصَّدَفيُّ؛ وقد هرَبَ مِن الرافضةِ في الرِّبَاطِ، ونزَلَ القيروانَ، فكُلِّمَ في ذلك؟ فقال: «كنَّا نحرُسُ عَدُوًّا بَيْنَنا وبينَهُ البَحْرُ، والآنَ حَلَّ هذا العَدُوُّ بِسَاحَتِنا؛ وهو أشَدُّ علينا مِن ذلك»[١].

وكان يُنكِرُ على مَن خرَجَ مِن القَيْرَوانِ إلى سُوسَةَ، أو نحوِها مِن الثغورِ، ويقولُ: «جِهَادُ هؤلاءِ أفضَلُ مِن جهادِ أهلِ الشِّرْك»[٢].

الطاعةُ لأئمَّةِ المسلِمينَ بالمعروفِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَالطَّاعَةُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ مِنْ وُلَاةِ أُمُورِهِمْ، وَعُلَمَائِهِمْ﴾:

تواتَرَتِ النصوصُ في وجوبِ السمعِ والطاعةِ لأئمَّةِ المسلِمينَ بالمعروفِ، وتحريمِ الخروجِ عليهم؛ وقد قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال ﷺ: **(عَلَى المَرْءِ: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ)**[٣].

---

(١) «ترتيب المدارك» (٤/ ٣٧٥)، و«معالم الإيمان» (٢/ ٢٧٢).
(٢) «ترتيب المدارك» (٤/ ٣٧٦)، و«معالم الإيمان» (٢/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣).
(٣) البخاري (٢٩٥٥)، ومسلم (١٨٣٩) من حديث ابن عمر.

ولا يجوزُ أن يَبقَى مسلِمٌ بلا بَيْعةٍ لإمامٍ؛ إلا إنْ كان في أرضٍ ليس فيها حاكمٌ مُسلِم، أو كان فيها نزاعٌ على الولاية ولم يتمكَّنْ فيها أحد.

ولا يجوزُ أن يُخرَجَ على الحاكِمِ المسلِمِ ما لم يأتِ بكفرٍ بَوَاحٍ؛ وقد قال عُبَادةُ بنُ الصامتِ رضي الله عنه: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ؛ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَلَّا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ»، قال: (**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا؛ عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**)(1).

ولا يجوزُ الخروجُ بشبهةِ كفرٍ أو توهُّمِ مكفِّرٍ؛ ولذا قال في الحديثِ: (**بَوَاحًا؛ عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**).

والبَيْعةُ؛ إنما هي للحاكِمِ المسلِمِ بالمعروف، **وأمَّا الكافِرُ**: فلا تصحُّ له بَيْعةٌ أصلًا، والطاعةُ له تكونُ بما يُقِيمُ الدنيا، ويَحفَظُ حُرُماتِ الناسِ وحقوقَهم، وما يَحفَظُ العدلَ الذي أمَرَ اللهُ به.

وكان السلَفُ يعظِّمُونَ أبوابَ السمعِ والطاعةِ للأئمَّةِ، ويَجعَلُونَها في أبوابِ العقائدِ؛ لأنَّها مِن المسائِلِ التي خالَفَتْ فيها الفِرَقُ البدعيَّةُ؛ فأصبَحَتْ عَلَمًا وفارِقًا بين أهلِ السُّنَّةِ وغيرِهم مِن الطوائفِ؛ كالخوارجِ والمعتزِلة.

الخُرُوجُ على الأَئِمَّةِ وأحوالُه:

والفتنةُ بالخروجِ على أئمَّةِ الجَوْرِ المسلِمِينَ شرٌّ أعظَمُ مما يُرجَى دفعُه، والخروجُ عليهم يُتساهَلُ في أوَّلِهِ، والشَّرُّ كامِنٌ في آخِره.

---

(1) البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

وقد كان سُحْنُونٌ يُلقِّنُ ابنَ القَصَّارِ في مرضِ موتِهِ: «أَلَّا تَخرُجَ على الأئمَّةِ بالسَّيْفِ، وإنْ جارُوا»[1].

وأكثَرُ مَن يتجرَّأُ في هذا الباب: مَن يتوهَّمُ نصرةَ العامَّة، والعامَّةُ يُطلِقُونَ الألسُنَ، ويجبُنُونَ عند إطلاقِ الرِّمَاح، والعالِمُ لا تَخدَعُهُ كثرةُ العامَّةِ عند تقريرِ الحقّ.

وقد كان ابنُ فَرُّوخٍ قاضي القَيْرَوانِ مِن تلامذةِ مالكٍ، رأى الخروجَ على العَكِّيِّ؛ حيثُ كانَ رجُلَ سُوءٍ، وتواعَدَ ابنُ فَرُّوخٍ مع قومٍ على أن يكونَ اجتماعُهم ببابِ تُونُسَ، فذهَبَ ابنُ فروخٍ لمكانِ المَوْعِد، وتخلَّفوا عنه؛ فلم يأتِ إلا محمَّدُ بنُ منوتا مِن المدنيِّين، وابنُ مُحرِزٍ القاضي مِن العراقيِّين، فرجَعَ ابنُ فروخ.

وحينما أراد الذَّهَابَ إلى مِصْرَ، وشيَّعه الناس، التفَتَ إلى أصحابِهِ، فقال: «اشهَدُوا أنِّي رجَعْتُ عما كنتُ أقولُ به مِن الخروجِ على أئمَّةِ الجَوْر، وتائبٌ إلى اللهِ منه».

وكان ابنُ فَرُّوخٍ يرى الخروجَ قبل ذلك؛ إذا اجتمَعَ ممَّن يأمُرُ بالمعروفِ وينهى عن المنكَر عدَدُ أهلِ بَدْرٍ، وليس كلُّ مَن صحَّ الخروجُ عليه تأصيلًا، جاز عملًا وتطبيقًا، حتَّى تكونَ القُدْرةُ ويَغلِبَ الظنُّ لا توهُّمًا واغترارًا[2].

وقد رجَعَ ابنُ عُمَرَ عن قتالِ نَجْدةَ الحروريِّ لما رأى العامَّةَ معه؛ حتى قيل له: «إنَّ الناسَ لن تخرُجَ معك إليه، وستترُكُكَ وَحْدَك»[3]؛ مع أنَّ قتالَ نَجْدةَ مشروعٌ، ومندوبٌ إليه.

---

(١) «رياض النفوس» (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨). وقد سبق.
(٢) «ترتيب المدارك» (٣/ ١١١ ـ ١١٢). (٣) «السُّنَّة» لعبد الله (١٥٢٨).

ومَن أجازتِ الشريعةُ الخروجَ عليه مِن الحُكَّامِ، **يُشترَطُ في ذلك**: القُدْرةُ، وألَّا تكونَ بالتوهُّمِ، وأن يَغلِبَ على ظنِّهم أنَّ الحاكِمَ الموضوعْ، أفضلُ مِن الحاكِمِ المدفوعْ، والحالَ اللاحِقهْ، أفضَلُ مِن السابِقهْ، وكثيرٌ مِن الناسِ يفكِّرُونَ في الخلاصِ مِن الحالْ، ويَغِيبُ عنهُمُ المَآلْ، والتفكيرُ في أَذَى السُّلْطانِ الموجودِ لا ينبغي أن يُنسِيَ الحالَ بعدَه، فإنْ كان خيرًا بغَلَبةِ ظَنٍّ مع قُدْرةٍ، جاز، وهذا نادِرٌ؛ فإنَّ مَن أخَذَ المُلْكَ كَرْهًا، لن يَترُكَهُ طَوْعًا إلا بمَوْتِهِ، وبذلِ الوُسْعِ في قتلِ الناسِ وإفسادِ حياتِهم بعدَه؛ **ولهذا سمَّى اللهُ زَوَالَ المُلْكِ**: نَزْعًا؛ مشابَهةً له بنَزْعِ الرُّوحِ: ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

ويجِبُ النظرُ إلى صلاحِ الدِّين والدنيا، وتغليبُ صلاحِ الدِّين على صلاح الدُّنيا عند التزاحُم، فإنَّ المرجئةَ ميزانُهم صلاحُ الدنيا وحدَها ولو فسَدَ الدِّينُ كلُّه، وإنَّ الخوارجَ ميزانُهم صلاحُ الدِّين وحدَه ولو فسَدَتِ الدُّنيا كلُّها، فلا يفرِّقون بين حفظِ أصل الدِّين وبين حفظِ فرعِه، ولا بين إضاعةِ أصلِ الدُّنيا وبين إضاعة فرعِها، فإنَّ للدُّنيا أصلًا لا يقومُ الدِّينُ إلا به، وإنَّ لها فرعًا لا يضيَّعُ الدينُ لأجلِه.

وقد قال ابنُ أبي زَيْدٍ في «الجامع»: «وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرَ المُسْلِمِينَ عَنْ رِضًا أَوْ عَنْ غَلَبَةٍ؛ فَاشْتَدَّتْ وَطْأَتُهُ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ ـ: فَلَا يُخْرَجُ عَلَيْهِ، جَارَ أَوْ عَدَلَ، وَيُغْزَى مَعَهُ العَدُوُّ، وَيُحَجُّ البَيْتُ، وَدَفْعُ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ مُجْزِيَةٌ إِذَا طَلَبُوهَا، وَتُصَلَّى خَلْفَهُمُ الجُمُعَةُ وَالعِيدَانِ»[1].

(١) «الجامع» (ص١١٦).

ﷺ نُصحُ الأَئِمَّةِ:

ويجبُ مع السمعِ والطاعةِ: النصحُ لأئمَّةِ المسلِمِينَ بعِلْمٍ وحِكْمة، ولا يَلزَمُ مِن منعِ الخروجِ عليهم في النصوصِ: تركُ النكيرِ عليهم بالقِسْط.

والفرقُ بين أهلِ السُّنَّةِ والمرجِئةِ في هذا البابِ: أنَّ أهلَ السُّنَّةِ يَرَوْنَ الإنكارَ على مَن جار مِن الأئمَّةِ على حَقِّ اللهِ وحَقِّ المسلِمِين، ولا يَتخِذونَ الإصلاحَ بابًا للخروج، **وأمَّا المرجِئةُ**: فيَتخِذُونَ خوفَ الفتنةِ بابًا لإغلاقِ الإنكارِ على الأئمَّة.

والإصلاحُ يكونُ بعِلْمٍ وحِكْمةٍ وعَدْل، ولا يكونُ بذكرِ ما يُخفِيهِ الأئمَّةُ مِن عيوبٍ وذنوبٍ تَخُصُّهم، ولا تُتَبَّعُ زَلَّاتُهم، ولا تُذكَرُ عند مَن لا تَعْنِيهِ تلك الزَّلَّات؛ فتلك لا تكونُ إلَّا مِن أهلِ الهَوَى والغِلِّ، ويتوهَّمونَهُ إصلاحًا.

وجَوْرُ أئمَّةِ المسلِمِينَ وظُلْمُهم وأخطاؤُهم على نوعَيْن:

النوع الأوَّل: ما يَخُصُّهم مِن تقصيرٍ في حَقِّ اللهِ بفعلِ المحرَّم، وتركِ الواجب، ولا يَدْعُونَ إليه العامَّةَ، ولا يشرِّعونه فيهم:

فهذا يُشرَعُ إنكارُهُ عليهم عند العلمِ به، ويكونُ بين المُصلِحِ وبينهم؛ لأنه خاصٌّ لا عامٌّ، وكلُّ حاكمٍ مسلِمٍ، فلعِرْضِهِ حُرْمةٌ كالمسلِمِينَ بل أشَدَّ، ولا تجوزُ إلا بشروطِها المعروفة.

ومَن خَشِيَ أَذَى السلطانِ وضرَرَهُ في هذا البابِ، جاز له تركُ نُصْحِهِ؛ لأنَّ ضررَهُ خاصٌّ بفاعِلِهِ، لا عامٌّ للناس، والأذيَّةُ فيه مُضِرَّةٌ بالعالِمِ، ومَصلَحةُ الناسِ بالعالِم عامَّة؛ ومِن هذا قولُ مالك: «أدركْتُ

سَبْعَةَ عشَرَ تابعيًّا؛ فما سَمِعْتُ أنَّهم قاموا إلى إمامٍ جائرٍ يَعِظُونَهُ»[١] .

وكان حَمْدِيسُ مِن أصحابِ سُحْنُونٍ يُسأَلُ عن الإمامِ الذي يَعمَلُ بالمعصيةِ: أكُنْتَ تأمُرُهُ وتنهاه؟ قال: «لا»؛ واحتَجَّ بقولِ النبيِّ ﷺ: «**(لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ)**، قِيلَ: كَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قالَ ﷺ: **(يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يُطِيقُ)**»[٢]، ثم ذكَرَ عن مالكٍ قولَهُ السابق[٣] .

وهذا ليس في تركِ نصحِ الأئمَّةِ بكلِّ حال، وإنما مرادُهُ ما خصَّهم مِن ذنوبٍ، وقد قِيلَ لِحَمْدِيسَ: «فلو أنَّ إمامًا دعا إلى بِدْعةٍ، وأمَرَ بها؟ قال: نُجاهِدُهُ»[٤]؛ يعني: لا نَدَعُهُ، بل يُجاهَدُ حسَبَ مقدارِ البِدْعةِ الواقعةِ منه على المراتِبِ المشروعةِ؛ ما لم تُخرِجْهُ البدعةُ مِن الإسلامِ؛ فيُجاهَدُ باللسانِ مع العدل، وما أخرَجَهُ مِن الإسلامِ، فيُجاهَدُ باليَدِ مع القُدْرة.

النوعُ الثاني: جَوْرُهُ وظلمُهُ المتعدِّي مِن نفسِهِ إلى غيرِه:

فيُنتصَرُ للظالِمِ عندَهُ بنصحِه، وعند المظلومِ ببيانِ حقِّهِ له بعَدْل.

وإنْ كان ظلمُهُ في حَقِّ اللهِ وإظهارِ الشرِّ والمنكَرِ، ودعوةِ الناسِ إليه، فهذا يقتضي أنَّ على القادرِ بيانَ المُنكَرِ وحَدِّهِ في الشريعةِ عند مَن أخَذَ بقولِ السلطانِ؛ فللعامَّةِ تأثُّرٌ بتقليدِ السلطانِ ومحاكاتِه، ويكونُ ذلك ببيانِ المُنكَرِ ومنزلتِهِ في الشريعة.

ولا يَلزَمُ منه تسميةُ السلطانِ؛ لأنَّ اللهَ أمَرَ بإزالةِ المنكَرِ، لا بتعيينِ فاعليه، وقد يكونُ في تعيينِ فاعِلِيهِ مِن الفِتْنةِ لهم ما يَدْفَعُهم للاستمساكِ

---

(١) «رياض النفوس» (١/ ٤٨٩).
(٢) الترمذي (٢٢٥٤)، وابن ماجه (٤٠١٦) من حديث حذيفة.
(٣) «رياض النفوس» (١/ ٤٨٩). (٤) الموضع السابق.

بالشرِّ وتشريعِه؛ فيكونُ المُصلِحُ في مِثْلِ هذه الحالِ عظَّم فسادَ الحاكِمِ ووسَّعه، ولم يُضعِفْهُ ويضيِّقْه.

وهذا كلُّه يُنظَرُ فيه: الزمانُ، وتغيُّرُ الحال، ومآلاتُ الأمورِ وتقديرُها، وعِظَمُ الشرِّ والخيرِ مِن الجهتَيْنِ زيادةً ونقصًا، وأحوالُ السلاطينِ، ونَوْعُ مُنكَرِهم وقَدْرُهُ، وسَعَةُ أخذِ الناسِ به وضِيقُه.

وهذا البابُ مِن أحوَجِ الأبوابِ للسياسةِ الشرعيَّة، **وكثيرًا ما تؤثِّرُ فيه طبائعُ النفوسِ وهواها على العدلِ والإنصافِ بين أربعةِ حقوقٍ: حَقِّ الحاكِم، وحَقِّ الناصِح، وحَقِّ المحكوم، وحَقِّ الله**.

الخطأُ في نُصوص السَّمْع والطاعة:

وعَدَمُ العَدْلِ في نصوصِ السمعِ والطاعةِ قد يَدخُلُ على طائفتَيْنِ مِن المتديِّنةِ:

طائفةٌ: تأخُذُ نصوصَ التحذيرِ مِن الدخولِ على السُّلْطانِ وإمامِ الجَوْرِ المُسلِمِ وما جاء في ذَمِّه، فتقَعُ في المحظورِ مِن جهةِ استحلالِ ما حرَّم اللهُ مِن عِرْضِهِ، وهَتْكِ سِتْرِه، والنُّفْرةِ مِن نصوصِ السمعِ والطاعةِ ولزومِ الجماعةِ، والزُّهْدِ فيها، والاقتصارِ على نصوصِ المنابَذةِ والمجاهَدة.

وطائفةٌ: تأخُذُ نصوصَ السمعِ والطاعةِ والصبرِ على إمامِ الجَوْرِ المُسلِمِ ومَنْعِ الخروجِ عليه، فتقَعُ في المحظورِ مِن جهةِ تعظيمِهِ وإطرائِهِ ومَدْحِهِ بما لا يستحِقُّهُ - أو يستحِقُّهُ، لكنَّه يَغُرُّهُ ويُفسِدُهُ ويُطغِيهِ - والزهدِ في نصوصِ النُّصْحِ له، والاقتصارِ على نصوصِ السمعِ والطاعة.

والمُرجِئةُ: يوالُونَ مَن كان شديدَ الوَلَاءِ للسلطانِ، ولو كان شديدَ العداءِ للهِ ودِينِه.

وأهلُ السُّنَّةِ: جعَلُوا الوَلَاءَ للإمامِ تحتَ الولاءِ لله؛ كما قال الله عن بَيْعةِ الصحابةِ لنبيِّه ﷺ ـ وهو معصومٌ ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، وجعَلَ النبيُّ ﷺ الطاعةَ بالمعروفِ لا في معصيةِ الله في أحاديثَ متواترةٍ.

وربَّما يبلُغُ ببعضِ غُلَاةِ المُرجئةِ: بُغْضُ مَن يُبغِضُهُ السُّلْطانُ، وحُبُّ مَن يُحِبُّه، وقد يبلُغُ ببعضِهم عَقْدُ الولاءِ والبراءِ على السُّلْطانِ مَبْلَغًا أعظَمَ مِن عَقْدِهِ لله، ولو لم يَظْهَرْ ذلك مِن قولِهم، فربَّما ظهَرَ مِن فِعْلِهم؛ فيوالُونَ مَن والى الحاكِمَ ولو عادى اللهَ بالزَّنْدَقةِ والمُجُونِ، موالاةً أكبَرَ مِن الولاءِ لمَن عادى السُّلْطانَ ونابَذَهُ ـ سواءٌ كان مُصِيبًا أو مُخطِئًا ـ ولو كان مِن أهلِ الوَلَايةِ للهِ بالعلمِ والدِّيَانة، وقد كان ابنُ أبي دُؤَادٍ يوالي الجاحِظَ؛ لكونِهِ يوافِقُ السُّلْطانَ، ويعادي أحمدَ بنَ حَنْبلٍ؛ لأنَّه يخالِفُه.

مع كونِ الجاحِظِ ـ مع أَدَبِهِ وبَلَاغَتِه ـ مُتَّهَمًا بالزَّنْدَقة، وقد ذمَّه تلميذُهُ ابنُ قُتَيْبةَ ووصَفَهُ بأنَّه مِن أَكذَبِ الأُمَّة، وأَوضَعِهم لحديث، وأنصَرِهم لباطِلٍ[1]، وأنَّه لا يصلِّي ولا يصومُ، وقال بِعُذْرِ عَوَامِّ اليهودِ والنصارى والمَجُوسِ[2]، وكفَّر بعضَ أقوالِهِ جماعةٌ؛ كالباقِلَّانِيِّ، وابنِ قُدَامةَ[3].

ومع هذا يعادُونَ أحمدَ بنَ حَنْبلٍ، ويقرِّبُونَ الجاحِظَ، ويَلِينُونَ معه؛ لأنَّ ولاءَهم ليس لله؛ وإنَّما لِمَا عليه السُّلْطانُ، وإذا كان العالِمُ لَيِّنًا مع زِنْدِيقٍ، وشديدًا على عالِمٍ مجتهِدٍ، فتلك مِن أظهرِ علاماتِ الهَوَى، ولو سوَّد الصُّحُفَ بنصوصِ السُّنَّةِ والأثَر!

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٩ ـ ٦٠).

(٢) «الفصل» (٤/١٤٨).

(٣) «روضة الناظر» (٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥١).

وربَّما فسَّر بعضُهُمُ الفِتْنَةَ بمقدارِ ما يُسخِطُ الحاكِمَ، لا بمقدارِ ما يُسخِطُ اللهَ؛ فيتناقَضُونَ في تقديرِ أشياءَ مُتساوِيات، بل يَعكِسُونَ المُتبايِنات، فربَّما هان في أنفُسِهم ما أسخَطَ اللهَ، وعَظُمَ فيها ما أسخَطَ السُّلْطانَ.

وصِلَةُ المحكومِ بالحاكِمِ تؤثِّرُ فيها العِلَلُ النَّفْسيَّةُ والأطماعُ بطَرَفَيْها: الإفراطِ والتفريطِ:

فمنها: نفوسٌ تُحِبُّ التذلُّلَ والغُلُوَّ بتعظيمِ رؤوسِ الناسِ، ورُبَّما يَكسُونَ عِلَّتَهم النَّفْسيَّةَ وأطماعَهم بالدِّينِ والاستدلالِ بأدلَّته، وهذا يُوجَدُ في كلِّ مِلَّةٍ قديمًا وحديثًا؛ لأنَّ اللهَ عظَّم الاجتماعَ لمصالِحِ الناسِ، فرأَوْا أنَّ هناك رعايةً إلٰهيَّةً للملوكِ، وليسوا محلًّا لتقويمٍ ولا اعتراضٍ مِن أَحَد؛ لأنَّ لديهم تفويضًا إلٰهيًّا؛ كما عند الرُّومَانِ واليُونَانِ! وفي اليابانِ: يَرَوْنَ المِيكادُو (المَلِكَ) هو اللهَ! وفي الهِندِ: يَرَوْنَ أنَّ للملوكِ سُلْطةً مِن الإلٰهِ الأكبَرِ (بَرَاهْمَا)! ونحوُهم الصِّينِيُّونَ، وفي مِصرَ: اعتقَدَ الفَرَاعِنَةُ المِلْكِيَّةَ الإلٰهيَّةَ[1]!

ويستَغِلُّ النصوصَ السماويَّةَ في السمعِ والطاعةِ سَلَاطِينُ وأتباعٌ لهم يَرَوْنَ طاعتَهُمْ دِينًا بلا استثناءٍ؛ كالحَجَّاجِ بنِ يُوسُفَ في الإسلام، وكان حَسَّانُ أبو المُنذِرِ حَجَّاجِيًّا؛ يقولُ: «مَن خالَفَ الحَجَّاجَ، فقد خالَفَ الإسلامَ!»[2].

---

(١) **انظر:** «الموسوعة الميسَّرة» (٢/ ٧٣٢، ٩٨٥)، و«النظام الدستوري في اليابان» (ص٥٥)، و«نظرية الدولة» (ص٤٧).

(٢) «الثقات» لابن حبان (٥/ ٤٢١).

وهذا في النصارى كذلك؛ فقد ذكَرَ لُويس الرابعَ عشَرَ في «مذكِّراتِه»: أنَّ سُلْطةَ الملوكِ مستمَدَّةٌ مِن اللهِ، وهم مسؤولُونَ أمامَهُ وحدَهُ، لا مِن الشَّعْب، وكان يقولُ: «المَلَكيَّةُ وَكَالةٌ إلٰهيَّةٌ»! وبنحوِه يقولُ لُويس الخامسَ عشَرَ[1]، وكذلك غُلْيُومُ الثاني قيصَرُ ألمانيا[2].

ويقابِلُ تلك النفوسَ: نفوسٌ تُحِبُّ المخالَفةَ وإظهارَ الشجاعةِ والقُوَّةِ والتمرُّدِ تُجَاهَ كلِّ رأسٍ في الناس، وربَّما يَكسُونَ عِلَّتَهُم النَّفْسيَّةَ بالدِّينِ والاستدلالِ بأدلَّتِه؛ وهذا ـ كذلك ـ يُوجَدُ في كلِّ مِلَّةٍ، تَحمِلُ شجاعةُ الإنسانِ وحُبُّ الظهورِ والذِّكْرِ وحَمْدِ الناسِ: على الجُرْأةِ على الحُكَّامِ في كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ، وإسماعِ الناسِ ما يريدونَ؛ كما يُذكَرُ أنَّ فاكِهةَ مجالسِ العامَّةِ الكلامُ في السلاطينِ، وتَحمِلُهُ شجاعتُهُ لاستدعاءِ مصالِحِ الخروجِ وأدلَّتِهِ وغيابِ مفاسدِهِ وأدلَّتِها، وتحضُرُ في نَفْسِهِ البداياتُ، وتَغِيبُ عنها النِّهاياتُ؛ فقد يُبتَلَى الإنسانُ بالشجاعةِ في غيرِ موضِعِها؛ كما يُبتَلَى بالجُبْنِ في غيرِ موضعِه، ويَجِبُ على العاقِلِ أن يجاهِدَ نفسَهُ قبلَ أن يجاهِدَ بها غيرَه، وإذا اجتمَعَ في الإنسانِ العِلْمُ والتجرُّدُ، أصاب الحقَّ.

والناسُ في حاجةٍ إلى عالِمٍ متجرِّدٍ، لا إلى متجرِّدٍ جاهلٍ، ولا إلى عالِمٍ يَخافُ ويَطمَعُ؛ فالعالِمُ بلا تجرُّدٍ يعطِّلُ الأُمَّةَ بإحجامِهْ، والمتجرِّدُ بلا عِلْمٍ يُهلِكُ الأُمَّةَ بإقدامِهْ، وأعظَمُ الشرورِ تأتي إذا قاد الناسَ جاهِلٌ غيرُ متجرِّدٍ!

---

(١) Barthelemy and duez, deals Ele stration of Constitutional Law, Paris, 1933, p.65.

(٢) في خطابٍ ألقاه عام ١٩١٠م.

ابتلاءُ المُصلِح:

وقد يُبتَلَى العالِمُ المُصلِحُ بالمحرِّشِينَ بينه وبين السُّلْطان، ويستَغِلُّونَ خلافَهُ مع السُّلْطانِ في بابٍ، فيَجعَلُونَهُ في كلِّ الأبوابِ؛ كما ابتُلِيَ أحمدُ بنُ حَنْبلٍ لمَّا كانت فِتْنةُ خَلْقِ القرآنِ؛ فقد وَشَى به قومٌ ـ منهم ابنُ الثَّلْجِيِّ ـ عند الخليفةِ: أنَّه لا يَرَى البَيْعةَ، ويُؤوِي في بَيْتِهِ عَلَوِيِّينَ لا يَرَوْنَ بَيْعةً للعبَّاسِيِّين؛ فبعَثَ السُّلْطانُ إليه، فاستحلَفَهُ باللهِ وبالطلاقِ، فحلَفَ، ولم يَقنَعِ الخليفةُ، وجاء برَجُلَيْنِ وامرَأَتَيْنِ يفتِّشُونَ بيتَهُ وبيتَ ابنِهِ صالِحٍ ـ حتَّى النساءَ والعَوْراتِ ـ يَبحَثُونَ عمَّن يخبِّئُهُ مِن طَلِبَةِ الخليفةِ[1].

وكثيرًا ما يدخُلُ أمثالُ هؤلاءِ على السُّلْطانِ مِن بابِ خوفِهِ على مُلْكِه؛ فيكونُ أسرَعَ تصديقًا للظنونِ والأوهام.

تجرُّد المُصلِح:

ويَجِبُ أن يكونَ العالِمُ عَدْلًا في مصالِحِ الناسِ، فلا يَحمِلَهُ كُرْهُ الحاكِمِ ولا حُبُّهُ على إضاعةِ مصالِحِ المسلِمِينَ التي بين يَدَيْه، وأن يكونَ رأيُهُ في الشدائدِ حِفْظًا للإسلامِ والمسلِمِينَ، لا تشفِّيًا منه، ولا طَمَعًا فيه.

فقد وجَدَ أحمدُ مِن المأمونِ والمعتصِمِ شَرًّا عظيمًا في دِينِهِ ودُنْياهُ: بحَبْسِهِ وضَرْبِهِ وحَمْلِ الناسِ على القولِ بخَلْقِ القرآن، ولمَّا ظهَرَتِ الخُرَّمِيَّةُ بقيادةِ الزِّنْدِيقِ بَابَكَ الخُرَّمِيِّ، كتَبَ أحمدُ إلى العلماءِ والولاةِ ـ ككتابِهِ لابنِ المَدِينِيِّ، ووالي البَصْرةِ ـ يستحِثُّهُمْ على قتالِ بَابَكَ، وأن يَحُثُّوا مَن حَوْلَهم على ذلك[2].

(١) «السير» (١١/٢٦٦).

(٢) «السُّنَّة» للخلال (١١٥).

وقد كان مِن قادةِ الجيشِ ضِدَّ بَابَك: إسحاقُ بنُ إبراهيمَ والي شُرْطةِ بغدادَ، وجَلَّادُ أحمَدَ[١]؛ لأنَّ شرَّ بَابَكَ على المسلِمِينَ أعظَمُ مِن شرِّ المأمونِ والمعتصِمِ؛ وهذا مِن فقهِ أحمَدَ وتجرُّدِهِ وصِدْقِه.

فضلُ السَّلَفِ واتِّباعِهم:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَاتِّبَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَاقْتِفَاءُ آثَارِهِمْ، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ﴾:

السلفُ الصالحُ هم الصَّدْرُ الأوَّلُ وما اتصَلَ بهم: الصحابةُ والتابِعُونَ وأَتْبَاعُهم، وسُمُّوا سَلَفًا؛ لأنَّهم بالنسبةِ لمن جاء بعدَهم: سالِفون، ومَن بعدَهم: خالِفون، وسُمُّوا بالصالحين؛ لغَلَبةِ الصلاحِ عليهم، وعلى زَمَانِهم.

وقد يكونُ السلفُ اسمًا نسبيًّا بحسَبِ الزمان؛ فالصحابةُ سَلَفٌ بالنِّسْبةِ للتابِعِينَ، والتابِعُونَ خَلَفٌ بالنسبةِ للصحابة، وهكذا بالنسبةِ للتابِعِينَ مع أَتْباعِهم، وأتباعِ الأتباعِ مع أتباعِ أتباعِ التابِعِين.

ويَغلِبُ إطلاقُ السلفِ الصالحِ على أصحابِ القرونِ المفضَّلة، **وخاصَّةً الطبقتَيْنِ**: الصحابةَ والتابِعِين، وكلُّ طبقةٍ منهم يعظِّمُ اللاحقُ منهم السابقَ؛ فالصحابةُ يتبايَنُونَ في الفضلِ، ومِثْلُهم التابِعُونَ وأتباعُهم، وقد جاء في الحديثِ؛ قال ﷺ: (**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**)[٢].

---

(١) «السُّنَّة» للخلال (١/ ١٢٠ ـ ١٢٤).

(٢) سبق تخريجه.

ﷺ سببُ تَفْضِيلِ السَّلَفِ:

وعِلَّةُ التفضيلِ ليست لمجرَّدِ احتواءِ الزمان، وإنما لِقُرْبِهم مِن العهدِ الأوَّلِ، ونزولِ الوحيِ، وأقرَبُهم إليهم أفضَلُهُمْ غالبًا؛ وإلَّا ففي زمانِهِمْ مِن الكُفَّارِ والمنافِقِينَ والعُصَاةِ ما هو معلومٌ، ولكنْ مَن قام بالدِّينِ منهم والحَقِّ، فهو أصَحُّ قولًا، وأصوَبُ عملًا، وأصدَقُ نِيَّةً؛ لطهارةِ قلوبِهم، وصِحَّةِ لسانِهم، وقُرْبِهم مِن النبيِّ ﷺ وعَهْدِه؛ فلم يَتباعَدْ بهم العهدُ حتى يقَعَ الخلافُ والفتنةُ؛ كما وقَعَ فيمن جاء بعدَهم.

فالخلافُ كان زمَنَ الصحابةِ أضيَقَ منه في زمَنِ التابعين، وهو في زمَنِ التابعين أضيَقُ منه في زمَنِ الصحابةِ، وهكذا، ومَن نظَرَ في كتبِ فقهِ السلفِ، وجَدَ ذلك ظاهرًا، ولا يعني ذلك سُوءَ القصدِ، ولكنَّه بُعْدُ العهد.

وقد قرَنَ النبيُّ ﷺ ذَهَابَ الصحابةِ وأثَرَهُ على مَن بعدَهم، بذَهَابِهِ وأثَرِهِ على الصحابة؛ فقال ﷺ: **(أَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي؛ فَإِذَا ذَهَبْتُ، أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي؛ فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي، أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ)**(١).

وذلك الاقترانُ لبيانِ أنَّ العلةَ في الأمانِ هي القُرْبُ مِن الوحيِ والاعتصامُ به؛ فلا أعظَمَ وأشدَّ قربًا مِن ربِّه كالنبيِّ ﷺ، ثُمَّ يليه أصحابُهُ؛ فكان الأمانُ للصحابةِ والأُمَّةِ بالنبيِّ ﷺ أعظَمَ مِن غيرِه، والأمانُ بالصحابةِ للتابِعِينَ والأُمَّةِ أعظَمُ مِن غيرِهم ممَّن جاء بعدَهم.

---

(١) مسلم (٢٥٣١) من حديث أبي موسى.

تعظيمُ فقه الصَّحَابَةِ:

وكلُّ سُنَّةٍ لا تنتهي إلى الصحابةِ يُتوقَّفُ فيها؛ فهم أعلَمُ الناسِ بالنبيِّ ﷺ وسُنَنِه، والناسخِ والمنسوخِ مِن شريعتِه، فإذا دَلَّ الحديثُ على تشريع، ودلَّ الدليلُ على تركِ الصحابةِ له، فليس لأحدٍ أن يَتعبَّدَ به، ليس لأنَّ مَنزِلَتَهُمْ أرفَعُ مِن الوحيِ، ولا مِن النبيِّ ﷺ، ولكنْ لأنَّ مَنزِلَتَهم وفَهْمَهم أعظَمُ مِن منزِلةِ مَن بعدَهم وفَهْمِه.

وقد كان الأئمَّةُ يشدِّدونَ في مخالَفةِ قولِ الصحابةِ وفَهْمِهم للسُّنَّة، ولو كان المخالِفُ لهم مِن التابِعِين؛ كما كان يَنُصُّ على ذلك مالكٌ، وأحمَدُ، وغيرُهما، وقد قال الهَيْثَمُ بنُ جَمِيلٍ: «قلتُ لمالكِ بنِ أنسٍ: يا أبا عبدِ اللهِ، إنَّ عِنْدَنا قَوْمًا وضَعُوا كُتُبًا يقولُ أحدُهم: حدَّثَنا فلانٌ، عن فلانٍ، عن عُمَرَ بنِ الخطَّابِ، بكذا، وحدَّثنا فلانٌ، عن إبراهيمَ، بكذا، ونأخُذُ بقولِ إبراهيمَ؟ قال مالكٌ: صَحَّ عندهم قولُ عُمَرَ؟ قلتُ: إنما هي روايةٌ؛ كما صحَّ عندَهم قولُ إبراهيمَ؟ فقال مالكٌ: هؤلاءِ يُستتابُونَ»[١].

وإذا صحَّ إجماعُ الصحابةِ، فلا تجوزُ المنازَعةُ في ذلك؛ فالإجماعُ إجماعُهم، ومَن بعدَهم تبَعٌ لهم؛ كما قاله أحمد[٢].

وإنْ قال واحدٌ من الصحابةِ قولًا، واشتَهَرَ ولم يُخالَفْ، فلا يُخرَجُ عنه، خاصَّةً في العبادات[٣].

---

(١) «الإحكام» لابن حزم (٦/ ١٢٠ ـ ١٢١).

(٢) «اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل» (ص٧٥).

(٣) «المعتمد» (٢/ ٢٦٦)، و«الإحكام» لابن حزم (٤/ ٦١٥)، و«إحكام الفصول» (ص٤٠٧).

وإذا ثبَتَ إجماعُ التابِعِينَ، فلا يجوزُ الخروجُ عنه كذلك[١].

وإنْ قال واحدٌ منهم بقولٍ، فالأمرُ فيه سَعَةٌ، فأمرُهم ليس كأمرِ الصحابة، إلا أنَّ قولَ الواحدِ منهم الذي لا يُخالَفُ فيه، **فالأصلُ**: أنه أخَذَهُ مِن صحابيٍّ، ولو لم يذكُرْهُ، وقد نصَّ على هذا أحمد.

الاستدلالُ بحديثٍ يخالِفُ الصحابةَ:

ولا يجوزُ لأحدٍ مِن المتأخِّرينَ أن يَستنبِطَ مِن نصٍّ سُنَّةً تُخالِفُ قولَ أهلِ الصدرِ الأوَّل، وقد كان التابِعونَ وأتباعُهم - مع قُرْبِ عَهْدِهم - يعظِّمونَ أقوالَ الصحابةِ، وفَهْمَهم للوحيِ، ويقدِّمونَهُ على فَهْمِهم؛ لتزكيةِ اللهِ لهم، وقُرْبِ عَهْدِهم، وصِدْقِهم، وسلامةِ قلوبهم؛ فلا يُمكِنُ أن يقولوا بقولٍ يُخالِفُ النصَّ، فضلًا عن أن يُجمِعُوا عليه؛ قال النَّخَعيُّ: «لو رأَيْتُ الصحابةَ يَتوضَّؤُونَ إلى الكُوعَيْنِ، لَتَوَضَّأْتُ كذلك، وأنا أَقْرَؤُها: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]»[٢].

وذلك لأنَّهم لا يُتَّهَمُونَ في تركِ السُّنَن الثابتة عن النبيِّ ﷺ لعلمهم وحرصهم وورعهم؛ فلا يظُنُّ ذلك بهم أحدٌ إلا وهو متَّهَمٌ في دِينه.

وكان عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ يَجعَلُ ما فعَلَهُ الخلفاءُ الراشِدونَ بعد النبيِّ ﷺ مِن التصديقِ بكتابِ الله، وكان الإمامُ مالكٌ يُعجِبُهُ عزمُ عُمَرَ في قولِه: «سَنَّ رسولُ اللهِ ﷺ ووُلَاةُ الأمرِ مِنْ بَعْدِهِ سُنَنًا، الأَخْذُ بها تصديقٌ بكتابِ الله، واستكمالٌ لطاعةِ اللهِ، وقوةٌ على دِينِ الله، ليس لأحدٍ تبديلُها ولا تغييرُها ولا النظَرُ فيما خالَفَهَا؛ مَنِ اقتَدَى بها مُهتَدٍ، ومَنِ استنصَرَ

---

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٢٣١)، و«مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٩٨).
(٢) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١١٨).

بها منصورٌ، ومَنْ تركَها واتَّبَعَ غيرَ سبيلِ المؤمِنِين، وَلَّاهُ اللهُ ما تَوَلَّى، وأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ، وساءت مصيرًا»[١].

قال مالكٌ: «أعجَبَني عَزْمُ عُمَرَ في ذلك»[٢].

وكان الأئمَّةُ مِن التابِعِينَ ومَن بَعْدَهم يعظِّمونَ عمَلَ الصحابةِ، وخاصَّةً الخلفاءَ، ويقدِّمُونَهُ على ظاهِرِ الحديثِ؛ ليس لأنه أجَلُّ منه، ولكنْ لأنَّهم أعلَمُ الناسِ بتفسيرِه.

قال مالكٌ: «والعمَلُ أثبَتُ مِن الأحاديثِ؛ قال مَنْ أَقْتَدِي به: إنه لَضَعِيفٌ أن يُقالَ في مِثْلِ ذلك: «حَدَّثَني فلانٌ عن فلانٍ»، وكان رجالٌ مِن التابِعِينَ تَبْلُغُهم عن غيرِهم الأحاديثُ، فيقولون: ما نَجهَلُ هذا؛ ولكنْ مضى العمَلُ على خلافِهِ»[٣].

وكان محمَّدُ بنُ أبي بكرِ بنِ حَزْمٍ ربَّما قال له أخوهُ: لِمَ لَمْ تَقْضِ بحديثِ كذا؟ فيقولُ: «لم أجِدِ الناسَ عليه»[٤].

حقيقةُ العملِ الذي يقدَّمُ عَلى الحديثِ:

وليس كلُّ عمَلٍ متقدِّمٍ يقدَّمُ على الحديث، بل ما قَرُبَ مِن الوحيِ زمانًا ومكانًا؛ فليس قربُ الزمانِ وحدَهُ كافيًا في تقديمِ العملِ؛ فلا يقدَّمُ قولُ كلِّ بلدٍ ـ مهما تباعَدَ ـ على الحديثِ، ولا قُرْبُ المكانِ وحدَهُ كافيًا في تقديمِهِ **على** الحديث؛ فليس كلُّ عمَلِ أهلِ المدينةِ مهما تباعَدَ زمانُهُ وتأخَّرَ كافيًا في تقديمِهِ على الحديث، بل قد يكونُ تقديمُهُ ضلالةً وشرًّا.

---

(١) «مسائل حرب» (١٩٥٨)، و«السُّنَّة» لعبد الله (٧٦٦)، و«السُّنَّة» للخلال (١٣٢٩)، و«شرح أصول الاعتقاد» (١٣٤).
(٢) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١١٧).
(٣) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١١٧ ـ ١١٨). (٤) الموضع السابق.

وإنَّما الذي يقدَّمُ مِن العمَلِ ما جمَعَ القُرْبَيْنِ: قربَ الزمانِ، وقربَ المكانِ؛ قال عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْدِيٍّ: «السُّنَّةُ المتقدِّمةُ مِن سُنَّةِ أهلِ المدينةِ خيرٌ مِن الحديثِ»[1].

وليس هذا تأخيرًا للحديثِ، وإنَّما هو تقديمٌ لِفَهْمِهم على فَهْمِ غيرِهم؛ فإنَّ عمَلَ أهلِ المدينةِ المتقدِّمَ لم يفضَّلْ إلا لأجلِ الحديثِ؛ ففضلُهُ فرعٌ عن فَضْلِه، وإلَّا فمكَّةُ أفضلُ مِن المدينةِ، وليس فضلُها بمقدِّمٍ لها في فضلِ العمَلِ على غيرِها؛ فالمدينةُ مَنزِلُ أكثَرِ الحديثِ والعمَلِ به.

ومَن كان جاهلًا بعمَلِ الصدرِ الأوَّلِ وفِقْهِهم، كَثُرَ خَطَؤُهُ، وجاء بشذوذِ الأقوالِ، ولو كان معه ظاهِرُ الحديثِ؛ قال ابنُ عُيَيْنَةَ: «الحديثُ مَضَلَّةٌ إلا للفُقَهاءِ»[2].

وقد قال ابنُ أبي زَيْدٍ في بيان ذلك: يريدُ: أنَّ غيرَهم قد يَحمِلُ شيئًا على ظاهِرِهِ، وله تأويلٌ مِن حديثٍ غيرِهِ، أو دليلٍ يخفى عليه، أو متروكٍ وجَبَ تركُهُ؛ غيرَ شيءٍ مما لا يقومُ به إلا مَن استبحَرَ وتفقَّه.

ومِن هذا قولُ ابنِ وهبٍ: «كلُّ صاحبِ حديثٍ ليس له إمامٌ في الفقهِ، فهو ضالٌّ، ولولا أنَّ اللهَ أنقَذَنا بمالكٍ والليثِ، لَضَلَلْنا»[3].

وربَّما أجمَعَ الصحابةُ والتابِعونَ على تركِ العمَلِ بحديثٍ، وهو صحيحٌ؛ لأنَّهم يَعلَمُونَ سببًا مشروعًا لتركِ العمَلِ وإنْ لم يبيِّنوه؛ فصار مجرَّدُ تَرْكِهم دليلًا مستقلًّا في ذاتِهِ على التركِ، لا أنَّ تَرْكَهم لذاتِه أفضَلُ مِن الحديثِ لذاتِه.

---

(١) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١١٨)، و«مسند الموطأ» (٥٦).
(٢) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١١٨).
(٣) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١١٩).

فلا يُمكِنُ أنْ يَجتمِعُوا على تركِ سُنَّةٍ، ولا أنْ يَجتمِعُوا على فعلِ خطأٍ، وقد قال ابنُ أبي زيدٍ في «جامعِهِ»: «وَالتَّسْلِيمُ لِلسُّنَنِ لا تُعَارَضُ بِرَأْيٍ، وَلَا تُدَافَعُ بِقِيَاسٍ، وَمَا تَأَوَّلَهُ مِنْهَا السَّلَفُ الصَّالِحُ تَأَوَّلْنَاهُ، وَمَا عَمِلُوا بِهِ عَمِلْنَاهُ، وَمَا تَرَكُوهُ تَرَكْنَاهُ، وَيَسَعُنَا أَنْ نُمْسِكَ عَمَّا أَمْسَكُوا، وَنَتَّبِعَهُمْ فِيمَا بَيَّنُوا، وَنَقْتَدِيَ بِهِمْ فِيمَا اسْتَنْبَطُوهُ وَرَأَوْهُ فِي الحَوَادِثِ، وَلَا نَخْرُجَ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ أَوْ فِي تَأْوِيلِهِ»[1].

وكان ابنُ أبي زيدٍ معظِّمًا للسُّنَّةِ، بصيرًا بها، عالمًا بأقوال السلف، عارفًا بتاريخ البِدَعِ ونشأتِها، وقد كان يقولُ في بِدَعِ أصولِ الدِّين: «بنو أُمَيَّةَ لم يكن فيهم خليفةٌ ابتَدَعَ في الإسلامِ بِدْعةً»[2].

ولا تنتشِرُ البدعُ إلا عند مَن عطَّل الأثرَ وجَهِل منزلةَ الصحابةِ والتابعينَ في حِفظِ الدِّين، فمَن جَهِلَ الأثرَ استحسَنَ العملَ بالرأي فعَبَدَ الله بذَوْقِه وما يُعجِبُه، حتى يَجِدَ مِن المَيْلِ والنشاطِ في عبادة الله بالبدعةِ أكثَرَ مِن السُّنَّةِ، حتى مِنهم مَن لا يزكِّي ولا يتصدَّقُ في الواجبات ويُنفِقُ الأموالَ الطائلةَ على الاحتفالِ بالمولِدِ النبوي، ويسوِّلُ له أنَّ مَن ينهاهُ عن ذلك لا يعظِّمُ النبيَّ ﷺ، وما تعظيمُه إلا باتِّباع عملِه مِن صلاةٍ وصدقةٍ وصِلَةٍ وإحسانٍ، وتركِ ما يَكرَهُه مِن الأفعال، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فإذا كانَتْ محبةُ الله ـ وهي أعظَمُ محبَّةٍ ـ لا تتحقَّقُ إلا باتِّباعِ فعلِ النبيِّ ﷺ، فإنَّ محبةَ نبيِّه مِن بابِ أَوْلَى.

---

(١) «الجامع» (ص١١٧).

(٢) الحجة على تارك المحجة (ص٤٩٧).

ترك المِرَاءِ والجِدَالِ:

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَتَرْكُ المِرَاءِ وَالجِدَالِ فِي الدِّينْ، وَتَرْكُ مَا أَحْدَثَهُ المُحْدِثُونْ﴾:

وقد أنزَلَ اللهُ وحيَهُ كتابًا وسُنَّةً؛ ليكونَ دليلًا للعالَمِينَ إلى معرِفةِ دِينِهم، ولو كانت العقولُ المجرَّدةُ كافيةً في ذلك، لَأَمَرَ بالأخذِ بها مِن غيرِ وحيٍ ولا رسول، وكلُّ مَن أراد أن يَصِلَ إلى اللهِ بطريقٍ غيرِ وحيِهِ، فهو في ضلالٍ وتِيهٍ؛ قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، **وحبلُ اللهِ**: وَحْيُهُ ودِينُه[1].

وكلُّ نزاعٍ وخلافٍ في الدِّينِ يجبُ ردُّهُ إلى الوحيِ، لا إلى الرجالِ والأذواقِ والأهواءِ؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

وقد قال عُمَرُ بنُ الخَطَّاب: «قد سُنَّتْ لكم السُّنَنُ، وفُرِضَتْ لكم الفرائضُ، وتُرِكْتُمْ على الواضحةِ، إلا أن تَمِيلُوا بالناسِ يمينًا وشمالًا»[2].

طُرُقُ معرفةِ حقِّ الله:

وكلُّ سبيلٍ يُرادُ به أن يَدُلَّ صاحبَهُ إلى ربِّه مِن غيرِ الوحيَيْنِ، فهو مما حذَّر اللهُ منه مِن تلك الأهواءِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن

(١) انظر في هذا المعنى: «تفسير ابن جرير» (٥/٦٤٣).
(٢) «الموطأ» (٢/٨٢٤).

سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ولن يُوصِلَ صاحبَهُ إلى شيءٍ؛ لأنه حتى وإنْ أصاب الحقَّ صُدْفةً، فقد ضَلَّ بأن اتخَذَ وسيلةً للدَّلَالةِ على اللهِ غيرَ ما شرَعَهُ الله؛ وهذا بذاتِهِ محادَّةٌ للهِ ولرسولِه؛ **لأنَّ اللهَ جعَلَ الدِّينَ كاملًا مِن جهتَيْهِ: جهةِ الطريق، وجهةِ الغاية:**

أمَّا جهةُ الطريقِ: فقد جعَلَ اللهُ في وحيِهِ كفايةً؛ لهذا أمَرَ بالأخذِ منه، وحذَّر مِن الأخذِ مِن غيرِه، ومَن لم يَجِدْ ما يُرشِدُهُ مِن وحيِهِ، أو قَصُرَ نظرُهُ عن الفهمِ، فهو معذور، ولا يجوزُ له التماسُ حَقِّ اللهِ مِن غيرِ طريقِ اللهِ؛ قال ﷺ: (**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ، فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا؛ فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَنِفِ، حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ**)(١).

وأمَّا جهةُ الغايةِ: فهي العبادةُ التي لأجلِها خلَقَ اللهُ الخلقَ؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ فليس لأحدٍ أن يَزِيدَ في العبادةِ ما شاء، ولا أن ينقُصَ منها ما شاء؛ فاللهُ أكمَلَ دِينَهُ وأتمَّه، وكلُّ مَن زاد فيه، فقد اتهمَهُ بالنقصان، وكلُّ مَن نقَصَ منه، فقد اتهَمَهُ بالزيادة؛ واللهُ تعالى يقولُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

المجتهِدُ ببِدْعة:

والمجتهِدُ في طريقٍ غيرِ مشروعٍ يؤدِّيه اجتهادُهُ إلى بِدْعةٍ، ليس بمعذورٍ؛ لأنَّ ضلالَهُ: في سلوكِ الطريقِ، قبلَ وصولِهِ إلى الفهم، فهو

---

(١) أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢ ـ ٤٤). واللفظ لابن ماجه.

ضَلَّ في طريقِهِ قبلَ فَهْمِه، بخلافِ مَن أخطَأَ في فهمِ نصِّ الوحيِ؛ فضلالُهُ في اجتهادِهِ في الفهمِ، لا في الطريقِ؛ لأنَّ طريقَهُ الوحيُ.

ولو كان كلُّ مُجتهِدٍ معذورًا بغضِّ النظَرِ عن صِحَّةِ الوسائلِ والطرقِ، فلا قيمةَ لإنزالِ الوحيَيْنِ، وحصرِ التشريعِ فيهما، وقد قال ابنُ أبي زيدٍ: «وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ مَنْ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى بِدْعَةٍ؛ لِأَنَّ الخَوَارِجَ اجْتَهَدُوا فِي التَّأْوِيلِ؛ فَلَمْ يُعْذَرُوا؛ إِذْ خَرَجُوا بِتَأْوِيلِهِمْ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ فَسَمَّاهُمْ ﷺ مَارِقِينَ مِنَ الدِّينِ، وَجَعَلَ المُجْتَهِدَ فِي الأَحْكَامِ مَأْجُورًا وَإِنْ أَخْطَأَ»[1].

التحذيرُ مِن الجِدَالِ والمِرَاءِ في الدِّين:

والجِدَالُ والمِرَاءُ ليس طريقًا موصِّلًا إلى الحقِّ بذاتِه؛ فمتى بانتِ الحُجَّةُ، واتضَحَ الدليلُ، وجَبَ اتباعُهُ والعمَلُ به، وتركُ الجدالِ والمراءِ فيه؛ فإنما هلَكَ أصحابُ العقولِ باستحسانِهِمْ رأيَهُمْ، واستنباطِهِمُ المجرَّدِ عن النصِّ؛ فاستُدرِجُوا إلى الأهواءِ خُطْوةً خُطْوةً، حتى انتهَوْا إلى غيرِ ما قصَدُوا البَدَاءَةَ به.

ولهذا حذَّر العلماءُ مِن المراءِ والجدالِ في الدِّين؛ فاللهُ تعالى لم يُنزِلْ كتابَهُ إلا واضحًا وبيِّنًا لقاصدِهِ مِن أهلِ لُغَته، وليس مغلَقًا مقفَلًا يحتاجُ إلى جدالٍ ومراءٍ لِيُعرَفَ ما فيه؛ فاللهُ وصَفَ كتابَهُ بالبيِّنِ والشفاء، والنُّورِ والهداية، والحُجَّةِ والمُحكَم، والمفصَّلِ والتِّبيان، وإنْ كان هناك استغلاقٌ في الفهمِ، فهو في العقولِ والقلوبِ، لا فيه؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]؛ فجعَلَ القُفْلَ على القلبِ، لا على القرآن.

---

(١) «الجامع» (ص١٢١).

﴿ حسنُ القصدِ وسُوءُهُ، وأثرُهُ على فهمِ القرآن:

ومَن لم يَفهَمِ القرآنَ مِن أهلِ اللسانِ العربيِّ، فليُحسِنْ قصدَهُ يُحسِنِ اللهُ له الوصولَ إلى مرادِه، وإنْ لم يَصِلْ يَسأَلْ مَن هو أعلَمُ منه؛ كما قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ومَن نظَرَ في القرآنِ بلا قصدٍ حسَنٍ، وفي قلبِهِ مرضٌ يتصيَّدُ ما يريدُ بالهوى: زاده النظَرُ فيه حَيْرةً وهوًى؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤ ـ ١٢٥].

واللهُ لا يُضِلُّهم وهم يُرِيدُونَ الهدايةَ، ولو أرادوا الهدايةَ، لَوَفَّقَهُمْ إليها: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ولكنَّه لمَّا عَلِمَ قَصْدَهم، أعطاهم إيَّاه؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]؛ **لأنَّ قصدَهم مِن النظرِ في القرآنِ والحديثِ**: اتِّباعُ المتشابِهِ؛ كما قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

قال مالكٌ: «ولقد قال رجُلٌ: لقد دخَلْتُ هذه الأديانَ كلَّها، فلم أرَ شيئًا مستقيمًا، فقال له رجُلٌ مِن أهلِ المدينةِ مِن المتكلِّمين: أنا أُخبِرُكم لِمَ ذلك؛ لأنَّك لا تَتَّقِي اللهَ تعالى، ولو اتَّقَيْتَهُ، لجعَلَ لك مَخْرَجًا»[1].

ولو كان الجدالُ والمراء الزائدُ عن البيان طريقًا لمعرفةِ دِينِ اللهِ، لَأَرْشَدَ اللهُ إليه؛ وقد قال مالك: «وليس هذا الجدَلُ مِن الدِّينِ بشيءٍ»[2].

---

(١) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢٠).

(٢) الموضع السابق.

وما سلَكَ أحدٌ طريقًا غيرَ الوحيِ لِيَصِلَ به إلى اللهِ، إلا كَثُرَ تحوُّلُهُ وتنقُّلُهُ مِن قولٍ إلى قول، ومِن مذهبٍ إلى مذهب، ومِن رأيٍ إلى رأي؛ لأنه يَبدَأُ يريدُ شيئًا فيستأنِسُ في البداية، ثم يَستوحِشُ بالنهاية، فيتحوَّلُ؛ كسالكِ طريقِ البَرِّيَّةِ بلا دليلٍ: يَستوحِشُ كلَّما طال سَيْرُهُ، حتى يتخبَّطَ يَمْنةً ويَسْرةً مِن الحَيْرة، عكسَ مَن كان على بيِّنةٍ مِن ربِّه في أوَّلِ طريقِهِ وأوسَطِهِ ومنتهاهُ؛ قال عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ: «مَنْ جعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ، أكثَرَ التنقُّلَ»[1].

هَجْرُ الجِدَالِ والمِرَاءِ وأهلِهِ:

وهذا النوعُ من الجدالِ والمراءِ في كلامِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّه: مِن الخوضِ المحرَّم، وقد نَهَى اللهُ عنه في كتابِهِ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وإنما نُهِيَ عن المخالَطةِ للباطِلِ؛ لأنَّ القلوبَ تتشرَّبُ ما تَسمَعُ، فتَستنكِرُ أوَّلَ مرَّةٍ، ثُمَّ ينقُصُ استنكارُها حتى تَألَفَهُ، فأمَرَ اللهُ بالهجرِ حتى لا تَألَفَهُ القلوبُ، فربَّما تأثَّر القلبُ حتى يَعجِزَ صاحبُهُ عن تركِه؛ لضعفِ قلبِهِ، ولقُوَّةِ الشبهةِ عليه؛ فمِن الشبهاتِ مَا يتعلَّقُ بقلبِ صاحبِه، كما يتعلَّقُ به المرَضُ المُعدِي يَكرَهُهُ ولا يَجِدُ خلاصًا منه.

كما قال مالكٌ: وكان يقالُ: «لا تمكِّنْ زائغَ القلبِ مِن أُذُنَيْكَ؛ فإنَّكَ لا تَدرِي ما يَعْلَقُكَ مِن ذلك، ولقد سَمِعَ رجلٌ مِن الأنصارِ مِن أهلِ المدينةِ شيئًا مِن بعضِ أهلِ القدَرِ، فعَلِقَ بقَلْبِه؛ فكان يأتي إخوانَهُ الذين

---

(١) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢٠).

يَستنصِحُهُمْ، فإذا نَهَوْهُ، قال: فكيفَ بما عَلِقَ بقلبي، ولو عَلِمْتُ أنَّ اللهَ رَضِيَ أنْ أُلْقِيَ بنفسي مِن فوقِ هذه المَنارةِ، لَفعَلْتُ»(١).

وقد كان السلفُ يَنْهَوْنَ عن مخالَطةِ أهلِ الأهواءِ ومُجالَسَتِهم، وقلَّما يقيِّدون؛ لأنَّ كثيرًا مِن العقولِ تَغتَرُّ بنفسِها، وتَنخدِعُ بعِلْمِها القاصِر؛ فأكثَرُ النفوسِ تَظُنُّ كمالَ عَقْلِها، وقُوَّتَها على معرِفةِ ما يَنفَعُها ويَضُرُّها، ويَغُرُّها الشيطانُ عند نفسِها، ويُظهِرُ لها مِن المعاني القليلةِ ما تُدْرِكُه، وربَّما أوحَى إليها مِن الاستنباطِ الدقيقِ ما تَنخدِعُ به: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وربَّما كان القصدُ مِن هذا النوعِ مِن الوحيِ الشيطانيِّ: أنْ تسيرَ النفسُ إلى مَضايِقِ الجَدَلِ والمراءِ؛ حتى تقَعَ في شِرَاكِ الجَهالات، وحبالِ مَن هو أعلَمُ منها بالباطلِ؛ فتَغترَّ به وتنقادُ له.

وكثيرًا ما يأتي بعضُهم أهلَ الأهواءِ الذين هم أكثَرُ منه علمًا بالجدَلِ والمراءِ؛ لِيَسْمَعَ منهم، أو يَرُدَّ باطِلَهم؛ فيقَعُ في باطِلِهم حتى يَفتِنُوهُ لضعفِهِ لا لقوَّتهم؛ فإنَّ الأضعَفَ يرى الضعيفَ قويًّا.

وقد رأيتُ شابًّا جاهلًا في أوَّلِ طلَبِه يَقصِدُ صاحبَ هوًى يريدُ الانتفاعَ منه، فحذَّرْتُهُ منه، فقال: «إنَّه إناءٌ مُلِئَ عِلْمًا»، فقلتُ له: صدَقْتَ؛ هو فِنْجَانٌ، وأنتَ نَمْلةٌ؛ فتراهُ كجبَلِ أُحُدٍ، ولو كَبُرْتَ علمًا، رأيتَهُ كما هو، ولكنَّك لِصِغَرِكَ وضَعْفِكَ ترى كِبَرَهُ وقُوَّتَهُ عليك، لا في العلمِ والمعرِفة.

وقد قيل لمالكٍ: «مَن قَوِيَ على كلامِ الزنادقةِ والإباضيَّةِ والقَدَريَّةِ

---

(١) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢٠).

وأهلِ الأهواءِ؛ أَيُكلِّمُهم؟ قال: لا؛ وإنَّ الذين خرَجُوا إنما عابوا المَعَاصِيَ، وهؤلاءِ تكلَّموا في أمرِ الله، وقال ذلك الرجلُ ـ يعني: ابنَ عُمَرَ ـ: أمَّا أنا، فعلى بيِّنةٍ مِن ربِّي، وأمَّا أنتَ، فاذهَبْ إلى شاكٍّ مِثْلِكَ خاصِمْهُ»[1].

❋ ❋ ❋

قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ: ﴿وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا﴾.

وقد ختَمَ مقدِّمتَه بالصلاة على النبيِّ ـ صلَّى الله وسلَّم عليه وآلِه وأزواجه وذرِّيَّتِه ـ تيمُّنًا بذلك، وإجلالًا لمبلِّغ الدِّين عن ربِّه، والتماسًا لشفاعتِه، ونَحمَدُ اللهَ على تمامه وفضلِه وإحسانه، ونسألُه السَّدَادَ والهداية، وبهذا انتهى الشرحُ لمقدِّمة الرسالة، مع بُعدٍ عن كثيرٍ مِن الكُتُب، جبَرَ اللهُ الخَلَل، وأحسَنَ القَصْد، ومنه القَبُول!



(١) «الجامع» لابن أبي زيد (ص١٢٥).

الفَهَارِسُ العَامَّةُ

وتتضمن:



١ ـ فهرس الآيات

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة

٢ ـ فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة

الحديث | الصفحة

٣ ـ فهرس الآثار وأقوال الأئمة والعلماء

الأثر/ القول	الصفحة

الأثر/ القول	الصفحة

الأثر/ القول	الصفحة

الأثر/ القول	الصفحة

الأثر/ القول	الصفحة

الأثر/ القول | الصفحة

٤ ـ فهرس الأشعار والأرجاز وأنصاف الأبيات

٥ ـ فهرس المصطلحات

٦ ـ فهرس القواعد والكليات

٢ ـ فهرس قواعد العقائد

١ ـ فهرس قواعد الإلٰهيات

٦ ـ فهرس القواعد والضوابط الفقهية

٧ ـ فهرس الفروق

٧ ـ معجم الموضوعات ورؤوس المسائل

الموضوع/ رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/ رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/ رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/ رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/ رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/ رأس المسألة — الصفحة

الموضوع/رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/ رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/ رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/ رأس المسألة | الصفحة

الموضوع/رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/ رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/رأس المسألة — الصفحة

الموضوع/رأس المسألة	الصفحة

الموضوع/رأس المسألة	الصفحة

٨ ـ فهرس المذاهب والأقوال

المذهب/ القول	الصفحة

المذهب/ القول | الصفحة

المذهب/ القول	الصفحة

المذهب/ القول — الصفحة

المذهب/ القول | الصفحة

المذهب/ القول	الصفحة

المذهب/ القول	الصفحة

المذهب/ القول | الصفحة

المذهب/ القول	الصفحة

٩ ـ فهرس حكمة التشريع ومقاصد الشريعة

١٠ ـ فهرس الحكم والأمثال ومأثور الأقوال

١١ ـ فهرس الفوائد

١٢ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة